11

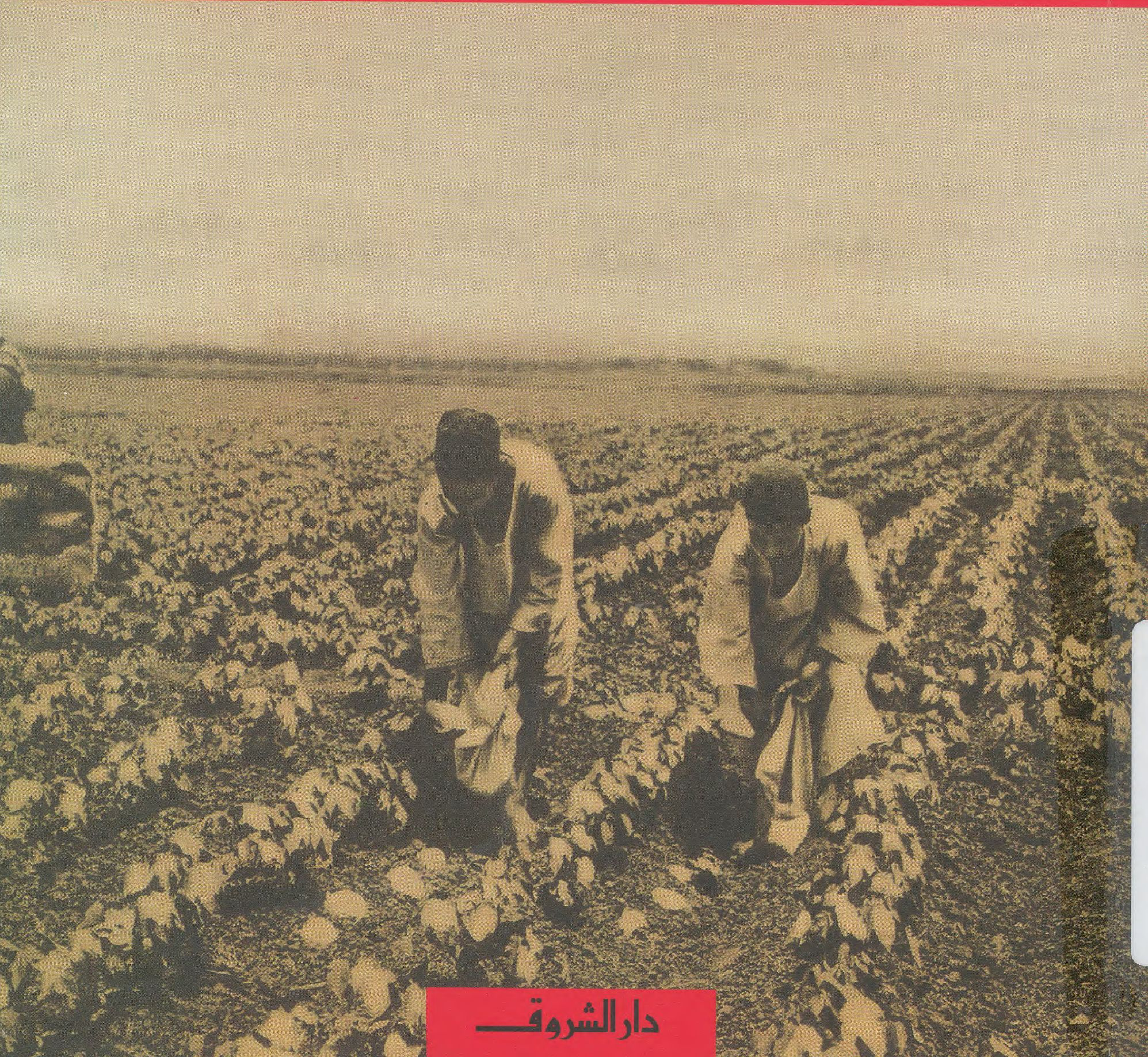
سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري

د. علي شلبي

أزمة الكساد العالمي الكبير

وانعكاسها على الريف المصري

١٩٢٩ - ١٩٣٤



دار الشروق

أزمة الكساد العالمي الكبير

وانعكاسها على الريف المصري

اسم الكتاب: **أزمة الكساد العالمى الكبير**
وانعكاسها على الريف المصرى ١٩٢٩-١٩٣٤

المؤلف: **الدكتور على محمد شلبى**

صدر هذا الكتاب عن سلسلة:
التاريخ - الجانب الآخر - إعادة قراءة للتاريخ المصرى

الطبعة الأولى ٢٠٠٦م

رقم الإيداع ١٨٠٨٣/٢٠٠٦
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1813 - X

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

د. على شلبى

أزمة الكساد العالمى الكبير

وانعكاسها على الريف المصرى

١٩٢٩ - ١٩٣٤

دار الشروق

المحتــويات

الفصل الثالث

الأوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى

فى فترة الكساد العالمى الكبير

الفصل الرابع

الأوضاع السياسية فى مصر زمن الكساد الكبير

الفصل الخامس

الأمن العام فى الريف المصرى زمن الكساد الكبير

تقــديم

هذا كتاب آخر من سلسلة «التاريخ ـ الجانب الآخر» التى تبنت دار الشروق إصدارها، والتى قامت على فلسفة مفادها رفض ما درج عليه أغلب المؤرخين من تبنى رؤية بعينها، والبحث عن الأدلة التى تثبتها، مما يترتب عليه إغفال حقائق علمية قد تكون ذات جدوى كبيرة، وإبراز حقائق أقل قيمة قد لا تستحق مثل كل هذا الاهتمام.

والكتاب من وضع الأستاذ الدكتور على شلبى، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة المنصورة، وقد اختارته لجنة تحرير السلسلة لما له من خبرة فى الموضوع، فقد سبق له وأن وضع مؤلفا تحت عنوان «الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤٧ ـ ١٨٩١»، كما سبق له أن كتب عملا بعنوان «الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣»، وهو قد عرك بذلك بالموضوع محل الدراسة.

ويبدو لأول وهلة وكأن هذا العدد من السلسلة يفتقر إلى ما ميز الأعداد السابقة من حيث اختيار موضوع ذى طبيعة «خلافية»، وعرض وجهتى النظر حوله، خاصة وجهة النظر الذى لم يسبق لأحد من الباحثين الاقتراب منها.

غير أن مع المضى قدما فى قراءة هذا العمل يُتبين أن المؤلف قد طرق موضوعا اقتصاديا، سبق لآخرين من أصحاب هذا التخصص معالجته، ولكن بمنهج ذى طبيعة تاريخية، الأمر الذى يتضح مع نوع الموضوعات التى عالجها فى فصوله، فهو بعد المقدمة التى تناول فيها طبيعة هذا العمل، انتقل لتتبع ما أسماه «إرهاصات

الأزمة الاقتصادية فى مصر»، حيث صب اهتمامه على أحادية المحصول النقدى، القطن، وما ترتب على ذلك من آثار اقتصادية.

غير أن «الملامح التاريخية» للكتاب أخذت تفرض نفسها بدءا من الفصل الثانى حيث عالج قضيتين كانتا ذات صلة حميمة بانخفاض أسعار القطن، وهما معنيتان بالتدابير التى اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة ما ترتب على ذلك الانخفاض؛ القضية الأولى: خاصة بتلك التدابير على المستوى الرسمى، بينما تعلقت القضية الثانية بالمستوى الشعبى، وهو قد تطرق بعد ذلك إلى ما ترتب على الأزمة فيما يتصل بعقود إيجار الأطيان والديون العقارية.

وبدت القسمات التاريخية بشكل لا لبس فيه من خلال الموضوعات التى عالجها فى الفصول الثلاثة التالية، وكان أولها حول الأوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى فى فترة الكساد العالمى الكبير، وثانيها عن الأوضاع السياسية، وتعلق آخرها بتأثير الأزمة على الأوضاع الأمنية فى الريف.

وقد نجح الدكتور على شلبى من خلال ذلك أن يقدم لنا «الوجه التاريخى» للأزمة الاقتصادية العالمية بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والأمنية، فيما لم تعن به بدرجة كافية الدراسات التى سبقه إليها الاقتصاديون فى كتاباتهم عنها، الأمر الذى تحققت معه الفلسفة التى قامت عليها السلسلة بتقديم «الوجه الآخر للتاريخ».

والأمل معقود أن يشاركنا القراء هذا الرأى، وعلى الله قصد السبيل،،،

رئيس تحرير السلسلة

دكتور يونان لبيب رزق

مقـــدمة

شهـد العالـم فى القرن التاسع عشر تغيّرا هـائلا فى وسائل الإنتاج عُبّر عنه بالثورة الصناعية الأوربية، والتى كان من نتيجة حدوثها أن شهدت أوربا عصر التقدم الفنى نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الدولى، مما أدى إلى زيادة التجارة الدولية وبالتالى الرفاهية الاقتصادية، وهو ما لم يشهده العالم من قبل.

وكان من نتيجة هذا التحول الذى أوجدته تلك الثورة، أن استحدثت نظامًا عالميًا جديدًا، احتلت فيه الدول الصناعية الكبرى مركزها، فى حين تحولت المستعمرات التابعة لها فى العالم إلى دول تابعة تدور فى فلكه، تتأثر بما يصيب هذا المركز من انتكاسات، قبل أن تتأثر بما يصيبه من رخاء، وخاصة بعد أن تفننت دول المركز، فى نقل آثار أزماتها فور وقوعها إلى المستعمرات لتتحمل تبعاتها، ولتتحول كل أزمات دول المركز إلى أزمات عالمية، يتحمل العالم كله آثارها فى وقت قصير جدا.

وفى نفس الفترة الزمنية كانت مصر قد أدمجت فى السوق العالمية، وخاصة بعد أن أصبحت إحدى وحداتها الهامة، بعد أن اتبعت سياسة التخصص فى زراعة القطن فى أعقاب الاحتلال البريطانى لها فى عام ١٨٨٢. وعلى الرغم من أن سياسة التوسع فى زراعة القطن إنما ترجع إلى أواخر عصر محمد على، فإنها زادت بشكل كبير بعد الاحتلال، وشهدت الفترة التالية توسعًا غير مسبوق، مما أدى إلى الحاجة الماسة لزيادة الاستثمارات المستخدمة فى زراعته، ومنها مشروعات الرى الكبيرة التى تلبى حاجة القطن المتزايدة للمياه، باعتباره المحصول الرئيسى الذى نتج عن سياسة التخصص، واللازم فى نفس الوقت للمصانع الأوربية وغيرها، باعتباره من الأنواع طويلة التيلة، ولذلك ارتبط الاقتصاد المصرى ارتباطًا وثيقا بالاقتصاد العالمى، حيث كانت أسعار القطن خاضعة للأسعار العالمية.

وشهدت مصر فى أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها، موجة من الكساد أعقبتها موجة أخرى من الرواج، إذ اتسمت تلك الفترة بعدم الاستقرار فى أسعار القطن، الذى أصبح حجر الزاوية فى بناء الاقتصاد المصرى، كما أصبح أيضًا حجر الزاوية فيما يصيب مصر والمصريين من رواج أو كساد، إذ صار الاقتصاد المصرى اقتصاداً أحاديا إلى حد كبير يعتمد على القطن اعتماداً كليًا.

وروِّع العالم فى خريف ١٩٢٩ بكارثة اقتصادية كبيرة عُرفت فى التاريخ الاقتصادى العالمى بالكساد الكبير، الذى حدث نتيجة للانهيار المالى الضخم فى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك، وقد كان لهذه الكارثة الاقتصادية آثارها القوية فى مصر على الاقتصاد المصرى، باعتبارها إحدى المستعمرات التى تدور فى فلك إنجلترا إحدى دول المركز، وأيضًا لارتباط العملة المصرية بالإسترلينى، وعلى ذلك فقد كان ما يصيب العالم من خير أو شر ينعكس على الاقتصاد المصرى. وقد ظهرت أول آثار الأزمة الاقتصادية فى مصر على شكل انخفاض رهيب فى أسعار القطن وصعوبة بالغة فى تسويقه.

وفى يونيو ١٩٣٠ خرجت مصر على سياسة التخصص واتبعت سياسة الحرية الاقتصادية - على الأقل فيما يتعلق بالقطن، ثم فرضت فى نفس العام تعريفة جمركية حامية لحماية الصناعات المصرية الوليدة، ولتنويع النشاط الاقتصادى، هذا بالإضافة إلى العديد من التدابير والإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية عن الغالبية العظمى من سكان مصر منتجى القطن من أهل الريف، هذا فضلا عما اتخذ من تدابير على المستوى الشعبى للتخفيف من آثار هذه الكارثة المروعة.

وفى ظل تلك الأوضاع الاقتصادية المتردية فى العالم أجمع، والتى كان لها صداها المسموع فى مصر، أن شهدت مصر أوضاعًا اجتماعية غاية فى السوء والانهيار، فقد ساءت أحوال المعيشة فى البلاد بدرجة مفزعة؛ نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات، وعجز الغالبية العظمى ممن يدفعون بأبنائهم إلى المدارس والجامعات على قلتهم عن دفع المصروفات المدرسية والجامعية، بالإضافة إلى انتشار حالات الانتحار أو الشروع فيه «لضيق ذات اليد»، كما انتشرت البطالة،

وأعمال الشحاذة والتسول، وحالات السرقة، والسرقة بالإكراه، والسطو المسلح، وكذلك تدهور الأحوال الصحية، وتفشى تجارة المخدرات، وقيام الأجانب بدور كبير ورئيسى فى إدخالها إلى البلاد وترويجها بطرق غير مشروعة، فضلا عن ظاهرة البغاء، وإحجام المصريين عن الزواج، وانتشار حالات الطلاق، وكارثة الكوارث نشاط المبشرين الأجانب فى نشر المسيحية استغلالا لظروف الكساد الكبير، ليس بين المسلمين فقط، وإنما امتد نشاطهم إلى الأقباط المصريين أيضًا.

ولعله من الواضح أن تلك الأمراض الاجتماعية التى سادت فى هذه الفترة بفعل الأزمة الاقتصادية، لا أقول إنها كانت غير موجودة، أو هى وليدة الأزمة فقط وإنما الذى حدث أن معظمها كان بفعل الأزمة وبعضها قد تزايد خطره فى هذه الفترة. وليت الأمر اقتصر على ذلك، وإنما حدث كل هذا فى ظل أوضاع سياسية متردية أيضا شهدتها مصر فيما عبرنا عنه بـ «الحرب الأهلية».

وفى ظل تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية فى مصر، فقد كانت تشهد أيضا نوعًا من عدم الاستقرار السياسى، وهى تحاول أن تضع إطاراً يحدد علاقتها بإنجلترا فى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، الذى منح مصر استقلالا شكليا، ومنح ملكها حق منح شعبه دستوراً، فكان دستور ١٩٢٣، ولكن شهدت الفترة التالية تعرض حياتها الدستورية والنيابية إلى موجة من الانقلابات، أسفرت عن ضرب التجربة الديمقراطية وتعطيل الدستور، ثم إلغائه بعد فترة، والحكم ضد إرادة الأغلبية، والتى قدر لها أن تحكم بالحديد والنار، والتى تحولت العلاقة فى أثنائها بين من تولى الحكم وبين القوى الوطنية إلى ما يشبه الحرب الأهلية، التى استخدمت فيها كل وسائل القهر والكبت والتنكيل مستخدمة «اليد الحديدية» و«مطرقة صدقى» لإرهاب القوى الوطنية وكبت الحريات.

وكان لمجمل هذه الأوضاع - سياسية واقتصادية واجتماعية - أثرها البالغ على حالة الأمن العام فى البلاد، على الرغم مما بذلته الحكومات المتعاقبة - فى زمن الأزمة - من إجراءات وما اتبعته من سياسات القمع والإرهاب، لكن وقع الأزمة كان عنيفا، وكان ما يعانيه الشعب المصرى فى غالبيته من ملاك الأراضى الزراعية - بطبقاتهم الاجتماعية المختلفة - والفلاحين، كان أمرًا فوق احتمالهم. هذا فضلا عن

وجود حكومات لا تعبر عن إرادة الأمة، وإنما تعتمد فى وجودها على قوى أخرى - القصر والإنجليز - دعما لمصالحها وازدياد نفوذها وسيطرتها وسطوتها على مصر والمصريين، فكان ولابد مع تعاظم المشكلات القائمة فى وقتها إلى أن يظهر عجزها إلى حد كبير عن الحفاظ على الأمن العام، واستتباب الأوضاع فى القطاع الكبير من البلاد - وهو الريف المصرى - الذى يعتمد بدرجة أساسية على هدوئه واستقراره فضلا عن حفظ الأمن فيه على العصبية، وعلى نفوذ وسلطان العمد والمشايخ الذين ينتمون إلى العائلات الكبيرة فى الريف، والتى تحظى بالهيبة والوقار والاحترام، الذى ينعكس على أداء أبنائها الذين يتولون هذه الوظائف، فهم حماة الأمن فى الريف، وهم الذين فى إبعادهم عن مراكزهم ما يهدد الأمن، حدث ذلك فى وقت تولت فيه حكومات لا تمثل الشعب الحكم فى البلاد، وكان لهم عمدهم ومشايخهم بعيداً عن العناصر صاحبة الهيبة والاعتبار.

وكان من أهم الموضوعات التى شغلت بها إنجلترا ضرورة استقرار الأوضاع الداخلية، ليس حبا فى مصر ولا حرصا على راحة ورفاهية شعبها، وإنما ليكون ذلك باعثا على تحقيق الأمن للأجانب، الذين أصبحت إنجلترا مسئولة مسئولية كاملة عن حمايتهم وحماية ممتلكاتهم - طبقا لما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير - وخاصة أن إنجلترا تدرك أن الكثير من الأزمات والمضايقات التى تعرض لها المنتجون المصريون، كانت بفعل ما قدمه لهم الأجانب من قروض بفوائد ربوية عالية، أدت فى النهاية إلى تعرض أراضى غالبيتهم لنزع ملكيتها لصالح المرابين والمضاربين أمام المحاكم المختلطة، ومن هنا كان تشدد إنجلترا فى ظل هذه الأزمة الطاحنة على ضرورة تحقيق أمن الأجانب، والتلويح بالتهديد المباشر للمسئولين فى حالة حدوث أى مساس بأمنهم - والسلطات البريطانية فى مصر مازالت ذاكرتها تحتفظ وتسترجع ما حدث للأجانب فى الثورة العرابية وفى ثورة ١٩١٩م.

وعلى أية حال، أود أن يجد القارئ العربى فى هذه المحاولة المتواضعة، ما يوضح أحوال مصر فى ظل ذلك الكساد العالمى الكبير، وخاصة بين قطاع هام وكبير من أبنائها، وهو قطاع الريف المصرى، ليقف ذلك الجيل على ما كان يجرى فى مصر فى هذه الفترات العصيبة، وكيف قدر لمصر رغم كل الكوارث والنكبات والأزمات، ومرارة الهزيمة وحلاوة النصر، وفترات الرواج والكساد أن تظل

صامدة شامخة، قوية قادرة على أن تعبر بمواطنيها إلى تحقيق العزة والكرامة لهؤلاء المواطنين، وخاصة من أبناء الريف المصرى، درة هذا الوطن، الذين يعملون فى صمت من أجل التنمية والبناء. كما أود أن يضيف هذا الجهد المتواضع لبنة إلى اللبنات السابقة الكثيرة فى بناء صرح تاريخ وطننا الاقتصادى.

والله ومصر من وراء القصد.

دكتور على شلبى

مدينة السادس من أكتوبر
سبتمبر ٢٠٠٥م

الفصل الأول

إرهاصات الأزمة الاقتصادية فى مصر

الاقتصاد المصرى فى عصر التخصص:

يعتبر الجزء الأخير من القرن التاسع عشر عصر التقدم الفنى بين الدول، وكنتيجة للتخصص وتقسيم العمل الدولى، زادت التجارة الدولية، وبالتالى الرفاهية الاقتصادية إلى حد لم يعرفه العالم من قبل.

وقد اتبعت مصر بدورها سياسة التخصص على أثر الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢م. وقد تميزت الفترة من ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ بالتوسع فى الزراعة وزيادة رأس المال المستثمر فى مشروعات الرى الكبرى، وإنشاء شبكة من الترع، ومد شبكة من الخطوط الحديدية إلى غير ذلك من ضروب الإصلاح. ولعل التخصص الذى شهدته مصر فى مجال الزراعة قد تركز إلى حد كبير فى زراعة القطن المصرى الذى أصبح حجر الزاوية فيما يصيب مصر والاقتصاد المصرى من خير أو شر، حين تخصصت مصر فى زراعة القطن اللازم للمصانع الأوربية وغيرها، لما يتميز به ذلك القطن من كونه من الأنواع طويلة التيلة، ولذلك ارتبط الاقتصاد المصرى ارتباطا وثيقًا بالاقتصاد العالمى، حيث كانت أسعار القطن المصرى ـ العمود الفقرى للاقتصاد المصرى ـ خاضعة للأسعار العالمية للقطن.

ولعل التوسع فى زراعة القطن يرجع إلى فترة تاريخية طويلة قبل الاحتلال تعود إلى عصر محمد على الذى أدخل زراعة أصناف جديدة من القطن تمثلت فى نوع «قطن الجميل» طويل التيلة فى عام ١٨٢١م، فتوسع فى زراعته بغرض الحصول على أكبر قدر ممكن من الدخل النقدى لمسايرة مطامحه فى إقامة إمبراطورية شرقية.

وحين تحطمت آماله وحاصرته قوى الرأسمالية الأوربية الغنية بمعاهدة لندن ١٨٤٠م، انهارت العديد من مشروعاته وتنظيماته، ابتداء من محاولات التصنيع، إلى أسس التنظيم الزراعى التى وضعها، ولكن البذرة التى وضعها فى التوسع فى زراعة القطن كمحصول نقدى أفلتت من الانهيار بل وزادت وتوسعت حتى تضخم المشروع وأصبح القطن منذ خمسينيات القرن التاسع عشر من أهم المحاصيل الزراعية التى تنتجها مصر، وتضافرت عدة عوامل داخلية وخارجية جعلت مستقبل مصر ليس الزراعى فحسب، بل والاقتصادى والسياسى يرتبط بهذا المحصول. وتطور محصول القطن تطوراً كبيراً، حيث كان فى عام ١٨٣٥م قد بلغ ٢١٣,٦٠٤ قنطار وبلغ فى عام ١٨٦٥م فى نهاية الحرب الأهلية الأمريكية ٢,١٣١,٧١٦ قنطاراً حتى وصل فى ١٨٨٠م إلى ٢,٧٩٢,٧١٦ قنطاراً، وفى عام ١٩٠٠ بلغ إنتاج القطن ٥,٤٣٥,٠٠٠ قنطار، حتى وصلت فى بعض السنوات المساحة المنزرعة قطنا أكثر من ٧٠٪ من المساحة المنزرعة.

وقد لعبت بعض الظروف الدولية دوراً كبيراً فى تأكيد دور القطن فى الزراعة المصرية، وبالتالى فى الاقتصاد المصرى والسياسة المصرية فى تلك الفترة، فعندما قطعت الحرب الأهلية الأمريكية بريطانيا عن مصادرها الرئيسية لأهم وارداتها وهو القطن، اتجهت إلى مصر، حتى أن صادرات مصر من القطن زادت من ٥ مليون جنيه عام ١٨٦١ إلى ٢٢ مليون جنيه عام ١٨٦٥، وفتح ذلك الباب واسعا للبيوت المالية فى أوربا للدخول إلى مصر، ساعدها على ذلك حكام من أمثال: سعيد وإسماعيل تميزوا بالبذخ الشديد والحاجة إلى الأموال، وبحماية الأجانب حتى ولو كانوا من الأفاقين. ويذكر «لاندز» أنه «اندفع إلى مصر بيوت مالية وغرباء من القسطنطينية ولندن وباريس ومرسيليا والماليون الأقوياء، وأصحاب المشاريع الفقراء، والمضاربون والمغامرون والمزيفون، وفى الفترة ما بين ١٨٥٧ - ١٨٦١م دخل البلاد حوالى ٣٠,٠٠٠ أجنبى كل عام، وبدا كما لو أن مصر تحولت إلى كاليفورنيا جديدة تجذب إليها الفارين والباحثين عن الذهب». وعلى هذا كان الرواج الذى أصاب أسعار القطن فى زمن الحرب الأهلية الأمريكية قد فتح أبواب مصر على مصراعيها أمام الأجانب يفدون إليها.

وعلى الرغم مما أصاب الزراعة من اهتمام، وخاصة محصول القطن، فقد بقيت

الصناعة بدائية فى زمن الاحتلال تسد المطالب البسيطة لسكان المدن، وساد الاعتماد على الخارج فى المنتجات الصناعية الهامة التى تتطلب مهارة فى مراحل الصنع. فقد كانت خطة الاستعمار البريطانى تهدف إلى فتح مصر كسوق للسلع والمنتجات البريطانية بصفة خاصة، والأوربية بصفة عامة. فحرصت بريطانيا منذ البداية على أنه لا يجب السماح بقيام صناعة قطنية فى مصر فى ظل حماية جمركية؛ لأن ذلك سيضر مصالح بريطانيا كما جاء فى تقرير لورد كرومر لعام ١٩٠٥.

وكانت سياسة إنجلترا تتركز فى أن تتخصص مصر فى الزراعة، ولا سيما زراعة القطن، فتصبح بذلك وحدة زراعية فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى فصارت البلاد تهتم اهتمامًا كبيرا بزراعته. وقد ساعد على ذلك عاملان هما: انتشار زراعة القطن فى الدلتا، وازدهار صناعة الغزل والنسيج فى لانكشير.

ومن المعلوم أن القطن فى هذه الفترة كمحصول قد لعب دوراً خطيراً فى الزراعة المصرية، وفى الاقتصاد المصرى كله فى اتجاهين:

الأول: جذب رأس المال العالمى ممثلا فى عدد كبير من الشركات والبيوتات المالية فى فرنسا وإنجلترا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا إلى مصر لسهولة الاستثمار ولارتفاع سعر الفائدة، وقد تركز نشاط هذه المؤسسات والبيوت المالية حول تجارة القطن، ورهن وشراء الأراضى، الأمر الذى ترتب عليه ربط الاقتصاد الزراعى إلى حد كبير بالسوق العالمى من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة ملكية الأجانب لمساحات واسعة من الأراضى.

الثانى: تحويل الاقتصاد الزراعى إلى اقتصاد قائم أساسًا على المحصول الواحد، وقد أكد الإنجليز هذا الخط بعد احتلالهم لمصر، إذ كان الاهتمام زائداً وفقا للمخططات الاستعمارية لتحويل مصر إلى مزرعة للقطن.

سلبيات الاقتصاد الأحادى:

تعرضت سياسة التخصص فى زراعة القطن فى مصر إلى النقد اللاذع من الكثيرين من الكتاب، إذ يرى فريق منهم أن هذه السياسة أضرت بمصالح مصر، وأنها كانت موجهة لتحقيق مصالح إنجلترا، ولتكوين فائض فى الميزان التجارى

لتدفع مصر أقساط وفوائد الديون التى التزمت بها، ويمكن تلخيص نقاط الهجوم على هذه السياسة مع إجراء محاولة للرد على كل منها فيما يلى :

١ - يرى هذا الفريق من الكتاب أن سياسة التخصص قصد بها تجويع الشعب المصرى، وذلك بصرف نظره عن إنتاج القمح وتحويل الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو زراعة القطن. والذى كان من نتيجته أن أصبحت مصر ولأول مرة فى تاريخها عاجزة عن توفير الغذاء لأهلها، وصار من الضرورى أن تستورد كميات كبيرة من القمح. ويبنى هذا الفريق دفاعه على أساس أن مصر كانت تكفى حاجة سكانها من القمح فى بداية هذا العصر، بينما كانت تلجأ إلى استيراد معظم حاجياتها من الغلال قرب نهاية عصر التخصص، ويرون أيضا أن هذه السياسة قد أدت إلى انخفاض مستوى المعيشة فى مصر للسواد الأعظم من السكان.

بينما يرى فريق آخر من الاقتصاديين أن سياسة التخصص والتحول من زراعة القمح إلى القطن فى هذه الفترة بالذات، أى فترة سيادة عصر التخصص بين دول العالم وقيام حرية التجارة أمر مرغوب فيه، فالتحول كان يرجع فى الحقيقة إلى الميزة النسبية التى يتمتع بها القطن، وليس لخدعة بريطانية لتجويع الشعب. لقد كان ما يدره فدان القطن من ربح خلال هذه الفترة ضعف ما يدره فدان القمح فى نفس المدة.

ويرى فريق ثالث أن زيادة المساحة المنزرعة من القطن كانت على حساب الحاصلات الأخرى التى كان يزرعها الفلاح مثل: القمح والشعير والذرة، وقد أدى ذلك إلى نقص نسبة تلك المحاصيل، مما اضطر الفلاح لأول مرة أن يشتريها بعد أن كان هناك شبه اكتفاء ذاتى، وصحب ذلك بالطبع ارتفاع فى أسعار تلك المحاصيل بلغ بالنسبة للقمح أربعة أضعاف ثمنه فى عام ١٨٦٤م. وكانت البنوك وبيوت المال على الاستعداد دائما للإقراض بضمان القطن والأرض، وكان الفلاح يلجأ دائما إلى جيش المرابين والمقرضين الأجانب الذين نزلوا بأنفسهم إلى القرى والمديريات. وفى الفترة ما بين ١٨٧٦ و١٨٨٣ زادت ديون الفلاحين من الرهونات من نصف مليون إسترلينى إلى سبعة ملايين، ونزعت مساحات ملكيات واسعة من الأراضى لصالح هؤلاء المرابين والمقرضين الذين كانوا يقرضون الفلاح بفائدة عالية

بلغت ٩٪ فى الشهر، وكان من نتيجة ذلك ازدياد فقر الفلاحين، واحتياجهم إلى النقد لشراء الضروريات الغذائية من المحاصيل نتيجة اتساع زراعة القطن.

٢ ـ أن مخاطر التخصص أكبر من مزاياه، إذ أصبح الاقتصاد القومى، اقتصاداً أحاديا، يتوقف على غلة واحدة يرتبط أسعارها بظروف عالمية خارجة عن إرادة مصر وهى التى تتدخل فى تحديد سعره. بينما يرى من يدافع عن سياسة التخصص أن الأمر يقتضى أن نضع مزايا التخصص فى كفة وعيوبه فى الكفة الأخرى، ويقرر أن إنتاج مصر من القطن لا يزيد على نسبة ضئيلة من الإنتاج العالمى، وعلى ذلك فالزيادة فى صادراتنا وبالتالى قدرتنا على الاستيراد كانت تتحدد وتتوقف على عوامل لا يمكن التنبؤ بها. وكان ذلك يحدث دائما لتأكيد مخاطر التخصص كلما انخفضت أسعار القطن. فهم يرون أنه إذا انخفضت أسعار القطن ضعفت مقدرة مصر على الاستيراد، وكان عليها لكى تحافظ على نفس المستوى من الواردات لكى تسد حاجياتها من السوق الأجنبى هى أن تزيد من إنتاجها، وهو ما حدث بالفعل. ففى عام ١٨٨٩ ـ ١٨٩٠ صدرت مصر حوالى: ٠٠٠, ٢٠٠, ٣ قنطار بلغت قيمتها ٠٠٠, ٧٠٠, ٩ جنيه، بينما فى عام ١٨٩٧ ـ ١٨٩٨م صدرت مصر ٠٠٠, ٠٠٠, ٦ قنطار. بلغت قيمتها ٥, ١٠ مليون جنيه، وعلى ذلك لزم مضاعفة الكمية المصدرة حتى يتسنى الحصول على نفس الكمية من الواردات، ويقرر أصحاب هذا الفريق أن الذى خفف صدمة انخفاض أسعار القطن فى العام الأخير حادثان، أولهما: تقدم الفن الزراعى الذى أدى إلى زيادة معدل إنتاج الفدان المزروع قطنا، وثانيهما: زيادة المساحة المنزرعة نتيجة لمشروعات الرى والصرف كاستخدام قناطر محمد على وإنشاء خزان أسوان. ثم يزيد أفراد هذا الفريق فى هجومهم على التخصص بقولهم إنهم لا يمكنهم أن يتوقعوا حدوث التقدم العلمى والفنى فى كل وقت لنجدة مصر كلما انخفض ثمن محصول القطن.

بينما يرى الفريق الآخر أن التقدم الفنى والزراعى ليس إلا مرحلة مستمرة ودائمة تمثل الكفاح من أجل تحسين الإنتاج، وهو دأب دائم للدول والشعوب حتى تحسن وتطور إنتاجها فى مختلف المجالات زراعية كانت أم صناعية. وضربوا لذلك مثلا آخر، ففى عام ١٩٠٩م تعرض محصول القطن المصرى لتلف كبير ونقص شديد

فى إنتاجية الفدان وذلك من جراء إصابته بدودة القطن، مع تدنى مستوى مقاومتها بأساليب بدائية، فأدى ذلك إلى هبوط معدل إنتاج الفدان الواحد من ٥ , ٤ قنطار إلى ١٣ , ٣ . ولكن الذى أنقذ الاقتصاد المصرى ارتفاع أسعار القطن من ١٣ ريالا إلى ٢١ ريالاً، وبذلك أمكن الاحتفاظ بقيمة الصادرات عند مستواها القديم. وتلك مسألة طبيعية من وجهة نظر فريق آخر من الاقتصاديين أن يرتفع السعر كلما زاد الطلب ونقص المعروض من القطن المصرى على قلة نسبته بالنسبة للإنتاج العالمى، ولكن هذا يؤكد أن المستهلك للقطن المصرى لا يمكن الاستغناء عنه لتوافر ميزات معينة تجعل استبداله بغيره أمرًا صعبا. كما يذكر هؤلاء أن المتخوفين من انخفاض سعر القطن ويرتبون عليه مخاطر عديدة، لماذا لا يتطرقون لزيادة أسعاره وآثارها على الاقتصاد المصرى والمنتج المصرى، وأن كل الذى يحدث إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بالدورة التجارية؟

ويدلل الفريق المؤيد لسياسة التخصص فى زراعة القطن على صحة وجهة نظره، بأنه ليس هناك ما يحول بين الزراع وبين التحول من القطن إلى القمح، إذا كان القطن والتوسع فى زراعته هو سبب كل مشاكلهم، ويذكر أن الزراع رغم سنوات انخفاض الأسعار مازالوا يزرعون القطن، ومن غير المعقول أن نقرر بأنه يجب على مصر أن تهجر سياسة التخصص بسبب انخفاض أسعار القطن فى بعض حالات تعد قليلة إذا ما قيست بالفترة الطويلة التى مرت بالقطن منذ بدء زراعته على نطاق واسع. ويطالب هذا الفريق الدولة بأن تتدخل لتنظيم هذا الدخل الناتج عن القطن فتأخذ من سنوات الرخاء لتعطى المزارع فى السنوات العجاف. أى أنه يمكنها اتباع سياسة من شأنها تثبيت أسعار القطن المحلية وترك الأسعار الخارجية تتقلب. وذلك بإيجاد رصيد تثبيت أسعار القطن.

٣- الانصراف إلى الزراعة أدى إلى إهمال نواحى النشاط الاقتصادى الأخرى ولا سيما الصناعة.

يرى أعداء سياسة التخصيص أن ذلك أدى إلى الاهتمام بالزراعة وإهمال نواحى النشاط الاقتصادى الأخرى ولا سيما الصناعة، ويغالون فى نظرتهم هذه إلى القول بأن مصر لو قررت وقتئذ أن تنشأ صناعة قطنية وتحميها لأدى ذلك إلى إخفاق سياسة التخصص الزراعى فى مصر وفشلت إنجلترا فيما سعت إليه من جعلها

مزرعة للقطن لصالح مصانعها فى لانكشير . ولكن الفريق المؤيد للتخصص يرى أن المزايا التى تعود من التخصص وتقسيم العمل كبيرة ، ولا شك أن التخصص وإن أفاد إنجلترا ، إلا أنه كان أولا وقبل كل شىء فى صالح مصر . أما عن قيام صناعة قطنية فى مصر فإنه يلزم حماية هذه الصناعة الناشئة ، وغنى عن البيان أن حرية مصر فى فرض التعريفة الجمركية كانت مغلولة حتى نهاية عام ١٩٢٩ بالمعاهدات الدولية المبرمة بينها وبين الإمبراطورية البريطانية ، هذا بالإضافة إلى أن الظروف فى مصر فى عصر يسوده التخصص وحرية التبادل بين دول العالم لم تكن ملائمة بعد للتصنيع .

٤ ـ أن إنجلترا كانت متحمسة لزراعة القطن لأنه مادة خام تلزم لأكبر صناعاتها .

ويستند أصحاب هذا الرأى من الفريق المعادى لسياسة التخصص إلى بعض المقالات أو كتابات بعض الساسة البريطانيين عن أهمية القطن الزائدة لصناعة لانكشير فى تلك الفترة ، كما صرح بذلك سير تشارلز ماكورا Sir Charles Macura رئيس الاتحاد الدولى للقطن فى عام ١٩١٢ ، حيث ذكر أن القطن المصرى والسودانى يعد أحسن الأقطان التى تنتجها كل دول العالم أجمع من حيث الجودة . ويرد أصحاب الفريق الآخر على ذلك بأنهم لا ينكرون أهمية القطن المصرى لصناعة المنسوجات القطنية فى لانكشير ، ولكنهم يرون أن ذلك ليس الدافع الوحيد على اهتمام إنجلترا بزراعة القطن فى مصر والتوسع فى زراعته ، ويدلل على صحة وجهة نظره بأن نصيب بريطانيا من صادرات مصر كان يتناقص تدريجيا خلال عصر التخصص فانخفض من ٦٣٪ فى السنوات من ١٨٨٠ ـ ١٨٨٥ إلى ٤٣٪ فى الفترة ١٩١٠ ـ ١٩١٤ . ويذكر «أنه لمن الواجب ألا ندع تحمسنا للوطنية يطغى على الحقائق العلمية الاقتصادية» . ولذلك فصاحب هذا الرأى يرى أن الحقائق العلمية لا مجال فيها للانسياق وراء الشعور القومى أو الوطنى . كما يرى أيضا أن الأحداث الاقتصادية توضح بجلاء أن رفاهية مصر تزداد ارتباطا بتجارتها الخارجية وبالتالى بالقطن من أى دولة أخرى فى العالم .

والإحصاءات فى عصر التخصص إنما تسجل تقدما عظيما لتجارتنا الخارجية فى هذه الفترة التى زاد خلالها حجم الواردات بحوالى أربعة أضعاف مما كانت عليه ، فيما زادت الصادرات بأكثر من ثلاثة أضعاف ، ويعزى معظم الزيادة فى الصادرات

إلى القطن وبذرته الذى تراوحت قيمته بين ٨٠٪ و٩٣٪. من القيمة الإجمالية للصادرات فى تلك الفترة ، وقد ساعدت هذه الزيادة فى الصادرات على زيادة الواردات وخاصة فى السلع الاستهلاكية التى تشبع رغبات المستهلكين.

وفى أثناء تطبيق سياسة التخصص نجح الإنتاج الزراعى فى كفاية حاجات السكان رغم تزايد أعدادهم من ٦,٨٠٤,٠٢١ نسمة فى عام ١٨٨٢م إلى ١٢,٧٥٠,٧١٩ نسمة فى عام ١٩١٧م. ويعتبر هذا بلا شك أكبر انتصار لعصر التخصص. كما أن نسبة الوفيات الأولية انخفضت فى نهاية هذا العصر عن بدايته. بالرغم من تحسن وسائل تسجيل الإحصائيات والبيانات الإحصائية، وهذا دليل آخر على تحسن طفيف فى مستوى المعيشة. ولكن العامل الوحيد الذى حال دون التمتع بالمزايا التى نجمت عن عصر التخصص كاملة إنما هو تراكم الدين الأجنبى الكبير الذى بلغ ٩٨ مليونا من الجنيهات حصلت عليه مصر بأسعار فائدة عالية، وضاع جزء كبير منه فى مشروعات غير منتجة، ولقد قدرت الفوائد التى دفعتها مصر فى خلال هذه الفترة ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ما قيمته ١٥٠ مليونا من الجنيهات.

أسعار القطن بين المد والجزر فى سنوات ما قبل الأزمة وأثرها:

وعلى أية حال ومهما كانت إيجابيات وسلبيات عصر التخصص، فإنه قد ثبت بما لايدع مجالا للشك أن الاقتصاد المصرى قد أصبح اقتصادا أحاديا، ارتبط بشكل مباشر بالقطن وبزراعته وتجارته ومستوى أسعاره، حتى أن أحد الباحثين يذكر أن ٧٠٪ من عدد السكان فى مصر يتأثر تأثيراً مباشراً بالقطن وبما يصيب أسعاره من زيادة أو نقص، وأن ٣٠٪ الباقون يتأثرون به تأثيرا غير مباشر. وعلى ذلك فالقطن يمثل حجر الزاوية فى الاقتصاد المصرى مهما كانت السياسة الاقتصادية المتبعة.

وعندما اشتعلت نار الحرب العالمية الأولى صادف ذلك موسم جنى محصول القطن فى عام ١٩١٤، وعرض المحصول فى سوق توقفت عملياته، وقد أدت العمليات العسكرية، وعوامل الاضطراب التى كانت سائدة فى ظل الحرب إلى قلة الطلب على القطن، وبالتالى إلى هبوط مستوى أسعاره بدرجة كبيرة، مما أدى إلى انخفاض الصادرات منه. وقد فزعت الحكومة للموقف وأصدرت قانونا يحدد

المساحة التى ستزرع قطنا بثلث الزمام لأى مزارع . ومن زادت مساحة القطن المنزرع عنده عن ذلك القدر الذى حدده القانون، فقد كان يتم نزع الزيادة فى أول الأمر، ثم اقترحت وزارة الزراعة فرض غرامات مالية على هذه الزيادة، ثم عادت فأعفت الزارع من هذه الغرامات إذا كانت المساحة المنزرعة لا تتجاوز ٣٥٪ من حيازة المزارع .

وارتفعت الأصوات مطالبة الحكومة بتسليف النقود للأهالى طبقا لحالة كل منهم ولو بفائدة، وقبول أقطانهم بسعر يتقرر مؤقتا لحين انفراج الأزمة . ولم تعر الحكومة هذه الأصوات آذانا صاغية؛ لأنه لم يكن فى مقدورها تنفيذ تلك المقترحات، وإنما تشددت فى تحصيل الأموال الأميرية المقررة على الأراضى الزراعية والعوائد على العقارات، فأصدرت إعلانا من رياسة مجلس النظار يقضى بقبول المصوغات والحلىّ الذهبية وفاء لما عليهم من أموال جاء فيه «اتصل بالحكومة أن فريقا من الناس حاولوا بيع مصوغات وحلىّ ذهبية لكى يسددوا ما عليهم من الأموال الأميرية، ولكنهم بسبب الاضطراب فى المعاملات لم يفلحوا فى الحصول على القيمة الحقيقية لتلك المصوغات والحلى، وتحملوا فى هذا السبيل خسارة لا مسوغ لها» ومن ثم بادرت الحكومة بقبول المصوغات والحلى بأثمانها الحقيقية، وعينت لذلك عددا من المختصين فى المديريات المهمة وفى القاهرة، فى نظير سداد الأموال والعوائد المطلوبة لها، وبعد خصم الضرائب الأميرية يسلم أصحابها الباقى من قيمتها فورا . والحكومة بتصرفها هذا إنما عملت فى إنقاذ الممولين من استغلالهم من جديد فضلا عن انهيار أسعار القطن وصعوبة تسويقه .

وانتشرت فى البلاد شائعات عن مدى ما يتعرض له المواطنون من ضروب القسوة الشديدة عند تحصيل الضرائب، حتى فزعت نظارة المالية للأمر وعملت على تداركه، فأعد المستشار المالى مذكرة نشرتها الصحف فى ٢٥ أكتوبر عام ١٩١٤ يكذب فيها تلك الشائعات التى ترددت فى البلاد . ونظارة المالية تحاول أن تهدئ من وقع ظروف الحالة على الفلاحين مما يؤكد أن ما كان يجرى عند تحصيل الضرائب ليست شائعات . حتى أن المستشار المالى تقدم باقتراح لتخفيف حدة الأزمة وللتيسير على الأهالى «بتسديد الأموال الأميرية المستحقة، نصفها فى خلال شهر نوفمبر،

والربعين الآخرين أحدهما فى ديسمبر عام ١٩١٤ والآخر فى يناير عام ١٩١٥». وقد لقى ذلك الاقتراح موافقة مجلس النظار.

وتقدم مجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية باقتراح فى ١٠ أغسطس ١٩١٤ إلى ديوان الخديو بتأجيل البيوع الجبرية لأملاك ومنقولات التجار بأبخس الأثمان لسداد ما عليهم نظرا لظروف الحرب، كما طالب بتأجيل دفع الأموال الأميرية، وتدبير طرق لتسليف المزارعين المال اللازم لجنى أقطانهم، وأشار إلى مسألة هامة لارتباطها بالأمن العام وهى أن «وقوف حركة الأعمال قد تضطر أصحاب المصانع والمتاجر لفصل عدد من عمالهم، لا يجدون بعد انفصالهم عملا يتعيشون منه، فيكون وجودهم خطراً شديداً على البلاد.

وظلت ظروف الحرب تفرض أزمة شديدة على البلاد نتيجة لانهيار أسعار القطن، إلى أن احتاجت عجلة الحرب - لحسن الحظ - للقطن بشكل متزايد، حيث اتضحت أهميته فى الصناعات الحربية، فأخذت أسعاره مرة أخرى فى الانتعاش التدريجى. ففى موسم ١٣/ ١٩١٤ كان سعر القنطار ١٢,٠١ ريالاً، ارتفعت فى عام ١٤/ ١٩١٥ إلى ١٩,٢٨ ريالاً، وفى ١٦/ ١٩١٧ صارت ٣٧,٨١ ريالاً، وبلغت قمة الارتفاع فى الأسعار فى عام ١٩/ ١٩٢٠ فبلغت ٨٧,٨١ ريالاً. كذلك فقد زادت أسعار السلع الأخرى ارتفاعا كبيراً بنسب تراوحت ما بين ١٠٠٪ فى أول الحرب، وبلغت فى عام ١٩٢٠ ما قدر بنسبة ٣١٢٪.

تركت الحرب العالمية الأولى مصر حائرة، فقد اتسمت فترة ما بعد الحرب بعدم الاستقرار، إذ شهدت موجات من الرخاء يتبعها موجات من الكساد، فالسنوات ١٨/ ١٩١٩ كانت سنوات رواج، وكان موسم القطن ١٩/ ١٩٢٠ موسم رخاء كبير إذ بلغت قيمة محصول القطن ١٠٧ ملايين جنيه، وهو رقم لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر الحديث، وقد بلغت قيمة القطن وصادراته حوالى ٩١٪ من مجمل قيمة الصادرات فى عام ١٩١٩. وقد أدت زيادة الطلب إلى ارتفاع أسعار القطن ارتفاعا كبيرا يكاد يكون خياليا لفترة قصيرة، ثم ما لبثت أن هبطت الأسعار هبوطا شديدا فى عام ١٩٢١، فأصبح سعر القنطار أقل من سبعة جنيهات بعد أن كانت ٤٥ جنيها عام ١٩٢٠، وظلت الأسعار توالى نزولها حتى صارت تشكل أزمة شديدة.

وفى تلك الفترة بلغت مطالبة الزراع للحكومة بالتدخل لحمايتهم أشدها، فقررت الحكومة النزول فى سوق القطن مشترية تخفيفا لحدة الأزمة، وارتفعت بعض الأصوات بضرورة أن تشترى الحكومة ما مقداره «مليون قنطار من الأقطان المعروضة للبيع ببورصة الإسكندرية بالأثمان المناسبة، وتحفظ الحكومة ما تشتريه بدون تصدير للخارج، المدة التى فيها تتحسن الأثمان بالقيمة المناسبة». فى حين رأى آخرون أن تكون الكمية التى تشتريها الحكومة مليونى قنطار، وأن ترفع الحكومة السعر الذى تبتاع به القطن. بينما كان رأى فريق ثالث أن تبذل الحكومة مزيدا من الاهتمام والإسراع فى عمليات الشراء تفريجا للأزمة، ولمحاربة من يخططون لنزول أسعار القطن.

ونتيجة لهذه الضغوط من المزارعين، اشترت الحكومة من القطن ما قيمته مليون جنيه، وتابعت الحكومة سياسة التدخل فى سنوات ٢٢، ٢٣، ١٩٢٤ ولكن على نطاق أضيق، وقد صادف هذا التدخل نجاحا إذ حققت الحكومة ربحا قدره نصف مليون جنيه.

وكان من نتيجة هذا الانهيار الكبير فى أسعار القطن فى عام ١٩٢١ أن حدثت فى البلاد ردود فعل كبيرة، كان لها وقعها الأليم على قطاعات كبيرة من المزارعين، إذ إن ارتفاع الأسعار الكبير فى عام ١٩٢٠ كان من نتيجته أن ارتفعت إيجارات الأطيان ارتفاعا كبيرا، فكانت العقود تبرم بين الملاك وبين المستأجرين لمدة ثلاث سنوات، فلما كان الانهيار فى العام التالى نشأت مشكلة كبيرة يرويها لنا أحمد الشيخ عضو مجلس مديرية الغربية عن مركز السنطة، وقد بلورها فى شكل اقتراح تقدم به للمجلس يتلمس به طريقا لحل هذه المشكلة فقال: «تعلمون حضراتكم مقدار ما ارتفعت إليه إيجارات الأطيان، على أثر ارتفاع أثمان القطن فى العام الماضى، وما تدهورت إليه أثمانه بعد ذلك، وقامت ضجة كبرى حول زيادة إيجارات الأطيان، فأصغت إليها الحكومة وأعارتها جانبا عظيما من التفاتها، وشكلت لجنة لهذا الغرض. . وعمل قانون لتخفيض هذه الإيجارات. . ولكنه لم يأت بالغرض المقصود منه، لعدم تصديق جمعية المحاكم المختلطة عليه فصار بحسب النظامات المصرية ساريا على الوطنيين دون الأجانب، وفى هذا ضرر كبير لفريق عظيم من المزارعين. وغير خاف على حضراتكم أن الأجانب يملكون نصيبا

وافراً من أطيان هذا البلد الأسيف، ولا نزاع فى أن الملاك الأجانب لا يزرعون أطيانهم بأنفسهم، وإنما يؤجرونها للمصريين، وبطبيعة قانون الإيجارات الحالى لا يمكن تخفيض الإيجارات المطلوبة لهؤلاء الأجانب».

واقترح العضو حلا لهذه المشكلة أن يقرر مجلس المديرية إعلام الحكومة برغبته لاستصدار أمر عسكرى - فى ظل الأحكام العرفية - بتنفيذ قانون الإيجارات على الأجانب أسوة بالمواطنين، لارتباط مصلحة الطرفين ببعضهما، لا سيما وأن هذا التفضيل يعود بالضرر على الأجانب مستقبلا لعدم إقبال الوطنيين على الاستئجار منهم، وهم لا يستطيعون زراعة أراضيهم بأنفسهم. وبعرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء أمر بحفظ الموضوع.

ومن الواضح أن الدولة لم تكن على استعداد للدخول فى مشاكل مع الأجانب فتتعرض لهم ولامتيازاتهم التى كفلتها الامتيازات الأجنبية، مما يجعل الدولة تصطدم بالعديد من الدول الأوربية التى ينتمى إليها هؤلاء الأجانب من ملاك الأراضى الزراعية، من أجل حفنة من الوسطاء فى مجال تأجير الأراضى الزراعية - وهم غالبا من أعيان الريف عمد ومشايخ القرى - وخاصة إنجلترا الدولة المحتلة لمصر، والتى نصبت من نفسها مدافعة عن حقوق وأمن الأجانب، والتصدى لكل محاولة تخل بهذا الالتزام من جانبها، وخاصة فيما يمس كفالة أمنهم وسلامة ممتلكاتهم وصيانة امتيازاتهم.

وكانت الحكومة المصرية قد استجابت لاستغاثة المصريين من ارتفاع قيمة الإيجارات فشكلت لذلك لجانا للتحكيم للتوفيق بين مصلحتى المالك والمستأجر بصدد العقود المبرمة فى عام ١٩٢٠ للسنوات التالية، فصدر مرسوم سلطانى من السلطان أحمد فؤاد سلطان مصر قضى بإعادة النظر فى إيجارات الأراضى الزراعية، وأن تشكل لجان بقرار من وزير الحقانية، وتؤلف كل لجنة من أحد القضاة الأهليين رئيسا ومن عين يمثل الملاك وعين يمثل المستأجرين، ووضع المرسوم عدة شروط تلتزم بها لجان التحكيم فى عملها، وحدد نسبة ٤٠٪ تخفيضا فى قيمة الإيجارات لصالح المستأجرين. واشترط المرسوم شروطا لكى يتمتع المزارع بنسبة التخفيض هذه، منها أن تكون الأرض قد أجرت لتزرع قطنا، ومنها أن تكون قيمة الإيجار نقداً وليست عينا.

ولم تكن السنوات التالية لعام ١٩٢١ بأحسن حالا من سابقتها، وإنما ظلت مشكلة القطن وانخفاض أسعاره بدرجة كبيرة مثار قلق واضطراب للمزارعين وللحكومة أيضا، حتى كان ذلك الموضوع هو لب اهتمام الناس والجهات المسئولة فى البلاد عن استقرار الأوضاع وتحسين أحوال الفلاحين ومزارعى القطن، فكانت هذه القضية مثار مناقشات فى مجالس المديريات، وتقدم نفر من أعضائها باقتراحات لتلافى حدة الأزمة.

وعلى هذا الطريق، عقد مجلس مديرية الدقهلية جلسته فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٢ والتى تقدم فيها أحمد الحلوانى بك نائب فارسكور ببيان حالة القطن وما وصلت إليه أسعاره من التدهور، وطالب المجلس برفع الأمر إلى الحكومة للنظر فى هذه الحالة، ولمنع من يعملون على التلاعب فى السوق فتتدهور أسعار القطن. . وكان أهم ما أشار إليه «ولما كانت ثروة البلاد أساسها هذا المحصول الذى صارت تتلاعب به أيدى العابثين بالسوق، وأصبح ثمنه لا يتناسب مع ما يتكلفه المزارع من المصاريف الزراعية وما يتكبده فى ذلك. . فقد قرر المجلس بالإجماع رجاء الحكومة أن تضع حدا لهذه الحالة، وأن تعمل على ملافاتها حتى ترتفع أثمان القطن إلى الدرجة اللائقة».

ولم يسع الحكومة أمام هذه الأوضاع المتردية فى سوق القطن إنقاذًا لقطاع كبير من المزارعين، إلا أن تتدخل فى سوق القطن مشترية فى بعض السنوات، وأن تقوم بتسليف المزارعين على أقطانهم فى سنوات أخرى، حتى لا يضطر هؤلاء لعرض محصولهم للبيع بأبخس الأثمان. وقبل إنشاء بنك التسليف كان الملاك يطالبون الحكومة بالتدخل لدى البنك الأهلى لتسليف المزارعين وأخذ الضمانات اللازمة عليهم، أو تكليف بنك مصر للقيام بهذه المهمة. وقد تكرر هذا التدخل من جانب الحكومة فى سنوات ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ١٩٢٩. أى أنها تدخلت بشراء القطن فى ست سنوات من الاثنى عشر عامًا التى أعقبت الحرب، وحتى وقوع الكارثة بحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية فى عام ١٩٢٩.

وكانت الحكومة ترمى من وراء اتباع هذه السياسة إلى تثبيت مستويات الأسعار، ولكن لم يقدر لهذه السياسة أن تنجح فى وقف تدهور أسعار القطن بهذه الطرق

المفتعلة، والسبب فى ذلك مرجعه إلى أن الاقتصاد المصرى كان دائما مرتبطا بالأحداث الدولية، وبوجه خاص بالولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتجة للقطن فى العالم، هذا بالإضافة إلى أن العملة فى مصر كانت مرتبطة بالإسترلينى، وقد أدت هذه المسألة إلى إخضاع مصر لنفس فترات التضخم والانكماش النقدى فى بريطانيا.

وعندما انخفضت أسعار القطن المصرى فى ديسمبر ١٩٢٥ كان ما حققته الحكومة من أرباح فى السنوات السابقة دافعا لها للتدخل على نطاق أوسع، فاشترت من القطن ما قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات بقصد تثبيت أسعاره، ولكن الحظ لم يحالف الحكومة هذه المرة إذ استمرت الأسعار فى الانخفاض فى أعوام ٢٦، ١٩٢٧. وفى هذه المرة حاولت الحكومة أن تحل المشكلة بمنح السلف الزراعية بضمان المحصول لصغار الزراع بشروط مناسبة لكى تمكنهم من الاحتفاظ بأقطانهم حتى تتحسن مستويات الأسعار.

ولعل هذا يوضح أن السياسة التى اتبعتها الحكومة، سواء بالتدخل فى سوق القطن مشترية أو بتسليف المزارعين على أقطانهم، كانت سياسة خاطئة بنيت على اعتقاد خاطئ، بأن انخفاض أسعار القطن راجع إلى ألاعيب تجاره والمتعاملين به، وقد أظهرت الأيام عقم هذه السياسة غير الثابتة الأصول، فتحملت الخزانة خسارة مالية كبيرة من جراء عدم الاستقرار فى الأسعار وتوالى هبوطها.

ولم يكن تدهور أسعار الحاصلات الزراعية مقصورا على القطن، وإنما امتد إلى بقية الأصناف الأخرى فقد «تدهورت أسعار الغلال مع كفاية الحبوب الموجودة بحاجة البلاد، وفضلا عن أن محصول زراعة ١٩٢١ سيكون أكثر من اللازم». ولذلك رؤى عدم استيراد القمح من الخارج. كذلك فقد ارتفعت أصوات بضرورة تخفيض أسعار البترول؛ نظرا لانخفاض أسعار المنتجات الزراعية، ومراعاة لحالة الكساد العام «ولما فى ذلك من العطف والرحمة». وقد أحال مجلس الوزراء هذين المطلبين إلى وزارتى الزراعة والمالية للدراسة وإبداء الرأى.

سارت الأوضاع الاقتصادية فى مصر من سيئ إلى أسوأ، حتى حدثت الكارثة

الاقتصادية الكبرى فى خريف عام ١٩٢٩ ؛ نتيجة لرد فعل الكساد الدولى العالمى على اقتصاد مصر القومى، ذلك الكساد الكبير الذى حدث نتيجة للانهيار المالى الكبير فى بورصة الأوراق المالية بنيويورك، فكان لتلك الأزمة الاقتصادية العالمية صداها المسموع فى مصر، فانخفضت أسعار القطن مباشرة انخفاضا رهيبا بمقدار ٤٧٪ كما انخفضت الصادرات أيضا بمقدار ٣٧٪ تقريبا.

ولعله من الواضح ومن خلال العرض السابق أن أزمة محصول القطن فى مصر أزمة متكررة وليست مرتبطة بشكل مباشر بالأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن ربما زادت حدتها بفعل تلك الأزمة الأخيرة فى عام ١٩٢٩، ولكنها كما يرى أحد الباحثين أزمة تتكرر، فيذكر أنها ظهرت فى سنوات ١٨٧٦، ١٨٩٤، ١٩٠٦، ١٩١٠، ١٩١٤، ١٩٢١، ١٩٢٩، ويرى «أنه من الواجب حسبان أن أزمة القطن أزمة متجددة يجب توقعها واتخاذ الحيطة لعلاجها زراعيا واقتصاديا».

ويرجع أحد الكُتّاب سبب الأزمة إلى خطر القطن على الاقتصاد المصرى فقال: «تكشفت الأزمات المالية بمصر خلال ربع القرن المنصرم عن حقيقة هامة، وهى أن مصر تستطيع أن ترجع أسباب أزمتها المالية إلى مصادرها بدقة، ونعنى تقلب سعر القطن، فثمن القطن هو مفتاح الشفرة التى تقرأ فيها ثروة الشعب المصرى صعودا وهبوطا. أمسى المصريون مسخرين لزراعة القطن، ينفقون على إنتاجه من لحمهم ودمهم ولا يجدون ما يعوضهم آخر الموسم حتى مصاريف الإنتاج ؛ لأن الإيراد وفق الأسعار المعروضة لا يفى بنصف التكاليف، وجمهور الفلاحين وهم تسعة أعشار الأمة يئنون تحت براثن المرابين وقسوة البنوك».

وتأكيدا لما انتهى إليه الاقتصاديون بأن للأزمة الاقتصادية فى مصر جذورا امتدت إلى ربع القرن السابق على حدوث الأزمة العالمية، يرى آخرون أن عهد الأزمة الاقتصادية فى مصر يشمل السنوات التسع الأخيرة، وأن خطبها لم يتفاقم إلا فى السنتين الأخيرتين بشكل يدعو إلى الانزعاج والقلق الشديد.

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن الأزمة الاقتصادية فى مصر نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، وأن حلها يتوقف على استقرار الحالة المالية فى العالم، إلا أن هذا الرأى - كما يرى البعض الآخر - بعيد عن الواقع الملموس، فيذكرون «أن

حالتنا تخالف كل المخالفة حالة سائر الأقطار الأخرى؛ لأننا نعتمد فقط على محصول القطن، ونسبة الصادر منه والبذرة لمجموع صادراتنا ٨٧٪، فإذا ما قل ثمنه إلى النصف كما هو حاصل (الآن) تدهورت ثروة البلاد إلى ما يقرب من النصف أيضا.

ويصور كاتب آخر الأزمة فى مصر بقوله: « . . الاعتقاد السائد بأن الأزمة الاقتصادية فى مصر هى وليدة الأزمة العالمية رأى غير صحيح؛ ذلك لأن الحالة الاقتصادية فى مصر تحمل فى طيها منذ عشرات السنين أسبابًا تحتم خلق أزمة اقتصادية ولنذكر بعضها:

١ - إن مصر لا تعرف لها سياسة إنشائية صحيحة فى أى ناحية من نواحيها الاقتصادية وخاصة الزراعة التى تعتمد عليها إطلاقا.

٢ - إنها لازالت تسير وفق نظم اقتصادية بالية ثبت للجميع أخطاؤها، وأخصها بقاء زراعة القطن كعماد أساسى لثروة البلاد.

٣ - إنه لم يبدأ بعد بشكل جدى لتحويل مصر من مخزن للخامات الزراعية إلى بلد صناعى زراعى.

٤ - إن الثروات فى مصر موزعة توزيعا غير عادل، وبذا ضعفت الثروة الأهلية، فمثلا سوء استثمار المزارع الكبيرة وسوء إدارتها أدى إلى ارتهان الأغلبية المطلقة منها لدى ممولين أجانب أو بنوك أجنبية، همها أن تعمل على إنجاح سياسة بلادها الاقتصادية فى مصر.

٥ - إن ازدياد عدد السكان فى مصر، وكثرة تناسل أهلها، وعدم تهيئة أعمال لهم هو خطر اقتصادى مزدوج يؤدى إلى تفشى البطالة، وإلى تطرق الخلل فى النظم الاقتصادية المتبعة، ومما يزيد هذا الخطر شدة أن ميادين العمل ضيقة محدودة فى بلد زراعى محض، وهى تتناقص تدريجيا لحلول الآلات محل الأيدى العاملة.

٦ - إن توزيع الضرائب يسير وفق نظام تعسفى يعصف بحقوق الأغلبية من الأهالى.

٧ - إن النظم البيروقراطية التى تتبعها الحكومة ليست إلا لإسعاد الموظفين على حساب الطبقات الأخرى.

٨ - إن الامتيازات الأجنبية والدين العام قد تضخما واشتدت قوتهما .

٩ - إن كل الأمور الاقتصادية الرئيسية مركزة على وجه الإجمال فى أيدى جماعات من الأجانب يهمها قبل كل شىء خدمة مصالح البلاد المختلفة التى ينتمون إليها .

ويكفى بعض هذه الأسباب لإثارة اضطراب مستمر فى حياة مصر الاقتصادية، وينتهى هذا الاضطراب إلى أزمة متأصلة لا خلاص لنا منها إلا بالعمل على استئصال أسبابها، إذن فالأزمة فى مصر ليست وليدة الأزمة العالمية» .

ولعل خير تصوير للأزمة فى مصر قول حسن صبرى بك وزير المالية فى وزارة عبد الفتاح يحيى : «إنها شر المحن»، وقول وزير الزراعة على المنزلاوى بك فى نفس الوزارة : «إنها أشنع ما وصفه الواصفون» . وقول صدقى باشا حين رياسته للوزارة : «إن الحاصلات يذهب نصفها لضريبة الأطيان ولا يكاد يوفى النصف الثانى نفقة الزرع» .

ومن الواضح أن الأزمة الاقتصادية فى مصر لم تكن رد فعل مباشر للكساد العالمى الكبير، وإنما كانت مصر من قبل قد تعرضت لأزمات مماثلة نتيجة اتباعها لسياسة التخصص، والتى جعلت من الاقتصاد المصرى اقتصاداً أحاديا يعتمد على محصول القطن اعتمادا كليا، فما يصيب ذلك المحصول من خير أو شر من حيث الإنتاجية أو السعر ينعكس أثره على مصر وعلى المصريين جميعا، وإنما من الممكن القول : إن الكساد العالمى الكبير كان قد زاد من حدة شعور المصريين بوطأة هذه الأزمة وزاد من تأثيراتها عليهم .

الفصل الثانى

مظاهر الكساد الكبير فى الريف المصرى

مقـدمة:

سارت الأوضاع الاقتصادية فى مصر من سيئ إلى أسوأ حتى حدثت الكارثة الاقتصادية الكبرى فى خريف عام ١٩٢٩ نتيجة لرد فعل الكساد العالمى على اقتصاد مصر القومى. ومن الواضح أن لذلك الكساد الكبير جذورا ترجع إلى التوسع الذى بلغ أشده فى عام ١٩٢٢ فى الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة أن الأفراد اعتقدوا تماما أن الدولة قد وجدت مفتاح الرواج الدائم، وأنه لم يعد هناك مكان لحدوث الأزمات. وقد ساد التفاؤل دوائر الأعمال المختلفة وزادت الأرباح وكثرت المضاربات لدرجة أن الرقم القياسى لأسعار الأوراق المالية ارتفع فى سبتمبر ١٩٢٩ إلى ٢١٦٪. ولكن السلطات النقدية هناك التى كانت تعلم أن هذه الحالة لا يمكن أن يقدر لها الاستمرار، عملت منذ أوائل ١٩٢٨ على إيقاف موجة الصعود، إذ كانت تخشى رد الفعل الشديد. فلم يأت شهر أكتوبر من عام ١٩٢٩ حتى حدث ذلك الانهيار المالى الكبير فى أسعار الأوراق المالية فى بورصة نيويورك.

ولم يكن ذلك الانهيار هو سبب الأزمة ولكنه كان مؤذنا بحدوثها، وتنحصر أهميته فقط فى تغير الحالة النفسية للمنتجين من التوسع إلى الانكماش، وقد كانت هذه الأزمة من الشدة والعنف والاتساع بدرجة لم يعرف العالم لها مثيلاً من قبل. فقد اجتاحت العالم أجمع، ومن ثم أطلق عليها الكساد الكبير The Great Depression. حيث هبطت الدخول هبوطًا كبيراً، كما هبط مستوى العمالة، إذ نجد أن عدد العاطلين من العمال فى الولايات المتحدة بلغ ١٥ مليونًا، وهبطت الأسعار هبوطًا كبيراً وساد البؤس والفاقة لسائر المجتمعات الصناعية والزراعية على السواء.

انخفاض أسعار القطن وصعوبة تسويقه:

ويمكن القول إن أسباب الأزمة إنما تعود إلى طبيعة النظام الرأسمالى، حيث تأتى الدورة التجارية بانتظام، ويمر الاقتصاد بمراحل الانتعاش والوفرة ثم الانكماش أو الكساد، ذلك أن التقلبات الاقتصادية ظاهرة عادية فى النظام الاقتصادى الرأسمالى، طالما أن خطط أصحاب المشروعات فيه تقوم فى أغلب الأحيان على التنبؤات والتوقعات.

ويرى البعض أن أسباب هذه الأزمة تعود إلى الحرب العالمية الأولى وما أحدثته فى دوائر الإنتاج والتوزيع من آثار، فهى أزمة الوفرة الشاملة تورث الفقر الشامل، فهى الوفرة التى تجاوزت حاجة الاستهلاك، وهى الوفرة التى تعذر تصريفها بسبب وقوف الاستهلاك عند حدود متواضعة غير متمشية مع تلك الوفرة من جهة، ومتعثرة فى قيود التجارة الدولية المختلفة من جهة أخرى. وقد تبين من إحصاءات عصبة الأمم وغيرها فى بداية الأزمة أن بالعالم من حاصلات الأرض ومنتجات الصناعة ما يكفى الاستهلاك العالمى سنين طويلة دون الحاجة إلى إنتاج جديد، ومع ذلك استمر الإنتاج فى كثير من الأصناف حتى زادت متكدسات المحاصيل واكتظت المصانع بالإنتاج.

وكان لهذه الأزمة العالمية آثارها فى مصر، ولكن مظاهرها اختلفت فى الدول الزراعية عنها فى الدول الصناعية. فالأزمة فى الدول الصناعية، تظهر فى شكل هبوط واضح فى الدخل والإنتاج والبطالة، وفى المجتمعات الزراعية فى شكل صعوبة فى تصريف الحاصلات الزراعية، وانخفاض كبير فى أسعارها. ففى مصر انخفض سعر القطن انخفاضًا كبيرًا بلغ حوالى ٤٧٪ مما كان عليه. وهبطت قيمة الصادرات من ٥٣,٨ مليون من الجنيهات فى عام ١٩٢٩ إلى ٣٢,٩ مليون فى عام ١٩٣٠ أى بحوالى ٣٧٪ تقريبا، كما انخفضت قيمة الواردات أيضا. وهبطت نسبة القطن وبذرته إلى مجمل قيمة الصادرات من ٨٤٪ فى ١٩٢٩ إلى ٦٨٪ فى ١٩٣٢.

وتزيد الأزمة حدة فى المجتمعات الزراعية عنها فى الصناعية؛ نظرًا لقلة مرونة عرض وطلب الحاصلات الزراعية، فبينما يتسنى للمنتج فى البلدان الصناعية

التحكم فى الكمية المنتجة فيعمد إلى إقلالها، يتعرض المنتج الزراعى إلى خسارة أكبر إن هو امتنع أو قلل من الإنتاج؛ وذلك لأن النفقات المتغيرة فى الزراعة صغيرة جدا إذا قيست بمثيلتها فى الصناعة. بل إن المنتج الزراعى ليحاول الحصول على غلة أكبر من نفس الوحدة لتعوضه عن انخفاض السعر. كما أن محاولة الإقلال من المنتج من القطن لن يجدى كثيراً فى التأثير فى سعره، إذ إن سعر القطن المصرى، إنما يتحدد على أساس الطلب الدولى، وهو ولا شك خامل فى فترة الأزمة.

وعلى الرغم من انخفاض الأسعار الرهيب للقطن، ومن شدة تأثير الأزمة على المجتمعات الزراعية عنها فى المجتمعات الصناعية، فقد زاد الطين بلة بندرة الطلب على الأقطان المصرية وغيرها، ولم يكن يتيسر العثور على مشترين للقطن. وعلى ذلك لم تتمكن مصر من تسويق محصولها، وقد يترتب على ذلك انخفاض فى مستويات المعيشة وسوء حال السواد الأعظم من السكان فى البلاد. لأن مصر بلد تحصل على حاجاتها من المواد التامة الصنع نظير ما تصدره من الأقطان فإذا هبط سعر المحصول، دون أن يقابل ذلك ازدياد الكمية المطلوبة منه، أو انخفاض المصنوعات بنفس النسبة، تعذرت المحافظة على مستوى المعيشة. وهذا كله حدث أثناء فترة الكساد الكبير حيث كانت نسبة الهبوط فى أسعار الغلات الزراعية والمواد الأولية أكثر من غيرها.

انخفضت أسعار القطن من ٢٠ ريالاً فى عام ٢٩ - ١٩٣٠ إلى ١٢ ريالاً فى عام ٣٠ - ١٩٣١ حتى بلغ سعر القنطار عشرة ريالات فى عام ٣١ - ١٩٣٢. أى أن نسبة انخفاض أسعار القطن كانت أكثر من ٥٠٪ فى قمة الأزمة. ويرجع بعض الباحثين هذا إلى أن أسعار القطن المصرى إنما تخضع بشكل مباشر وتتأثر تأثراً عظيما بتقلبات أسعار القطن الأمريكى، وإن كان يرى أن سعر القطن الأمريكى ليس هو العامل الوحيد فى تحديد مستوى الأسعار المصرية. وقد شهدت أسعار القطن فى موسم ٣٢ - ١٩٣٣ تحسنا إلى حد كبير إذا ما قيس سعره بأسعار العام السابق، فوصل سعر القنطار من القطن الأشمونى أربعمائة قرش، فى حين تراوحت أسعار الأصناف الأخرى ما بين ٣٥٥ و٣٩٠ قرشا للقنطار. وتذكر جريدة الأهرام أن هذه تعد أسعاراً جيدة وأنه من الممكن أن ترتفع أكثر.

ولم يجد مجلس الزراعة الأمريكى حلا لانخفاض أسعار القطن ومحاولة رفع تلك الأسعار، إلا أنه أشار على بضع عشرة ولاية من الولايات الأمريكية بضرورة إتلاف ثلث مزروعات القطن حتى يساعد ذلك على رفع الأسعار فى الموسم القادم. ويصور مراسل الأهرام فى نيويورك هذا الإجراء بقوله «وليست طريقة الإتلاف هذه من ابتداع مجلس الزراعة، بل هى من الوسائل الشائعة الاستعمال فى هذه البلاد يعمد إليها الناس فى كل صنف من الضروريات يعظم نتاجه».

وفى مصر ظهرت دعوة قوية لعقد مؤتمر دولى لدراسة أوضاع القطن فى العالم، وخاصة أسعاره وأسواقه والمساحات التى يجب زراعتها منه، وكان عقد ذلك المؤتمر يمثل أمنية للفلاح المصرى والتاجر، فى محاولة من جانبهم للخلاص مما استهدفت له البلاد من جراء هبوط أسعار القطن دون المستوى الطبيعى، حتى بات مخزون القطن من حكومى - وهو ما اشترته الحكومة - وأهلى كابوسًا يزلزل الإيمان ويقض مضاجع الرجال.

ولقد قدمت مقترحات من كل من: أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية، ومن النقابة الزراعية الملكية، ومن ألفريد شماس، يوسف نحاس، أمين يحيى باشا، قلينى فهمى باشا، الخواجة لندمان، وأخيراً مسيو هورنيو ستل مدير شركة حلاجى القطن المصرية بالإسكندرية وغيرهم، تقضى بأنه «لا يرجى إنقاذ مستقبل أسعار القطن بل حاضرها أيضا بغير مؤتمر دولى تمثل فيه الأقطار المنتجة للقطن والبلدان التى تغزله وتنسجه». وحدد كاتب المقال خطوات العمل فى ذلك المؤتمر بأن يحدث تفاهم بين ممثلى المصانع وممثلى الزراع وممثلى تجار الصادرات على مقادير الطلبات وأصنافها، وبيان المخزون وتحديد المقطوعية لمدة خمسة أعوام على الأقل. وبهذا يقدم مؤتمر القطن الدولى أعظم خدمة لتناسق العرض مع الطلب، فضلا عن معاونته الفعلية على تثبيت الأسعار على مقياس تجارى خال من المضاربة والمغامرة، ويرى الكاتب أيضا أن يكون مكان عقد المؤتمر فى مدينة الإسكندرية، وذلك لأن واشنطن بعيدة، والهند غير مهيأة، على اعتبار أن الدول الثلاث هى أكبر الأقطار المنتجة للقطن.

وانتهت وزارة المالية إلى أهمية عقد المؤتمر الدولى لدراسة حالة القطن العالمية،

وبدأت الحكومة المصرية تتحرك فى هذا الاتجاه، فتقدمت بمذكرة رسمية عن طريق وزيرها المفوض فى واشنطن إلى وزير خارجية الولايات المتحدة بالنيابة، تطالب بعقد المؤتمر الدولى أو لجنة دولية لدراسة مشكلة الكميات الزائدة المخزونة من القطن وكيفية تثبيت الأسعار. ومن جانبها قامت الحكومة الأمريكية بعرض مشروع المؤتمر على الدوائر التى يهمها الأمر مثل: المجلس الزراعى ووزارتى التجارة والزراعة. كما قامت الحكومة المصرية أيضا بعرض موضوع المؤتمر على الهند وروسيا السوفيتية والمكسيك لإبداء الرأى فى المؤتمر المقترح عقده. إلا أن الولايات المتحدة رفضت الاشتراك فى هذا المؤتمر المقترح، وعلى ذلك فشلت فكرة عقد مؤتمر دولى لمناقشة مشكلة القطن وأسعاره، ولم تجد الحكومة المصرية من سبيل إلا أن قررت إرسال مندوبين إلى واشنطن لبحث مسائل القطن العامة.

وأمام رفض الولايات المتحدة المشاركة فى المؤتمر، قررت الحكومة المصرية أن تشارك فى مؤتمر القطن الدولى الخامس عشر، والذى عقد بباريس فى الفترة من ٢٣ - ٢٧ يونيو ١٩٣١، وكان وفد مصر فى هذا المؤتمر مؤلفا من ٢٤ عضواً برئاسة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية. واتخذ محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس كل التدابير اللازمة لتمكين الوفد من عقد اجتماع فى دار المفوضية يوم ٢١ يونيو للمباحثة وتبادل الآراء.

وكان من بين التدابير التى اتخذتها الحكومة للخلاص من حالة الركود فى الأسواق التى أصابت الطلب على القطن المصرى، أن اتجهت إلى اتخاذ أسلوب جديد، وهو أسلوب رأسمالى، يرى أنصاره ضرورة الدعاية للقطن فى القارة الأوربية. وقد عهد وزير المالية - إسماعيل صدقى باشا - إلى أحمد عبد الوهاب باشا - وكيل الوزارة - البحث عن أفضل الطرق للترويج والدعاية للقطن المصرى فى القارة الأوربية فى أثناء وجوده بأوربا لحضور مؤتمر باريس.

وكانت قد بدأت بالفعل حركة دعوة للقطن المصرى، قام بها ممثلو مصر فى الخارج، وجاء على رأسهم حسن نشأت باشا وزير مصر المفوض فى برلين الذى أرسل تقريرين مطولين إلى وزارة المالية يشرح فيهما كيفية العمل للترويج للقطن المصرى فى أسواق وممالك أوربا الوسطى، فكان من بينهما ضرورة إنشاء معرض

دائم للقطن المصرى فى مدينة براغ، وكذلك مخازن لتصريف هذا القطن فى مدينة بريمن بألمانيا، وهذه المدينة تعتبر من أهم مدن أوربا الوسطى فى تجارة الأقطان ومصنوعاتها. وقد اهتمت وزارة المالية بذلك كل الاهتمام ووعدت بتنفيذ هذين الاقتراحين فى أقرب فرصة.

وعلى طريق الدعوة للقطن المصرى وترويج منسوجاته، وقّع الملك فؤاد مرسوما بقانون بفتح اعتماد إضافى من ميزانية السنة المالية ٣١ ـ ١٩٣٢ بمبلغ خمسين ألف جنيه للإنفاق منه على نشر الدعوة للقطن المصرى ومنسوجاته، على أن يؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطى العام. وقد نشطت فى هذا السبيل قنصليات ومفوضيات مصر فى أنحاء العالم، وذلك فى حدود ما أبلغ إليهم من التعليمات إما عن طريق وزارة الخارجية، وإما عن طريق المحادثات الشفوية. وكان ما اقترحه حسن نشأت باشا حول إنشاء سوق للقطن فى بريمن مشجعا بل دافعًا فى سبيل نشر الدعوة للقطن، فكان عمله خطوة موفقة فى هذا السبيل، وخاصة وقد نقص المطلوب من القطن المصرى لأمريكا نظرًا لتطبيق التعريفة الجمركية وكذلك إنجلترا. ولولا فتح الأسواق الجديدة لكان من غير الممكن تصدير ٥, ١ مليون قنطار.

وقد رأت وزارة الزراعة أن تنفيذ برنامج السياسة القطنية التى أقرها مجلس الوزراء يتطلب بذل مجهود واسع النطاق لترويج الدعوة والنشر للقطن فى البلاد الأجنبية، وفى الأوساط التجارية والصناعية على الخصوص، ولهذا فكرت الوزارة فى أن رجال السلك السياسى والقنصلى المصرى يمكنهم أن يحققوا الشطر الأكبر من هذا البرنامج، ولما كانت معلوماتهم الفنية لا تصل إلى الحد المطلوب فى شرح مزايا القطن المصرى وصفاته من الوجهة الصناعية الفنية، فإن وزارة الزراعة فكرت فى أن تدعوهم إلى الأقسام الفنية أثناء عودتهم إلى مصر بالأجازة للوقوف على بعض المعلومات والمشاهدات الفنية، وشرح بعض النظريات حتى يستكملوا معلوماتهم وتكون عدة لهم فى الدعوة فى البلاد التى يمثلون مصر فيها، وقد وافقت وزارة الخارجية على هذا الاقتراح وطلبت إلى رجال السلك السياسى والقنصلى تنفيذه.

ويعلق على هذا الإجراء من جانب وزارة الزراعة محرر مجلة «الفلاح الاقتصادى» بقوله: «ونحن مع شكرنا للوزارة على هذا الصنيع النافع، نلحظ أنه

غير كاف، فلا تزال هناك وسائل مهملة للدعاية، وأخرى يمكن أن تبتكر ولا يمكن أن يعتذر عنها بسعة برنامج السياسة القطنية وتطلبه المجهود الكبير، فإن القطن وهو أهم ثروة البلاد لا ينبغى أن نستكثر على الترويج له المجهود والنفقات كيفما بلغت».

ولم تقتصر الدعوة للترويج لمحصول القطن المصرى على الدول الأوربية، وإنما شملت مناطق أخرى من العالم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وجهت وزارة الخارجية نظر القنصلية المصرية فى أديس أبابا إلى دراسة أسواق الغزل والنسيج فى الحبشة، وموافاة الوزارة بما يشترى هناك من الأقطان، والعمل على ترويج القطن المصرى إذا كان ذلك مستطاعًا. وجاء رد القنصلية على الوزارة بتقرير أفاد بأن الأحباش يستخدمون الأنوال اليدوية، وأنه ليس هناك مرجع دقيق يمكن من خلاله تحديد ما يستهلك من القطن، وطلبت القنصلية أن يرسل إليها مقدار من عينات القطن، مع بيان أسعاره ونفقاته حتى ميناء چيبوتى بغرض مفاوضة التجار فى شراء بعض الكميات.

ولم يكن ذلك الأسلوب الرأسمالى وحده فى الدعوة للترويج للقطن المصرى ومحاولة إيجاد أسواق لتصريف المحصول سنويًا فى زمن الأزمة، والعمل على رفع أسعاره أيضا بزيادة الطلب عليه، وإنما لجأت الحكومة إلى أسلوب آخر ربما كان أسلوبًا بدائيا، عبر عن شدة الحاجة إلى ضرورة تصريف المحصول. فقررت مبادلة القطن المصرى بالسلع الأخرى التى تستوردها من الدول الأوربية كمستلزمات للإنتاج الزراعى، فعلى سبيل المثال عقدت وزارة المالية صفقة مع بنك درسدنر الألمانى، تفيد بأن يأخذ البنك ١٢ ألف بالة من القطن المصرى فى نظير الحصول على مقادير من الأسمدة الكيماوية فى مقابل هذه الكمية من القطن، على أن تصدر الأقطان تدريجيا إلى ألمانيا.

وكان هذا الموضوع محل سؤال وجهه حافظ رمضان بك ـ نائب الحزب الوطنى فى البرلمان ـ إلى نائب وزير المالية بشأن اتفاق الحكومة المصرية مع إحدى الشركات الأجنبية فى مبادلة القطن المصرى بنترات الجير الألمانى، كما طلب أن يكون الرد على سؤاله كتابة ويوضح الثمن المحدد لكل من الصفقتين وهل تم التسليم والتسلم؟

وعلى طريق المبادلة أيضا تذكر جريدة السياسة أن الوزارة الصدقية عرض عليها من الجانب الروسى إجراء مبادلات تجارية، لكن الوزارة وضعت العراقيل فى وجه تلك المبادلات، وجريدة السياسة جريدة معارضة لنظام صدقى وتنعى على هذا النظام عجزه عن التصدى للأزمة وخضوعه التام لسياسة إنجلترا فى مصر فقالت: «تقدم الروس للوزارة الصدقية باقتراحات كثيرة للمبادلة التجارية، منها أن تأخذ مصر نظير قطنها بعض المنتجات الروسية التى تحتاج إليها مصر مثل: الخشب والفحم والبترول والسكر». ولكن مصر تستورد الفحم من إنجلترا، فلا يجب أن تفكر فى استيراده من أى مكان آخر، والشركات الإنجليزية تسيطر على سوق البترول فى مصر، فيجب على مصر ألا تفكر فى استيراده من روسيا أو غيرها. ويجب ألا تشترى روسيا قطنا من مصر، لأنها تشترى حاجتها منه من سوق ليفربول، فإذا اشترته من مصر خسر الوسطاء الإنجليز أرباحهم، وخسرت السفن الإنجليزية ما تجنيه من رسوم الشحن، هذا إلى أن شراء روسيا لكميات كبيرة من القطن المصرى يؤدى إلى رفع أسعار القطن وهذا ما لا ترضاه مصانع لانكشير». وتضيف الجريدة قولها: إن ما ذكرته ربما يفسر موقف الوزارة الصدقية إزاء محاولات الروس لعقد المبادلات التجارية مع مصر وشراء القطن المصرى، وإنها تضع العراقيل أمام عقد هذه المبادلات بشروط فادحة. ولعل هذا يوضح إلى حد كبير مدى تجاوب وزارة صدقى مع سياسة الاحتلال الاقتصادية تجاه مصر وعدم قدرتها على اتخاذ موقف لا يرضى إنجلترا.

وفى محاولة من محاولات الحكومة تصريف الأقطان التى اشترتها فى السنوات السابقة، اتفق أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية أثناء رحلته إلى أوربا للدعاية للقطن مع بعض مصانع الكاوتشوك، يقضى بأن هذه المصانع إذا اشترت قطنا مصريًا لاستعماله فى الكاوتشوك الذى تنتجه، فإن الحكومة المصرية تعفى من الرسوم الجمركية ما ترسله هذه المصانع من إنتاجها إلى مصر، شريطة أن يثبت المنتج أن القطن المصرى استخدم فى صنعه. وكان من نتيجة هذا الاتفاق أن اشترى أحد مصانع الكاوتشوك ١٢ ألف بالة من القطن المصرى. والحكومة بكل ما اتخذته من محاولات فى هذا المجال من دعاية وشرح لأهمية وميزة الأقطان المصرية على غيرها، إلى اتباع أسلوب المبادلات التجارية وأخيراً إلى منح الإعفاءات الجمركية على الصناعات التى

تستخدم القطن المصرى كمكون من مكونات تلك الصناعات، إنما تستهدف الترويج للقطن المصرى واتباع كافة السبل التى تتيح لها فتح أسواق جديدة لتصريفه من ناحية، والعمل على رفع أسعاره من ناحية أخرى تخفيفًا لحدة الأزمة.

وهكذا فرضت الأزمة الاقتصادية العالمية نفسها على مصر، وعلى المصريين حكومة وشعبا، وكان وقعها أليما على كل المستويات، حتى أن العمل على التصدى لهما ومحاولة وضع الحلول المناسبة لتخفيف حدتها صارت مسئولية الجميع، فعلى المستوى الرسمى، اتخذت الحكومة بعض التدابير واتخذت العديد من الإجراءات وقامت بالعديد من الدراسات أيضا، وتلمست كافة السبل لمعالجة أسبابها والتخفيف من وطأتها على مصر وخاصة الغالبية العظمى من الشعب المصرى من الفلاحين والملاك منتجى القطن.

وعلى المستوى الشعبى طرحت القضية أمام كل صاحب رأى ليدلى بدلوه فى اقتراح الحلول المناسبة، فشهدت المؤسسات المختلفة والصحافة حركة عامة نشطة كلها تدور حول الأزمة الاقتصادية، فقد امتلأت صفحات الصحف وأنهرها بالمقالات والدراسات المختلفة، التى تقدم بها نفر من المهتمين بالأزمة، فى محاولة لطرح الحلول المناسبة، وطرح أمثلة لما تم اتخاذه فى البلدان الأخرى للخلاص منها، بينما ركزت بعض الدراسات على الأسباب التى أدت إلى حدة الأزمة، وانصبت على إبراز التراكمات التى تعرض لها المنتجون فى الريف المصرى منذ أواخر القرن التاسع عشر. ولسوف تشهد الصفحات التالية تفاصيل هذه التدابير التى اتخذت رسميا وشعبيًا.

التدابير التى اتخذت لمعالجة آثار الأزمة:

على المستوى الرسمى:

وأمام هذه الأوضاع المتردية، لجأت الحكومة إلى العودة لتطبيق تجربتها السابقة - وإن كانت قد ثبت فشلها - فتدخلت فى السوق مشترية للقطن. ففى نوفمبر ١٩٢٩ اشتدت وطأة الأزمة فى مصر، وانخفضت أسعار القطن انخفاضًا كبيراً، فأعلنت الحكومة استعدادها لشراء القطن، فبلغت مشترياتها منه ٣ ملايين قنطار دفعت فيها

١٤ مليونا من الجنيهات، وقد أدى هذا إلى زيادة المخزون لدى الحكومة فوصل فى يوليو ١٩٣١ إلى ٣,٥ مليون من القناطير، أى كاد يبلغ نصف المخزون العالمى فى تلك الفترة. ولم تكن مصر وحدها هى التى اتبعت هذه السياسة بل إن الولايات المتحدة تدخلت هى الأخرى وآل إليها أكبر صفقة عرفت فى تاريخ التدخل الحكومى لرفع أسعار محصول القطن فى ذلك الوقت.

وسياسة تدخل الحكومة فى السوق مشترية، إنما هو تقليد معروف محبب لدى المنتجين، فإذا ما انخفض ثمن السلعة، وكان هذا الانخفاض ذا طبيعة مؤقتة، فإن التدخل الحكومى سوف يكون من شأنه تثبيت الأسعار والقضاء على تقلبات السوق. وبالتالى تتمكن الحكومة من بيع ما اشترته عندما تتحسن الأسعار. وإذا كان التدخل نتيجة للأزمات مثلا، فإنه سوف ينقل العبء من على أكتاف المنتجين إلى الحكومة، وهى بلا شك أقدر على تحمله، وبذلك تتفادى الحكومة الأزمات ذات الطابع الأهلى العام.

ولم يكن التدخل الحكومى فى مصر لتسويق محصول القطن نتيجة دراسة أو سياسة معينة، ولكنه قام تحت ضغط الأوضاع الاقتصادية، وأمام إلحاح المنتجين، ومحاولة للقضاء على المضاربات التى تهدف إلى نزول أسعار القطن، والتى كان يروج لها بعض المغرضين من التجار فى بورصة البضاعة الحاضرة فى الإسكندرية، وعلى ذلك وجدت الحكومة أنه يتعين عليها التدخل لحماية صغار المنتجين.

على أنه يلاحظ أن التدخل الحكومى لم يبدأ على نطاق واسع إلا فى شهر مارس ١٩٣٠ حينما شارف الموسم على الانتهاء. ونادراً ما يسمح المركز المالى لصغار الزراع - الذين استهدفت الحكومة حمايتهم - بالاحتفاظ بقطنهم حتى هذا التاريخ. إذ بلغت الكميات المشتراة بواسطة الحكومة من مارس إلى يوليو حوالى ٢,٥ مليون قنطار من الملايين الثلاثة التى اشترتها، وبعبارة أخرى فإن هذا التدخل إنما أفاد كبار المنتجين وكبار التجار مع أنهم أكثر تحملا للخسارة من الطبقات الفقيرة.

ويبدو أن الحكومة كانت قد لجأت إلى أسلوبين فى وقت واحد هما: الشراء والتسليف، حيث أصدرت وزارة المالية قرارها الذى يقضى باستمرار التسليف على الأقطان جاء فيه: «نظراً للأزمة الاقتصادية التى يجتازها الفلاح الآن ورغبة فى

تمكينه من الاستفادة من مشروع التسليف على القطن فى أوسع دائرة، فقد قررنا استمرار التسليف على القطن لغاية ٣١ يناير ١٩٣٠».

وفى الوقت الذى كان فيه الكساد يعم البلاد وتزداد حدته، استقالت وزارة النحاس باشا الثانية، وكلف الملك إسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة، وكان صدقى معروفا فى ذلك الوقت بكفاءته الاقتصادية وبنزعته الرأسمالية. ففى مستهل عمل الوزارة كلف صدقى - باعتباره وزيرًا للمالية أيضا - وكيل وزارة المالية أحمد عبد الوهاب باشا بإعداد دراسة عن الاقتصاد المصرى بصورة واقعية وبالذات السياسة القطنية. ومن ثم تقدم وكيل المالية بمذكرة عن السياسة القطنية المستديمة التى يقترحها، وفيها رسم الخطوط العريضة بما يجب أن تكون عليه هذه السياسة القطنية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية العامة. وكان ما أوصت به هذه الدراسة هو العدول عن سياسة التدخل الحكومى فورًا، وترك الأسعار حرة تتحدد عند المستوى الذى تحدده ظروف العرض والطلب، والتوسع فى إنتاج القطن إلى أقصى حد ممكن ولا سيما الأنواع متوسطة التيلة ذات الإنتاج الوفير، واستخدام الطرق العلمية التى ترفع من غلة الفدان دون زيادة ملحوظة فى نفقات الإنتاج وتسويق القطن على أسوأ الفروض عند أسعار مساوية للأمريكى بالرغم من أنها تمتاز عليه بمتانة التيلة، والاستفادة من الأيدى العاملة المصرية بأقصى قدر ممكن، واتباع سياسة من شأنها تنويع الإنتاج للإقلال من مخاطر الاعتماد على محصول واحد، وذلك بتشجيع زراعة الحاصلات الزراعية وخاصة الحبوب والفواكه والخضر والعمل على تصنيع البلاد.

ونتيجة لهذه الدراسة - التى تمت فى ١٢ أكتوبر ١٩٣٠ - أن اتبعت مصر سياسة جديدة كانت بمثابة بعث جديد لسياسة الحرية الاقتصادية Liberal Policy على الأقل فى فرع هام جدا - القطن - من فروع النشاط الاقتصادى، ولكن النتيجة التى أسفرت عنها هذه السياسة، أن انخفض متوسط سعر القنطار من القطن إلى ٢,٤١٠ جنيه فى عام ١٩٣٠، وإلى ٢,٠١٦ جنيه فى عام ١٩٣١. وبديهى أن مثل هذا السعر كان لا يكفى لتغطية نفقات الإنتاج. حقا لقد صارت الأوضاع فى غاية الشدة والحرج، وبينما كانت الأسعار سائرة فى طريق الانخفاض إذا بإنجلترا تخرج على قاعدة الذهب. ونتيجة لذلك تدهورت قيمة الجنيه الإسترلينى بمقدار ٣٠٪،

ولما كان الجنيه المصرى مرتبطًا بالجنيه الإسترلينى، فقد انخفضت قيمته هو الآخر بنفس النسبة، وقد ساعد هذا الحادث على إنقاذ مصر إذ ارتفعت أسعار القطن بمقدار ٢٠٪ بالعملة المصرية كنتيجة مباشرة عما لو كانت إنجلترا استمرت ومصر على قاعدة الذهب، وقد أعقب هذه الفترة تحسن بطيء ولكنه مستمر فى أسعار القطن.

والحقيقة التى لا جدال فيها أنه كان ينبغى خفض القيمة الخارجية للعملة المصرية منذ بدء حدوث الأزمة، إذ لو حدث ذلك لأمكن الإقلال من كثير من المتاعب والمشاكل التى واجهت مصر وقتئذ بدلاً من اتباع سياسات مرتجلة زادت الموقف تعقيداً. مثلما حدث عند اتباع سياسة التدخل الحكومى فى سوق القطن وشراء كميات كبيرة منه أفقدت الدولة نصيبًا كبيراً من الاحتياطى الذى تكون لديها على مدى عشر سنوات فى شكل خسارة بلغت طبقا لأحد التقديرات سبعة ملايين من الجنيهات.

ومن بين الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتخفيف حدة الأزمة، أن قامت فى عام ١٩٢٩ بإعداد دراسات حول التعريفة الجمركية وإعادة النظر فيها، وتوصلت إلى تعريفة جديدة تقرر العمل بها اعتباراً من ١٧ فبراير ١٩٣٠، وذلك بعد أن انتهى أجل المعاهدات التى غلت أيدى مصر ردحًا طويلا من الزمان. وتعد هذه التعريفة الجمركية الحامية نقطة التحول فى تاريخ مصر الحديثة. فمنذ عام ١٩٣٠ تحولت السياسة الاقتصادية للحكومة تجاه الصناعة، إذ إن الكساد الكبير أوجد نوعًا من القلق الاقتصادى، حيث أوضح المتاعب التى تتعرض لها البلاد نتيجة الاعتماد على القطن. وجعلت البلاد تدرك بأن السبيل إلى الخلاص إنما هو بتنويع الإنتاج، واعتبر التصنيع أحد فروع الإنتاج المهمة.

وكان اتجاه الحكومة ناحية الصناعة قد تغير من مجرد مد يد المساعدة فى ظل نظام الحرية الاقتصادية، فأصبحت سياسة تدخل كامل لحماية الصناعة، ويبدو أن الغرض الحقيقى من التدخل كان بقصد العمل على خفض الواردات وذلك لحماية المنتج المحلى وتأييد مستويات أسعاره. وفى الحقيقة يمكن أن نعتبر أن تاريخ فرض التعريفة الجمركية الحامية فى عام ١٩٣٠ بدأ قيام الصناعة الحديثة ذات الإنتاج الكبير

فى مصر، حيث زادت من إنتاجية رأس المال المستثمر فى الصناعة، وبددت الخوف الذى كان يساور فئة المستثمرين من استثمار أموالهم فى مجال الصناعة، هذا فضلا عن اهتمام الحكومة بالصناعة وتفضيل المنتجات الصناعية الوطنية.

كذلك كان إنشاء مصرف زراعى يحل محل المرابين، ويتقدم لإنقاذ أصحاب الملكيات الزراعية وخاصة صغارهم، وخرجت الفكرة إلى عالم الواقع فى عهد وزارة صدقى، وصدر المرسوم الملكى بإنشاء بنك التسليف الزراعى فى ٢٥ يوليو ١٩٣١، يُعد خطوة على الطريق الذى سارت فيه الحكومة كى يعاونها فى التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، وأمدته بنصف رأسماله، وقدمت له معظم ما احتاج إليه من أموال عاملة بسعر فائدة منخفض. وكان البنك يقوم بمنح سلفيات على المحصول، فيمكن المزارعين من عدم بيع محصولاتهم إلا فى الأوقات الملائمة. كما كان يقوم بإمداد الزراع بالتقاوى والأسمدة الكيماوية ويخصم ثمنها من أثمان المحاصيل، كما افتتح كثيراً من الشون لإيداع محاصيل المزارعين بدلا من تدفقها على الأسواق وبيعها بأبخس الأسعار وقت ظهور المحاصيل.

ويرى البعض أن تلك السلف التى قدمها البنك للفلاحين كانت ذات ثمن فادح، حيث كان الفلاح يحصل على السلف كاملة على المحاصيل الزراعية المختلفة، وكذلك على القطن ثم يقوم بإنفاقها، وسرعان ما يتحول السوق فى غير صالحه نتيجة لانخفاض الأسعار، فيصبح الفلاح مثقلا بالديون عاجزاً عن السداد.

وأمام عجز المزارعين عن سداد ديونهم عقد صدقى باشا بصفته وزيراً للمالية ورئيسا لمجلس الوزراء اجتماعًا مع الشيوخ والنواب أعضاء اللجنة التى شكلها البرلمان لتفريج الأزمة الاقتصادية فى ١٢ أغسطس ١٩٣١، وبعد الدراسة والمناقشات التى دارت فى ذلك الاجتماع، أعلن رئيس الوزراء القرارات التالية لتخفيف الأزمة:

أولا: تقسيط جميع المستحق من السلف الزراعية وأثمان البذور والأسمدة على خمس سنوات بدون فوائد.

ثانيا: قرر مجلس الوزراء تكليف دولة رئيسه الاتصال بالبنوك لقصر مطالبتها على الأقساط المتأخرة، وضم هذه الأقساط إلى الأصل فى بعض الحالات.

ثالثا: وضع مليون جنيه يزاد إلى مليونين أو أكثر تحت تصرف بنك التسليف الزراعى لمنع البيوع الجبرية.

رابعا: قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة من مندوبى الحكومة والشركات لدرس تكاليف القطن من وقت جَنيه إلى حين تصديره إلى الخارج.

كما تقرر أيضا تقسيط المتأخرات من ديون الفلاحين على مدى خمس سنين بدون فوائد، وتقدر المتأخرات باثنين مليون جنيه أيضا. وكرد فعل لهذه القرارات انهالت برقيات الشكر التى أرسلها أعيان البلاد ووجهاؤها إلى صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء على ما اتخذ من إجراءات لتفريج الأزمة المالية. وشهدت الصحف سيلا غامراً من هذه البرقيات، كما حملت العديد من البرقيات من كل المديريات بمصر أسماء مرسليها.

وقد بلغ من حرص صدقى باشا على ثروة مصر القومية، أنه لما عرضت بعض الدول الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تبطل مصر زراعة القطن لمدة عام، لم يوافق صدقى باشا إلا على إنقاص المساحة تدريجيًا. وعلى الرغم من رفضه أسلوب مبادلة القطن المصرى مع الاتحاد السوفيتى فى مقابل سلع من إنتاجه، فإنه عندما وجد أنه ليس من السهل تصريف القطن المصرى، لم يمانع فى بيع قطن الحكومة إلى الاتحاد السوفيتى على يد اثنين من المصدرين فى الإسكندرية بمقادير هائلة.

ويرى البعض أن الدور الذى قام به بنك التسليف الزراعى لتخفيف حدة الأزمة على المزارعين بمنحهم السلفيات عن كل المحاصيل، قد أدى إلى زيادة متاعب الفلاح لدرجة أن البنك - أى الحكومة تحت اسم مستعار - كان متهاونا إلى حد كبير فى تحصيل الديون فى عامى ١٩٣١، ١٩٣٢. أما فى عام ١٩٣٣ فقد كان البنك متشددا فى ضرورة تحصيل أقساط الديون، فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تقوم بتحصيل الأموال الأميرية. وقد تسببت الصرامة والشدة التى اتبعتها أجهزة الدولة عند تحصيل الديون والضرائب فى مزيد من مشاعر المرارة والألم لدى الفلاحين تجاه الحكومة.

وكانت الحكومة تقوم بتعيين حارس مسلح على القطن عندما يتم جَنيه حتى

يحول دون التصرف فيه بأى شكل من الأشكال، قبل أن يقوم المزارع بسداد ضريبة الأرض، وأقساط بنك التسليف الزراعى. وكان تجار القطن يرسلون مندوبيهم لشراء المحصول ودفع المطلوبات الأميرية، ثم يتم رفع الحجز بعد ذلك. وقد تقدم الفلاحون بشكاواهم من أن هذه الأوضاع تضطرهم إلى بيع أقطانهم تحت تهديد موظفى الحكومة بأقل من السعر السائد فى السوق لهؤلاء التجار.

تشدد الحكومة فى تحصيل الأموال الأميرية:

كانت الحكومة تهتم اهتمامًا كبيرًا وتبذل أقصى جهودها فى تحصيل الأموال الأميرية، وتستخدم كافة السبل فى إنجاح حركة التحصيل كل عام، فعلى سبيل المثال نشرت جريدة الأهرام «أن حبيب حسين بك مدير جرجا يهتم اهتمامًا عظيما فى تحصيل الأموال الأميرية، فانتدب لكل مركز بعض كبار الموظفين للمساعدة على حركة التحصيل بإشراف وكيل المديرية». وكأن الحكومة وعمالها فى المديريات المختلفة يستعدون لخوض معركة حربية ضد الفلاح المصرى البائس المسكين فى وقت تضافرت عليه كل القوى والنوائب، وكان الأجدر بسلطات الدولة استخدام الرفق والرحمة بالمواطنين فى ظل الأزمة التى أكلت اليابس والأخضر. لكن رجال الإدارة فى المنوفية استخدموا الحبس والجلد، واستعمل الضرب بالكرباج فى مركز أجا بمديرية الدقهلية، وذلك كأسلوب للضغط على المتأخرين عن دفع الأموال الأميرية وغيرها.

وكانت السلطات الإدارية تأمر باعتقال المتأخرين عن الدفع وحجزهم فى مركز البوليس أو فى دور العمد، وتهديدهم والضغط عليهم بمختلف الوسائل حتى يحملوا على الدفع بطريقة بلغت ما بلغت من الشدة والإرهاق. ولنضرب لذلك مثالا واحدًا عن مدى القسوة التى استخدمتها كافة السلطات فى معاملة الفلاحين عند تحصيل الضرائب. «ففى يوم ٨ يونيو ١٩٣٢ دعا شيخ بلدة «الصباح» محمد إبراهيم صبيح المجنى عليه - عطية دسوقى زيد - للذهاب إلى الصراف إبراهيم خليل فى دوار العمدة لدفع الضرائب الأميرية، فذهب الرجل شاكيا باكيا راجيا أن يمهله ريثما يُحصل ثمن المحصول، وكان شيخ الخفر ويدعى خليل محمد حسن الذى

صرخ فى الرجل، ادفع المال، فظل الرجل يبكى ويسترحم، وانتظر شيخ الخفر حتى خرج ثم أوقعه على الأرض وركله بحذائه بقوة فى بطنه، فصرخ المسكين وظل يتلوى من الألم، ونقل إلى المستشفى الأميرى ببنها، ولكن مات الرجل فى المستشفى، وشرع وكيل النيابة فى التحقيق، واستدعى الصراف وشيخ البلد وكثير من أهالى البلدة الذين شهدوا الحادث، فقرروا جميعا أن شيخ الخفر ضرب المجنى عليه لامتناعه عن دفع الضرائب». وأحيلت القضية إلى محكمة جنح قليوب بجلستها فى ٢٠ فبراير ١٩٣٣ على أنها جنحة ضرب أفضى إلى موت، وسيتولى الدفاع فيها عن المطالبين بالتعويض المدنى مكرم عبيد باشا.

ولم تكن الحكومة تمهل الفلاح حتى يتمكن من جنى قطنه وبيع محصوله ليستطيع بعد ذلك أن يسدد ما عليه - إذا استطاع - وإنما كان الصيارف فى كثير من البلاد يطالبون بسداد الأموال الأميرية، وديون بنك التسليف وعوائد الأملاك وأجور الخفر، والفلاح لم ينته من جنى قطنه والبعض الآخر لم يبدأ عملية الجنى بعد. وكان ذلك مثار شكوى العديد من الفلاحين ويرون أن مطالبة الصيارف لهم باكرة، ويرجون ولاة الأمور وعلى رأسهم وزير المالية - صدقى باشا - تأجيل مطالبة الفلاح مدة وجيزة حتى يجمع أقطانه ويقوم ببيعها «تخفيفا لبلواه وكفى ما هو فيه من التعاسة والشقاء».

وتوالى جريدة الأهرام وصف هذه الحالة فى كل سنوات الأزمة، فتذكر ذلك كما صوره مراسلها فى منيا القمح بمديرية الشرقية بقوله: «أصبح معروفا ما وصلت إليه حالة البلاد من العسر المالى بسبب الحالة الاقتصادية، غير أنه مع الأسف نرى أن صيارف البلاد يتخذون منتهى الاستبداد والشدة مع الأهالى فى التحصيل، بدليل أنه لا يمكن لأى مزارع أن يتصرف فى محصول قطنه إلا إذا سدد ما عليه من الأموال لغاية آخر السنة. فأملنا من حضرة صاحب العزة وزير المالية أن يصدر أمرًا بأن يكون التحصيل لغاية شهر أكتوبر، والباقى يحصل آخر السنة حتى يمكن للمزارع أن يستعين ببعض المحصول فى بعض ضرورياته».

وكان موضوع مصادرة الحكومة لقطن المزارعين حتى سدادهم للضرائب محل سؤال أحمد والى الجندى - نائب الفيوم - إلى وزير الداخلية فى مجلس النواب فى

٣٠ أغسطس ١٩٣٣ والذى لم يتلق إجابة عليه حتى مطلع العام التالى، فأعاد سؤاله طالبا الإجابة عليه فى إحدى جلسات المجلس، وكان نص السؤال «ما اتبعه رجال الإدارة فى الفيوم فى تحصيل الأموال الأميرية، من مصادرة أقطان الناس فى الطرق العامة وفى المزارع، مصادرة ضج من هولها الناس وفزعوا، وقد طلبت بيان الحقيقة فى الأمر، واليوم أعيد نفس السؤال طالبا الإجابة عليه كتابة».

ويصف عبد الرحمن الرافعى ذلك بقوله: «وبالرغم من اشتداد الضائقة المالية أمعنت الحكومة فى استعمال القسوة فى تحصيل الضرائب، واستخدمت الكرباج فى بعض القرى لجبايتها من الفلاحين، واضطرتهم إلى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث وحليّ نسائهم وأقواتهم بأبخس الأثمان سداداً لمطلوباتها منهم».

وتصور جريدة «الفلاح المصرى» حالة اضطرار الفلاحين لبيع مواشيهم سداداً للأموال الأميرية تحت عنوان «لطفًا بالعباد يارب، من آثار الضائقة المالية»، بقولها: «كان أمس سوق تلا - بمديرية المنوفية - وقد رأى أحد أصدقائنا فى هذا السوق عدداً عظيما من المواشى قدره بخمسمائة رأس يباع سداداً للأموال الأميرية، وقد نزلت أسعار هذه الماشية إلى حد خراب البيوت أو هو أشنع، كان الثور يباع أحيانًا بجنيه ونصف، وكانت الجاموسة تباع بخمسة جنيهات، وكان أصحاب هذه المواشى يبدون وكأنهم فى مأتم، بل هم بالفعل فى مأتم. اللهم لطفًا بعبادك. اللهم ارفع مقتك وغضبك عنا».

وتوالى جريدة «الفلاح المصرى» متابعة الموضوع، فيذكر مراسل الجريدة بشبين الكوم: «جُلتُ اليوم فى سوق قويسنا للوقوف على حالة البيع الجبرى التى وقعتها المديرية بواسطة معاونى مركز قويسنا تسديداً للأموال الأميرية فهالنى جدا عدد المواشى المعروضة للبيع . . غير الذى سيعرض فى الأسواق المجاورة. هذا وقد بيع أربعة ثيران وجاموسة يمتلكها الشيخ على عبد العال من مزارعى بلدة «دمهوج» صفقة واحدة بمبلغ ستة عشر جنيها، وبيع لآخر جاموسة وحمارة بمبلغ ٤٢٠ قرشًا صاغًا، وبيعت مقادير من الذرة بسعر الأردب ٤٥ قرشًا وزن الأردب ٤٤٠ رطلا أى ١٤ كيلة».

وكان ما أثارته جريدة «الفلاح المصرى» حول هذه البيوع الجبرية للمواشى محل

اهتمام الصحف الأخرى، فوجه مندوب جريدة المقطم سؤالا إلى صدقى باشا عن ما إذا كان ما نشره «الفلاح المصرى» عن المواشى التى عرضت للبيع فى أسواق تلا وجنزور وطنوب وشبين الكوم والشهداء - مديرية المنوفية - صحيحة، فأجاب دولته أن ما بيع فى سوق تلا فى شهر ديسمبر هو أقل مما ذكرته جريدة «الفلاح المصرى». وتعلق جريدة الفلاح على تصريح صدقى باشا بقولها إنها ذكرت أن ما عرض كان كثيراً ولكن أكثر ما عرض لم يجد شاريا.

ومما جعل الصورة أكثر قتامة ذلك التصوير الحى الذى رصده لنا مراسل جريدة «الفلاح المصرى» بشبين الكوم عن الوجه الآخر لهذه الأزمة الطاحنة التى اقتضت بل وأرغمت الفلاح أن يبيع ماشيته قسراً عنه وفاء لمستحقات الدولة فقال: «بين ولولة النساء وبكاء الأطفال ونحيب الرجال تُعرض مئات المواشى الزراعية فى الأسواق العامة لتسديد الأموال الأميرية، والتى بيعت بربع الثمن، والبعض الآخر لم يوجد له مشتر فتأجل البيع. وليصدقنى القارئ أن قلبى انفطر من البكاء والعويل الصادرين من أصحاب المواشى المعروضة للبيع تسديداً للأموال الأميرية، فلم أستطع البقاء فخرجت بعين دامعة وقلب مملوء أسى وحزن». ولعل فى تصوير ذلك المراسل كل الحقيقة فالماشية لدى الفلاح المصرى ربما كانت أغلى عليه من ولده؛ لأنها تمثل بالنسبة له العمار، فهى التى تعمر أرضه وتجعلها مزروعة منتجة، فهو يستخدمها فى تجهيز الأرض للزراعة وحرثها وريها، فهى تمثل بالنسبة له القوة المحركة للعمليات الزراعية التى يقوم بها، هذا بالإضافة إلى أنها أيضا تمثل بالنسبة له مصدر الأمن الغذائى فهى التى تمده بالألبان والجبن والزبد والسمن لاستهلاكه، وكان الفائض من هذه الأصناف عن حاجته يمثل مورداً ماليا عند بيعه يساعده على قضاء حاجياته المعيشية من الأصناف الأخرى.

ويضيف المراسل فى تصويره بعداً آخر أكثر خطراً على أوضاع الفلاح الاقتصادية وعلى الاقتصاد المصرى فذكر «أن خمسين فدانا بزمام كفر أبشيش بمديرية المنوفية قد تركت بوراً بدون زراعة؛ لأن مواشى أصحابها بيعت بالسوق فى الشهر الماضى لتسديد الأموال الأميرية. وفى قرى كثيرة تركت أراض بور وما يدرينا إذا ظل الحال على ما هو عليه الآن أن تترك أكثر الأراضى بوراً. اللهم لطفا بعبادك». ومما زاد الطين بلة أن كثيرا من المواشى التى تم توقيع الحجز عليها وبيعها لم تكن كلها مملوكة

للفلاح وإنما كان له فى معظم الأحيان شركاء فى ملكيتها، وبذلك أصبح الفلاح بين شقى الرحى.

وتثير المذكرة التى أعدتها السكرتيرة الشرقية لدار المندوب السامى البريطانى فى مصر، موضوعًا هامًا يستحق النظر والمناقشة، فكان ما جاء بها خاصًا ببنك التسليف الزراعى، وبكل الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتخفيف وقع الأزمة الاقتصادية على المزارعين، مشكوك فى جدواه من جانب الفلاحين فذكرت «وأنه لشىء مثير أن ينقل العديد من مصادرنا التقارير التى تفيد بأن بنك التسليف الزراعى والذى أنشئ لمساعدة الفلاحين لا يحظى بشعبية كبيرة من جانب غالبيتهم، كما ذكرت المصادر أيضا أن الفلاحين متشككون فى قيمة الإجراءات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة. كما أن هؤلاء الفلاحين يستنكرون وجود الإدارات الحكومية المكتظة بالموظفين ذوى الأجور المرتفعة، والذين تنفق الدولة أموالا كثيرة فى إنشاء الأندية الرياضية والحدائق العامة التى يستفيد منها هؤلاء الموظفون فقط».

ولعل وجهة النظر البريطانية تلك، والتى تحاول أن تشكك فى كل الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية، ووقعها السيئ على الطبقات الكادحة من أبناء مصر من الفلاحين والعمال، كانت تهدف إلى تشويه كل إجراء تقوم به الحكومة المصرية. حقيقة أن مساهمات بنك التسليف فى الأزمة لم تكن لتحل كل المشكلات التى تعرض لها الفلاح، الذى كان قد وقع من قبل ولفترات طويلة سابقة فى براثن المرابين الأجانب الذين زينوا له الاقتراض بضمان المحاصيل - كما سنرى فيما بعد - ولكن على نفس الطريق الذى رسمته الحكومة لنفسها للتخفيف من حدة الأزمة، فقد قامت بإنشاء البنك العقارى الزراعى المصرى فى ٢١ يوليو ١٩٣٢، ليعمل على حل مشكلة الديون العقارية المتراكمة منذ زمن بعيد.

ومن الواضح أن الحكومة كانت جادة فى محاولتها تخفيف عبء الأزمة عن المزارعين - قدر ما سمحت به ظروف الأزمة - ولعل ما اتخذته من قرارات وما صدر عنها من تعليمات يؤكد ذلك. وتشير جريدة الأهرام إلى ذلك بقولها: «كان من نتائج الضائقة المالية الحالية أن تأخر كثيرون من المزارعين عن دفع بعض أقساط

الضرائب، كما تأخر البعض عن دفع المستحق عليهم من أثمان السماد والبذرة فوقعت على هؤلاء وأولئك حجوزات إدارية، ونظرا لاشتداد الضائقة، رأى حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا وزير المالية، أن ترفع جميع الحجوزات الإدارية، رأفة بالمحجوز عليهم، ومنعا لما فى الحجز من إرهاق فى الظروف الحالية بسبب تقييد المدنيين عن التصرف فى محصولاتهم، مما يزيد فى كربهم وضيقهم. وقد أصدر دولته تعليماته أن يلغى جميع الحجوزات الإدارية التى عُملت، وتضم المبالغ المتأخرة عند المزارعين إلى ما يستحق من الضرائب وغيرها فى السنة الجديدة. . . وكان كثير من المحجوز عليهم يتصرفون تحت تأثير العوز فى الأشياء المحجوز عليها، وعمل لكثير منهم محاضر تبديد، وحكم على البعض منهم بالحبس، فقرار وزير المالية من شأنه وقف كل هذا وإخلاء سبيل من تصرفوا فى المحجوزات من جميع التبعات».

وعلى طريق اهتمام الحكومة بتخفيف وقع الأزمة على البلاد، لجأت إلى اتخاذ عدة تدابير كانت كلها تصب فى بوتقة صهر هذه الأزمة - التى ظهرت فى عُسر المدينين، وصارت مقروءة فى إفلاس التجار، ناطقة فى شكوى السراة، عرفناها فى أنين الفقراء، وعلى ألسنة الخطباء، وفى بحوث العلماء، وفى مقدمة أنباء الصحف، والبؤس مخيم، والضائقة فادحة، والشكوى صارخة - وكرد فعل لكل ذلك تسابقت المديريات المختلفة فى توفير أقصى ما يمكن من الميزانية المقررة لكل منها للصرف على مرافق الخدمات بالمديرية. فعلى سبيل المثال «قام مجلس مديرية المنيا فى عام ١٩٣١ بتوفير مبلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه من ميزانية ذلك العام حتى بلغ إجمالى المبالغ المتوفرة لدى المجلس ٥٣,٠٠٠ جنيه».

وسارت الحكومة على نفس الطريق فى الأعوام التالية، ففى عام ١٩٣٣ خصصت مليونا من الجنيهات تم تدبيره عن طريق ضغط الإنفاق الحكومى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤. وجاء فى المادة الأولى من المرسوم الملكى القاضى بتخصيصه «يؤخذ مبلغ مليون جنيه من الوفر الذى تقرر إجراؤه فى السنة المالية ٣٣ - ١٩٣٤ لاستخدامه فى التخفيف من الأعباء التى أثقلت كاهل الفلاح والمزارع». ومن الممكن أن تكون الحكومة فيما قامت به قد اقتدت بما فعلته بعض الدول الأوربية التى اتخذت مثل هذا الإجراء فى محاولتها معالجة الأزمة

الاقتصادية . فقد أرسلت المفوضية المصرية بلاهاى فى هولندا إلى وزارة الخارجية تقريرا عما قامت به هولندا فى هذا الصدد، إذ قرر برلمانها «ضغط المصروفات والتشجيع على رواج المحصولات بوسائل الحماية الجمركية . . » .

واتخذت الحكومة فى سنوات الأزمة بعض الإجراءات لتحقيق هدفها المنشود وهو تخفيف الضائقة المالية التى يمر بها الشعب المصرى عامة، وقطاع سكان أهل الريف خاصة . فقد لجأت إلى تخفيض مرتبات الموظفين، ومنها مرتبات الخفراء، فتم تخفيضها من ١٥٠ قرشا شهريا إلى ١١٦ قرشا بالإضافة إلى الاستغناء عن ثلث خفراء كل بلدة من الذين لا يصلحون للخدمة واستبدالهم بجنود من «رديف» - احتياطى - الجيش . ومرتبات الخفراء كان يدفعها الفلاحون كضريبة فُرضت عليهم، وعلى ذلك صدرت الأوامر فى مختلف المديريات بتخفيض ضريبة الخفر ١٦٪ . كما جرى أيضًا تخفيض الأجور الإضافية والمكافآت التى كانت تصرف للموظفين عن أعمالهم الإضافية . وأيضا جرى وقف منح الموظفين العلاوات الدورية التى كانت تمنح لهم اعتبارا من أول مايو كل عام وهو بدء السنة المالية فى الدولة .

ولم يكن عمال اليومية فى وزارة الأشغال - على سبيل المثال - بأحسن حالاً من موظفى الدولة، وتصور جريدة الأهرام ذلك بقولها «جاءتنا شكوى من عمال اليومية بتفتيش رى الجيزة، وقد شرحت هذه الشكوى الحال السيئة التى أصبح عليها العمال بعد قطع أيام الخميس والجُمع منهم وخصم الدمغة وخصم إلى ١٠٪ وغير ذلك حتى أصبح مبلغ ما يتقاضونه فى الشهر لا يتجاوز تسعين قرشا بعد أن كان ٢١٠ قروش» . وكانت تلك الشكوى مثار اهتمام صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، «وقد وجد أنهم محقون فى شكواهم لأن التخفيض الذى أدخل على يومياتهم أكبر من مثيله فى المصالح الأخرى، فأمر بمساواتهم بغيرهم من عمال تلك المصالح، وأصدر تعليماته إلى حسين سرى بك وكيل وزارة الأشغال لإبلاغهم ذلك» .

وبلغ من حرص الحكومة للوقوف على أحوال أهل الريف فى زمن الأزمة وخاصة فى وقت جنى المحاصيل، أنه فى عام ١٩٣٢ أرسلت وزارة الداخلية منشوراً إلى المديرين تكلفهم فيه عقد اجتماعات فى المراكز مع أهل كل مركز من

العمد والمشايخ والأعيان، والفلاحين - أهل الريف - وذلك لاستقصاء الحالة الاقتصادية فى الأقاليم، والتحقق من مطالب أهلها فى وقت المحاصيل وبيان الحالة فى كل مركز على حقيقتها. وأيضا كانت الحكومة تتقاضى ضريبة على القطن المنتج بمقدار ٣٥ قرشا على كل قنطار عندما كانت أسعار القطن مرتفعة، وعندما انخفضت الأسعار، لجأت الحكومة إلى تخفيض هذه الضريبة تدريجيا حتى صارت عشرة قروش فى أعوام ٣٢، ١٩٣٣، وتطالب مصلحة الأموال المقررة وزارة المالية باستمرار قيمتها فى عام ١٩٣٤ على ما هى عليه.

وكانت بعض إجراءات الحكومة تستهدف التخفيف عن المزارعين بإنقاص قيمة الضرائب المفروضة عليهم، وأحيانا أخرى تستهدف ضغط الإنفاق الحكومى ترشيداً لميزانية الدولة فى زمن الأزمة، وعلى هذا الطريق قامت بزيادة رسم الدمغة الذى كان مقرراً على مرتبات الموظفين وعلى معاشات أصحاب المعاشات منهم، حتى كان ذلك مثار شكوى أصحاب المعاشات، حيث بلغت الزيادة التى تقررت ٣٠٠٪، وأن ذلك كما يرى هؤلاء «إن فرض رسم دمغة فادح على المعاش ليس سوى تخفيض مقنع للمعاش». وقد أسفر ذلك الإجراء برفع رسم الدمغة على الموظفين عن مشكلة إدارية، إذ لم تستطع وزارة المالية تطبيق ذلك الرسم الإضافى للدمغة على مرتبات الموظفين الأجانب، وكان من نتيجة ذلك أن قررت وزارة المالية عدم تطبيق القاعدة الجديدة على الموظفين الأجانب، وذلك لأن هؤلاء الموظفين كانوا قد اعترضوا على هذا الرسم لأن عقود تشغيلهم لم ينص فيها على فرض رسوم دمغة.

ومن بين الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لإحداث نوع من الرواج فى زمن الأزمة أن قامت بإلغاء عوائد الدخولية - وهى الضريبة التى كانت تفرض على التجارة الداخلية فى أسواق المدن والقرى - حتى أن هذا الإجراء استقبلته كافة المدن وعواصم المديريات بالبشر والترحاب، وتقديم الشكر لدولة رئيس الوزراء ووزير المالية، الذى انهالت عليه البرقيات معبرة عن فرح وسرور أصحابها، فعلى سبيل المثال أرسل أهالى المنزلة دقهلية برقية جاء فيها «أحسنتم إلى الأمة بإلغاء الدخولية، دمتم لها ولدولتكم شكرها». ومن الوجه القبلى كتب أهالى قناطر نجع حمادى فى برقيتهم «حالما علمنا بصدور قرار الحكومة بإلغاء ضريبة الدخولية تهللت وجوهنا

بشراً، فلدولتكم جزيل الشكر وعظيم التقدير من الأمة التى عقدت النية على تأييدكم إلى النهاية فى ظل جلالة الملك المعظم». وقد غطت تلك البرقيات من الوجهين البحرى والقبلى صفحة كاملة فى جريدة «الشعب» المعبرة عن نظام صدقى ولسان حال حزبه «حزب الشعب» فى عددها الصادر بتاريخ ٤ إبريل ١٩٣١.

وعلى طريق تخفيف وقع الأزمة على المواطنين لجأت المديريات والمصالح الحكومية ومرافقها المختلفة إلى تخفيض بعض أنواع الخدمات، فعلى سبيل المثال «قررت بلدية بنى سويف تخفيض تعريفة الاشتراك فى التيار الكهربائى إلى ٣٠ مليما للكيلو وات بدلاً من ٣٥ مليما، والمحلات التجارية والفنادق والمطاعم والمقاهى، قررت أن يكون سعر الكيلو وات ٢٥ مليمًا حتى ٥٠ كيلو وات وما زاد على ذلك ٢٢ مليمًا. كما عملت مصلحة السكك الحديدية على تخفيض أجور الاشتراكات على خطوطها المختلفة بنسب تراوحت بين ٢٨٪ للدرجة الأولى و٢٦٪ للدرجة الثانية. ثم بعد ذلك تم تخفيض الدرجة الثالثة. وقد اتخذت المصلحة هذا الإجراء لما لاحظته أن الاشتراكات على خطوطها آخذة فى التناقص فقد كانت فى عام ١٩٢١، ٨٣٥١ اشتراكا ثم صارت فى عام ٢٨ ـ ١٩٢٩، ٣٤٦٠ اشتراكا، فأصبحت فى يناير ١٩٣٣، ١٨٦٠ اشتراكا، والمصلحة تستهدف من وراء هذا الإجراء زيادة الإقبال على استخدام السكك الحديدية مما يترتب عليه زيادة إيرادات المصلحة، وفى نفس الوقت منافسة وسيلة المواصلات الأخرى وهى السيارات، وأخيراً التخفيف على المواطنين.

ولعل من مآثر الحكومة فى العمل على تخفيف حدة الأزمة على المواطنين ـ قدر ما استطاعته ـ أنه عندما شهدت أسعار القطن تحسنا طفيفا فى موسم ١٩٣٢، يصور لنا مراسل الأهرام الخاص بالإسكندرية الموضوع بقوله: «لا شك أن الحكومة فى مقدمة المغتبطين بارتفاع أسعار القطن فى هذه الأيام، وقد سألنا اليوم إن كانت هذه الحالة لا تغرى الحكومة ببيع أقطانها، ففهمنا أن وزارة المالية تفضل أن يجنى المزارع المصرى ما يستطيع جنْيه من فوائد هذا التحسن بدون أن تتدخل الحكومة فى السوق بائعة حتى لا تتأثر الأسعار من عرض أقطانها».

وترى السلطات البريطانية العاملة فى مصر ـ طبقا لما ورد لها من مصادرها

المختلفة فى الأقاليم أن «الإصلاحات التى قامت بها الحكومات المصرية المتعاقبة فى أثناء الأزمة، قد كانت سببا فى إحداث الضرر أكثر من النفع. فإن التحديد الذى فرضته على المساحة المنزرعة قطنا، قد نتج عنه زيادة مساحة الأراضى التى تزرع حبوبًا، وقد ترتب على ذلك هبوط أسعار الحبوب هبوطًا كبيرًا إلى الحد الذى صارت لا تغطى نفقات زراعتها».

ويؤكد ما انتهت إليه السلطات البريطانية فى مذكرتها حول انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية، ما ذكره فخرى بك عبد النور نائب جرجا السابق، فى مقالته بجريدة الأهرام بتاريخ ٨ مارس ١٩٣٣ حيث قال: «توالت الكوارث على الفلاح المصرى فى السنين الثلاث الأخيرة حتى أوقعته فى هاوية سحيقة من الخراب والدمار وكان وما يزال كلما حاول النهوض من كبوته تعثر فى أذيال الفشل. وها هو بعد نكبة القطن، نكبته التى أتت على الأخضر واليابس وضيعت عليه مجهوده ومتاعبه التى أفنى فيها عمره، يقع فى نكبة أخرى هى نزول أسعار الحبوب إلى حد لم يحدث له مثيل من قبل من عهد بعيد، ثم يجد نفسه على أبواب كارثة أخرى، هى كارثة البصل الذى هوت أسعاره إلى الحضيض». ويوالى فخرى بك عبد النور اهتمامه بتلك القضية فيذكر أن تجار البصل أضربوا عن شرائه، ويقترح حلا لهذه المشكلة لإنقاذ الموقف «دخول الحكومة السوق مشترية للبصل وتحمل فرق السعر». وختم كلامه بقوله: «أنقذوا الفلاح وأغيثوه فهو يستحق العطف بل ويستحق الرثاء». وكان ذلك محل اهتمام مجلس الوزراء، حتى كان ذلك الموضوع من بين الموضوعات التى عرضت عليه فى إحدى جلساته فى شهر مارس ١٩٣٣. كذلك فقد هبطت أسعار الأرز هبوطًا كبيرًا، كما أضربت مضارب الأرز عن شرائه، مما كان مثار شكوى تجار صادرات الأرز بالمنصورة.

واشتدت العناية بزراعة الحبوب والخضر والفاكهة حتى يحدث التوازن المنشود - برغم ما أسفر عنه من نتائج - ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بُذلت جهود كبيرة لتحسين الإنتاج الزراعى، وهو ما يعرف بالتوسع الرأسى فى الإنتاج. كما عنيت الحكومة أيضا بمكافحة الآفات، ووجه اهتمام خاص لتنفيذ بعض مشروعات الرى ذات المنفعة، فتمت التعلية الثانية لخزان أسوان عام ١٩٣٣، كما اهتمت الحكومة بمشروعات الصرف أيضا.

وفى مستهل الأزمة حذت مجالس المديريات حذو الحكومة فى ضرورة العمل على تخفيف وقع الأزمة الاقتصادية على المزارعين. وعلى هذا الطريق قرر مجلس مديرية الجيزة فى اجتماعه بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٩ أن يتم سداد الأموال الأميرية على أربعة أقساط غير متساوية خلال العام. كما وافقت وزارة المالية فى يناير ١٩٣١ على تأجيل تحصيل الأموال الأميرية وأجور الخفر المستحقة على أهالى بلدتى «القصر والباويطى» بالواحات البحرية لمدة شهر نظراً لكساد محصول البلح، وهو الإنتاج الوحيد لتلك الأراضى. كذلك فقد قررت وزارة المالية إعفاء بعض المناطق والمراكز فى المديريات المختلفة من دفع الأموال الأميرية، فعلى سبيل المثال تم إعفاء أهالى مركز طلخا بمديرية الغربية من دفع الضريبة عن عام ١٩٣٠.

وعلى الرغم من كل الذى قامت به الحكومة، فإن الفلاحين كانوا يشكون مرّ الشكوى من ارتفاع أسعار الحاجيات الضرورية للمعيشة كالأقمشة والغاز والبنزين والكبريت والسكر والبن وغيرها من الأصناف اللازمة للاستهلاك. وعلى الرغم من هذا الارتفاع الكبير فى أسعار الحاجيات الضرورية للمعيشة، فقد انخفضت أجور العمال بنسبة ٥٠٪ عن ذى قبل، فصار العامل يتقاضى قرشين ونصف فقط يوميا بدلا من خمسة قروش. ونتيجة لارتفاع الأسعار هذا الارتفاع الكبير، والانخفاض الضخم فى الأجور، تشكلت لجان فى مختلف المديريات لتخفيض أسعار السلع التى يستهلكها الفلاحون. وعلى سبيل المثال، تألفت لجنة فى مديرية الجيزة لتخفيض الأسعار عن طريق الاتفاق الودى بينها وبين التجار والبقالين على أسعار محددة تظل سارية المفعول لمدة شهر، ثم بعد ذلك تجتمع اللجنة لتقرر ما تراه.

على المستوى الشعبى:

تحركت كل القوى الوطنية لتدلى بدلوها فى محاولة من جانبها لتخفيف وقع الأزمة الاقتصادية على الأهالى، فكثرت الاجتماعات، وتعددت الدراسات، وطرحت المقترحات على الساحة. وفى هذا المجال عقدت لجنة مشتركة من بين أعضاء مجلس النواب والشيوخ لدراسة الحالة الاقتصادية، وذلك بمقر مجلس النواب فى الثالث من أكتوبر ١٩٣٣، وبعد الدراسة والمناقشات أوصت تلك اللجنة بعدد من التدابير كان منها: استصدار مرسوم بتأجيل دفع الديون المستحقة لمدة عام،

وتخفيض ضرائب الأطيان الزراعية بنسبة ٥٠٪ من قيمتها الحالية، وتكليف بنك التسليف الزراعى بالتسليف على الأقطان، وإيقاف البيوع الإدارية، وإرجاء تحصيل أقساط السلفيات الزراعية عن السنة الحالية. وطالب المجتمعون الحكومة بسرعة تنفيذ هذه التوصيات لإسعاف المزارعين وإنقاذهم من الضائقة المالية.

ومن الواضح أن ما انتهى إليه رأى اللجنة المشكلة من مجلسى النواب والشيوخ كان محصلة لما شهدته البلاد فى مختلف المديريات من عقد اجتماعات لدراسة الحالة الاقتصادية السيئة التى آل إليها حال الريف المصرى بشكل حاد خاصة فى عام ١٩٣٣ عندما عصفت دودة القطن بالمحصول، فعلى سبيل المثال عقد شيوخ البحيرة ونوابها اجتماعًا فى ١٨ سبتمبر ١٩٣٣ بمكتب الأستاذ عبد العزيز عبد الهادى المحامى وعضو مجلس النواب حضره الشيخ على عجوة بك، والنواب مصطفى المنياوى بك، د. محمد صالح بك، محمود الجيار، إبراهيم زكى، شعبان الكاتب والأستاذ عبد العزيز عبد الهادى للبحث فى الحالة الاقتصادية الحاضرة. وقد قرر المجتمعون بصفتهم شيوخ ونواب البحيرة مقابلة رئيس الوزراء بالإسكندرية باعتباره أيضا وزيرًا للمالية، ومطالبته بالنظر فى تخفيف الضائقة المالية التى حلت بمزارعى بعض مراكز البحيرة وخصوصا كفر الدوار، أبو حمص، دمنهور، المحمودية، أبو المطامير والدلنجات ورشيد. بسبب فتك دودة القطن بالزراعة القطنية، مما جعلها لا تنتج أكثر من نصف قنطار للفدان الواحد مع هبوط أسعار القطن والأرز وجميع الحاصلات، وطالبوا «برفع متأخرات أموال السنين السابقة، وتأجيل نصف ضريبة السنة المالية الحالية وتقسيطها على السنوات المقبلة، ورفع ضريبة القطن. وبالجملة كافة ما فيه تفريج الأزمة، كما حصل فى عام ١٨٩٤ من رفع الضريبة على الأطيان التى فتكت بها الدودة». ومن ثم اجتمع هؤلاء الشيوخ والنواب مع مدير البحيرة ونقلوا إليه ما توصلوا إليه فى اجتماعهم. وكذلك عقدت مديرية الشرقية اجتماعًا برئاسة محمد خلوصى بك مدير الشرقية حضره جمع غفير من أعيان الإقليم وشيوخه ونوابه لدراسة الحالة الاقتصادية.

وكان فتك الدودة بمحصول القطن فى عام ١٩٣٣ مثار شكوى العديد من المزارعين وأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية، فعلى سبيل المثال كتب فهمى حنا عضو مجلس مديرية الغربية السابق يصف الحالة ويستصرخ المسئولين لإنقاذ الفلاح

فقال: «انتشرت دودة القطن فى المزارع انتشاراً مزعجًا، وقاومها الفلاح بكل ما يستطيع فلم تجد المقاومة، وأصبحنا نسأل الدوائر الفنية أين معلوماتها ومباحثها؟ وأين ما وصلت إليه بتجاربها الفنية طوال السنين الماضية لإرشاد الفلاحين لمكافحة هذه الداهية والمصيبة الفادحة، والدودة تأكل الآن فى الوسواس (اللوز الصغير) بعد أن التهمت كل الورق؟! أنقذوا الفلاح المسكين فهو فى حاجة إلى الإنقاذ السريع».

وفى نفس الموضوع أبرق محمود زكى شهاب الدين رئيس جمعية التعاون الزراعية ببلقاس إلى رئيس الوزراء نشرها الأهرام تحت عنوان ارحموا الفلاح جاء فيها: «لقد نكبت البلاد الشمالية للدلتا بنكبة فادحة حيث التهمت الدودة جميع زراعات القطن، وعجز الأهالى ورجال الحكومة عن مقاومتها، حتى أهلكت الزرع والنسل، وأصبحت البلاد فى حالة بؤس وخراب، وهذه الحالة لها نتائجها السيئة على نظام الدولة وإخلال الأمن العام، فخففوا من وطأة هذه المصيبة بحكمتكم الغالية وعدالتكم الشاملة، لأن الطلبات المتراكمة على الفلاح المسكين قد آن أوانها، فعجلوا قبل وقوع الشر، بما يرفع هذه الغمة عن الشعب التعس، واقبلوا احترامنا».

وأرسل أهالى بلقاس أيضا برقية مماثلة لرئيس الوزراء حول نفس الموضوع جاء فيها «نحن أهالى ومزارعو بلقاس نستصرخ بعدالة دولتكم للنظر فى حالتنا وقد فتكت الدودة بأقطاننا، مما يستحيل معه قيامنا بسداد المطلوب منا ومعيشتنا الضرورية، وأن ما لدولتكم من الأيادى البيضاء على الفلاح يطمئننا على إنقاذنا من هذا المأزق، متى تحقق لدولتكم صحة هذه الشكوى». ويبدو أن اجتماع لجنة الشيوخ والنواب كان استجابة للنداءات والاستغاثات المختلفة من كافة المديريات شيوخا ونوابًا وجمعيات وأفرادا لإنقاذ الفلاح المصرى.

وفى محاولة من جانب الصحف وغيرها للوقوف على أسباب الأزمة والوصول إلى تشخيص الداء وطرح الحلول المناسبة لعلاجه أفردت الصحف مساحات كبيرة من صفحاتها لكل صاحب رأى لكى يدلى بدلوه فى الموضوع، وكانت جريدة الأهرام أكثر الصحف اهتمامًا بالأزمة الاقتصادية، فنشرت كل ما كان يرد إليها من مقالات ومقترحات، وعلى سبيل المثال كتب أحد المواطنين مقترحًا تنويع الإنتاج

دون الاعتماد على القطن وحده فقال: «القطن هو الآن سبب بلاء مصر، فنظام البلد الزراعى والمالى والاقتصادى متوقف عليه والثمن الذى يباع به، ولذلك فهو حديث الأندية والمجالس، وما ذلك إلا لأنه كان يومًا سبب ثراء مصر. والآن انحط ثمنه، فكان نتيجة هذا الانحطاط الاضطراب العام فى ميزانية الحكومة والأفراد حتى بلغت الحالة الاقتصادية حدًا كبيراً من الضيق... فماذا يضر لو استعضنا عن زراعة القطن بزراعات أخرى ولتكن إحداها مثلاً زراعة الخضر والفاكهة».

وعلى نفس الطريق فى ضرورة تنويع الإنتاج كتب أحد المتخصصين فى العلوم الاقتصادية مقالا فى افتتاحية جريدة الأهرام تحت عنوان «كارثة القطن» جاء فيه: «ماذا نحن صانعون بأقطاننا المكدسة منذ سنين وكذلك محصول العام المقبل وما بعده إذا عقدنا العزم على مواصلة زراعته؟ هل هناك مفر من الإفلاس إذا أقمنا صروح ثرواتنا على ذلك المحصول المنكود الطالع، وقد أضحى سعره لا يكاد يفى بنفقات إنتاجه؟ وهل من المصلحة أن نستهدف لخطر الدين واستهلاك رأس المال لكى نزرع القطن، أو بعبارة أخرى لكى نبقى أبدًا أرقاء للعادة التى خضعنا لها منذ جيلين، فكانت مورد رزق لنا ثم دار الفلك دورته، فإذا هى سلاح ماض مسلط علينا لا شك قاصم ظهورنا وقاض على ثروتنا».

ويرى أحد المفكرين الآخرين أن حل الأزمة الاقتصادية إنما يكمن فى ثنايا سطور اقتراحه الذى أرسله إلى جريدة الأهرام ونشرته له بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٣١. جاء فيه: «واقتراحى هو أن يتنازل كل موظف كبيرا كان أم صغيرا عن ربع مرتبه لمدة سنة فقط، على أن يخصص هذا الربع للتسليف، فإذا كان مجموع ما تدفعه الحكومة من المرتبات ١٦ مليون جنيه فى السنة، كان الربع ٤ ملايين، فعلى الحكومة أن تدفع هذا المبلغ للبنك الزراعى الجديد - يقصد بنك التسليف - حسب المتبع على أن تخصمه شهريا من الموظفين، ولا مانع أن تحسب له فوائد قليلة، وهى سلفة من الموظفين للبنك وللمنتفعين بها، ثم بعد الأزمة يسترد الموظف مبلغه مضافًا إليه الأرباح.

ولم تكن النقابات غائبة عن المشاركة بجهودها فى محاولة من جانبها لتفريج حدة الأزمة، فعلى سبيل المثال «عهدت النقابة الزراعية إلى حضرتى الأستاذين

يوسف نحاس بك وعبد الحليم إلياس نصير، فى بحث ضرائب الأطيان، تمهيداً لمطالبة الحكومة بتعديلها تعديلا يتفق وما تغله الأطيان الآن». كذلك فقد اقترح أحد المواطنين أن تقوم الحكومة بجباية قرش صاغ واحد عن كل قنطار ينتج من القطن، على أن توضع حصيلة ذلك المشروع فى أحد البنوك، ويتم استخدامها عند تدهور أسعار القطن «فيحفظ بذلك ثروة البلاد ولا تضيع جهود الفلاح أو الزراع سدى».
كما طالب البعض أيضا بتخفيض الضرائب المقررة على الأطيان بنفس النسبة التى انحدرت إليها أسعار المحاصيل، حتى تصبح الضرائب متناسبة مع ما تغله الأرض ومع مستوى أسعاره.

قضية عقود إيجار الأطيان:

فى ظل الأزمة الاقتصادية، برزت قضية على قدر كبير من الأهمية والخطورة، وربما كان لها أخطر الآثار على أمن الريف واستقرار أوضاع سكانه، تلك هى قضية عقود إيجار الأطيان التى أبرمها المزارعون مع ملاك الأراضى الزراعية، بإيجارات مرتفعة قبل حدوث الأزمة، فلما حدث الانهيار فى أسعار القطن، نجم عن ذلك كارثة للمزارعين - خاصة إذا علمنا أن غالبية الأراضى الزراعية فى الريف المصرى - فى تلك الفترة - كانت مملوكة لكبار الملاك المتغيبين عن الريف والذين يقيمون فى المدن، وفى وقت شاع فيه نظام الإيجار كأحد أساليب العلاقات الإنتاجية فى مجال الأراضى الزراعية.

ويصور لنا أحد الكُتّاب هذه القضية بقوله: «تعاقد المزارعون فى أواخر عام ١٩٢٩ وأوائل عام ١٩٣٠ على استئجار أطيان وجهاء الملاك المقيمين بالمدن، وجرى التقدير بين الطرفين وفق مقتضى سعر القطن الذى كان يتراوح ما بين ٢٠ - ٣٥ ريالاً للقنطار، وتمت العقود لثلاثة أعوام تتناول سنوات ٣٠، ٣١، ١٩٣٢، أى سنوات الفاقة وانحطاط الأسعار. . وكان من عجز المحصول وتدهور الثمن، حتى صار حاصل الفدان لا يفى بمصاريف الزرع، فإن تكلفة الفدان التى بلغت سبعة جنيهات لم يقابلها سبعة جنيهات ناتج المحصول، فإذا كان إيجار الفدان اثنى عشر جنيهًا مثلا، فقد أمسى المزارع المستأجر مطالبا بأن يقطع من دمه ويقد من لحمه

ما يفى اثنى عشر جنيها عن كل فدان، ولا ذنب له ولا جرم أتاه يعاقب من أجله بتجريده من ماله وما ملكت يداه. إن الفلاح الصغير ليس أيسر عليه من هجران الأرض بلا رادع وبلا قيد ولا شرط، ولكن المالك الكبير لا يعرف غير المزارع الكبير فعليه إثم العجز عن السداد، بل إن الفلاح الصغير ذا الفأس أصبح وهو يملى إرادته على المزارع ويحدد بنفسه إيجار الفدان، والمزارع حائرًا أمام العقود التى ارتبط بها من بداية عام ١٩٣٠ . . . إن تسعة أعشار الأمة وهم الفلاحون والمزارعون قد وقع بهم الخراب والدمار من جراء عقود الإيجار التى تقيدهم ثلاث سنوات كلهن عجاف».

ولعل هذه القضية التى أشار إليها كاتب هذه الافتتاحية فى جريدة الأهرام لم تكن واقعًا جديدًا طرأ على العلاقات الإنتاجية فى الريف المصرى، وإنما هى قضية كانت قد أطلت برأسها فى عام ١٩٢١، واستطاعت الدولة أن تشكل لجانًا لتقدير الإيجارات، انتهت إلى تحديد إيجارات تتفق مع أسعار القطن آنذاك، لكنها لم تستطع أن تطبق هذه الإيجارات الجديدة على أطيان الأجانب. وبطرح القضية فى هذه المرة لم يحدد الكاتب من هم كبار الملاك الذين يقصدهم، وإنما طالب بالتدخل من جانب الدولة لسن تشريع ينقذ المزارعين «من الخراب بل من الهلاك المحقق».

ومن أهم ما يلفت النظر فى هذا المقال، هو تركيز كاتبه على الدفاع عن مصالح كبار المزارعين، وهؤلاء هم طبقة أعيان الريف - عمد ومشايخ القرى وغيرهم من الشريحة العليا فى مجتمع القرية المصرية - الذين قاموا بدور الوسيط بين المالك الكبير المتغيب عن الريف وبين الفلاحين الذين يستأجرون هذه الأراضى، وقد استطاع هؤلاء الأعيان أن يستغلوا وضعهم المتميز فى مجتمع القرية المصرية فى سلب ونهب عرق الفلاح وكده، وكانت إيجارات الأطيان أحد السبل التى مارسوا فيها استغلالهم للفلاحين، فكانوا يؤجرون الأرض - ومنذ أن دخلت ملكية الأرض الزراعية فى حوزة قطاعات كبيرة من الملاك من غير المصريين ومن غير أهل الريف - منذ القرن التاسع عشر بأسعار تقل كثيرا عما كانوا يؤجرونها به للفلاحين. وقد استطاع هؤلاء أن يكوّنوا جانبا كبيرًا من ثروتهم عن هذا الطريق. والآن ترتفع الأصوات عالية لتدافع عن هؤلاء. أما الفلاح المسكين الذى انخفض أجره،

وانخفضت قيمة حاصلاته، وارتفعت أسعار مطالب معيشته فى ظل الأزمة، فهو من وجهة نظر هؤلاء المزارعين المضاربين «ليس أيسر عليه من هجران الأرض بلا رادع وبلا قيد ولا شرط».

ويضرب كاتب المقال على وتر حساس ربما كان فى سماع نغماته ما يدفع الحكومة للإسراع فى التدخل فى الموضوع، وإيجاد حل له فقال: «إن الحق والعدل والمصلحة القومية، بل لا نغالى إذا قلنا إن مصلحة الأمن العام تقضى بمثل هذا التدخل عاجلاً، الحكومة رشيدة، ورجالها من صميم أبناء مصر، ومهما كان من خلاف حزبى، فإن المصلحة العامة تقضى بتحرير المزارعين من قيود الأسر والعبودية التى أفضت إليها عقود الإيجارات». وكانت وزارة المالية قد أدركت الأمر من قبل، فأصدرت أمرها بتخفيض خُمس إيجار عام ١٩٣٠. وهى بذلك قد تصدت هى الأخرى للتخفيف فوراً عن طبقة أصحاب المصالح فى الريف المصرى، بناء على قانون إيجار الأطيان الذى أصدرته الحكومة والذى قضى بتخفيض الخُمس من إيجار السنة الزراعية ٢٩ ـ ١٩٣٠.

ويؤكد ما ذهبنا إليه مدير بنك أثينا فى مصر بقوله: «إن الذين يعيشون فى مصر عيشة عصرية تتطلب التوسع فى الإنفاق على الكماليات هم أقل من ٣٪ والذين يشكون ضغط الأزمة هم أصحاب الأطيان لا الفلاحون الذين يعولون على نتيجة أعمالهم البدنية والذين يكفيهم كل قليل». وكذلك «فإن الفلاح الذى يمتلك خمسة أفدنة فأقل فإنه يعوزه الفائض النقدى، ولكن لديه الطعام والعمل له ولأسرته، فهو يعيش فى حدود الضرورة، ولكنه لم يتعرض بعد لما يوصله إلى مرحلة الجوع الفعلى أبداً».

وارتفعت أصوات فى عام ١٩٣١ بضرورة تدخل الدولة لدرء الضرر عن المزارعين لأن أصحاب هذه الأصوات اعتبروا أن الحكومة شريكة سلبية فى وقوع الضرر على المزارعين المستأجرين، وذلك لأنها كانت ترفع أسعار القطن اصطناعيا كلما أحست بتدهور الأسعار، فلما قضت السياسة المالية للبلاد بانسحاب الحكومة من سوق القطن مشترية، كان المستأجرون قد تعاقدوا مع الملاك على إيجارات سنوات ٣٠، ٣١، ١٩٣٢ قبل انسحاب الحكومة فى يوليو ١٩٣٠. وبذلك صار

المزارعون تحت رحمة الملاك، ويرى هؤلاء أن «حجر الزاوية فى بناء سياسة الإنقاذ الاقتصادى، هو التوفيق بين الملاك والمستأجرين». ويطرح أحد المهتمين بقضية إيجارات الأطيان عدة مقترحات للخلاص من تلك الأزمة، فيرى إلغاء عقود السنة الزراعية الثالثة ٣١ ـ ١٩٣٢ التى تبتدئ من أول أكتوبر ١٩٣١ للعقود التى أبرمت قبل سبتمبر ١٩٣٠، كما يرى بالنسبة لسنة ١٩٣١، فيرى أنه يحسن أن يكون الإيجار بنسبة سعر القنطار الرسمى ببورصة القطن بالإسكندرية.

ويصور كاتب آخر الأزمة بقوله: «حل ميعاد القسط المطلوب للملاك عن زراعة الشتوى فى عام ١٩٣١ من المزارعين، عدا ما استدانوه من أثمان سماد وغيرها، مما هو باق على أكثرهم من عام ١٩٣٠، فأصبحوا فى حيرة واضطراب لا سيما بعد أن كشر لهم الملاك عن أنيابهم، وبدأ بعضهم فى توقيع الحجز على المزروعات وعلى مواش ليست كلها ملكا للمزارعين، والتى استولى عليها بعض الملاك أو شاركهم فى ملكيتها سداداً لبعض مطلوبه، ولكنها لم تف به، وظل المزارعون يرسفون فى أغلال الديون، خصوصاً من وقع منهم تحت أيدى غلاظ الأكباد وقساة القلوب. والآن وقد بدت مظاهر القسوة، رغم شدة الأزمة المالية واستحكام حلقاتها.. فإننا نستصرخ ولاة الأمور ونفزع إليهم بأن يضعوا حداً لهذه المطامع، فيصدروا قانونا يربط الإيجار على نسبة ضرائب الأطيان وأثمان المحصولات، وبذلك تُصان الأيدى العاملة فى الإنتاج ويحفظ القطر، ويثوب بعض ذوى الأطماع إلى رشدهم».

وعلى الرغم من أن الكثيرين يرون أن ما تم بشأن موضوع إيجارات الأطيان من اهتمام وتخفيض لقيمها إنما كان ذلك كله لصالح طبقة أعيان الريف، فإن كاتبا آخر من المهتمين بالقضية له رأى آخر حيث قال: «إن كل تخفيض فى تكاليف عيش الفلاح، يزيد فى القوة المعنوية للأداة الكادحة العاملة فى البلاد. والقول بأن تخفيض الإيجارات الزراعية، يقتصر نفعه على فئة كبار المستأجرين هو قول جهالة بعيد عن الحق، فإن المستأجر عادة يعطى الأرض من باطنه إلى الفلاح الذى يفلح بفأسه ولا يملك من حطام الدنيا إلا الجاموسة والدابة على أعظم تقدير، أما المستأجر الكبير وهو بوجه عام المزارع المتعاقد مع المالك، فإنه يتكفل بالإنفاق على الأرض من حرث وبذر وعزق ورى وحراسة وتنقية دودة وجنى محصول، وسائر تكاليف

الزراعة، وهو وحده الذى يتحمل الخسارة. ولكنه متى رأى ضغطا وتعسفا من المالك، فإنه بدوره يضطر اضطراراً إلى إرهاق الفلاح ومضايقته وتهديده بأخذ جاموسته، وهنا تنبت جذور الفتنة فى القرى وتمسى أرواح المزارعين مهددة، والجانى الأكبر هو المالك. أما إذا تسامح المالك وساهم فى الخسارة، فإن الفلاح يكون أول من يستفيد».

ومن الواضح أن الأمور قد اختلطت على هذا الكاتب، فأشكال العلاقات الإنتاجية فى مجال الزراعة متعددة، منها زراعة المالك، ومنها المشاركة فى الإنتاج ولها طرق عديدة، وأخيراً نظام الإيجار، والذى نتحدث عنه هو نظام الإيجار، وفيه يتولى المالك تأجير الأراضى نظير قيمة نقدية تحددها العقود التى تبرم فى هذا الشأن، وسواء كان المالك هو المؤجر للفلاح مباشرة أو هو المؤجر للمزارع الكبير الذى يتولى بدوره تأجيرها للفلاحين، فالقيمة نقدية فى كل الحالات، يراعى فيها المستأجر الكبير أن يضيف هامش ربحه على قيمة الإيجار الذى عقده مع المالك، فالحالة هنا مختلفة، لكن ما أشار إليه الكاتب هو زراعة المالك أو المستأجر الكبير الذى ينفق على العملية الزراعية ويتحمل هو وحده مخاطر الإنتاج.

وكانت بعض دوائر كبار الملاك تتشدد فى تحصيل الإيجار من المستأجرين حتى أن بعضهم كان يسلم الأقطان الناتجة من الزراعة للدائرة لتتولى هى بيعها سداداً لقيمة الإيجار، فعلى سبيل المثال «سلم أحد مستأجرى دائرة الست يلدز هانم شكرى الأقطان المتحصلة من الأطيان المستأجرة له لبيعها وسداد الإيجار من ثمنها، وقد حدث خلاف بين المستأجر والدائرة، انتهى برفع دعوى مدنية أمام محكمة مصر الابتدائية. وقد حدث أن الدائرة باعت الأقطان بثمن بخس لم يرض به المستأجر، وبقى على المستأجر مبلغ من قيمة الإيجار، وقد قضت المحكمة بإلزام المستأجر بأن يدفع إلى الدائرة المبالغ المتبقية عليه من الإيجار. فالمؤجر يعتبر وكيلا عن المستأجر وله حق البيع وقتما يرى ويشاء. . ولذلك وجب على المستأجر سداد بقية قيمة الإيجار ويعتبر السعر الذى باع به المؤجر ملزمًا للمستأجر».

وإذا كانت غالبية الملاك من المتشددين الذين أصروا على تحصيل إيجاراتهم كاملة طبقا للعقود التى معهم، فإن بصيصًا من الضوء قد تسرب إلى الواقع فى الريف المصرى ليبدد الظلمة الحالكة التى أحاطت بمستأجرى الأطيان، فيشير أحد الكُتّاب

فى مقاله فى افتتاحية الأهرام بتاريخ أول أغسطس ١٩٣١ إلى «لقد امتاز العام الماضى، بظهور طائفة من الملاك ذوى الأريحية والنبل، فكانوا أسبق من القانون فى إنصاف المستأجرين، ودعوا أصحابهم المزارعين فى رفق وكرامة وإعزاز وتراضوا معهم على التجاوز عما ليس فى الطاقة سداده، وقد بلغ التجاوز فى كثير من الحالات ٣٠ و٤٠ بل و٥٠٪، بل واتسعت مكرمات بعض الملاك إلى تقسيط هذا الباقى على أكثر من سنة، لأنهم واجهوا الحقيقة. هؤلاء الملاك المنصفون قد شرفوا وطنهم وكرموا مبادئ الإنسانية، وأنهم يستحقون شكر الأمة جميعًا. كما أشار إلى أن مصلحة الأملاك الأميرية تتقدم فى هذا السبيل بمثال أسمى فتقترح تخفيض أجور الأطيان تخفيضا عظيما ينطوى على البر بالفلاح».

ونضرب مثالاً آخر للملاك المنصفين حيث «جرت دائرة حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون مع مستأجرى أطيانها على طريقة عادلة ليس فيها أى إرهاق لهم فى حالتى الرخاء والشدة، فربطت الإيجار عليهم، وجعلته بحيث يرتفع وينخفض تبعا لارتفاع ثمن القطن وانخفاضه. وكان من شأن هذه الطريقة التى رضى عنها هؤلاء المستأجرون فى سنى الرخاء، وأثروا منها، ألا تدع لهم سبيلا إلى الشكوى فى سنوات الأزمة. ولكن الأمير مع ذلك عطف عليهم فى هذه السنوات فاشترى منهم أقطانهم بأكثر مما تساويه، وباعها بثمن أقل كثيراً مما اشتراها به منهم، ثم خفض لهم ٢٥٪ من ثمن الإيجار. ولما وجدهم بعد كل ذلك لم يقوموا بوفاء المطلوب منهم، أمر بإعفائهم من نصف المتأخر عليهم فى سنوات ٣٠، ٣١، ١٩٣٢. وقد بلغ المتجاوز عنه ٤٥٪ من المربوط عليهم فى إيجاراتهم. وهذا الصنيع الحميد جعل ألسنة هؤلاء المستأجرين تلهج بالشكر».

وفى عام ١٩٣٣ عندما انهارت أسعار القطن أكثر من أى وقت مضى، هذا فضلا عما أصاب المحصول من دمار فى كثير من المناطق، حيث إن دودة القطن كانت قد التهمت أكثر من ثلثى المحصول فى بعض المراكز، ارتفعت أصوات تطالب الحكومة بأن تتنازل عن ثلث الأموال الأميرية على الأقل، وأن تقوم بتقسيط المتأخرات على سنوات تالية بدون فوائد، وأن تلغى الحجوز العقارية المتوقعة لصالح الحكومة، وكذلك عدم إرهاق الفلاح بإكراهه على الدفع.

وتتضح خطورة الوضع فى الريف إلى درجة كبيرة فى عام ١٩٣٣، إلى الحد

الذى جعل أحد أعضاء مجلس مديرية المنيا السابقين يوجه نداءه إلى كل من يهمه أمر الأزمة الاقتصادية من أبناء منطقته، يدعوهم للاجتماع ببندر بنى مزار يوم السبت ٧ أكتوبر ١٩٣٣ للتحدث مع الجمعية الاقتصادية ببنى مزار فيما يجب عمله لمعالجة الأزمة، وقد صدَّر دعوته بقوله: «تمخضت هذه السنة عن أزمة جديدة لمحصول القطن وانحطاط أسعاره عن المستوى العادى، فأصبح المدينون فى عجز عن وفاء ديونهم».

وبلغ من شدة وطأة الأزمة على المستأجرين أن بعضهم عجز عن الاستمرار فى رعاية مزروعاته فانصرفوا عنها، وعلى سبيل المثال يصور لنا أحد المتابعين لتطور الأزمة والذين أدلوا بدلوهم فى الكتابة عنها وطرح الحلول لتداركها فذكر فى هذا الشأن «أخبرنى الأستاذ محمود بسيونى وزير الأوقاف سابقا، أنه قد بلغ من سوء تأثير الحالة المالية، أن بعض مستأجرى مزارعه بالوجه البحرى قد عجزوا عن الاستمرار فى خدمة الزرع الموجود ـ الآن ـ فاضطر حضرته لاستخدام عمال لمباشرة الزراعة ودفع أجورهم من جيبه الخاص، واضطر أيضا إلى استخدام ذات المستأجرين بالأجرة فى سبيل إثمار محاصيلهم».

ولعله قد صار من الواضح وبعد هذا العرض المستفيض نجد أن الأزمة ومحاولة التخفيف من شدتها وحدتها على كل قطاعات الشعب المصرى وخاصة الفلاحين وأعيان الريف الذين شكلوا فئة كبار المستأجرين، أن الأزمة كانت مثار اهتمام الجميع على المستويين الرسمى والشعبى، وأن الذين اهتموا بإبرازها أكثر كانوا هم طبقة ملاك الأراضى الزراعية من كبارهم ومتوسطيهم لأنهم يمثلون طبقة أصحاب المصالح فى الريف المصرى أكثر من غيرهم، والذين كان بوسعهم أن يسمعوا الحكومة صوتهم فتتخذ من التدابير ما يخفف من وقع الأزمة، وربما اتضح ذلك بشكل آخر فى أزمة أخرى هى أزمة الديون العقارية. كما سنرى.

أزمة الديون العقارية:

كان للأزمة الاقتصادية جوانب أخرى أشد وقعًا وأكثر خطرًا على الحياة الاقتصادية فى البلاد نتيجة لما أحدثه الكساد الكبير فى الاقتصاد المصرى، تلك هى

أزمة الديون العقارية، التى برزت على سطح الأحداث الجارية فى مصر، والتى صار من نتيجتها أن ثلث الثروة العقارية المصرية تقريبا أصبح مهددا بانتقال ملكيته إلى البنوك العقارية والأفراد من الأجانب. حيث عقد كثير من ملاك الأراضى قروضا مع البنوك العقارية لآجال طويلة، وذلك عقب الحرب العالمية الأولى. وكذلك مع المرابين الأجانب. ويصف لورد كتشنر ذلك بقوله: «فقد كان المرابون يغرون الفلاح لسوء حظه بالابتداء بالاستلاف منهم بتجارب لا يتغلب عليها إلا قليلون، فإذا وقع بين مخالبهم مرة، لم يستطع التخلص منها حتى يحيط الشرك بمقتنياته كلها، وينتهى الأمر بنزع ملكيتها منه».

ولعل ذلك يوضح أن مسألة الديون العقارية ترجع إلى فترات تاريخية طويلة سابقة للأزمة الاقتصادية، فهى ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما انتشر المرابون والمضاربون الماليون من الأجانب فى الريف المصرى منذ عهد إسماعيل، وعملوا على إقراض الفلاحين بالربا الفاحش والذى أدى إلى عجز الفلاحين عن سداد ديونهم، التى كانوا قد حصلوا عليها نتيجة لرهن أراضيهم ضمانًا لهذه القروض، وقد انتهى معظم هذه القروض بنزع ملكية أصحاب الأراضى منهم، سواء كانوا من كبار الملاك أو صغارهم.

استحكمت أزمة الديون العقارية فى ظل الكساد العالمى الكبير، حين حدثت الكارثة القطنية فى عام ١٩٣١، وإن كانت كما ذكرنا ترجع إلى مقدمات سابقة حين قام المزارعون ببيع حاصلاتهم وهى ما زالت على سوقها، فقد غنم المرابون الفرصة وزينوا للناس الاقتراض على الزراعة والحاصلات قبل زرعها، ولما كان الناس ميالين إلى التفاؤل، وميالين إلى التوسع فى المال، كانوا يتعاقدون مع الماليين والمضاربين على أن يقدموا لهم من محصول العام المقبل.. وقد كان هؤلاء المضاربون والماليون الذين يعرفون عقلية الناس وميولهم يغرونهم بأنهم سيعطونهم عند تسليمهم القطن ريالين أو ثلاثة أو أكثر فوق ما نص عليه العقد لسعر القنطار من القطن. وعندما عجز المزارعون عن الوفاء بالتزاماتهم، وعرضت هذه البيوع المعجلة على المحاكم الأهلية، قضت بأن هذه البيوع غير صحيحة؛ لأن البائع بعقد قد باع «وبيع ما ليس موجودًا بيع غير صحيح». إلا أنه عندما عرض الأمر على المحاكم المختلطة فإنها خالفت المحاكم الأهلية، فقضت بأن المسألة ليست بيع

عرض، ولكنها مسألة تعاقد بين فريقين فالعقد صحيح، أى أن الذى اقترض على محصول أرضه قبل الزرع لم يبع المحصول، ولكنه تعهد بتسليم كمية معينة منه. وكان لحكم المحكمة المختلطة الغلبة لأن هؤلاء المرابين كانوا من الأجانب. وكذلك غالبية الماليين من تجار وبنوك كانت أجنبية هى الأخرى. وبذلك كان على المدينين أن يقوموا بسداد هذه الأموال التى اقترضوها مضافًا إليها نسبة الأرباح العالية التى أضيفت إليها أو التى قدرها المرابى طبقا لما يرتضيه هو.

ونتيجة لعجز المدينين من ملاك الأراضى الزراعية - الذين رهنوا أراضيهم وفاءً للدين - عن سداد ديونهم التى اقترضوها بفوائد مرتفعة، اعتمادا على الارتفاع المطَّرد فى أسعار الحاصلات الزراعية، ثم فوجئوا بانخفاض جسيم فى أسعارها من جراء تقلبات العوامل الاقتصادية العالمية. واستمر هذا العجز عدة سنوات تراكمت فيها الأقساط الواجبة السداد، وتشددت البنوك العقارية - وأكثرها فى يد الأجانب - فى استيفاء حقوقها كاملة، وصار جانب كبير من الثروة القومية لذلك مهددًا بالانهيار، كما ذكرنا.

ويشير أحد تقارير الأمن العام بتاريخ ١٦ يناير عام ١٩٢٩ إلى هذه الحالة السيئة التى أصبح عليها طائفة من ملاك الأراضى الزراعية فقال: «نتشرف بأن نخبر معاليكم بأننا علمنا أن محمد توفيق دياب أفندى قد قابل النحاس باشا ليرجوه فى أن ينقذه ماليا، بإقراضه سلفة خاصة يدفعها للبنك العقارى حتى يؤجل بيع أطيانه وإخوته فى المحكمة المختلطة المحدد له يوم ١٨ فبراير القادم وأن الدين المطلوب هو ٣٠٦٠ جنيها وأن القسط الذى يرغب دياب أفندى اقتراضه الآن هو مبلغ ١٥٠ جنيها». هذا وقد تعددت بنوك الرهن العقارى فى مصر، منها البنك العقارى الذى أنشأته حكومة صدقى عام ١٩٣٢ بالإضافة إلى شركة الرهن العقارى وهى شركة إنجليزية، صندوق الرهنيات العقارية وهو بلچيكى، وكذلك البنك الصينى البلچيكى وهو بلچيكى، وأيضا البنك العقارى الشرقى وهو فرنسى وأخيرًا البنك الزراعى القديم، وهو عبارة عن شركة مصرية إدارتها إنجليزية، وتختص هذه الشركة بعمليات السلفيات على الملكيات الزراعية الصغرى. هذا بالإضافة إلى جيش المرابين من الأجانب وكبار التجار من الأقباط المصريين الذين نزلوا إلى استثمار رءوس أموالهم فى شراء الأراضى وعمليات التسليف بالربا فى الريف

المصرى، وحققوا من خلال هذه العمليات ملكيات زراعية كبيرة، وخاصة عندما أصبحت ملكية الأرض الزراعية فى مصر تمثل بعداً اجتماعياً منذ عصر إسماعيل.

وكان للكارثة القطنية فى عام ١٩٣١ أكبر الأثر فى تفاقم الأزمة، أزمة الديون العقارية، حيث صار العجز عن السداد يكاد أن يكون تامًا، فلجأ الدائنون إلى السير فى إجراءات بيع الأراضى الضامنة لديونهم، وذلك بنزع ملكيتها لصالحهم فكثرت القضايا أمام المحاكم المختلطة بصفة خاصة، وانتشر بيع الأراضى إجبارياً ففزع الملاك يستنجدون بالحكومة. وفى هذا الصدد تقدم الاقتصاديون بأبحاثهم ودراساتهم يقترحون الحلول للخلاص من تلك الأزمة التى تهدد الثروة القومية للبلاد، فأفسحت الصحف أنهرها لتلك البحوث والدراسات التى تناولت تلك الأزمة والعمل على الخلاص منها.

وعلى صعيد هذه الكارثة المروعة اجتمع النواب فى الساعة العاشرة صباحًا من يوم الثلاثين من يونيو ١٩٣١ بالقاعة الفرعونية لمجلس النواب من مختلف الأحزاب والمستقلين، وتألفت من بينهم لجنة لمقابلة صدقى باشا رئيس الوزراء من كل من: محمد أبو الفتوح باشا، د. محمد صالح، د. عبد الحميد سعيد، الأساتذة إبراهيم دسوقى أباظة، فريد فخر الدين، فهيم القيعى وعبد الحميد عمر. والتقى هؤلاء بصدقى باشا فى مكتبه بوزارة المالية فى نفس اليوم بحضور وزيرى الزراعة والمواصلات، وقد أفاض أعضاء اللجنة فى شرح الحالة المالية، وكثرة البيوع العقارية أمام المحاكم المختلطة، وما يتهدد ثروة البلاد. وتذكر جريدة الأهرام أن «أكثرهم حماسًا كان عبد الحميد بك سعيد عضو الحزب الوطنى، إذ بيَّن أن هذه المسألة هى أم المسائل فى الوقت الحاضر، وأن البلاد توشك أن تصبح مستغلا للأجانب، وأن يكون المصريون خدمًا لهم، ومما قاله الأعضاء فى هذا اللقاء إن البنوك مازالت مصرة على سداد الديون فى مواعيدها، وأنها لم تنفذ ما وعد به مديروها».

وطالب الأعضاء أن تخصص الحكومة مبلغا من المال لشراء الأراضى المعروضة للبيع سداداً للديون العقارية، والمعروضة للبيع الجبرى بالمحاكم، ثم تقسطها على المدينين أقساطًا طويلة الأجل تحصل منهم مع ضريبة الأموال المقررة. وقد شكر

صدقى باشا للحاضرين اهتمامهم بشئون البلاد الحيوية، وأنه هو شخصياً مهتم بهذه القضية، فاستدعى محمود باشا شكرى مدير بنك التسليف الزراعى وطلب منه حصرا بالأراضى المهددة بالبيع أمام المحاكم أو التى تم بيعها، فوعد بتقديم هذه الإحصائية خلال أسبوعين.

وثمة اقتراح آخر تقدم به قلينى باشا فهمى إلى مجلس الشيوخ علاجًا لهذه الحالة جاء فيه على لسان مراسل الأهرام بالإسكندرية حيث صرح «لولا اضطرارى للسفر غداً إلى أوربا لاعتلال صحتى لكرست كل وقتى لمعالجة مسألة ديون الأهالى طبقا للاقتراح الذى قدمته لمجلس الشيوخ، وحيث إن هذا العمل خطير ويستدعى وقتا طويلا وبحثا دقيقا. فأرى علاجًا وقتيا للحالة أن يصدر مرسوم ملكى يجيز للمدينين المنزوعة ملكيتهم أن يستردوا أملاكهم فى بحر سنتين بدفع ما يكون دفعه المشترى، وإلى أن يصدر المرسوم الملكى، يستحسن أن تطلب الحكومة من المحاكم المختلطة تأجيل قضايا نزع الملكية والبيع». ويذكر قلينى باشا أن هذه الفكرة ليست بدعة لأن القانون الإيطالى أخذ بها.

ويشير أحد الباحثين إلى أن عدد قضايا نزع الملكية التى عرضت على المحاكم المختلطة فى عام ١٩٣٠ - ١٩٣١ بسبب الديون حوالى ثلاثة آلاف قضية مجموع الديون المطلوبة فيها حوالى ٤٠ مليون جنيه، أى أنها تزيد على مجمل إيرادات الدولة فى نفس العام. وثمة اقتراح آخر لحل هذه الأزمة يذكر صاحبه «أقترح على أرباب الأموال من أبناء هذا البلد؛ إما تأليف شركة مالية للتعاون بواسطتها مع أرباب الأطيان المهددة بنزع ملكيتها على حفظها، وذلك بأن يشتروها ثم يردوها إليهم - ويكون مشتراها بطريق البيع الوفائى - مع احتساب الفوائد المشروعة على أموالهم. وإما أن يودعوا جميع أموالهم فى بنك التسليف الزراعى مع ضمانة الحكومة، بفوائد عالية تزيد عما يتناولونه عن ودائعهم من البنوك الأخرى، وهذه الزيادة يقبلها المقترضون عن طيب خاطر حتى لا تضيع عقاراتهم وممتلكاتهم مع سعة الأجل».

وأمام هذه المشكلة لم تدخر الحكومة وسعًا فى أن تستجيب لنداء الملاك الذى تردد فى كل جنبات الريف المصرى، بضرورة التدخل لإنقاذهم، وحماية الثروة

العقارية، فاستهلت الحكومة عملها فى عام ١٩٣١ باتخاذ تدبير عاجل، فتدخلت لدى الدائنين سواء كانوا بنوكا أو أفراداً لدفع الأقساط المتأخرة عن المدينين، وذلك بهدف صرف الدائنين عن السير فى إجراءات نزع الملكية. وقد اعتمدت الحكومة لهذا الغرض مليونًا من الجنيهات. وفى حالة عدم إمكان إيقاف نزع الملكية، عمدت إلى شراء هذه الأطيان، واتخذت التدابير لإمكان استرداد أصحابها لها مع مراعاة التيسير عليهم فى سداد الثمن.

وكان من نتيجة هذه التدابير التى اتخذتها الحكومة لوقف نزع ملكية الأراضى، نجد أن بنك التسليف استطاع حتى نهاية فبراير ١٩٣٢، أن يتدخل فى إيقاف نزع الملكية فى ١٦٤٨ قضية، بلغ مجموع الأراضى المعروضة للبيع الجبرى من خلالها، ٧٨٦, ٧٣ فدانًا، كما بلغت قيمة المبلغ المدفوع من البنك لهذا الغرض ٣٩١, ٣٦٣ جنيهًا، كما تدخل البنك العقارى المصرى فى ٦٠٤ قضية، وجملة الأطيان بلغت ٧٢٨, ٣٦ فدانًا والمبلغ المسدد ٩٠٢, ١٧٩ جنيهًا. وكذلك تدخل بنك الأراضى المصرية فى ٦٤٥ قضية مجموع الأطيان المعروضة للبيع من خلالها بلغت ٦٦٣, ٢٣ فدانًا، كما بلغت جملة المبلغ المسدد عنها ٩٩٧٠ جنيها. كما شاركت شركة الرهن العقارى فتدخلت فى ١٠٨ قضايا على أراض بلغت ٦٥١١ فدانا والمبلغ المطلوب ٢٣٠, ٣٠ جنيها، وصندوق الرهنيات العقارية، تدخل فى ٥٦ قضية على أراض بلغت ٣٥٣١ فدانًا والمبلغ المسدد ٩٧٦٤ جنيها، وأخيرا البنك العقارى الشرقى تدخل فى ١٤ قضية عن أراض بلغت ١٩٨ فدانًا والمبلغ المسدد ١١٥٥ جنيها.

وكانت الحكومة أيضا قد اشترت من البنك العقارى المصرى جانبًا كبيراً من أطيان مصريين كانت قد انتزعت ملكيتها منهم، وجعلتها فى عهدة الشركة العقارية لتديرها ريثما يتسنى لأصحابها أن يستردوها فى ضوء الشروط التى وضعتها لذلك. كما أنها خصصت جزءا من الأموال لشراء الأطيان التى كانت تنزع ملكيتها بأثمان بخسة لتحتفظ بها على ذمة أصحابها أيضا، وقد تولت الشركة العقارية أعمال هذا الشراء. كما كانت الشركة العقارية أيضا تقوم بعمل الحارسة القضائية وتتولى هى إدارة بعض الأطيان التى تتولى الحراسة عليها. فعلى سبيل المثال صدر عنها إعلان تأجير أطيان الشركة العقارية المصرية الكائن مركزها بالقاهرة. . بصفتها حارسة قضائية على أملاك سعادة حمد باشا الباسل وآخرين، تعيد إشهار مزاد

تأجير الأطيان الموضوعة تحت الحراسة وقدرها ٣٩٣٤ فدانا وكسور بنواحى قلمشاه وتطون والغرق بمديرية الفيوم لمدة سنة أو سنتين ابتداء من ١٦ أكتوبر ١٩٣٢ . ومن الواضح أن هذه الشركة كانت تقوم بعمليات الشراء والإدارة والتأجير نيابة عن الحكومة وعن الملاك فى محاولة لتفادى أضرار الأزمة العقارية .

ومن الواضح - ومما سبق ذكره - أن الحكومة كانت قد عهدت إلى بنك التسليف الزراعى بأن يتدخل لدى بنوك الرهون العقارية ، لمنع اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأراضى التى تأخر أصحابها عن سداد قسط ١٩٢٩ وذلك بدفع جانب من مطلوبات تلك البنوك لوقف الإجراءات . وكان المرجو أن تتحسن الحالة ويتمكن أصحاب الأراضى من دفع جانب مما عليهم للبنوك ، ولا سيما البنك العقارى ، الذى هو أكبر بنوك الرهن العقارى وأوسعها عملا ، ولكن الضائقة المالية استمرت وازدادت الأقساط المتأخرة ، وأمام هذه الحالة فاوض دولة رئيس الوزراء البنك العقارى فى عمل تسهيلات للمدينين المتأخرين وتم الاتفاق على هذا .

وبالرغم من كل الذى اتخذته الحكومة من تدابير وما قامت به من إجراءات ، فلم تكن التدابير التى اتخذتها مع بنوك الرهن العقارى تدابير ناجحة - كما تصورها لنا تقارير السلطات البريطانية فى مصر . فقد كان نجاحها أو فشلها يرتبط ارتباطًا مباشرًا بأسعار القطن ، التى انخفضت بدل أن ترتفع كما كانت تؤمل الحكومة ، وكان من المأمول أيضا أن تساعد الأقساط طويلة الأجل - نتيجة للاتفاق الذى عقدته الحكومة مع البنوك العقارية - المدينين على الوفاء بالتزاماتهم ، لكن ذلك لم يكن ليتحقق فى ظل أسعار القطن فى وقتها ، كما كان يصرح بذلك المصريون أنفسهم .

ولعل ذلك الفشل الذى أصاب إجراءات الحكومة لوقف البيوع الجبرية ، واستمرار بنوك الرهون العقارية فى اتخاذ إجراءات البيع قد أدى إلى انخفاض سعر الأراضى بشكل رهيب ، فبيعت الأراضى بأقل من قيمتها بكثير ، فأصبح ذلك خطرًا يهدد الكيان الاجتماعى . وتشير جريدة الأهرام إلى مدى تدهور أسعار الأراضى تحت عنوان «الأكلة بثمن فدان» فتروى لنا عن الاحتفال بملك وملكة إيطاليا عند زيارتهما لمصر فقالت : «من أنباء الحفلة التى أقيمت فى الإسكندرية حفاوة بصاحب الجلالة ملك وملكة إيطاليا ، أن إدارة فندق شبرد ، تعهدت بتقديم

العشاء مقابل عشرة جنيهات لكل مدعو . . . ولا غرابة ولا عجب، إذا قابلنا هذا النبأ بالنبأ الذى نشر أخيراً عن حوادث الأزمة الزراعية، وهو أن الفدان بيع فى المحكمة المختلطة فى المنيا بعشرة جنيهات لرأينا أن الأكلة الواحدة بثمن فدان فى هذا الزمان. لطف الله بنا».

وتشير الصحف تحت عنوان «نوائب أصحاب الأطيان» إلى أن ٢٨ فدانا بمحلة دياى بالغربية بيعت بيعا قضائيا بمبلغ ٢٨٠ جنيها. فى حين أن ثمانية أفدنة بنفس القرية ونفس الحوض بيعت فى عام ١٩٢٨ بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه. ولعل ذلك يوضح مدى الانهيار الشديد فى أسعار الأراضى الزراعية. كما طرحت للمزايدة العلنية بمحكمة مصر المختلطة مساحة ٦٦ فدانا من أراضى المنيا، فرست المزايدة على البنك الدائن المرتهن بمبلغ ٧٠٠ جنيه للمساحة كلها. وتعلق الجريدة على ذلك بقولها: «والشكوى تتلو الشكوى من كل ناحية من نواحى القطر، من جراء ما نزل بأهل الزراعة كافة من مصائب متوالية منذ أكثر من ثلاث سنوات فألقى الجميع فى حيرة وشدة بالغة، وجعلهم يستصرخون فى كل ساعة ويستغيثون. فهل تبقى الحكومة مغمضة العيون وكذلك البرلمان؟!».

وفى عام ١٩٣٣ عقدت الحكومة اتفاقًا آخر مع البنوك العقارية الكبرى - البنك العقارى، بنك الأراضى، شركة الرهن العقارية - يقضى بتجميد الأقساط المتأخرة على المدينين، وكذلك مد آجال الدين، وخفض سعر الفائدة إلى متوسط قدره ٥٪. وقد نتج عن ذلك أن تحملت الحكومة ثلث المتأخرات اعتباراً من عام ١٩٢٩، وتعهدت لهذه البنوك المذكورة بذلك، وقد بلغ ما دفعته الحكومة تنفيذاً لهذا الاتفاق ٣,٥ مليون جنيه. على أن التقارير الواردة من الأقاليم إلى دار المندوب السامى البريطانى تجمع على أنه ليس هناك أمل فى أن يتم دفع الديون المستحقة للبنوك فى الأول من يناير عام ١٩٣٤.

ويؤكد ما ذهبت إليه التقارير السابقة، أن لجنة مشتركة من مجلسى النواب والشيوخ عقدت اجتماعًا بمجلس النواب فى ٣ أكتوبر ١٩٣٣ لمعالجة الموقف فكان من بين توصياتها «إيقاف البيوع الجبرية وسرعة النظر فى كيفية أداء القسط المستحق للبنوك العقارية الثلاثة فى أول يناير ١٩٣٤ لثبوت عجز المقترضين عن تأدية قسط هذا العام».

وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومة صدقى قد استطاعت أن تنقذ جانبًا كبيراً من ثروة البلاد العقارية، وإذا كان هناك من حسنة تذكر لإسماعيل صدقى فى الفترة التى تولى فيها الوزارة فى زمن الأزمة، فقد كانت إنقاذ جانب كبير من الأراضى الزراعية من الضياع بانتقال ملكيتها إلى الأجانب. حقيقة فإن الحكومة لم تستطع أن تنقذ الثروة العقارية المهددة كلها، لكنها بذلت أقصى ما تستطيع فى هذا الشأن، وساعدها على ذلك ما امتاز به صدقى نفسه من عقلية اقتصادية ممتازة، فى حين لم تمد له الأحزاب الأخرى يد المساعدة، وإنما ركزت جهودها على أنه مغتصب للحكم ضد إرادة الأغلبية ولابد من إزاحته حتى تعود الأمور إلى نصابها. حتى أن أحد الكُتّاب يصور ذلك بقوله: «أما الأحزاب فلم نعرف لأى منها أقل محاولة جدية لدرس الحالة الاقتصادية العامة، وتعرف الأسباب الأولية لا العرضية التى ترجع إليها أزمتنا الحاضرة، كذلك لا نعرف حلا تقدم به أحد الأحزاب لتتقى البلاد شر الوقوع فى إفلاس اقتصادى عام».

وعندما تولى عبد الفتاح يحيى تأليف الوزارة عقب استقالة صدقى ذكر أن أكثر ما يشغل وزارته هو معالجة الأزمة الاقتصادية، ومع هذا فإن ما قامت به وزارته فى هذا الشأن لم يتعدَ إصدار القانون الذى أقره البرلمان بتخفيض إيجار الأطيان الزراعية لعام ١٩٣٢ بمقدار ثلاثة أعشار قيمتها. كذلك فقد خصصت مبلغ مليونى جنيه لسداد بعض المستحقات على المزارعين.

وكان من نتيجة عجز هذه الوزارة عن معالجة الأزمة، أن حاول حزب الأحرار الدستوريين التقرب من حزب الوفد لوضع سياسة اقتصادية مشتركة ينفذانها لمعالجة الأزمة من ناحية، وكمحاولة للإطاحة بوزارة عبد الفتاح يحيى من ناحية أخرى. فأرسل الأحرار مذكرة إلى الوفد، فكان رد الوفد على المذكرة «يشارك الوفد المصرى حزب الأحرار الدستوريين شعوره فيما وصلت إليه حالة الأزمة الاقتصادية فى البلاد من سوء، عجزت عن معالجته بطبيعة الحال الحكومات التى تولت إدارة شئونها بدون إرادة الأمة وبمشيئة الغاصبين... وكان بود الوفد المصرى... أن يقابل فكرة الأحرار فى الوقت الحاضر بالارتياح، لو لا أن ترديد هذه الفكرة ينشأ بعد محادثات ذاع خبرها فى طول البلاد وعرضها بين صدقى باشا وحزبهم للتعاون

اقتصاديًا لمحاربة الوزارة الحاضرة». ويتعجب النحاس باشا فيقول: «كيف ينسى الأحرار ما جناه صدقى على البلاد فيمدون يدهم إليه». وقد رفض الوفد هذه الفكرة قائلاً: «كما أن الوفد لا يحب أن يقع فى سياسة خاطئة يمليها صدقى باشا ويرعاها خدمة لأغراضه الشخصية». ولعل ما أشار إليه الكاتب صحيحًا إلى حد كبير، فهذه محاولة لم تر النور للخلافات الحادة بين صدقى وبين الوفد.

وعلى الرغم من شدة وطأة الأزمة فى عام ١٩٣٣ إلا أن بوادر الانفراج قد بدت تلوح على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى كثير من الدول الأوربية. ونتيجة لذلك ذكرت جريدة الشعب ـ الناطقة بلسان حكومة صدقى قبل استقالته، حلا للأزمة فقالت: «الواقع أن الدواء الوحيد الذى تعالج به الأزمة الاقتصادية، هو رفع أسعار الحاصلات والمنتجات، والواقع أن الحكومة المصرية كان فى عنقها أن تبادر إلى دراسة الحالة الجديدة فى أمريكا، تلك الحالة التى يقولون إنها وفقت معها إلى رفع أسعار الحاصلات الزراعية». وتضيف الجريدة قولها: «فالحكومة المصرية لم تضع الوقت وبادرت وبادر رئيسها صدقى باشا إلى فكرة إرسال أحمد عبد الوهاب باشا وكيل المالية إلى أمريكا لدراسة الموقف والسعى إلى تنفيذه فى مصر ربما زالت آثار الأزمة».

وكانت تلك الأزمة، أزمة الكساد الكبير سببا فى إضعاف قوة شراء ثلاثة أرباع سكان العالم، وعجلت بانحطاط الحالة الاقتصادية الدولية، وانخفضت بشكل لا مثيل له، وانتشرت البطالة ووصلت نسبتها إلى ما يقرب من ٥٠٪ من الأيدى العاملة فى العالم كله. وأدت هذه الأزمة إلى قضاء يكاد أن يكون كاملا شاملاً على نظام قاعدة الذهب وإلى انخفاض قيم العملات، وإلى وضع أصبحت فيه فائدة الدين العام تستغرق ما يقرب من نصف ميزانية بعض البلاد كما فى بريطانيا وفرنسا.

أما عن وقع الأزمة فى مصر، فيصور لنا مقال نشرته جريدة الأهرام هذه الحال جاء فيه: «وأينما توجهت فى بلاد الريف، لا تسمع غير الأنين من الضنك وشكوى الفقر والفاقة، ولا ترى إلا حركات محضرى المحاكم الأهلية أو المختلطة وهم يجوبون خلال الديار، هذا للتنفيذ، وذلك للإعلان، وآخر للنشر وتحديد أزمنة

وأمكنة البيع الجبرى، وفاء لدين أو إيجار أو غير ذلك من ضروب القضاء على الفلاح وأرضه وزرعه ومنقولاته وماشيته حتى الآلات الزراعية».

كانت تلك هى حال البلاد فى ظل الأزمة برمتها، ولعل ذلك يوضح حجم تلك المعاناة، التى وقع العبء الأكبر منها على العمال والفلاحين الذين ساءت أحوال معيشتهم بدرجة كبيرة، فانضمت جموعهم إلى حركة المقاومة ضد حكومة إسماعيل صدقى. وقد قابلتهم حكومة صدقى بالحديد والنار. ومن البديهى أمام هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية فى زمن الأزمة، أن تكون الأوضاع الاجتماعية هى موضوع الفصل التالى فى ظل الكساد الكبير.

الفصل الثالث

الأوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى فى فترة الكساد العالمى الكبير

مقـــدمة:

كانت الأوضاع الاقتصادية التى شهدها العالم أجمع فى ظل أزمة الكساد الكبير، ذات أثر كبير على تردى الأوضاع الاجتماعية، وخاصة فى بلد من البلدان النامية كمصر، حيث يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على محصول نقدى واحد هو القطن، فمثل بذلك اقتصاداً أحاديا ارتبطت فى ظله أوضاع البلاد صعوداً وهبوطاً بذلك المحصول، فقد شهدت مصر فى زمن الكساد الكبير انهيارا فى كثير من أوضاع سكانها الاجتماعية، كان لها أكبر الأثر فى ظهور ونمو كثير من الأمراض الاجتماعية التى كادت أن تفتك بالمجتمع ومن فيه.

ولعل أهل الريف المصرى كانوا أكثر تأثرا بهذه الأزمة الاقتصادية وكانت ردود فعلها الاجتماعية أكبر ضررا لهؤلاء، تأثر بها الجميع ولم تترك أحداً إلا وتركت بصماتها على حياته. ولقد تعددت مظاهر تلك الأزمة، وتباينت أشكالها، وتفاقمت خطورتها، وقد تمثلت فى سوء أحوال معيشة المصريين الناتجة عن قلة دخولهم، وانتشرت المجاعات، كما تفشت البطالة بين المواطنين، وعمت السرقات، وكثر الشحاذون والمتسولون فى جميع أرجاء البلاد، وانتشرت بيوت الدعارة والفساد الأخلاقى كل ذلك كان مناخا مهيئا لانتشار وتفشى آفة التبشير بالمسيحية التى تولاها جيش من المبشرين فى ظل استعمار بريطانى بغيض كان مشجعا لما يجرى فى هذا الشأن.

استغل هؤلاء المبشرون المدعومون بسلطة ونفوذ الاستعمار البريطانى حاجة وعوز الكثير من المواطنين المصريين الذين ضعفوا أمام تردى أوضاعهم الاجتماعية. مما سهل لهؤلاء المبشرين ممارسة نشاطهم فى هذا المجال، وجعلهم ينشطون بشكل أكبر فى تنفيذ مخططهم فى تحويل نفر من المسلمين إلى المسيحية الغربية، حتى أن بعض الأقباط المصريين لم يسلم من أذاهم، وإنما استطاعوا استقطاب عدد كبير منهم إلى المسيحية الغربية، وقد جعل كل ذلك الحكومة المصرية تبذل كل جهد ممكن للمعالجة والتصدى لهذه الظواهر الاجتماعية السيئة، وأيضا بادر المصريون جميعا على اختلاف طبقاتهم وثقافاتهم، وما اتصفوا به من وطنية صادقة فى ظل تيار وطنى جارف يستهدف مد يد العون للحكومة فى معالجة آثار هذه الأزمة الطاحنة اجتماعيًا، ومحاولة حصار هذا الانهيار الاجتماعى بكل حماسة وقوة واندفاع.

ولعل فى متابعة هذه الظواهر ما يجعل الصورة أكثر وضوحًا فلنحاول.

سوء أحوال المعيشة:

فى الوقت الذى ازدادت فيه معاناة أهل الريف من شدة وطأة الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية، ممثلة فى مشاكل إيجارات الأطيان والديون العقارية، بالإضافة إلى الضرائب المتزايدة والديون التى يتفاقم خطرها بسبب الهبوط المتوالى فى أسعار الحاصلات الزراعية وخاصة القطن، فضلا عن تراجع إنتاجية الأراضى لعدم القدرة على الإنفاق بشكل يوفر كل مستلزمات العملية الإنتاجية فى الزراعة من أسمدة وغيرها ورعاية للمحاصيل أن تناقصت إنتاجية الأرض فى زمن الأزمة الاقتصادية، فى الوقت الذى ظلت فيه نفقات المعيشة تحافظ على مستواها المرتفع بل وتوالى أسعار الحاجيات الضرورية للمعيشة ارتفاعها، مما أدى إلى أن ساءت معه أحوال معيشة غالبية الأسر الريفية، على الرغم من انخفاض حدة الغلاء نسبيا بالريف عنها فى المدن. ويرجع ذلك إلى أن معظم الفلاحين إنما يخصصون مساحة من الأرض التى يتولون زراعتها لتلبية احتياجاتهم الضرورية من الحاصلات الاستهلاكية مثل: القمح والشعير والأرز والذرة وغيرها من الحاصلات التى يحتاجونها فى معيشتهم اليومية.

ارتفاع أسعار السلع والخدمات:

على الرغم من انخفاض حدة الغلاء نسبيا فى الريف عنها فى المدن، إلا أن نفقات المعيشة إبان الكساد الكبير ظلت مرتفعة كما يقدرها أحد المصادر بنسبة ٥٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى؛ وذلك نظرا لارتفاع أسعار السلع الأساسية بما يتراوح ما بين ٥٠٪ و١٠٠٪ فى زمن الأزمة الاقتصادية. ويرجع ارتفاع أسعار السلع فى زمن الأزمة إلى أسباب كثيرة، فى مقدمتها تزامن انتقال آثار الأزمة إلى مصر، مع العمل بالتعريفة الجمركية الحامية التى وضعتها الحكومة فى أوائل الثلاثينيات ـ فى محاولة من جانبها لتحسين الأوضاع الاقتصادية فى البلاد ـ والتى حمَّلت السلع الحياتية الضرورية رسومًا عالية، تحملها فى النهاية المستهلك، باعتبار أن الرسوم الجمركية ضريبة غير مقررة تضاف إلى قيمة السلعة التى تضاف إلى أسعارها.

وفى ظل هذا الارتفاع للرسوم الجمركية ارتفعت أسعار السلع بدرجة جعلت نفقات المعيشة تزيد بنسبة فاقت قدرة معظم الريفيين على الكسب، بعد أن أصبحت عبوة السكر تباع فى سنة ١٩٣٠ بـ١٩٠ قرشا، بعد أن كانت تباع بـ١٢٣ قرشا قبل حدوث الأزمة الاقتصادية، كما أن سعر صفيحة الكيروسين صار ١٢ قرشا بعد أن كان يتراوح ما بين ٥ و٦ قروش، كذلك ارتفع سعر صفيحة الزيت من ٣١ قرشا إلى ٧٥ قرشا. ولم يقتصر أثر التعريفة الجمركية الجديدة على السلع المستوردة ورفع أسعارها، وإنما امتد أيضا إلى رفع أسعار الحاصلات المصرية، وبخاصة القمح الذى يمثل الركيزة الأساسية فى تدبير الخبز لجموع أهل الريف وغيرهم، وخاصة حين اتجهت الحكومة للعمل على أن تحقق أسعارًا اقتصادية للقمح تغرى الفلاحين على الإكثار من زراعته، وذلك بالتوسع فى التسليف عليه للحد من تدفقه على الأسواق فى مواسم إنتاجه، وحمايته من المنافسة الأجنبية، وقد تحقق للحكومة ذلك بفرض رسوم جمركية حامية لسوق القمح المصرية فيما عُرف «بقانون القمح» الذى فرض رسوما على المستورد منه بلغت ٦٧٪ من قيمة الوارد، بعد أن أعادت الحكومة النظر فى تعريفة القمح عدة مرات فى سنوات ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١.

ولقد زاد من حدة غلاء الأسعار فى ظل التعريفة الجمركية الجديدة وشدة وطأة الأزمة الاقتصادية استغلال التجار للمستهلكين والذى تزامن مع صدور قانون تحصيل رسوم الإنتاج فى التلاعب بأسعار كل السلع بما فيها السلع التى لم تمسها

التعريفة الجمركية، وكذلك السلع التى تحتكرها الشركات كالبترول والسكر والغاز. والقمح الذى احتكروا تجارته من خلال السيطرة على أسواقه والنزول بأسعاره حتى ينتقل إلى مخازنهم من يد المنتجين فى مواسم حصاده ثم إعادة طرحه بالأسواق بعد انتهاء موسمه بأسعار مرتفعة. وعلى سبيل المثال فقد باع التجار القمح فى عام ١٩٣٣ للمستهلكين فى غير موسمه بمبلغ ١٨٠ قرشا للأردب فى الوقت الذى كانوا قد اشتروه به بمبلغ ٩٥ قرشا. وعندما تداركت الحكومة الموقف لم تدخر وسعا فى تسليف الفلاحين عليه حتى لا يستغل التجار هذا الموقف من تلهف الفلاح على بيع محصوله فى حينه حتى يستطيع أن يبادر إلى سداد ما عليه من ديون للحكومة أو لغيرها. فى ذلك الوقت بلغ سعر القمح ١٨٠ قرشا، ولكن ذلك لم يحل دون استغلال التجار الذين باعوه فى غير موسمه فى عام ١٩٣٤ بمبلغ ٣٠٠ قرش للأردب.

ولعل هذا الذى أصاب أسعار السلع الضرورية للمواطنين فى مصر وخاصة أهل الريف، كان من أهم الأسباب التى أدت إلى سوء أحوال المعيشة فى مصر، وخاصة فى زمن الأزمة الاقتصادية، مما جعل وزارة إسماعيل صدقى تنشئ قسما تابعا لوزارة الداخلية عُرف بقسم مكافحة الغلاء برئاسة محمد أمين يوسف فى عام ١٩٣١، وقد نشط ذلك القسم للعمل على مكافحة الغلاء فى البلاد، وقد تم اختيار موظفى هذا القسم من بين موظفى ضريبة الدخولية الذين تم الاستغناء عنهم.

وتصور جريدة الشعب الناطقة بلسان حكومة إسماعيل صدقى مدى اهتمام الحكومة بمكافحة الغلاء الذى استشرى فى زمن الأزمة بقولها: «اجتمع فى ديوان محافظة مصر أمس حضرات أصحاب السعادة والعزة على جمال الدين باشا وكيل الداخلية، ومحمود صدقى باشا محافظ العاصمة، ومحمد حيدر بك وكيل المحافظة، هذا فضلا عن رئيس قسم مكافحة الغلاء، وحضرات مأمورى أقسام القاهرة، للنظر فى إيجاد أساليب فعالة لمكافحة الغلاء، والاهتمام بهذا الشأن اهتماما عظيمًا، لما فى ذلك من الفوائد على أفراد الأمة، وقد نبههم سعادته إلى أن دولة رئيس الوزراء مهتم بهذا الموضوع أشد الاهتمام لتعلقه براحة الأهلين فى إبان هذه الأزمة الحالية، وأنه يرقب عمل كل موظف يقوم بواجبه فى هذه المهمة مراقبة جدية».

ونشط قسم مكافحة الغلاء فى أداء وظيفته تخفيفا لحدة الأزمة عن كاهل المواطنين وذلك باستخدام أسلوبين معًا فى وقت واحد كان أولهما أسلوب الترغيب الذى يسعى إلى التفاهم مع التجار لتحديد أسعار معتدلة للسلع المختلفة برضائهم وقبولهم. أما الأسلوب الثانى فكان أسلوب الترهيب بتحرير محاضر للذين يخالفون ما يقضى به القانون الخاص بإعلان أسعار السلع التى تم الاتفاق على أسعارها للمستهلكين.

وكأول نشاط لقسم مكافحة الغلاء، عندما استعصى على الكثيرين من المواطنين شراء اللحوم لارتفاع أسعارها، قام المسئولون بالقسم بالاتفاق مع القصابين ببيع اللحوم بأثمان معتدلة فى كل من أقسام القاهرة مثل: السيدة زينب، عابدين، الجمالية، بولاق، شبرا، الأزبكية، مصر القديمة، الخليفة وأخيراً قسم الدرب الأحمر، وتم إعداد جدول يوضح الجهات التى قبل القصابون فيها بيع اللحوم بأثمان معتدلة وأمام كل قسم من أقسام القاهرة عدد الجزارين ومحلاتهم والأسعار التى يبيعون بها اللحوم.

ولم يقتصر نشاط قسم مكافحة الغلاء على العاصمة وحدها، وإنما امتد نشاطه إلى باقى محافظات ومديريات مصر بوجهيها البحرى والقبلى، وعلى سبيل المثال تصور لنا جريدة الأهرام هذا النشاط للقسم تحت عنوان «مكافحة الغلاء فى دكرنس» بقولها: «زار مركز دكرنس حضرة الأستاذ محمد أمين يوسف مدير قسم مكافحة الغلاء، وأوفد الأستاذ هارون سليم أبو سحلى مدير الدقهلية لمرافقته محمد لبيب فريد بك حكمدار الدقهلية، والبحث معه فيما يمكن عمله لتخفيف الضائقة المالية وتخفيض أسعار الحاجيات المعيشية. وعقدت لذلك جلسة بديوان المركز برئاسة المأمور حضرها تجار البندر وأعضاء لجنة مكافحة الغلاء، وحضرات الحاج محمود أحمد فرج سر تجار البندر والشيخ إبراهيم محمد عمدة البندر والشيخ عبد الله محمدين من الأعيان. وقد تناول البحث جميع أصناف الحاجيات المعيشية، وأسفر عن تنزيل الأسعار فى جميع مرافق الحياة الضرورية، وخاصة الحبوب واللحوم والخبز والسكر والبقول وغيرها، ورأى مأمور المركز أن يأخذ على عاتقه تعهد هذه الحركة بجميع بلاد المركز وأن يكون على اتصال تام بالتجار ويمر هو ورجاله فى جميع الأسواق التى ببلاد المركز ليشرف على تنفيذ هذه العملية».

ولم تكن «دكرنس» بمديرية الدقهلية إلا نموذجا لنشاط مدير ذلك القسم الذى شمل كثيرا من محافظات ومديريات الوجه البحرى وخاصة الدقهلية وبورسعيد، وقد استمرت رحلته خمسة عشر يوما، أنجز فيها كما يذكر هو الكثير من الإنجازات، كما قرر بأن الأهالى فى الأماكن التى زارها يرحبون بمجهودات القسم فى مكافحة الغلاء وأن التجار استجابوا لمطالبه. وفى حديث له مع محرر جريدة الأهرام عن نشاط القسم قال: «لا جدال فى أن قسم مكافحة الغلاء قد حقق إلى حد كبير الآمال التى علقت عليه وبرهن على أن إنشاءه كان فكرة صائبة وعملا موفقا. وكان من نتيجة نجاحه أن أصدر دولة رئيس الوزراء أمره بإلحاق القسم بوزارة الداخلية، على أن يتولى الإشراف على سياسته حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا وكيل الداخلية، وهذا من شأنه أن يضاعف نجاح القسم فى مجهوداته».

وعلى الرغم من هذا النجاح الذى يشير إليه رئيس قسم مكافحة الغلاء، إلا أن وزارة الداخلية قامت فى سبتمبر من نفس عام إنشائه بإلغائه بهدف الاقتصاد فى النفقات، أما العمل الذى كان يقوم به هذا القسم فلم يُلغ بل أحيل إلى رجال الإدارة فى المدن والأقاليم، وظل تحت إشراف صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية، ولا شك أن المديرين والمحافظين يستطيعون أن يؤدوا هذه المهمة خير أداء. ولقد لقى إلغاء هذا القسم تأييداً من بعض المواطنين، فذكر أحدهم «أننا كنا نعجب عندما نسمع أنه فى هذا الكساد العام يوجد قسم اسمه مكافحة الغلاء؛ لأن الغلاء لا يكون إلا وقت اليسر المالى، أو وقت حرب. أما هذا الكساد الحاصل فى جميع الأسواق، وهذا التضييق المالى فى كل الجهات فهما عاملان كبيران على مكافحة الغلاء، وقسم مكافحة الغلاء من يوم أن وجد لغاية الآن لم يمكن أن يعمل شيء أكثر من أن يعلن عن نفسه فى الجرائد، أما تخفيض أسعار الأصناف المحتكرة فهذا أمر هين تقوم به المجالس والهيئات فى المدن والقرى بمعرفة الحكومة». وترى مدينة الإسكندرية أيضا أنها لم تستفد شيئا من ذلك القسم طوال مدة عمله ـ التى لم تتعد عدة أشهر ـ كما ذكر ذلك مراسل جريدة الأهرام بالإسكندرية والذى أوضح أن محافظة الإسكندرية والبلدية وغرفة التجارة تسعى منذ شهور لمقاومة الغلاء، فكان لمساعيها المتفرقة بعض التأثير، ثم بدأ تأثيرها يقل ولا سيما منذ قيام مكتب مكافحة الغلاء حتى لم يعد يرى منه شيئا يذكر.

وأفردت الصحف أنهرها وصفحاتها لكل صاحب رأى لكى يدلى بدلوه فى معالجة آثار هذه الأزمة تخفيفا على المواطنين، فنشرت جريدة الأهرام فى افتتاحيتها مقالا بعنوان «مواجهة الأزمة الاقتصادية؛ مكافحة غلاء حاجات المعيشة». جاء فيه: «لقد اختل ميزان التعامل وقلت الأرزاق وضعفت قوة الشراء عند الجمهور، ولكن بقى فى البلاد فئة كبرى تسيطر على معظم إيراد الناس، وتتعسف فى ابتزاز أضخم الأرباح، وهذه الفئة تستفيد من انشغال الناس عنها، وتوارى المدافعين عن حقوق الجمهور ومصالحه. فإذا كانت أسعار القطن هى المقياس لمستوى المعيشة، فينبغى أن تكون حقوق الجمهور متمشية على هذا المقياس، وهنا يبدأ الحد من غلواء المنتفعين. إن أكثر تجار حاجات المعيشة وشركات الاحتكار يصيبون فى مصر فزعا ومهما عظمت أرباحهم لا يرعون لهذا الجمهور إلا ولا عهداً ولا حرمة، ولكن هذا الجمهور قد برح به الألم وعلت شكواه». ويطالب كاتب المقال قسم مكافحة الغلاء بمزيد من الجهود للسيطرة على الأسعار والأسواق.

وكانت قد تشكلت فى كل مدينة ومركز لجنة لمكافحة الغلاء استمرت فى عملها حتى بعد إلغاء القسم المذكور، وصارت تابعة للإدارة، وقد نجحت هذه اللجان فى بعض المدن فى الحد من ارتفاع أسعار حاجيات المعيشة. فعلى سبيل المثال قامت لجنة مكافحة الغلاء بمحافظة مصر بفتح محل لبيع اللحوم بأسعار حددتها بجهة العتبة وعينت له الكاتب والقصابين. وفى مديرية الدقهلية رأت بلدية المنصورة أن الوسيلة الوحيدة لمكافحة غلاء الخبز هى استئجار مخبز يصنع فيه الخبز ويباع للجمهور، وأن هارون سليم أبو سحلى مدير الدقهلية يفكر فى تعميم التجربة لإنتاج ما يكفى المدينة كلها من الخبز. وأيضا قام مدير طنطا بدخول تجربة إنتاج الخبز ليباع للمواطنين بسعر رخيص أيضا تخفيفا لوقع الأزمة على أهالى طنطا وضعف القوة الشرائية.

وعلى الرغم من كل المحاولات والجهود التى بذلتها لجان مكافحة الغلاء التابعة للمديرين والمحافظين، للحد من غلاء الأسعار، إلا أن مهمتها الرئيسية انحصرت فى تحديد أسعار السلع، وإخطار الأقسام لتتولى نشر وإعلان هذه الأسعار ومراقبة العمل بها. لكن هذه اللجان فشلت فى وضع حد للغلاء لافتقادها إلى الكوادر التى تمتلك المهارات والخبرات اللازمة لتحديد أسباب الغلاء وكيفية مواجهتها، بعد أن

اعتمدت بشكل أساسى على موظفى المديريات فى متابعة الأسعار ومكافحة الغلاء بجانب مهامهم الوظيفية، مما لم يوفر لهم الوقت الكافى لمراقبة الأسعار وتحجيم موجة الغلاء.

وفى عام ١٩٣٢ شهدت أسعار الحاصلات الزراعية ارتفاعا كبيرا وذلك على أثر تطبيق الضرائب الجمركية الجديدة وارتفاع ثمن القطن إلى حد ما فى هذه السنة. وتصور شكوى من أهالى بركة السبع هذه الحالة كما ينقلها لنا مراسل الأهرام الخاص جاء بها: «ارتفعت أثمان الذرة بغتة بسرعة مدهشة وتبعتها أثمان الحاجيات الأخرى، وذلك على إثر وضع الضرائب الجمركية الجديدة وارتفاع أثمان القطن. ومن الغريب أن الأهالى والزراع المساكين باعوا أقطانهم وحبوبهم بأبخس الأثمان فى أول العام لشدة احتياجهم لدفع ما عليهم من الإيجارات وديون وضرائب، وصارت تلك الأشياء والمحاصيل بيد التجار المحتكرين الذين يربحون منها أرباحا طائلة، والأهالى يقاسون اللوعات بسبب هذا الغلاء والاحتكار المصطنع».

وتتوالى شكاوى الجمهور من زيادة أسعار السلع الغذائية خلال عام ١٩٣٢ من معظم المدن المصرية، فأهالى كفر صقر بمديرية الشرقية يشكون من ارتفاع أسعار الخبز واللحوم فى حين تشهد أسعار القمح هبوطا مستمرا. وفى شبين الكوم عاصمة المنوفية شكا الأهالى من غلاء أسعار الخبز، مما جعل مدير المديرية بصفته رئيس مجلس شبين الكوم يتفق مع أحد أصحاب المخابز ومده بالمال اللازم لإقامة الأكشاك فى كل جهات البندر لعرض الخبز بسعر ١٢ مليما للأقة بدلا من ١٧ مليما، وقد قوبل هذا العمل بشكر المواطنين.

وشهدت طنطا أيضا فى عام ١٩٣٢ قيام تجارها برفع أسعار الحاجيات الضرورية فجأة من غير ما مبرر أو مناسبة، كما يذكر مراسل الأهرام الخاص «فزادوا أسعار اللحم والخبز والفاكهة والسكر والبن والزيتون والغاز». ولا يزال البعض من هؤلاء التجار يروجون بين العوام إشاعات مختلفة بقصد التأثير على عقولهم لتبرير هذا الغلاء المصطنع، ومن بين هذه الخرافات أن الحرب قد نشبت أو أنها على الأبواب. وشهدت الزنكلون بمديرية الشرقية موجة الغلاء هذه فى نفس السلع، ويرى أهلها أن ذلك يرجع إلى «جشع التجار، فهم المتحكمون فى السوق وهم الذين يقدرون تلك الأسعار تقديرا يراعون فيه مصلحتهم وحدها». أما أهالى السنطة غربية

فيشكون من ارتفاع أسعار البطاطس ويرون أن ذلك راجع إلى جشع التجار أيضا. ويشكو أهالى الإسكندرية من ارتفاع أسعار السكر من ٢٢ مليما إلى ٤٠ مليما للأقة.

وواصلت الأسعار ارتفاعها فى عام ١٩٣٣ كما يصورها لنا مراسل الأهرام بكفر صقر شرقية. حيث قال: «بالرغم من اشتداد وطأة الضائقة المالية ونضوب معين النقد من الأيدى، نرى أن سعر حاجيات المعيشة وخصوصا الحبوب قد غلا غلواً فاحشًا فى هذين اليومين، فالذرة وهى غالب قوت الأهالى قد زاد سعر الأردب منها حتى بلغ ثمنه ١٤٠ قرشا بعد أن كان ٥٠ قرشا والقمح من ٦٠ قرشا إلى ١٠٨ قروش وقس على ذلك الفول والحلبة». ويضيف المراسل قوله: «فإلى متى يسكت الجمهور على هذه الحالة ويصبر عليها، ويطالب تجار الجملة بمراعاة الرحمة مع الناس لاحتكارهم الأصناف ورفع سعرها.

وفى مدينة السويس تكونت لجنة من تجار المدينة من وطنيين وأجانب للدفاع عن مصالحهم بسبب ما وصلت إليه حالة التجارة فى المدينة من الكساد، وما يعانون من غلاء أجور محلاتهم ومساكنهم وكذلك غلاء أسعار الإنارة. وتشكلت اللجنة من أربعة أفراد اثنين من الوطنيين واثنين من الأجانب للسعى لدى الجهات المختصة لتنزيل أسعار الكهرباء، وأرسلت اللجنة شكواها إلى وزير الداخلية، وشكوى أخرى إلى رئيس مجلس المدينة.

ولعله من الواضح أن الذى ساعد على ارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة الذى أدى إلى سوء الأحوال المعيشية إبان الأزمة الاقتصادية، ارتفاع أجور الخدمات والنقل، وكذلك خروج مصر على قاعدة الذهب فى أعقاب خروج إنجلترا على هذه القاعدة لارتباط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد البريطانى الذى رأى فى هذا الإجراء محاولة للبحث عن مخرج من الكساد الذى أصابه منذ عام ١٩٢٩، وقد ترتب على هذا الإجراء من ارتفاع أسعار السلع فى مصر وإنجلترا وفى أسواقهما عن أسواق غيرهما من الدول بنفس نسبة هبوط عملتيهما التى بلغت نحو ٣٠٪.

وفى الوقت الذى ارتفعت فيه نفقات المعيشة، بارتفاع أسعار السلع، طرأ تغير على نمط الاستهلاك الريفى نتيجة تحسن وسائل الاتصال، وتوافر فرص الاحتكاك

بالمدن والتردد عليها، مما أدى إلى اتجاه أهل الريف لمحاكاة أهل المدن فى نمطهم الاستهلاكى، لدرجة أدت إلى تزايد إقبالهم على استهلاك بعض السلع الترفيهية، كالمنسوجات الراقية والشاى والتبغ وغيرها، والتى أخذت تشكل عبئا إضافيا على متطلبات الحياة لدى بعض الأسر الريفية، وامتصت قدرا كبيرا من دخولهم، حتى أن التوسع فى استهلاك الشاى والتبغ أدى إلى رواج تجارتهما فى الريف إلى حد أتى على معظم دخول أهل الريف.

ونتيجة لكل ما شهدته مصر وخاصة ريفها من ارتفاع فى نفقات المعيشة وانهيار دخول أهله بشكل حاد ـ كما سبق أن ذكرنا ـ فقد عاش معظم سكان الريف المصرى الذين كانوا يمثلون تسعة أعشار الشعب المصرى فى زمن الأزمة الاقتصادية عند حد الكفاف، وخاصة بعد أن هبطت أسعار الحاصلات الزراعية بشكل حاد، وأصيبت سوق العمل الزراعية بالكساد، وانخفضت أجور العمال الزراعيين بشكل غير مسبوق، وقد أدى كل ذلك إلى بروز عدد من الظواهر كلها كانت نتاجا مباشراً لوقع الأزمة الاقتصادية السيئ على جموع المصريين أغنيائهم ومتوسطيهم وفقرائهم. وكما شغلت هذه الظواهر الناتجة عن سوء أحوال المعيشة، سلطات الحكومة المختلفة ووزاراتها، فقد شغلت أيضا المجتمع المدنى ممثلا فى بعض الجمعيات الأهلية لمحاولة تخفيف حدة هذه الأوضاع على المواطنين. ولسوف تشهد الصفحات التالية عرضا لبعض هذه الظواهر.

المصروفات المدرسية والجامعية:

فى الوقت الذى عانت فيه الطبقة الدنيا من أهل الريف أشد المعاناة لتدبير احتياجاتهم المعيشية التى بلغت حد الكفاف كما ذكرنا، والتى أدت ببعضهم إلى حرمان أبنائهم من التعليم بعد أن كانوا قد التحقوا بالمدارس، فتم تسريبهم وذلك لعدم قدرتهم على الإنفاق عليهم وسداد المصروفات المدرسية. فإن الطبقة الوسطى الريفية بعد أن تراجعت دخول أفرادها فى ظل الأزمة بدرجة كبيرة، وجدوا معها صعوبة فى تدبير رسوم المدارس لأبنائهم والحفاظ على مستوى معيشتهم الذى ألفوه بحكم نيل أبنائهم قسطا من التعليم واتصالهم بالمدن وانخراطهم فى الحياة العامة المصرية.

وأما هذا العجز من قبل الطبقات العليا فى المجتمع الريفى عن سداد المصروفات الدراسية لأبنائهم، قامت وزارة المعارف فى أول سنى الأزمة بتقسيط الرسوم الدراسية على قسطين، أما فى عام ١٩٣١ - ١٩٣٢ الدراسى فقد اتبعت الوزارة نظامًا آخر عندما اشتدت وطأة الأزمة وبدا عجز الجميع عن السداد، فإذا كانت الرسوم الدراسية تسعة جنيهات فأقل فيقسط المبلغ على ثلاثة أقساط، أما إذا زاد على تسعة جنيهات فيتم تقسيطه على أربعة أقساط تخفيفا على أولياء الأمور وتيسيرا لهم حتى يتمكنوا من السداد.

وتصور جريدة الأهرام هذا الوضع بقولها: «لمن يطوف الأرياف فى هذه الأيام يشاهد البؤس والشقاء فى كل مكان، ويسمع شكوى الأغنياء أكثر من شكوى متوسطى الحال، لأن الضائقة المالية أنزلت بالأرياف الكوارث فأنستها تباريح السياسة فبات الناس لا يفكرون ولا يتحدثون إلا فى المشاكل الاقتصادية. كدفع الأموال الأميرية، وضرائب مجالس المديريات، وتسديد أقساط البنوك، وتدبير المصروفات المدرسية».

ويبدو أن تدبير المصروفات المدرسية لم يكن أمرًا سهلاً حتى لدى الأغنياء فى زمن الأزمة، وقد بلغ كما رأينا ما بين أقل من تسعة جنيهات وأكثر منها، وهو مبلغ كبير فى ذلك الوقت إذا ما قيس بدخول أهل الريف حتى كما ذكرت أغنياؤهم. ولذلك تقدم أحد المواطنين والذى كان عضواً بالمجلس الحسبى لمديرية الدقهلية باقتراح يقضى بتخفيض ٣٪ من مرتبات الموظفين تحت مسمى - رسم دمغة الطلبة - وذلك ليساعد وزارة المعارف على تخفيض ثلث المصاريف المدرسية، لأنه يرى أن ميزانية الدولة لا تتحمل الكثير فيما ينفق على التعليم، كما يذكر صاحب الاقتراح أنه كان عضواً فى اللجنة التنفيذية للطلبة فى فجر الحركة الوطنية.

وعلى الرغم مما قامت به وزارة المعارف من تقسيط الرسوم الدراسية، فقد عجز أولياء أمور التلاميذ عن سداد القسط الرابع وقامت المدارس بفصل أبنائهم، مما كان مثار شكوى أولياء الأمور الذين طلبوا من وزير المعارف النظر فى حالهم بعين الرحمة والشفقة.

ولم يكن أسلوب التقسيط هو الوحيد الذى قدمته وزارة المعارف لتخفيف عبء الأزمة عن كاهل الطلبة وأولياء الأمور، وإنما كانت قد أعفت من استحق الإعفاء من التلاميذ فى سنى الأزمة، وظلت تنفذ ذلك فى كل عام، كما صرح بذلك محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف عام ١٩٣٣. ولكن يبدو أن الإعفاء كان فى أضيق الحدود نظرا للضائقة المالية التى تعانيها البلاد فى ظل الأزمة المالية الطاحنة، وتأثر ميزانية الدولة بها نظرا لعدم قدرة قطاع كبير من أهل الريف عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة. ولذلك تشير صفحات الصحف إلى العديد من حالات الانتحار التى أقدم عليها بعض الطلاب لعجزهم عن سداد المصروفات الدراسية. فتذكر جريدة الأهرام لمراسلها فى طنطا قوله: «ألقى أحد طلبة المدارس الثانوية الأهلية بنفسه فى ترعة القاصد، قاصداً الانتحار، فأبصره عسكرى الدورية فألقى بنفسه وراءه فى الحال وأنقذه من الغرق. وقد اتضح أنه لم يجنح لذلك إلا لعجزه عن دفع المصروفات المدرسية، وقد انتحر قبله بأسبوع طالب آخر يدعى فؤاد عبد الفتاح شكرى».

ومن بين التدابير التى اتخذتها بعض المدارس الابتدائية تخفيفًا لوقع الأزمة ـ أن قامت بإلغاء الوجبة الغذائية التى كانت تقدمها لتلاميذ المدارس عموما، ونتيجة لذلك خفضت الوزارة مصاريف المدارس الابتدائية من عشرة جنيهات إلى ستة جنيهات فى السنة. وقد كان ذلك سببا فى تضاعف التلاميذ فى هذه المدارس عام ١٩٣٣. حتى أن مدرسة منها وهى مدرسة القناطر الخيرية بلغ عدد طالبى الالتحاق بها فى السنة الأولى هذا العام ٨٠ تلميذا، بينما كان عدد المستجدين بها فى العام الماضى أيام كانت بغذاء ١٦ تلميذاً.

وكانت العملية التعليمية فى مصر تشهد ازدواجية، حيث كانت هناك مدارس تابعة لوزارة المعارف، تسرى عليها سياسة الوزارة التعليمية وما تصدره من قرارات وتعليمات، أيضا كانت هناك مدارس تابعة لمجالس المديريات، وهى التى تتولى الإنفاق عليها، وقد كان بعض هذه المدارس موقوفا عليها بعض الأراضى الزراعية التى ينفق عليها من دخلها. ولذلك نجد أن مجلس مديرية الشرقية رفض إعفاء التلاميذ الفقراء بمدارسه من المصروفات المدرسية. مما كان مثار شكوى أهالى

المديرية الذين يرجون من مجلس المديرية النظر بعين الرحمة إلى هؤلاء التلاميذ الفقراء، نظرا لسوء الحالة المالية فى البلاد، كما فعلت وزارة المعارف.

ولم يقتصر الأمر فى رعاية الطلبة الفقراء على ما تقوم من الحكومة فى مدارسها، ولكن أيضًا كان للجمعيات الأهلية نشاط فى هذا المجال، وقد شهدت عواصم المديريات والمحافظات عديدا من هذه الجمعيات التى قامت بإنشاء المدارس والمعاهد لتعليم أبناء الفقراء. وعلى سبيل المثال قامت جمعية إعانة الفقراء بقسم الجمرك بالإسكندرية بتحديد أوجه الإنفاق التى تقوم بها فى هذا المجال على «إطعام المساكين، تكفين الموتى، معالجة المرضى، تعليم الفقراء، زواج الفقيرات».

ولم تكن المصروفات المدرسية هى وحدها التى عجز عن سدادها أولياء أمور الطلبة فطلبوا الإعفاء أو التقسيط، وإنما كانت رسوم الدراسة فى الجامعة أشد وطأة على أولياء الأمور لضخامتها، وأيضا لاضطرار الطلاب إلى العيش فى مدينة القاهرة حيث الجامعة مما يتطلب نفقات إضافية، لذلك يوجه سيد قطب نداء إلى على باشا إبراهيم مدير الجامعة حول مصروفات الطلبة بالجامعة المصرية على صفحات الأهرام وفى افتتاحيتها جاء فيه: «حديث الأزمة حديث مكرر معاد لا حاجة لإنسان بتكراره، ووزارة المعارف بعد طول تنبيه وشدة الشكوى والصياح، قد أحست بهذا فجعلت تسديد الأقساط المدرسية على أربع دفعات. وذلك على علاته خير من لا شىء. ولست أدرى ما الذى يقعد الجامعة الآن عن اتباع وزارة المعارف على الأقل فى نظام الأقساط المدرسية... وأن ستة عشر جنيها تدفع قسطا أول فى كليات الجامعة لما يعجز عنه أولياء الأمور... فهلا اتبعت الجامعة نظام الأقساط الأربعة عطفا على طلابها وتيسيرا لهم فى هذا الوقت العصيب... إننا نرتضى من طبيب الجرحى الأكبر وهو اليوم مدير الجامعة أن يأسو جروح الأزمة فى النفوس والعقول بهذا الحل المتواضع».

وفى عام ١٩٣٣ رفعت كلية الطب رسوم الدراسة بها من ثلاثين جنيها إلى خمسة وأربعين جنيها، وقد رأى وزير المعارف أن الحالة الاقتصادية الحاضرة قد أعجزت الطلبة وأولياء أمورهم عن السداد، فاقترح على وزارة المالية حرصا على مستقبل الطلبة أن تعود رسوم الدراسة إلى ما كانت عليه - ٣٠ جنيها فى العام - وأن

يؤجل النظام الجديد لمدة عامين، وأن تتحمل خزينة الدولة الفرق الناتج عن هذا العمل والذى قدر بثلاثة آلاف جنيه.

ولم تكن رسوم الدراسة فى كلية الطب فى زمن الأزمة غائبة عن اهتمام نواب الأمة فى البرلمان، فوجه النائب الطبيب عبد العزيز نظمى سؤالا لعلى ماهر وزير المعارف العمومية مستفسراً عن الأسباب التى دعت الوزارة لرفع المصروفات الدراسية لطلبة كلية الطب من ٣٠ إلى ٤٥ جنيها فضلا عن تكليف الطلاب بشراء الكتب الطبية الدراسية، بعد أن كانت الجامعة تصرف لهم هذه الكتب مجانًا. وفى رد الوزير على النائب عرض المبررات التى اقتضت هذه الزيادة ومن بينها: أن طالب الطب يكلف الكلية ١٥٠ جنيها سنويا، منوها إلى ارتفاع نفقات التعليم الطبى فى جميع دول العالم. كما ذكر أن شدة حاجة البلاد إلى أطباء الأسنان والصيادلة، قد جعل وزارة المعارف لا تُقدم على زيادة مصروفات هاتين الكليتين تشجيعا لزيادة الإقبال على الدراسة بها. وإن كانت رسوم الدراسة فى كلية الطب قد عادت إلى ما كانت عليه قبل الزيادة - ثلاثون جنيها سنويا - كما رأينا - وتأجيل تطبيق الرسوم الجديدة لمدة عامين أملا فى انفراج الأزمة.

ولا ريب فى أن الأزمة الاقتصادية قد عمت جميع الطبقات فى المدن والريف، حتى أن الكثيرين من المشتركين لدى مصلحة التليفونات طالبوا بتقسيط أجور تليفوناتهم على قسطين إلا أن المصلحة رفضت ذلك.

الانتحار أو الشروع فيه لضيق ذات اليد:

شهدت فترة الكساد الكبير فى مصر ازدياد حالات الانتحار أو الشروع فيه لضيق ذات اليد، مما يؤكد مدى استحكام الأزمة الاقتصادية وشمولها لكل الطبقات الاجتماعية. ويصور لنا مراسل الأهرام الخاص من مدينة بلبيس بمديرية الشرقية إحدى هذه الحالات فقال: «أغلقت امرأة من مدينة بلبيس أبواب بيتها عليها وعلى أولادها الثلاثة، وعمدوا إلى الصوم حتى الموت تخلصا من الفاقة والجوع الذى يهددهم بين آونة وأخرى. فعلم حضرة يونس بك البطريق عمدة المدينة بحادث هذه العائلة التى قيل إنها كانت من العائلات المعروفة فى بلبيس فى الأزمان الغابرة،

فاستدعى الأم البائسة وأولادها، ورفع أمرها إلى مأمور المركز فأخذت تسرد له حالها فقالت والدموع لا تنقطع، زوجى بلغ من العمر عتيا وكان يشتغل بأحد المتاجر هنا فى الأعمال الحسابية، وقد وفره هذا المتجر للحالة الحاضرة ومن أسابيع خرج هائما لخلو يده، ولا أعرف له مصيراً ولا مقراً ونحن لا نملك شيئا، وقد بعت ما لدى من فرش وأوعية، وأنفقته فى القوت الضرورى لى ولأولادى الصغار، وأصبحنا اليوم نتضور جوعًا، لأننا لم نتعود مدّ اليد، وقد استولى علينا البؤس. . . حتى آثرنا الموت على هذه الحياة». وظل المأمور يواسيها، وطلب إلى أهل الخير مساعدتها لكنها رفضت وطلبت توظيف زوجها عند العثور عليه ليلبى احتياجاتهم.

وفى مديرية الغربية قدّمت امرأة من إحدى قرى المديرية إلى محكمة الجنح بتهمة تبديد إردبا ونصف إردب من الذرة كان محجوزاً عليها وفاء لدين عليها لقروى. بكت المرأة أمام المحكمة وقالت إنها ترعى تسعة أطفال تركهم والدهم لها وانتحر منذ عام لضيق ذات يده، ولم تجد إلا أن تطعم أولادها بهذا الحب. فأصدرت المحكمة حكمها بحبسها أربعة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

وتتوالى حوادث الانتحار لضيق ذات اليد فتشمل عديدا من المنتحرين أو الذين حاولوا الانتحار. ففى دمياط انتحر أحد تجار الأقطان بعد أن أثقلت الديون كاهله، وكان يتمتع بسمعة طيبة وعرف عنه الاستقامة والصلاح، إلا أنه عندما عجز عن سداد بعض ديونه، ألقى بنفسه فى النهر، وعثر على جثته بعض الملاحين، فذهب مبكيا عليه فى مشهد سار فيه عدد كبير جدا من الجمهور الدمياطى - كما ذكرت ذلك الجريدة. وفى شبين الكوم أبلغ عمدة كفر البتانون المركز أن محمد قدح انتحر بأن خنق نفسه تخلصا من الحياة لضيق ذات يده. وتعددت أسباب الانتحار فمنها «تخلصا من الحياة لعطله وضيق ذات يده». وأنه «شنق نفسه لضيق حالته المالية». وآخر «أقدم على الانتحار لضيق ذات يده».

ولم تقتصر حالات الانتحار أو الشروع فيه على المصريين ممن ضاقت بهم سبل العيش، وإنما امتدت أيضا لتشمل بعض الأجانب، فتشير جريدة الأهرام إلى محاولة «جمرينولاجا» الإيطالى الجنسية الانتحار «تخلصا من الحياة لعطله عن

العمل من أشهر مضت وذلك بسبب الأزمة الحالية». كما حاول شخص يهودى يدعى «ليتومردوفا» الانتحار لضيق ذات يده وقلة كسبه بأن صب على نفسه قليلا من البترول على ملابسه وأشعل النار فيها وأصيب بحروق خطيرة ونقل إلى المستشفى الأميرى بحالة يرثى لها - كما تذكر الجريدة. كما أقدم المسيو «ديمترى كرافاتس» اليونانى الجنسية على الانتحار ليأسه من الحياة فشنق نفسه بحبل فى غرفة نومه. وكان من تجار القطن فى الزقازيق جمع من خلال تجارته ثروة حسنة، ثم فقد تلك الثروة، وأصبح لا يمتلك شيئا يذكر، وقد وجد فى غرفته كتابًا لابنته يقول فيه إنه لم يعد يرى فى الحياة فائدة له ولها، ولذلك بات يرى موته خيرا من حياته. حتى أصحاب المعاشات، حاول ضابط برتبة يوزباشى بالمعاش الانتحار لضيق ذات يده.

البطـــالة:

كان من أسوأ ما أسفرت عنه الأزمة الاقتصادية من آثار هو تفشى البطالة بين مختلف قطاعات العمال، سواء أكانوا من العمال الزراعيين أو أصحاب المهن الحرة منهم. ونتيجة لاشتداد وطأة الأزمة فى مصر وتفاقمها عامًا بعد آخر من أعوامها، أن وقفت معظم الأعمال فى دوائر الحكومة وغيرها لقلة المال، فاضطرت الحكومة إلى توفير عدد كبير من العمال، كما أن أصحاب الأعمال قد حذوا حذوها فى هذا الشأن، فازدادت الأوضاع سوءًا نتيجة لكثرة العاطلين، ولم يكن الريف المصرى بمعزل عن تلك الأوضاع المتردية فى سوق العمالة، فقد كسدت سوق العمل لدى الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أرضا، والذين يتعيشون من وراء العمل الزراعى، فقد عجزوا عن إيجاد فرص للعمل - ولو بأجور زهيدة ولساعات عمل طويلة. وذلك نظرا لازدياد فائض العمالة الزراعية بسوق العمل، وانتقال أعداد كبيرة من صغار الملاك - بعد فقد أراضيهم نتيجة للرهون والديون التى كانت تكبلهم لدى الدولة وضرائبها، والمرابون وديونهم، مما أدى إلى بيع هذه الأراضى بيعا جبريا عند العجز عن السداد - فتحولوا إلى عداد الفلاحين المعدمين الذين انضمت جموعهم إلى فئة العمال الزراعيين.

ولم يكن بالإمكان أن تسير الحالة فى الريف المصرى على هذا المنوال السيئ، فما

كان من أفراد الطبقة الدنيا من أهل الريف إلا أن تعمل على تدبير احتياجاتها الضرورية لتتجاوز الأزمة، إما بالتوفيق بين دخولها الريفية المتواضعة ونفقاتها، وفى نفس الوقت اتجه بعضهم إلى النزوح إلى المدن بحثا عن فرص عمل وحياة أفضل، فى حين أن من بقى منهم فى الريف، واصلوا البحث عن فرص عمل بحقول الآخرين، كذلك القيام ببعض الأعمال التى تدر عليهم دخلا - ولو بسيطا كغزل الصوف فى أوقات فراغهم التى كانت تطول لأيام وأسابيع بلا عمل.

وتصور جريدة الأهرام تحت عنوان خطر البطالة فى افتتاحيتها التى قال كاتبها: «ماذا عسى أن نردد من مأساة الأزمة، وقد عصف منجلها بكافة الطبقات، وتفشت البطالة فى المدن والقرى، وتكاثر العاطلون بمئات الألوف حتى أمسوا خطراً كبيراً ينذر بالويل والثبور وعظائم الأمور، ترى هناك الأيدى العاطلة من العمال والصناع والفلاحين، وترى هنا أفواج المتعلمين من خريجى المدارس والمعاهد والجامعات، وقد ضاقت بالجميع دوائر الرزق والكسب، وليس من يأخذ بيدهم أو يفتح لهم طريق العيش والحياة».

وعلى الرغم من كثرة الأمور المتردية فى زمن الأزمة، والتى كان على الحكومة أن تتصدى لها قدر الإمكان، فلم يكن بالإمكان والحالة على هذا النحو لدى قطاع كبير من القوى الفتية الشابة القادرة على العمل والعطاء والكسب أن تظل بعيدة عن معترك العمل والإنتاج. فرأت الحكومة ضرورة معالجة هذه الحالة فألفت لهذا الغرض «لجنة مكافحة البطالة» تحت رئاسة محمود فهمى القيسى باشا وكيل وزارة الداخلية، وأوكلت إلى هذه اللجنة اقتراح ما تراه لمعالجة آثار البطالة.

وضمت اللجنة فى عضويتها بعض مديرى المصالح التى تستخدم فى شئونها عمالا بالمياومة، كما ضمت أيضا عناصر أجنبية كممثلى اتحاد الصناعات المصرية، وأيضا بعض أصحاب الصناعات والمتاجر من الأجانب. وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات استعانت فيها بعدد من الخبرات، منهم محمود شكرى باشا مدير شركة مصر لحلج القطن ونسجه سابقا ومدير بنك التسليف الزراعى حاليا، والمسيو «جاش» مدير شركة النسيج الأهلية بالإسكندرية، وصالح عنان باشا مدير شركة الأسمنت وبعض كبار موظفى المصالح فى الحكومة وغيرها كلما دعت الضرورة

كمديرى الجمارك والطرق والكبارى ومديرى الشركات الوطنية والأجنبية، وقد حدث أن قل عدد العاطلين من أصحاب الحرف والمهن نتيجة لاقتراحات اللجنة.

ولم يقتصر التصدى لمشكلة البطالة فى مصر فى زمن الأزمة على الحكومة ولجنة مكافحة البطالة، وإنما أدركت المحليات مسئوليتها عن ضرورة المشاركة فى إيجاد الحلول المناسبة لتفريج هذه الأزمة. ففى شبين الكوم كما تصور لنا ذلك جريدة الأهرام لمراسلها الخاص بالمدينة بقوله: «عقد صاحب السعادة الأستاذ هارون سليم باشا أبو سحلى مدير المنوفية اجتماعًا فى مكتبه حضره حملة دبلومات المدارس الصناعية من أهالى المنوفية، وناظر مدرسة الصناعات بشبين الكوم للنظر فى شأنهم بعد أن منحت الوزارة مبلغ خمسة آلاف جنيه لتوزيعه على العاطلين من حملة دبلوم الصناعات لمساعدتهم على إنشاء مصانع لهم. وقد دارت مناقشة بين الحاضرين للاجتماع لإيجاد طريقة لمساعدة هؤلاء، فاقترح مدير المدرسة أن يكلفوا بالعمل فى أشغال المجالس المحلية ومجلس المديرية يقدرها المهندسون بدلا من المقاولين، وبذلك يمكن تشغيلهم».

ولم تكن نقابات العمال بمعزل عن قضايا ومشاكل العمال وما يصيبهم من خير أو شر فى زمن هذه الأزمة الطاحنة، لذلك نرى نقابة عمال المطابع تعلن أنها لم تأل جهدًا فى خدمة العمال بشتى الطرق لترقيتهم ماديًا وأدبيا، ولذلك رأت من واجبها دعوة جميع عمال المطابع العاطلين عن العمل سواء كانوا مشتركين أو غير مشتركين للحضور إلى مقرها لقيد أسمائهم ومحال إقامتهم، وكذلك طالبت المقيمين خارج القاهرة أن يرسلوا أسماءهم وعناوينهم بالبريد لتتمكن النقابة من تقديم مذكرة بإحصاء العاطلين إلى لجنة مكافحة البطالة «علها تجد سبيلا لتخفيف العطل بينهم أو مساعدتهم بالطرق التى تراها اللجنة». وبلغ الأمر مداه لدى «رابطة الشباب لمناهضة البطالة» بأن دعت إلى عقد مؤتمر فى مطلع عام ١٩٣٤ لمعالجة البطالة، على أن ينضم إليه المشتغلون بمعالجة البطالة فى مصر وأصحاب الأعمال الحرة والعاطلون الذين فكروا فى حلول لأزمة البطالة.

وربما كان فى عرض نماذج لمحاولات إيجاد حلول للبطالة كما ذكرنا لم تكن إلا للتعريف بالأوضاع السيئة التى شهدتها مصر وشهدها الريف المصرى فى زمن

الأزمة الاقتصادية، وهى بكل قطع وتأكيد ليست دراسة دقيقة علمية متأنية لأوضاع العاطلين، وإنما هى محاولة للرصد فقط، ولم تكن مصر وحدها هى التى كانت تعانى من آفة البطالة المرتبطة ارتباطا مباشراً بسوء الأوضاع الاقتصادية، والتى تزايد أعداد العاطلين فى ظلها، وإنما شملت العالم كله، واختلفت نوعياتها طبقا لطبيعة اقتصاد كل دولة من الدول، فهى فى الدول الصناعية، غيرها فى الدول التى يعتمد اقتصادها على الزراعة، وعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ عدد العاطلين فى الولايات المتحدة الأمريكية فى زمن الكساد الكبير اثنى عشر مليونا. فالأزمة لم تترك بلدا من البلدان، أو مجتمعا من المجتمعات إلا وتركت بصماتها واضحة عليه وغائرة فى جسده فى جميع المجالات.

الشحاذة والتسول:

شهدت فترة الأزمة الاقتصادية زيادة غير عادية، بل مفزعة فى أعداد الشحاذين والمتسولين، مما جعل الإهمال والتغاضى عن هذه الظاهرة والنظر إليها بنظرة إنسانية عاطفية، يعد أمراً غير مقبول لا من جانب المواطن، ولا من جانب سلطات الدولة، وأصبحت أمراً يسىء أبلغ الإساءة إلى مصر، كما أنها صارت من جانب من يمتهنونها أمرا سهلا ومصدراً رغدا للكسب والحصول على لقمة العيش دون مجهود يذكر، كما أنها تعد مظهرا غير حضارى يسىء إلى سمعة مصر وإلى حضارتها أمام كل قادم إليها للزيارة أو السياحة أو حتى لدى المواطن المصرى.

وكعادتنا فى الاستعانة برأى جريدة الأهرام فى وصف الحالة كتبت مقالا تحت عنوان «وباء الشحاذين» لعله كان خير تصوير لهذه العلة التى ألمت بالجسد المصرى فقالت: «لم تدخر الأهرام جهدا فى التدليل على ما جرته على مصر هذه الآفة، آفة شحاذيها الذين اقتحموا شوارعها وسدوا طرقاتها وأخذوا بخناق الناس يضطهدونهم بلا شفقة ولا رحمة. قلنا أكثر من مرة إن المؤتمرات والمعارض ووسائل الدعاية لرفع سمعة البلاد المصرية إنما يأتى بعكس الغاية المقصودة منه عندما يجىء أعضاء تلك المؤتمرات وزوار تلك المعارض، فيرون جيشا من المتسولين أصحاب العاهات الحقيقية أو الكاذبة، يهاجم المارة فلا يدع إنسانا يمر فى طريق أو يركب

سيارة أو يجلس على قهوة ربع ساعة، بل خمس دقائق مستريحا راضى البال طيب الخاطر». ويشير الكاتب إلى أن هذه الظاهرة كانت مثار اهتمام الصحف الفرنسية، ومنها صحيفة «الانترانسيجان» فى باريس التى تحدثت عن الموضوع بأسلوب يسىء إلى سمعة مصر. ويتساءل الكاتب فى نهاية مقاله عن المتسولين ولحساب من يعملون، وأن تصرفاتهم السيئة جعلت إحدى المتسولات تدفع بنتا للدعارة، وكما يذكر «وكله تحت مسمى الشحاذة» ويستنكر أن تكون هناك بلاد كمصر حافلة بمثل هذا البلاء.

وعلى الرغم من ظروف الأزمة الطاحنة لكل القطاعات فى مصر، إلا أن مطلب التصدى لظاهرة الشحاذة والتسول قد فرض نفسه على الحكومة وعلى المواطنين، حتى أن الصحف أفردت صفحاتها وأنهرها لإبراز هذه الظاهرة ومدى انتشارها والخطر الذى يتهدد البلاد من جراء إهمالها وغض الطرف عنها وخاصة وأن البلاد تمر بأزمة حقيقية. ولذلك قامت الحكومة بتأليف لجنة فى وزارة الداخلية فى عام ١٩٣١ برئاسة أحمد كامل مدير الأمن العام وذلك لإعداد مشروع لائحة لمنع التسول فى البلاد، ولم يكن ذلك المشروع خاصًا بمدينة القاهرة وحدها، وإنما ليشمل جميع بلاد القطر المصرى. وقد استعانت اللجنة فى وضع مشروعها باللوائح المعمول بها فى البلاد الأوربية.

ويبدو أن الأمر لم يكن سهلا ميسورا لهذه اللجنة التى ستعد مشروع لائحة لمنع التسول، ومن المؤكد أنها وجدت أن الأمر يفرض التزامات متعددة على ميزانية الدولة فى محاولة منها لإيجاد البديل لرعاية هؤلاء المتسولين، فما كان منها إلا التسويف وعدم ظهور هذا القانون أو هذه اللائحة إلا فى عام ١٩٣٣، وخاصة وأن بعض اللوائح الأوربية كانت تحتم على الحكومة لعلاج هذه الظاهرة أن تقيم الملاجئ للعجزة تعينهم فيها على الحياة، وأخرى للأطفال تلقنهم فيها الصناعات المختلفة.

وكان موضوع التسول والمتسولين مثار اهتمام مجلس الشيوخ والبرلمان المصرى، فوجه أحمد عرفان باشا عضو مجلس الشيوخ نداءً إلى وزير الداخلية قائلا: «أريد أن أسمع قولا شافيا ووعدا قريبا من سعادة وزير الداخلية بمنع التسول»، فرد الوزير بقوله: إننا شرعنا منذ فترة بتحضير مشروع قانون للقضاء على هذه الجريمة. فعاد

عرفان باشا واستحلف الوزير بسرعة استعجال هذا المشروع. ولعل فى إلحاح عضو الشيوخ على الوزير ما يوضح مدى النفور من جانب المصريين لهذه الظاهرة، حتى أنهم أصبحوا ينظرون إلى الخلاص منها كأنه حلم من الأحلام أو أمل من الآمال صعبة المنال. وأخيرا صدر القانون تحت مسمى «قانون منع التسول فى المدن المصرية» فى شهر يوليو ١٩٣٣ ونشر فى الجريدة الرسمية، وستتولى الحكومة تنفيذه بعد أن يكون قد انقضى شهر كامل على نشره، وتطبيق كافة مواده على المتسولين.

لم يكن لقانون «منع التسول فى المدن المصرية» أن يصدر وأن يوافق عليه وعلى مواده البرلمان فى يوليو ١٩٣٣، إلا بعد أن أعدت الحكومة عدتها لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة - الشحاذة والتسول - التى أصبحت تسير وفقا لضروب وأشكال متعددة، وأن لكل طائفة من الشحاذين أسلوبا خاصا بهم، فمنهم من يشحذ باسم الدين، ومنهم من يتصنع الداء والأسقام والمرض ومنهم من يتّجر نهارا ويشحذ ليلا، ومنهم من يطوف القرى ليجمع من الناس البسطاء النذور، حتى باتوا لا عد ولا حصر لهم، ويذكر أحد المصادر أن بالقاهرة وحدها ثلاثين ألف شحاذ، فما بالنا بأعدادهم فى مصر كلها. كان ما وصلت إليه أوضاع الشحاذين والمتسولين وزيادة أعدادهم بصورة مخيفة، ما جعل الحكومة - كما ذكرت - تعد العدة وذلك بإنشاء الملاجئ لإيوائهم.

وفى ٩ أغسطس ١٩٣٣ وقّع وزير الداخلية قراراً بتطبيق أحكام قانون التسول فى جميع أنحاء البلاد، على أن يختص ملجأ العجزة بالإسكندرية بقبول اللاجئين من الإسكندرية ومديريات الوجه البحرى ومحافظة دمياط، وأن يختص ملجأ القاهرة بقبول اللاجئين من محافظتى القنال والسويس ومديريات الوجه القبلى. وقد نفذ القانون فعلا وتولى رجال البوليس اعتقال المتسولين وتقديمهم إلى المحاكم.

واتخذت وزارة الداخلية الإجراءات اللازمة لإيواء العجزة والضعفاء فى الملاجئ التى أنشئت لهذا الغرض، أما المتسولون القادرون على العمل - وهم كثر فى زمن الأزمة - فلا يرسلون إلى الملاجئ، بل يكلفون التحول إلى العمل المنتج لكسب رزقهم منه ومن يستمر على التسول بعد ذلك يرسل إلى السجن بعد محاكمته طبقا لمواد قانون التسول والعقوبات التى فرضها.

وشهدت حركة إنشاء الملاجئ لإيواء الشحاذين والمتسولين والأيتام وغيرهم نشاطا غير مسبوق، من جانب الحكومة ومن جانب الميسورين من أهل البلاد فى زمن ندرت فيه الموارد ونضب معين الخزانة المصرية، زمن الأزمة الاقتصادية، إلا أن الخطر المحدق بالبلاد من جراء استمرار هذه الظاهرة، كان بمثابة إنذار للجميع بضرورة التحرك للخلاص من هذا الخطر المحدق.

وكان على الحكومة أن تسير فى اتجاهين متوازيين، فتعمل على إنشاء الملاجئ فى القاهرة وفى عواصم المديريات، أو باستئجار بعض الدور التى تصلح لاستخدامها كملاجئ وتزويدها بكل الاحتياجات، أما الأسلوب الآخر فهو أن تساعد الجمعيات الخيرية التى لها ملاجئ أو مدارس وتدعمها ماديا لتعمل على توسيع ملاجئها ومدارسها فى محاولة لاستيعاب هذه الشرائح الاجتماعية فى دور هذه الملاجئ. وقد أعدت وزارة الداخلية عدتها بتوفير المبالغ المالية اللازمة للسير فى هذين الاتجاهين. وقد تم ذلك تحت إشراف سعيد باشا العزبى وكيل وزارة الداخلية بالاشتراك مع مديرى المديريات.

أما على المستوى الشعبى، فقد ساهم أحمد مصطفى عمرو باشا بتبرع بلغ عشرة آلاف جنيه وذلك لإنشاء ملجأين بأسيوط أحدهما للبنين والثانى للبنات، كما ساهمت الداخلية بمبلغ مماثل لإنجاز هذين الملجأين. وليس ما قدمه هذا المتبرع إلا على سبيل المثال، فلابد وأن الكثيرين من القادرين قد أدلوا بدلوهم فى التبرع لإنشاء هذه الملاجئ. واهتمت وزارة الداخلية بضرورة وضع لائحة للملاجئ، فشكلت لهذا الغرض لجنة برئاسة صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية، تحدد كيفية إدارة هذه الملاجئ، ونظام التعليم فيها، والنظافة والأغذية والملابس، والتأديب، والثواب والعقاب. وقد صدرت اللائحة فى ٤٩ مادة عالجت كل الأمور.

وكانت وزارة الداخلية تتحرك فى هذا الشأن طبقا للاحتياجات، فتقدم محمود فهمى القيسى باشا وزير الداخلية بمذكرة إلى وزارة المالية بطلب الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ أربعة آلاف ومائة جنيه لفتح ملجأ للمتسولين بمدينة القاهرة فى ميزانية عام ١٩٣٣ . كما قامت الوزارة بإنشاء ملجأ لليتيمات بشبين الكوم. وفى

الإسكندرية وفى منطقة كوم الشقافة قامت بلدية المدينة ببناء ملجأ للبنين وآخر للبنات. كما قام محمد شعير بك مدير الجيزة بأن جعل دار مدرسة البنات الأولية التابعة لمجلس مديرية الجيزة ملجأ لليتيمات بجوار ملجأ الأمير فاروق للبنين. وقد تقرر أن تقوم «مطاعم الشعب» بتقديم الأطعمة للملاجئ الجديدة.

وفى غمرة الحماسة لإنشاء الملاجئ ومساعدة القائم منها لعلاج الأمراض الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع المصرى فى زمن الكساد الكبير، بدأت بعض الملاجئ تطلب مساعدة الحكومة على أداء رسالتها. فوجهت إدارة ملجأ الأيتام الماسونية نظر الحكومة إلى أنها تدير منذ مدة ملجأ لإيواء الأيتام وتربيتهم، «وقد قامت هذه المؤسسة على تبرعات المحسنين وذوى الأريحية». وطلبت إدارة الملجأ أن تخصص لها الحكومة إعانة سنوية.

وعندما شرعت وزارة الداخلية فى تطبيق قانون منع التسول، بدأت محافظة العاصمة فى تنفيذه يوميا فى الفترة ما بين الساعة السادسة والتاسعة مساء كل يوم للقبض على أربعمائة غلام متشرد من شوارع القاهرة فى يوم واحد، وأن عدد الذين أرسلوا إلى النيابات فى يومين بلغ ٣٥٠. ومن بين هؤلاء الغلمان - كما تذكر جريدة الأهرام - «من يشع من أعينهم بريق النجابة، وتدل عباراتهم ولفتاتهم على أنهم يكونون رجالا أقوياء أذكياء لو أن وراءهم أمة تعنى بأحداثها، ولكل منهم قصة حول انفصال الأب والأم، وزواج الأب عدة مرات وترك الأولاد فى الطرقات.

ويبدو أن الأمر ليس سهلا هينا فى علاج هذه الحالة، فلم يكن ما تقوم به الوزارة، وكذلك الأفراد، وما لدى الجمعيات والمدارس من ملاجئ بكاف لإيواء هذه الجموع الغفيرة من الشحاذين والمتسولين والمتشردين بالإضافة إلى إيواء الأيتام والفقراء وغيرهم ممن لا عائل لهم. ولذلك تدرجت الحكومة فى تنفيذ القانون فى البلاد التى أعدت بها الملاجئ. أما غيرها ممن لم تشهد إقامة ملاجئ بها، فقد كان المتسولون يهرعون إليها لممارسة مهنتهم فى التسول بعيدا عن تتبع قوات الضبط.

وأمام حملات المداهمة للقضاء على نشاط المتسولين والشحاذين والنشالين تصور لنا جريدة الأهرام واقعة طريفة بقولها «كان لا ينقضى يوم دون أن تتلقى

حكمدارية بوليس العاصمة من بوليس الأزبكية عدة بلاغات عن حوادث نشل ارتكبت بدائرة القسم، وقد عنى قلم المباحث الجنائية بحكمدار العاصمة بهذا الأمر، وأخذ ضابط المباحث فى جمع الخطرين من النشالين حتى بلغ عددهم ٢٣ بين رجل وامرأة وصبى وفتاة، وحجزهم فى سجن التخشيبة حتى صباح اليوم التالى، وقد وردت على الحكمدارية كشوف الحوادث فإذا بها خالية من حوادث النشل.

وكان ذلك فى وقت كثرت فيه حوادث النشل والنصب والاحتيال على المواطنين، وهى آفة موجودة فى كل زمان ومكان ولكنها استشرت جميعها فى زمن الكساد الكبير.

السرقة بالإكراه والقتل والسطو المسلح:

على الرغم من أن هذه الحوادث قديمة قدم خلق الله للأرض ومن عليها، فالخير والشر موجودان فى كل مجتمع من المجتمعات، وتتطور الجريمة من عصر إلى آخر طبقا لأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية تمر بها المجتمعات المختلفة، لكن ارتكاب هذه الجرائم يتزايد وبشكل ملفت للنظر، ويهدد السلام الاجتماعى والأمن فى كل مجتمع يتعرض لأزمات وخاصة الأزمات الاقتصادية، التى يبرز من خلالها ظواهر اجتماعية خطيرة كالبطالة، ونقص الأموال وندرة الأعمال، مما يهدد بالمجاعات.

وفى بلد كمصر وخاصة فى ريفها الذى يمثل نسبة كبيرة جدا من عدد سكانها، فقد كثرت حوادث الجنايات والسرقات والقتل. وتشير الصحف إلى هذه الحالة، فتذكر جريدة السياسة ما يجرى فى مديرية بنى سويف «كثرت حوادث الجنايات والسرقات وتقليع الزراعة بمركز ببا بدرجة مروعة، فقد حدث فى هذا الأسبوع قتل ثلاثة أشخاص، وقتل رابع من كوم النور، وحصل تقليع زراعة قطن بناحية الملاحية، وفدان منزرع مقات بطيخ بالفقاعى، وسرقة بالإكراه فى بنى قاسم، وسرقات متعددة للمواشى وردها بحلوان» أى بفدية يقدمها صاحب المواشى المسروقة لعصابات السرقة ثم تعود إليه مواشيه.

وتتوالى حوادث السرقات بالإكراه فى كل أرجاء مصر، ريفها وحضرها، وربما كان ذلك بفعل عاملين أساسيين، أولهما - أن ذلك يحدث بفعل الأزمة الاقتصادية التى أخذت بخناق المصريين جميعا على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، أما الثانى - فقد كان ذلك فى عهد حكومات ووزارات لا تمثل الشعب المصرى، فهى حكومات جاءت نتيجة انقلابات دستورية، مثل: وزارات محمد محمود باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ويحيى إبراهيم باشا وهى وزارات كلها تحكم ضد إرادة الأغلبية، وشهدت البلاد فى عهدها ما يشبه إلى حد كبير الحرب الأهلية. فالأوضاع السياسية مضطربة، وهذه الوزارات لا هم لها إلا تتبع ومعاقبة الخصوم، مما جعلها تنشغل كثيرا عن استتباب الأمن العام، ولعل ذلك الموضوع مجاله فى الفصل التالى، ولكن سنشير هنا إلى بعض هذه الجرائم التى حدثت فى مصر وفى ريفها زمن الأزمة الاقتصادية.

وتعددت حوادث السرقات بالإكراه، فكان فيها فى بندر قوص كما تذكر جريدة السياسة بقولها: «بينما كان الخواجة إلياس أيوب أحد أعيان بندر قوص عائدا إلى منزله، وإذا بشخص يضربه من الخلف ضربة شديدة، وقع على أثرها مغشيا عليه فانتهز المعتدى الفرصة وسلبه ساعته وسلسلته الذهبية ولاذ بالفرار» كما ألجأت الأزمة أحد المواطنين إلى سرقة سجادة من «كنيسة الإسرائيليين» بالفجالة وقبض عليه فقال: «إن الأزمة هى التى ألجأته إلى السرقة لشدة حاجته». كما انتشرت حوادث قتل أحد العمد وإصابة آخر فى عهد إسماعيل صدقى. والدوريات غاصة بهذه الحوادث فى كل أرجاء مصر، لسرقة أقطان، سرقة أسلحة الحراس الذين يتولون حراسة الزراعات والمحاصيل، وخاصة فى دوائر كبار الملاك، مثل وقف أحمد باشا طلعت بناحية أبو حسيبة فى المنيا، وفى مغاغة سرق زكى عبدالجواد وآخرون بندقية فرج صالح خفير زراعة قلينى باشا فهمى كرها واعتقلوا.

وينضوى تحت مسمى السرقة أشياء كثيرة، منها سرقات كبيرة تمثل نقودا وأشياء ثمينة، وأخرى لمحاصيل ومواش، وثالثة تتم بأساليب تحمل فى تنفيذها كثيرا من العنف، فتعرف بالسطو المسلح، وأيضا سرقة تعبر عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى المتردى فى زمن الأزمة الاقتصادية والتى توضح لنا بما لا يدع مجالا للشك، ويقدم صورة حقيقية إلى أى مدى كانت الأزمة تمسك بخناق المصريين

وخاصة فقراءهم، ولعل فى سرد هذه الواقعة ما يوضح الوجه الآخر لتلك الأزمة، بعيدا عن التحليلات والتفسيرات العلمية، فتصور لنا جريدة الأهرام من مراسلها فى قرية الزنكلون بمديرية الشرقية قوله: «فوجئت امرأة قروية وهى تسرق رغيفا من دكان خباز بالزقازيق، فقبض عليها صاحب الحانوت وسلمها لرجال البوليس. والمرأة أرمل لها طفلان، أحدهما فى الخامسة، والثانى يبلغ نحو العام فقط، فلما حقق معها وأفرج عنها بصفة مؤقتة، خشيت أن يفرق السجن بينها وبين طفليها، فاعتزمت الموت معهما، وحملتهما إلى بئر فى أحد الحقول وألقت بنفسها معهما فى البئر، ولكن البئر لم تكن عميقة فلم يغمرها الماء ولم تغرق، عندئذ ساورها الندم، فبذلت المستحيل لإنقاذ طفليها، فحملت الرضيع بيديها بعد أن وضعت الآخر فوق كتفها، وأخذت تصيح مستغيثة فسمع بعض المارة صياحها فأنقذوها هى وطفليها. . وقدمت إلى النيابة ثانية ولكنها أشفقت عليها، وتركت لها رضيعها وأرسلت الطفل الآخر إلى الملجأ.

مطاعم الشعب:

أمام تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر عامة، وفى الريف على وجه الخصوص إلى الحد الذى دفع امرأة إلى سرقة رغيف خبز من أحد المخابز. فإن ذلك ليدل دلالة واضحة على ما آلت إليه الأوضاع التى تنبئ عن حدوث المجاعات فى زمن الأزمة. ولعل هذا الوضع وإحساس وتقدير ملك البلاد ـ الملك فؤاد ـ بأن «أعرب حضرة صاحب الجلالة الملك عن رغبته السامية فى أن تصرف النقود التى تجمع لإقامة الحفلات عند استقبال ركابه العالى إلى القاهرة أو الإسكندرية فى وجوه الخير والبر بالفقراء، ومن هنا نبتت فكرة إقامة مطاعم للشعب».

وانطلاقا من هذا التوجيه الملكى بالاهتمام بالفقراء والجوعى فى زمن الأزمة، فقد جرت فى البلاد حركة نشطة للتبرع بالأموال لإقامة هذه المطاعم ومدها بالمال اللازم للاستمرار فى أداء رسالتها، وقد سبق أن ذكرنا أن وزارة الداخلية، كانت قد عهدت إلى تلك المطاعم فى تقديم الوجبات الغذائية للمقيمين فى الملاجئ التى أقامتها الوزارة وتأوى الشحاذين والمتسولين والأيتام وغيرهم ـ وعلى سبيل المثال

لا الحصر تبرع كل من أحمد نجيب برادة بخمسة جنيهات، خمسة جنيهات فاعل خير، وخمسة وعشرين جنيها الأمير محمد عباس حليم، عشرة جنيهات غبطة الأنبا يؤانس، خمسة جنيهات إسماعيل شاكر بك، خمسة جنيهات عز الدين يكن بك، ثلاثة جنيهات نجيب شكرى بك، وأخيرا تبرعت خمسون تلميذة بالعباسية بمبلغ خمسمائة قرش. كما تبرع الدكتور شكرى نجيب بمصلحة التجارة والصناعة، ونجيب بك إسكندر من أعيان البحيرة بمبلغ ثلاثة جنيهات لكل منهما لمطاعم الفقراء، وذلك ابتهاجا بعودة حضرة صاحب الجلالة الملك إلى عاصمة ملكه.

وبمناسبة ما تبرع به هؤلاء المتبرعون الذين تم ذكرهم بالمبالغ الموضحة قرين كل منهم لمطاعم الشعب بمدينة القاهرة، فقد وجه محمود صدقى باشا محافظ العاصمة خطابات شكر على تلك المساعدات القيمة. وتعلق جريدة الشعب على هذه المشاركة من جميع فئات الشعب حتى التلاميذ والتلميذات فى مساعدة الفقراء بإطعامهم بقولها: «والحق يقال إن فى ذلك تعضيدا للأعمال الخيرية النافعة، ولو تبارى حضرات من تدفعهم المروءة من ذوى البر والإحسان بالتكرم بالمساعدة فى هذا الشأن لتحققت الفائدة العامة المرجوة من حيث مساعدة الفقراء فى مثل هذه الظروف».

وسرت موجة التبرع بين جموع سكان القاهرة وغيرها لإقامة مطاعم الشعب ودوام استمرارها فى تأدية رسالتها، إلى جانب افتتاح مطاعم جديدة فى مختلف الأحياء. وعلى هذا الدرب قامت لجنة الاحتفال بمقدم الملك فؤاد إلى القاهرة فى عام ١٩٣٣، وتمشيا مع سياسة تخصيص الأموال التى كانت تنفق على الاحتفالات الخاصة باستقبال جلالته، بشراء قطعة أرض بشارع الأمير فاروق لإقامة مطعم عليها. ولعل ذلك يدل دلالة واضحة على أن هذا المشروع استمر فى سنوات الأزمة يقدم الطعام للفقراء والمحتاجين من سكان العاصمة.

وكانت المناسبات الدينية تحظى باهتمام الكثيرين من ذوى المقدرة على مساعدة الفقراء، وتقديم مساعدات إضافية لأعمال البر والخير، ففى مناسبة عيد الأضحى تبرع لمطاعم الشعب تحت مسمى «بدل معايدة» بمبلغ جنيه واحد كل من: يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ، إبراهيم فهمى كريم باشا وزير المواصلات،

محمود صدقى باشا محافظ القاهرة، على إبراهيم باشا مدير الجامعة ووزير ألمانيا المفوض، وغيرهم كثيرون. وتذكر جريدة الأهرام أنه «تبرع بمبلغ ثلاثة جنيهات حبيب المصرى بك، وأيضا عدد من موظفى ومراجعى الحكومة، وساهم عدد كبير من الموظفين بمبالغ مالية مختلفة. . وذلك بسبب الأزمة. . ولإقامة المآدب للناس لأكل اللحم فى العيد».

وتبدو آثار الأزمة ظاهرة للعيان فى بعض تصرفات الناس، فمن لا تملك شيئا اضطرت إلى سرقة رغيف خبز كادت أن تفقد حياتها وحياة أطفالها بسبب هذه السرقة، وأسفرت فى النهاية عن حرمانها من ابنها الأكبر، فأدخل الملجأ، وهو إجراء فيه حماية للطفل وتخفيف الأعباء عن أمه. وعلى الجانب الآخر فإن من يملك تصرف فى أخص وأعز ما يملك افتداء لنفسه، وتلبية كافة احتياجاته، فاضطر إلى بيع كل ما يملك، وبأى سعر كان. وتصور لنا جريدة الأهرام هذه الحال بقولها: «ازدحمت مصلحة دمغة المصوغات الذهبية فى اليومين الأخيرين بالراغبين فى البيع سواء أكان من التجار، أم من الجمهور. . وطلب مدير المصلحة عددا من الجنود من حكمدار العاصمة فأرسل إليه عشرين جنديا من بلوك الخفر لحفظ النظام، ومع هذا كان التدافع شديداً. ومما يتجه النظر إليه من مظاهر الأزمة تبدو بوضوح فى بيع الذهب، فإنه عُرض على المصلحة **أسنان من الذهب، وأحزمة من الطراز القديم المرصعة بالجنيهات، وعرضت جنيهات من عهد محمد على الكبير، وقطع إنجليزية من ذات الخمسة جنيهات، وبعض الجنيهات المصرية فى عهد الخديوين السابقين والجنيه المسكوك فى عهد المغفور له السلطان** حسين. وقد كان عرض مثل تلك النقود القديمة نادرا، ولكن الأزمة دعت الناس إلى بيعها بالوزن. وتقدر مصلحة الإحصاء أنه يوجد فى مصر ١٢ مليون جنيه من الذهب ولكن العارفين يقدرون المدخر بمبلغ عشرين مليون جنيه.

ومن بين آثار الأزمة أيضا، أن المواطنين الذين كانوا يملكون الذهب، والذين يدخرون بعض الأموال إما فى البنوك أو فى دفاتر توفير البريد، فقد امتدت أيديهم إلى سحب مدخراتهم لتلبية احتياجاتهم فى زمن الأزمة، فقد كان من الضرورى أن تتأثر حركة الأعمال فى صندوق البريد بالأزمة المالية، ومن مظاهر هذا التأثر، أن استرداد المبالغ المودعة سار بخطوات مطردة، فقد بلغت النسبة فى شهرى يناير

وفبراير ١٩٣٢ مبلغا قدر بـ ١٢٣,٢٦٥ جنيها، وهى توازى أضعاف ما بلغته فى هذين الشهرين فى عام ١٩٣١ . وتنطبق هذه الحالة أيضا على رصيد الودائع». كل ما كان يدخره المواطنون امتدت أيديهم إليه للتصرف فيه تفريجًا لحدة الأزمة الطاحنة .

الأحـــوال الصحيـــة:

لم يكن من آثار الأزمة هذا الانهيار الاقتصادى، والذى تسبب فى حدوث بعض المظاهر التى دلت دلالة واضحة على شدة وطأة ذلك الكساد الكبير الذى ألم بالعالم كله فحسب، وإنما حدث ذلك كله فى وقت ساءت فيه الأوضاع الصحية فى مصر، والتى كانت تشرف عليها وتدير أمور الخدمات الصحية فى البلاد، مصلحة الصحة العمومية التى كانت تتبع نظارة الداخلية. فلم تكن هناك وزارة للصحة تتولى الاهتمام بصحة المواطنين، ولم تر هذه الوزارة النور إلا فى عام ١٩٣٦ بعد نهاية الأزمة.

وكان النقص شديدا فى كل ما يكفل صحة المواطنين، وخاصة المرضى منهم، فمياه الشرب النقية غير متوفرة حتى فى المستشفيات، وإنما جميعها تعتمد على مياه الطلمبات، كذلك عدم توافر التليفونات وعدم توصيل التيار الكهربى لهذه المستشفيات. هذا فضلا عن النقص الخطير فى عدد الأطباء، والذى كان ناتجا عن زيادة المصروفات الدراسية فى كلية الطب والتى تقررت عام ١٩٣٢، مما يجعل عدد الخريجين لا يفى بحاجة البلاد من الأطباء.

وفى عام ١٩٣٣ - من سنوات الأزمة - شهدت مصر انتشارا واسعا لمرض حمى التيفود، حتى بلغ عدد الوفيات بسبب هذا المرض فى مصر كلها، أربعمائة مصاب فى أربعة أشهر فقط من يناير إلى مايو، فى حين بلغ عدد المصابين ٣٥٥٦ مصابا، كما صرح بذلك إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية، والمسئول الأول عن صحة المواطنين، كما قال إن القضاء على هذا المرض مرتبط ارتباطا وثيقا بمقاومة الفقر والجهل والقذارة، إذ إن النظافة الشخصية لأجسام وملابس الفقراء هى أهم العوامل لمقاومة حمى التيفود، وقد قامت الحكومة بسرعة عزل المرضى وتطهيرهم من الحشرات المسببة للمرض، إضافة إلى الاهتمام بتطهير منازلهم ومراقبتهم لمدة

أسبوعين، كما نوه صدقى فى حديثه إلى قيام مصلحة الصحة العمومية بجمع المتسولين الذين يمثلون أكبر مستودع لهذه الحشرات الناقلة للمرض وذلك من أجل تنظيفهم، كما أشار إلى وجود تسعة حمامات عمومية فى أنحاء البلاد، ولعل ما ذكره صدقى باشا يوضح إلى أى مدى كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متردية وخاصة أثناء أزمة الكساد العالمى، وهو ما يتضح من عدم قدرة الحكومة على التوسع فى إنشاء الحمامات والمغاسل العمومية لنظافة المواطنين بالقدر الكافى.

كما تعتبر البلهارسيا والأنكلستوما من أشد الأمراض الفتاكة التى عانى منها الشعب المصرى وخاصة بين أوساط الفلاحين، والتى لم تحظ بالعناية الكافية فى زمن الأزمة، مما كان مثار اهتمام إلياس عوض عضو مجلس الشيوخ، الذى طالب بضرورة توفير مياه شرب نقية للمواطنين، مما كان يعد مستحيلا على الحكومة تنفيذه فى مثل هذه الظروف.

وأيضا لم تكن الأمراض الصدرية تلقى العناية الكافية من جانب مصلحة الصحة العمومية، فلم يكن هناك سوى مصحة واحدة، مصحة فؤاد بحلوان والتى أنشئت فى عام ١٩٢٦. كما أضيفت إليها مستشفى أبى زعبل فى عام ١٩٣٣، ولكنهما عجزتا عن استيعاب الأعداد المتزايدة من المرضى. بسبب عدم ملاءمة المساكن التى يعيش فيها غالبية الفلاحين والعمال، هذا بالإضافة إلى قلة عدد مستوصفات الأمراض الصدرية البالغ عددها أربعة فقط فى أنحاء البلاد. وأن الوجه القبلى محروم تماما من هذه الخدمة الصحية. كذلك فقد مثل مرض الملاريا، أحد أخطر الأمراض شيوعا فى مصر، ولعل ذلك كان بسبب انتشار البرك والمستنقعات التى ساهمت فى انتشار المرض، ولذلك كان مطلب ردم البرك والمستنقعات هذه مطلبا من مطالب البرلمان المصرى بمجلسيه فى زمن الأزمة.

وكان الاهتمام بصحة المواطنين وخاصة أهل الريف من الفلاحين من بين الموضوعات المهمة التى كانت مثار مناقشات فى مجلس النواب والشيوخ فى زمن الأزمة، ففى عام ١٩٣٠ وفى أثناء مناقشة ميزانية الدولة، دعا النائب الطبيب نجيب إسكندر إلى تحسين الحالة الصحية فى القرى ومدها بالمياه الصالحة للشرب، على أن تتولى مصلحة الصحة العمومية هذا الأمر بدلا من مجالس المديريات.

وعند مناقشة مجلس النواب فى عام ١٩٣٢ لقانون اختصاص مجالس المديريات

فى الشئون الصحية، حيث نصت المادة السابعة من القانون «على مجلس المديرية أن يعتنى بشئون الصحة العامة فى المديرية، وأن يخصص سنويا من أمواله ما يساعد على استئصال الآفات المحلية، ومقاومة الأمراض وتيسير السبل على الأهالى للعلاج منها، بحيث لا يقل ما يخصصه المجلس لذلك عن ٢٠٪ من ميزانيته». وكانت هذه النسبة مثار اعتراضات من جانب كبار ملاك الأراضى الزراعية فى المجلس، وانصبت معارضتهم على أن القانون المذكور قد خصص ٦٦٪ من ميزانيته للاهتمام بالتعليم، ومن ثم لا يتبقى للأعمال الأخرى كالزراعة سوى نسبة قليلة. وبرغم ذلك فقد طالب عبد العزيز نظمى عضو المجلس وهو طبيب بزيادة النسبة المخصصة للشئون الصحية إلى أعلى نسبة مشدداً على أن الفلاحين لا يمكنهم أن يقوموا بأعمال الزراعة وهم يعانون من الأمراض المختلفة.

ولعل فى إثارة بعض هذه الملامح الصحية التى أشرنا إليها، والتى كانت مثار اهتمام ومناقشات فى مجلس البرلمان لتدل دلالة واضحة على مدى ما كان يعانيه القطاع الطبى فى مصر من تدن فى المستوى، إلى جانب ظروف الأزمة التى جعلت تحقيق المطالب الصحية للارتقاء بصحة المواطنين، وخاصة أهل الريف يعد أمراً مستحيلا، وأثرا بعد عين، صعب المنال فى زمن الأزمة حيث تزايدت الضغوط على الحكومات المختلفة لمد يدها لحل العديد والعديد من المشكلات التى عانت منها البلاد، سياسية واقتصادية واجتماعية وصحية وغيرها فى وقت نضبت فيه مواردها وكاد الاحتياطى أن ينضب معينه أيضا.

تجارة المخدرات وحالات الإدمان:

لم يكن التدنى فى المستوى الصحى فقط، بل شهد الريف المصرى أيضا كثيرا من الأمراض الاجتماعية التى كانت موجودة، لكن الأزمة الاقتصادية قد زادت من وطأتها، فعلى سبيل المثال انتشرت تجارة المخدرات فى ربوع البلاد، واستخدم مروجوها طرقا احتيالية كثيرة لإخفاء تجارتهم عن أعين أجهزة الأمن المكلفة بضبطهم، وعلى سبيل المثال، ففى مديرية الغربية وضعت خطة لضبط أحد التجار فى بلدة «محلة مرحوم» التابعة لبندر طنطا، وتم ضبط التاجر، ولكن الملفت للنظر

أن أهالى القرية كانوا يحاولون تخليص المتهم من أيدى البوليس بإلقاء الحجارة عليه، مما اضطر قوات البوليس إلى إطلاق النيران على الأهالى لتفريقهم. ولعل ذلك يشير إلى العصبية والتكافل فى الريف المصرى حتى فى حالات ارتكاب الجرائم كجريمة ترويج المواد المخدرة التى تضر بصحة هؤلاء الريفيين البسطاء، فهم يحاولون حماية تاجر المخدرات إما خوفا أو طمعا.

كما شهدت مدينة السنطة بالغربية أيضا بلاغات متعددة للإرشاد عن تجارة المخدرات فى بلاد المركز المذكور، فتأمر المديرية فى الحال بضبط هؤلاء متلبسين بجرائمهم فى إحراز هذه المواد المخدرة. ومن الواضح أن انتشار تعاطى المخدرات إنما كان بسبب الأزمة الاقتصادية، ومما كان يسبب زيادة العبء على الدوائر الصحية لعلاج هؤلاء أيضا.

وتشكل قضية إدمان المخدرات أحد الأبعاد الهامة لانهيار الأوضاع الاجتماعية والصحية فى البلاد، حتى أنها كانت مثار اهتمام أعضاء مجلس النواب والشيوخ. حيث قدم عضو الشيوخ الطبيب أسعد يوسف عطية سؤالاً لوزير الداخلية إسماعيل صدقى فى عام ١٩٣١، مستعرضا التقرير السنوى لمكتب مكافحة المخدرات الذى أوضح أن عدد مدمنى المخدرات بمختلف أنواعها وصل لنحو نصف مليون شخص، معتبراً أن المكافحة الإدارية لا تكفى وحدها للقضاء على هذا الوباء. طالبا من وزير الداخلية أن يحيط المجلس علمًا بالإجراءات التى تتخذها الحكومة لمكافحة هذا الوباء من منظور المحافظة على الصحة العامة للمواطنين. وقد أشار صدقى فى إجابته إلى قيام مصلحة الصحة العمومية بتخصيص بعض الأسرة فى مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية لعلاج المدمنين، بعد قيامهم بدفع نفقات علاجهم، إضافة إلى تخصيص بعض الأماكن فى مستشفى الخانكة لعلاج المدمنين الفقراء مجانًا.

وتعقيبا على ما قاله صدقى باشا فى الجلسة، طالب عضو الشيوخ بضرورة تضافر الجهود للقضاء على مشكلة الإدمان، محذراً من تفاقم هذه الظاهرة، مدللا على ذلك بوفاة نحو عشرين ألفا من شباب مصر سنويًا من جراء تعاطى المخدرات، إلى جانب تعطل ما لا يقل عن أربعمائة ألف من الأيدى العاملة عن العمل بفعل تعاطى المخدرات.

وأثناء مناقشة مجلس النواب لميزانية الدولة فى عام ١٩٣٣ ، أوضح النائب حسن حسنى أن تشديد العقوبة على مدمنى المخدرات ليست هى الطريق الأمثل للقضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية السيئة ، وإنما اقترح تكوين لجنة من كبار الإخصائيين لفحص مشكلة الإدمان من كافة جوانبها لمحاولة التوصل إلى الحلول الفعالة لها . كما أوضح النائب عبد العزيز نظمى وهو طبيب ، أن مستشفيات الأمراض العقلية تعد مكانا غير مناسب لعلاج المدمنين ، وقد وجه دعوة للحكومة ولسراة المواطنين للإسراع فى إنشاء مصحات مختصة بعلاج المدمنين .

ومن الواضح أن انتشار ظاهرة الإدمان ، إنما كان نتيجة طبيعية لانتشار تجارة المخدرات بأنواعها المختلفة ، وكانت هذه القضية مثار اهتمام أعضاء مجلس النواب ، الذين طالبوا بضرورة العمل على الحد من انتشار المخدرات . ومن المعروف أن هذه النوعية من القضايا لعبت دوراً مؤثراً فى الإضرار بالمجتمع ، حيث كان قد تخصص فى تجارتها الأجانب الذين يحتمون تحت مظلة الامتيازات الأجنبية ، وخاصة اليونانيين والإيطاليين ، معتمدين على مساندة المحاكم القنصلية لهم ، والتى كانت أحكامها لا تتعد الغرامة أو السجن لفترة قصيرة فى أقصى الحالات . الأمر الذى أغرى هؤلاء الأجانب على العودة لتجارة المخدرات لعدم وجود أحكام رادعة لهم . فلم تكن الحكومة المصرية تستطيع القبض على المهربين الأجانب وتجار المخدرات منهم ، ومحاكمتهم وإنزال العقاب بهم . بل كانت كل ما تستطيع القيام به ، هو تسليمهم إلى القنصليات التابعين لها لمحاكمتهم وإبعادهم خارج البلاد . وحتى ذلك كان رهنا بموافقة القنصليات . وتشير الإحصائيات أنه فيما بين عامى ١٩٢٩ و١٩٣٧ بلغ عدد الأشخاص الذين طلبت الحكومة المصرية إبعادهم ٦٤٦ شخصا من جنسيات مختلفة ، غير أنه تمت الموافقة على إبعاد ٤٦٠ شخصا منهم فقط .

البغـــاء:

من الأمراض الاجتماعية التى انتشرت فى زمن الأزمنة الاقتصادية كان انتشار البغاء فى المدن المصرية ، وكان للأجانب دور هام فى نشره وحمايته تحت مظلة الامتيازات الأجنبية ، وقد حملت الصحف المصرية كثيرا من أخبار البغاء ، وخاصة

وأنه كان بغاءً رسميًا مصرحًا به من سلطات الدولة فى ظل الاحتلال البريطانى، ففى مقال لجريدة الأهرام تحت عنوان «مشكلات مصر الاجتماعية». البغاء الرسمى: «شرعت المديريات تلغى البغاء الرسمى نزولا على أحكام جميع الأديان والآداب، وتمشيا مع القرار الحكيم الذى انتهت إليه اللجنة المشكلة برياسة سعادة المصلح الجليل الدكتور محمد شاهين باشا. اقتضت المصلحة العامة ألا تعطى رخصا جديدة، وأن لا تجدد الرخص القديمة، وأن تلغى الرخص القائمة تدريجيا، وأن تسرح المحترفات فى بضع سنوات، وأن يستعان بالوعظ والإرشاد على تهذيب أكبر عدد مستطاع حتى يقبلن على كسب التعيش من أعمال شريفة، أو من الظفر بالحياة الزوجية الطاهرة، وأخيرا يستعان بإنشاء الملاجئ لإيواء التائبات وتعليمهن بعض الحرف». كما يرى صاحب المقال.

ولعل ما ذكره كاتب المقال السابق، كان يمثل آمالا للخلاص من هذه الآفة الاجتماعية البغيضة والتى تتم تحت سمع وبصر الدولة والمواطنين، والتى تعد وصمة عار فى جبين مصر والمصريين فى زمن الاحتلال البريطانى، حتى أن الأجانب كان لهم دور رئيسى فى انتشار واستمرار هذه الآفة، فتشير جريدة الفلاح المصرى تحت عنوان «نفى أجانب غير مرغوب فيهم». لمراسلها فى الإسكندرية حيث قالت: «نفت اليوم حكمدارية الإسكندرية من هذه الديار أربعة من اليونانيين قبض عليهم لدخولهم القطر بدون جوازات، وثبت أنهم من كبار النشالين الذين هبطوا الإسكندرية للعيش من النشل والسرقة». كما ذكرت الجريدة «واتفقت الحكمدارية مع قنصلية إيطاليا على نفى إيطالى يدعى «كارميلا سيسا»، قبض عليه بتهمة الاتجار فى الرقيق الأبيض فى منزله بدائرة قسم اللبان، وقد قبض عليه البوليس، وضبط بمنزله بعض النسوة، وسيرحل من الإسكندرية إلى إيطاليا، والمعلوم أن له عَمَّين كانا يعملان بنفس المهنة وحُوكما وسُجنا عدة سنوات لنفس التهمة».

وفى افتتاحية الأهرام تحت عنوان «عصابات الإفساد؛ انتشار بيوت الدعارة» يروى كاتب المقال قصة فتاة عمرها ١٩ سنة أخذها قواد وسلمها لأحد بيوت الدعارة، وأجبرت بعد الضرب والتعذيب على ممارسة هذه الأعمال لجمالها، ولكنها استطاعت الهرب وأبلغت البوليس الذى قبض على الجناة، ويذكر المقال بأن

كثيرا من القاصرات تعرضن لنفس المصير ، والصحافة غاصة بأخبار بيوت الدعارة ، والجهود التى تبذلها وزارة الداخلية ومكاتب الآداب فى تتبع هذه البيوت ومداهمتها ، ويبدو أن ذلك كان للتأكد من تطبيق الشروط الصحية فى دور البغاء الرسمى المصرح بها ، أما ما كان يضبط ويقدم للمحاكمة أو النفى إن كان أجنبيا ، فإنما هى غالبا للدور التى كانت تمارس هذا النشاط دون ترخيص .

الزواج والطلاق:

كانت اللجنة التى تشكلت فى وزارة الداخلية للعمل على إلغاء البغاء الرسمى تدريجيا ، إذ إنه قد استمر حتى تم إلغاؤه بعد انتهاء أجل الامتيازات الأجنبية فى مصر عام ١٩٤٩ . وعلى أية حال فقد شهدت سنوات الأزمة الاقتصادية إحجام الشبان على الزواج ، وذلك لعدم مقدرتهم على تكاليفه ، فاقترح أحد الكُتّاب على هذه اللجنة فى شكل تساؤل فقال : «وأخيراً لست أعلم هل اللجنة قد فكرت فى تشجيع الدولة للشبان على الزواج ، بإعانات مادية تخفف عنهم تكاليف الزواج . وأخيراً هل عرض للجنة أن تدرس مسألة النسل ، فإن تكاثر النسل وزيادة عدد البنات فى مصر هما فى مقدمة مسائلنا الاجتماعية» .

ولم يكن إحجام الشبان عن الزواج هو نتيجة طبيعية من نتائج أزمة الكساد الكبير ، ولكن كان ارتفاع معدلات الطلاق بسبب الأزمة ، ما يجعل الصورة أكثر قتامة فى حياة الأسرة المصرية ، وخاصة بين فقرائها ، من الطبقة الدنيا ، حيث يصور لنا أحمد الصاوى محمد فى مقاله «ما قل ودل» هذه الحالة فقال : «إن الإحصاء الذى صدر فى مصر منذ أيام عن الطلاق خلال العام - يوليو ١٩٣٠ حتى آخر يونيو ١٩٣١ ، يقلب لنا صفحة سوداء لحياة الأسرة عندنا ، ويبعث على القلق والحزن . فى تلك المدة عقد ٢٨,٧٧٥ زواجًا بين المصريين ووقع ١٥,١١٧ طلاق أى بنسبة ٥٢,٥٪ بالنسبة للزواج . من حالات الطلاق ٦٠٨٤ طلاقا لزواج دام عدة أشهر فقط» . ويندد كاتب المقال بما يحدث للأسرة المصرية وخاصة الأبناء من تشتت وضياع . فقال : «ولعلى أرى أن ذلك فى غالبه بسبب الأزمة الاقتصادية ، وخاصة وأن الطلاق يقع بين الطبقات الفقيرة الجاهلة التى لا يكلفها الزواج شيئا يذكر» .

التبشـــــير:

يعد التبشير بالمسيحية أحد الركائز الأساسية التى يعتمد عليها الاستعمار فى ترسيخ أقدامه فى البلاد التى احتلها من بلاد المسلمين عامة وفى الوطن العربى خاصة، ووسيلة لإضعاف الفكر القومى العربى، ومحاولة طمس بعض معالم اللغة العربية، وأخيراً محاربة الدين الإسلامى إما للقضاء عليه، أو لإضعاف عقيدته فى نفوس المسلمين بتشجيع الاستعمار على ظهور بعض العقائد التى توهنه كالبابية والبهائية، ومذهب الطبيعيين الدهريين، كما حدث فى الهند فى القرن التاسع عشر. ومع احتلال بريطانيا لمصر عملت على حماية نشاط الإرساليات التبشيرية، ولكنها كانت فى نفس الوقت حريصة على عدم إثارة الشعور الإسلامى، حرصا على مصالحها فى مصر.

أما المبشرون فكانوا يرون أن تتبع إنجلترا سياسة دينية فى مصر تفضى إلى تسهيل مهمتهم فى تنصير المسلمين، ولم يكن هؤلاء راضين تماما عن سياسة كرومر واعتبروه يحابى المسلمين. فى حين أن الواقع يؤكد أنه كان يشجع الأنشطة التبشيرية ويحمى القائمين بها. فموقف كرومر والاحتلال بصفة عامة يؤكد الرأى القائل بأن الاحتلال وسلطاته العاملة فى مصر، إنما يساندان المبشرين فى أداء عملهم التبشيرى، ولكن دبلوماسية كرومر كانت تفرض عليه أن يخفى تشيعه للمبشرين، وأن يبدو أمام الجميع مؤيداً للحرية الدينية.

وقد شهدت الفترة منذ وقوع مصر تحت نير الاحتلال البريطانى، وحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية فى أواخر عام ١٩٢٩، عديداً من حوادث التبشير بالمسيحية فى مصر، نشط فى أثنائها عدد من المبشرين، وخاصة المبشرين الأمريكيين، الذين خططوا لاقتحام الأزهر الشريف، والتبشير بين طلابه، مما كان له ردود أفعال قوية من جانب طلاب الأزهر وأساتذته وعلمائه أفضت إلى إبعاد هؤلاء المبشرين، واعتذار القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية، وإظهار أسفه الشديد لما حدث.

فلما كان حدوث أزمة الكساد الكبير فى العالم كله، وكان لها صداها المسموع فى مصر، وتردت إلى درجة كبيرة الأوضاع جميعها فى البلاد، كان ذلك يمثل فترة

رواج للتبشير والمبشرين، فالأزمات وخاصة الاقتصادية الطاحنة منها تمثل مناخًا مناسبًا، ومرتعًا خصبًا لكى يزاول المبشرون أعمالهم. وتشهد هذه الفترة نشاطًا غير عادى للبعثات التبشيرية، ومدارس الإرساليات، والمستوصفات، مستغلين فى كل ذلك الحاجة والعوز الذى آلت إليه أوضاع قطاعات كبيرة من المصريين، وخاصة فقراءهم.

ويصور لنا محمد حسين هيكل باشا نشاط المبشرين فى تلك الفترة بقوله: «حدث حادث اهتزت له البلاد، وكان له فى موقفنا وموقف الحكومة أثر عميق، ذلك أن نشاط المبشرين بالمسيحية ظهر فجأة فى ثوب مخيف، وتناقلت الصحف يومئذ أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة، هى مصدر هذه الدعايات التبشيرية، وأن بها أركان الحرب التى تنظم هذه الدعايات. وكان غريبا حقا هذا النشاط الذى أبداه المبشرون، والذى لم يسمع بمثله من عشرات السنين، فقد امتد هذا النشاط من القاهرة إلى بورسعيد، وإلى غيرها من المدن والأقاليم، وقد تحدثت الصحف عن وسائل الإغراء التى يلجأ إليها المبشرون، لحمل السذج على اعتناق المسيحية، ولتنصير الأطفال الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء، وارتاع الناس لهذه الحملة التبشيرية أيما ارتياع، وجعلوا ينظرون إلى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا».

وتشير الصحف إلى العديد من أنشطة المبشرين وأساليبهم فى زمن الأزمة، مما كان مثار اهتمام مجلس النواب فى عام ١٩٣٢، حيث وجه النائب عبد العزيز نظمى سؤالا لوزير الداخلية إسماعيل صدقى، عن قضية الطالب يوسف عبد الصمد الذى تم إغراؤه من قبل المبشرين لتغيير دينه تحت تأثير التنويم المغناطيسى الذى تعرض له أكثر من أربعين مرة. وما هى الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لمنع تكرار هذه الحوادث؟

وجاء رد صدقى على سؤال النائب، بأنه يتابع التحقيقات الجارية بمعرفة النيابة العامة فى هذا الشأن، كما أشار إلى أنه اجتمع مع القائمين بأمر الإرساليات الدينية فى مصر، وبالممثلين السياسيين للدول التى تمثلها هذه الإرساليات، محذراً إياهم

من خطورة هذه الحوادث، موضحا لهم أن الدين الإسلامى هو دين الدولة الرسمى الذى لن تقبل الحكومة المساس به.

وكانت وزارة المعارف العمومية قد حصلت على تعهد من الجامعة الأمريكية أعطى لأولياء أمور الطلاب فى القسم المصرى بعدم تدريس الدين المسيحى للمسلمين، كما كانت تفعل من قبل. وفى بيان ألقاه صدقى أمام مجلس النواب أشار إلى تعرض تركية السيد يوسف الطالبة بمدرسة بورسعيد للضرب من قبل ناظرة المدرسة المبشرة «ريشو» بهدف إجبارها على اعتناق المسيحية، مؤكدا على نزعة هذه المدرسة للأعمال التنصيرية، ولذا فقد طلب من القنصلية التابعة لها المبشرة بضرورة مغادرتها البلاد، وهو ما حدث بالفعل. كما ذكر أيضا أن الحكومة قررت تسلم البنات المسلمات الباقيات بالملجأ الملحق بالمدرسة، وذلك لإلحاقهن بمعاهد الحكومة، أو الجمعيات الإسلامية لرعايتهن وتعليمهن على نفقتها.

وكانت الإرساليات تركز على مدارس البنات الداخلية؛ نظرا لأن طالبات تلك المدارس يكن تحت تأثير مسيحى خالص ومستمر من معلمات المدرسة، وما كانت تقوم به كلية البنات الأمريكية من إجبار الطالبات المسلمات على حضور الدروس والطقوس الدينية للمسيحيين. وذلك لأن البنت هى أم المستقبل التى تربى النشء، مما يضمن لهؤلاء المبشرين فى المستقبل قدرًا من السهولة فى تنفيذ مخططاتهم فى التبشير.

وحديث التبشير والمبشرين حديث طويل، خاصة فى زمن الأزمة.. لكنا سنحاول هنا أن نشير إليه على أنه آفة شديدة الخطر على كيان مصر وعلى دينها، وعلى مقدساتها، وعلى أوضاعها الاجتماعية والدينية، آفة تضاف إلى كافة الآفات التى ألمت بمصر فى ذلك الوقت، ولكن ردود الأفعال لمحاربتها كانت قوية قادرة، قادها وانخرط فى أتونها كل مصرى سواء أكان مسلمًا أو قبطيا لدرء خطرها عن البلاد. فارتفعت صيحات فى كل مكان للتصدى لمثل هذا الخطر الوبيل، وتألفت جمعيات، وقامت جماعات للدفاع عن الإسلام منها «جماعة الدفاع عن الإسلام» برئاسة محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر السابق، وافتتحت هذه الجماعة فروعًا لها فى كل المديريات والمحافظات بل ومدن الأقاليم كلها تواصل الليل بالنهار،

للوقوف صفا واحداً أمام هذه الهجمة الشرسة للمبشرين فى وقت عزت فيه الأقوات، وكثرت المشكلات، وتعالت فيه الصيحات، بلا هوادة ولا رحمة لإنقاذ الدين والعرض والمقدسات، فكانت حركة التبرع لإنشاء الملاجئ للفقراء والمحتاجين الذين هم وقود معركة التبشير والمبشرين. وقد حققت الجماعة نجاحًا منقطع النظير فى هذا الجانب، بالإضافة إلى أن وزارة الداخلية ـ وفى زمن الأزمة ـ خصصت مبلغ سبعين ألفا من الجنيهات لإنشاء الملاجئ لحماية الفقراء من خطر المبشرين.

وبلغ الأمر مداه لتركيز المبشرين على الطالبات، أن تم توجيه النداءات تلو النداءات للمواطنين بأن يرسلوا بناتهم إلى مدارس الدولة، فتحت عنوان «الأخلاق والمدارس، نصيحة إلى الآباء» وجهت ناظرة مدرسة الجامعة الابتدائية للبنات بالزيتون نداءها لهم فقالت: «ترمى مدارسنا إلى إعداد البنت لأن تكون فتاة متعلمة، وأما فاضلة حكيمة، تعرف كيف تربى أولادها، وتبث فيهم أسمى المبادئ، وأنبل الشيم، فمن الخطأ أن نلتجئ إلى المدارس الأجنبية فى تهذيب بناتنا مخافة أن تنشأ على المبادئ والعوائد التى لا ترضينا».

ولم يكن ذلك حال المسلمين فقط فى التصدى لخطر التبشير بالمسيحية، فقد تعرض الأقباط المصريين لخطر التبشير أيضا. فتحت عنوان «استيقظوا يا أبناء الكنيسة القبطية». كتبت جريدة الأهرام، ما أرسل إليها به الدكتور صادق ميخائيل المنياوى فقال: «قرأت خطابًا مفتوحًا من أ. مناديلى فى الأهرام يندب حظ أبناء الطائفة القبطية لما ألم بهم من الضرر البليغ إزاء مدارس الجاليات الأجنبية التى شعوذت أكثر من ثلث العنصر القبطى فى المذاهب المختلفة... ولقد أعجبنى كل الإعجاب، ما أنجبته عقول كبار إخواننا المسلمين من جمع الأموال الطائلة فى سبيل فتح الملاجئ... فهل يأخذ أبناء الكنيسة القبطية مثلا من مواطنيهم الأعزاء فيوحدوا ما قد تفكك. اجمعوا من المال ما يرفع شأن دينكم ويضم أبناءكم الفقراء إلى ملجأ الحياة».

وذكر أحد المصادر أن المبشرين قد استطاعوا أن يحولوا عدداً كبيرا من الأقباط والمسلمين إلى عقائدهم، فقال فى مقال بعنوان: «فتوحات المبشرين». جاء فيه،

أولا: «ظفرت البعثات الدينية بأكبر الغنائم من أبناء الأقباط وبناتهم، فأخرج المبشرون من أحضان الكنيسة القبطية الأرثوذكسية حوالى مائة ألف قبطى وقبطية، يتبعون الآن مذاهب البروتستانت والكاثوليك والبلموس والسبتيين، وغيرهم، وهذا العدد يعادل ١٠٪ من مجموع الأقباط. ثانيا: أخرج المبشرون والمبشرات عشرات المصريين المسلمين وربما المئات من أحضان الإسلام، ومن دين آبائهم. ومن العسير حصرهم إذ لا ضابط رسمى». ولعله من الواضح أن هذه الأرقام التى أوردها كاتب المقال تتسم بعدم الدقة فى صحتها، كما اعترف هو على ذلك بقوله: «من العسير حصرهم».

وعلى أية حال سواء أكانت هذه الأرقام صحيحة أم مبالغًا فيها، فقد أصابت حركة المبشرين المجتمع المصرى فى مقتل، وكادت أن تعصف بالوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة المسلمين والأقباط، لما شاب هذه الهجمة من سوء فهم أدى إلى حدوث بعض الصدامات بين العنصرين، مؤداه أن التبشير يتم بتشجيع من الأقباط، وهو ما اتضح عدم صدقه، مما جعل عقلاء الطرفين يدركون أن الخطر محدق بهم جميعا وبمصرهم، فاتحدت الجهود لمقاومة هذا الخطر الماثل والحقيقى، والذى لم نشهد رد فعل لأى من ضروب معاناة المصريين فى زمن الأزمة، أقوى من رد فعل حركة التبشير والمبشرين مما جعل عنصرى الأمة يقفون صفا واحدا لمواجهته، وتقديم حلول جذرية لعلاج أسباب السقوط فى بوتقة التبشير.

وفى وسط هذا الظلام الحالك لمعظم الأوضاع فى مصر زمن الأزمة الاقتصادية، إذ تنشر لنا جريدة الأهرام خبراً عن نشاط اجتماعى فى شكل مسابقة للفوز بجوائز، رأيت فى كتابته كأحد الاهتمامات التى ربما تفرّجُ عن الضيق وتزيح الكرب عن الصدور، فى زمن كل ما فيه يكدر حياة المصريين وخاصة أهل الريف من فقرائهم، فقالت الجريدة لمراسلها فى مدينة أجا بمديرية الدقهلية تحت عنوان «معرض للحمير فى أجا»، أقيم أمس فى أجا معرض للحمير، وتقدم العارضون بحميرهم، وقامت لجنة التحكيم بفحصها، فنال الجائزة الأولى وقدرها ثلاثة جنيهات، حمار حضرة عبد الحميد أبو العطا أفندى عضو لجنة الشياخات، والثانية وقدرها جنيهان، حمار حضرة مصطفى لبيب قورة أفندى عمدة ميت العامل، ومنحت جوائز مالية أخرى لبعض حمير حازت قصب السبق فى الجر وحمل الأثقال والسرعة. وفى منتصف

الساعة الأولى بعد الظهر، وصل سعادة مدير الدقهلية ومعه الحكمدار، ووزع المدير الجوائز على مستحقيها.

وهكذا وبعد أن استعرضنا كل ما يتصل بالأوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى فى زمن الكساد العالمى الكبير، لابد وأن نقرر بأن سوء أوضاع أهل الريف الاجتماعية، قد أثارت مخاوف المثقفين المصريين وكذلك المسئولين البريطانيين على نظام مصر الاجتماعى، بعد أن رأوا ببصيرتهم بأن استمرار تدنى حال الريف، وإحكام قبضة الأزمة على رقاب أهله، سيعرّض المجتمع لخطر الثورة الاجتماعية، والتى قد يعجل القيام بها، ظهور وانتشار الفكر التقدمى، الذى تبلور فى شكل حزب سياسى يعمل فى مصر وله كوادره وأنصاره وتحرص روسيا على توصيل فكر ثورتها إلى البلاد المحتلة.

أما المسئولون البريطانيون، فقد أكدوا على أن استمرار فقدان الفلاحين لأراضيهم وسبل عيشهم، سيعرض المجتمع المصرى لخطر كبير، بعد أن يجعل الفلاحين صيدا سهلا للأفكار الشيوعية. وهو تصور سواء أكان من جانب المثقفين المصريين، أو من جانب السلطات البريطانية العاملة فى مصر، إنما يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، حتى يمكن أن نقرر بأن هذه المخاوف حقيقية أم هى فى غير محلها؟ ولعل الأمر يستدعى أن نلقى نظرة شاملة على أوضاع الطبقات الاجتماعية المصرية وخاصة الريفية منها، حتى يمكن أن نبين مدى تأثرها بهذا الفكر الوافد فى بلد زراعى طابعه الاستقرار والثبات.

ولعله من الواضح وبعد أن استعرضنا وضع كافة الطبقات من أهل الريف، وما تعرضوا له من أوضاع اجتماعية واقتصادية سيئة خلال أزمة الكساد الكبير، فالآن نحاول أن نحدد موقف كل طبقة من تلك الطبقات من هذه الأفكار التى يتخوف من انتشارها المثقفون المصريون وسلطات الاحتلال.

فالطبقة الدنيا من أهل الريف، وتضم من يملكون مساحات صغيرة من الأرض، ومن لا يملكون وإنما يعملون كمزارعين لدى كبار ومتوسطى الملاك، ومن يعيشون على قوة عملهم من العمال الزراعيين، وعمال التراحيل وغيرهم، فقد عانى أفراد هذه الطبقة كثيرا من وطأة الأزمة، وتمثلت معاناتهم فى الضرائب والإيجارات

المرتفعة والديون العقارية وغيرها. أما المعدمون فقد عجزوا عن إيجاد فرص للعمل ولو بأجور زهيدة، ووصل الحال بهذه الطبقة أن تنشغل بتوفير احتياجاتها المعيشية بالكاد، فى محاولة من جانبها لتجاوز الأزمة، وذلك بالتوفيق بين دخولهم المتواضعة وبين نفقاتهم. أو بالنزوح إلى المدن بحثا عن فرص عمل وحياة أفضل. وكانت تلك الطبقة تتمتع بمرونة غير عادية، فقد استطاعوا أن يكيفوا أنفسهم مع الأوضاع القائمة، وأن يحققوا الحد الأدنى للعيش عند حد الكفاف.

أما الذين عجزوا عن أن يحققوا هذا الحد من المعيشة فى الريف، أو كانت لهم تطلعات فى حياة أفضل، فقد آثروا النزوح إلى المدن بحثا عن عمل، حتى بلغت نسبة النازحين من الريف عام ١٩٣١ تمثل ٤٠٪ من سكان القرى، وهى نسبة كبيرة أدت إلى زيادة عدد سكان المدن بدرجة كبيرة. ومن ثم كانت تلك الزيادة الكبيرة فى عدد النازحين مثار قلق وخوف القائمين على الأمن العام. وخاصة وأن الكثيرين منهم عجزوا عن إيجاد فرص عمل فى الأحياء التى سكنوها، وإنما عمل معظمهم فى حرف هامشية، وبعضهم انخرط فى السرقة والمشاجرات، مما أربك الحالة الأمنية، مما دفع السلطات إلى تعقبهم وإجبارهم على العودة إلى قراهم. ولذلك لم يصل الحد بهذه الطبقة أن تكون مرتعا خصبا لانتشار الأفكار الشيوعية - كما يرى البعض - وذلك لانشغالها بتدبير احتياجاتها الضرورية للعيش، فهى لا تهدد نظام مصر الاجتماعى.

أما الطبقة الوسطى الريفية فقد كانت - كعادة الطبقة الوسطى - من أخطر الطبقات تهديداً لذلك النظام الاجتماعى المصرى، وخاصة بعد أن تراجعت دخول أفرادها فى زمن الأزمة، بدرجة وجدوا معها صعوبة فى تدبير احتياجاتهم التى اعتادوا عليها، والحفاظ على مستوى معيشتهم الذى ألفوه بحكم نيل أبنائهم قسطا من التعليم واتصالهم بالمدن وانخراطهم فى الحياة العامة، وخطورة هذه الطبقة ترجع إلى أنها كانت تشكل نسبة أو شريحة كبيرة من الطبقة الوسطى المصرية، وذلك بسبب التناقض الحاد بين الغنى والفقر، وتقلص أو انعدام فرص العمل أمام الخريجين من أبنائها الذين ازدادت أعدادهم.

ولم تكن البطالة بين الخريجين بطالة زراعية يمكن تدارك خطرها بسهولة، بل هى

بطالة متعلمة ليس سهلا تدارك خطرها، فهى قابلة فى أى وقت لأن تتحول إلى شحنة غضب عام، فقد تعلمت وتهيأت للعمل، ثم وجدت المجتمع لا يهيئ لها فرصة العمل الذى كانت تحسبه فى انتظار تخرج أفرادها. ولذلك ظهر اتجاه فى زمن الأزمة، دعا إلى تخفيف الضغوط على المدن، بعد أن أصبحت تعيش فيها أعداد غفيرة من الخريجين بدون عمل، ومطالبة الحكومة باتخاذ خطوات فعالة لضمان حد أدنى من نفقات المعيشة لسكانها. ووضع حد لانتقال المتعلمين من أهل الريف إلى المدن، والعمل على إصلاح قرى الريف والاهتمام به.

ولم تقتصر المعاناة على أبناء الطبقتين السابقتين، وإنما عانت طبقة كبار الملاك أشد المعاناة، فلم تترك الأزمة أحداً دون أن تمسك بخناقه، فأهل الطبقة من الريف الذين سكنوا قراهم وباشروا زراعة أرضهم بأنفسهم قد نجوا إلى حد كبير من آثار الأزمة. أما الملاك المتغيبين عن الريف، فقد أطبقت عليهم الأزمة بخناقها، بعد أن عجزوا عن تحصيل الإيجارات لأراضيهم نظرا لظروف الأزمة، وامتص الوكلاء والنظار على دوائرهم معظم إيرادات الأراضى، مما جعلهم عاجزين عن سداد ديونهم والضرائب المفروضة عليهم. مما اضطرهم إلى رهن أراضيهم وتعرضها للبيع الجبرى، بعد عجزهم عن سداد ما عليهم لبنوك الرهن العقارى، فبيعت بأسعار زهيدة.

ولم يكن ما تعرض له كبار الملاك من تهديد لثروتهم العقارية، بانتقال ملكيتها إلى بنوك الرهن العقارى والمرابين من الأجانب، فإن ذلك لم يكن ليهدد النظام الاجتماعى فى مصر، بل ضغط هؤلاء الملاك على الحكومة، لتتخذ من التدابير ما يحول دون حدوث ذلك الخطر. كما اضطروا إلى تغيير أسلوب حياتهم، حتى أن معظمهم اتجهوا إلى ضغط نفقاتهم، وعودة أغلبهم إلى الإقامة بقراهم - التى كانوا قد هجروها للإقامة فى المدن - وتفرغوا لإدارة مزارعهم، وقد حدث ذلك فى الوقت الذى واصلوا فيه مطالبة المسئولين عن الاهتمام بالريف وبأوضاع سكانه، والبحث عن علاج جذرى لأزمته الطاحنة، بتجنب هذا الانهيار الذى شهدته مصر وخاصة ريفها الذى أصبح مهددا بانتقال ملكية أراضيه إلى الأجانب.

وفى الوقت الذى انشغل فيه كبار الملاك بأوضاع الريف أثناء الأزمة، اهتمت السلطات البريطانية العاملة فى مصر، بالوقوف على أوضاع الريف أثناءها، من

خلال وكلائهم بالأقاليم الذين كانوا يقدمون تقارير شبه يومية للمسئولين البريطانيين، والتى أكدت على سوء حالة الريف بدرجة تبعث على الخوف على نظام مصر الاجتماعى، لذا فقد طالبوا بضرورة تدخل الحكومة لتخفيف وطأة الأزمة على الفلاحين.

وعلى كل حال فلم يكن أى من هذه الطبقات الاجتماعية فى مصر مهيأ لاعتناق أفكار تؤدى إلى تغيير النظام الاجتماعى فى مصر، فالأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، كالنباتات ما يروج منها فى تربة معينة قد لا يصلح للغرس فى تربة أخرى.

الفصل الرابع
الأوضاع السياسية فى مصر
زمن الكساد الكبير

مقـــدمـة:

كان ما شهدته مصر من أحداث سياسية فى تلك الفترة شكلت قدراً من القلق والاضطراب الذى تعرض له النظام الذى أسفرت عنه الثورة المصرية فى عام ١٩١٩م، والذى نتج عنه بشكل مباشر تصريح ٢٨ فبراير، وقد كفل ذلك التصريح ـ فى المذكرة الملحقة به ـ لحاكم مصر حق منح شعبه دستوراً، وإقامة حياة نيابية فى البلاد، وتم وضع دستور ١٩٢٣، وقد كان من جراء تطبيقه وإجراء الانتخابات البرلمانية لأول مرة فى مصر، وهى انتخابات حرة ونزيهة ـ أن حقق الوفد فوزاً ساحقا، فحصل على غالبية مقاعد البرلمان، مما يجعل لزعيمه سعد زغلول باشا حق تأليف الوزارة طبقا لما جاء فى الدستور.

كلف الملك فؤاد سعد زغلول بتأليف الوزارة، وانتهى سعد من تشكيلها فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ وعرفت باسم «وزارة الشعب» لأنها جاءت إلى الحكم بإرادة شعبية، لكن هذه الوزارة لم تدم فى الحكم سوى تسعة أشهر تقريبا، وذلك لحدوث صدام بين سعد وبين القوى السياسية المؤثرة فى ذلك الوقت ـ القصر والإنجليز ـ فالقصر، لم يكن الملك فؤاد يرى منذ أن أعلن نفسه ملكا على البلاد فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، أن يقوم بدور الملك الدستورى، الذى يملك ولا يحكم، ولكنه صمم على أن يملك ويحكم، وازداد طموحه وحبه للسلطة، واتجه إلى إنعاش سلطة جدّيه محمد على وإسماعيل بقدر ما تسمح به الظروف، وأصبح فؤاد بالفعل

عاملا فعالا فى السياسة المحلية، وبذلك كان إلغاء الحماية على مصر - كما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير - مؤذنا بعودة المنافسة القديمة بين القصر والوطنيين. فاصطدم الملك بالوفد وبسعد، ودارت معارك بينهما كان النصر فيها لسعد وللوفد. ولم تكن القوى القديمة - القصر والإنجليز - ترغبان فى أن تتاح الفرصة لهذه القوة الوليدة أن تفرض نفسها على سير الأحداث، فكان من الطبيعى أن تعملا معا للإطاحة بها.

أما الإنجليز؛ فبرغم «شهر العسل» الذى بدأت به علاقة الوزارة الدستورية مع حكومة العمال فى إنجلترا، إلا أن سير الأحداث أدى إلى أن تنتهى هذه الفترة وتبدأ فترة جديدة، تراشق فيها الطرفان بتصريحات لا تريح أيا منهما حول المسألة الوطنية، وحول موقف وزارة سعد من الموظفين الأجانب فى الإدارة المصرية، هذا بالإضافة إلى فشل المفاوضات التى دارت بين سعد زغلول ومكدونالد، حتى كان مقتل السردار السيرلى ستاك - سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان - هو القشة التى قصمت ظهر البعير، والتى جعلت إنجلترا تسفر عن وجهها الحقيقى فى ضرورة إبعاد سعد ووزارته عن الحكم، فاستقال سعد فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤. وبذلك طويت صفحة الوزارة الدستورية، وتحققت رغبة القصر والإنجليز.

وفى أعقاب استقالة سعد، شهدت البلاد عددا من الانقلابات الدستورية، فعطلت الحياة النيابية، وأخيراً ألغى دستور ١٩٢٣، وتم وضع دستور جديد، عرف بـ«دستور صدقى». ثلاثة انقلابات دستورية خطيرة، جاء بوزارات الأقلية، التى هى من صنع القصر والإنجليز، عندما تلاقت رغبتهما فى ألا تتولى الأغلبية بزعامة الوفد تسيير الأمور فى البلاد.

تحولت الحياة السياسية فى ظل هذه الوزارات التى لا تستند إلى أى سند شعبى إلى ما يمكن أن نطلق عليها فترة الاضطراب السياسى، والتى واصلت فيها هذه القوى المغتصبة لسلطة الحكم من الأغلبية - اعتداءاتها على الخصوم، حتى صارت الأحوال فيها من سيئ إلى أسوأ، حتى أن البعض قد شبه هذه الفترة من تاريخ مصر بفترة «الحرب الأهلية». ومما يدعو للحزن وللأسف أن ذلك كله قد حدث ومصر تمر بأزمة اقتصادية طاحنة أكلت الأخضر واليابس، فكان أثرهما عميقا وجرحهما غائراً فى جسد الأمة المصرية.

الأوضاع السياسية فى عهد وزارة محمد محمود عام ١٩٢٨:

حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية، ووزارة محمد محمود هى التى تتولى مقاليد الحكم فى مصر، والتى تدرك تمامًا، ويدرك محمد محمود نفسه، أنها غير ممثلة للأمة، ولا هى وليدة إرادتها، فاعتزمت أن تمضى فى الحكم رغم إرادة الشعب، فلجأت إلى سياسة الاضطهاد وإهدار الحريات لتثبيت مركزها المتداعى، مما أطلق عليه أنصارها، اسم وزارة «اليد الحديدية» ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة. وقد كانت تلك التسمية بـ«اليد الحديدية» مثار سخرية العالمين ببواطن الأمور، فكتب العقاد ردا على هذه التسمية بعنوان «يد من حديد فى ذراع من جريد» سخر فيه من الوزارة ومن تصرفاتها، ومن ادعائها القوة، فقد كان العقاد فى ذلك الوقت يعد كاتب الوفد الأول.

وعندما أرادت حكومة محمد محمود التصدى للوفد ومحاربته، قامت بضربه فى الهيئات والطبقات التى تؤيده. فقد أصدرت أوامرها إلى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة، فى محاولة من جانبها لعزلهم عن الحركة الوطنية. ومن خالف أمرها كان عرضة للعزل من وظيفته. كما عزلت الطلبة عن الحركة الوطنية، فأصدرت مرسوما بقانون فى ١٠ مارس ١٩٢٩ بحفظ النظام فى معاهد التعليم، يحظر على الطلبة فى المدارس والكليات القيام بمظاهرات، أو تأليف لجان أو جماعات سياسية، أو طبع ونشر وتوزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات بشأن مسائل ذات صبغة سياسية.

كما أصدرت الوزارة قانونا جديداً لتأديب المحامين، ووسعت من سلطات المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس، وأبلغتهم أنهم غير مسئولين عن أعمالهم إلا أمامها. وأعادت العمل بقانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١م، والذى يجيز تعطيل الصحف وإلغائها إداريا. واستناداً إلى هذا القانون ألغت رخص مائة صحيفة، وعطلت كثيرا من صحف المعارضة. فعطلت جريدة «البلاغ» ومجلة «روز اليوسف» أربعة أشهر، وجريدة «وادى النيل» تعطيلا نهائيا، وأنذرت «جريدة الأهرام»، وجريدة «لا باترى» الفرنسية وجريدة «كوكب الشرق»، ثم عطلت نهائيا «كوكب الشرق» و«الوطن» و«الأفكار» و«روز اليوسف». كما أصدرت أيضا القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بتشديد أحكام قانون الاجتماعات،

تضييقا لحق الاجتماع، واستخدمت أساليب الضرب والحبس والإيذاء فى قمع حركات المقاومة.

عمل الوفد جاهدا فى هذه الظروف على تأكيد ثقة جماهيره به وبزعيمه مصطفى النحاس باشا. فبذل جهودا لدى النواب والشيوخ وأوحى إليهم باستكتاب عرائض فى دوائرهم الانتخابية تعبر عن ثقتهم بالوفد وبزعيمه، وقد تزعم هذه الحركة كل من أحمد ماهر والنقراشى، كما طالب رؤساء لجانه فى الأقاليم وبالقاهرة بالإكثار من عمل حفلات التكريم للنحاس، والتى ستكون فرصة لإلقاء خطب حماسية ضد وزارة محمد محمود فى أغلب أنحاء البلاد لإثارة الرأى العام ضدها، والوفد بذلك يريد أن يؤكد لجماهيره أنه لن يبتعد عن الميدان طويلا. وقد نجحت هذه الخطة وأقبلت الوفود على بيت الأمة من كل مكان فى مصر، لإعلان ثقتها بمصطفى النحاس زعيم الوفد وتأييدها للحزب فى سياسته. كما أعرب الحزب الوطنى عن استيائه لتعطيل الدستور وحل البرلمان فى بيان مطول له دعا فى نهايته الأمة المصرية إلى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على عودة دستورها.

أما الحكومة البريطانية، فرغم ما صرحت به مراراً من أنها لا دخل لها بما حدث فى مصر، فقد أدلى تشمبرلين وزير خارجيتها بتصريح فى مجلس العموم دل على إقرار السياسة البريطانية لهذا الانقلاب، مؤكدا على ضرورة الالتزام من جانب أى حكومة فى مصر بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير، فقال «فمهما يكن نوع الحكومة التى يختارها الملك وشعبه، فيجب أن يضعوا فى حسابهم هذه التحفظات».

وتعلق جريدة «المانشستر جارديان» على موقف الحكومة البريطانية من الانقلاب بقولها «. . . ومع ذلك من دواعى الدهشة أن ترضى الحكومة البريطانية بالتمسك بموقفها الرسمى، وعدم الاكتراث بشئون مصر الداخلية، لأنه ما دام الوفد متمتعا بالأغلبية، وما دامت الحياة النيابية معطلة فى مصر، فإن التأثيرات السياسية تميل إلى اتباع طرق العنف والشدة. والواقع أنه لا يتوقع أحد ممن يؤمنون بالحقائق أن يتقبل الوفد فى صمت وسكون شكلا من أشكال الحكم القهرى مدة ثلاث سنوات، وهى المدة التى حددها محمد محمود أجلا لتعطيل البرلمان والحياة النيابية. كما أشارت جريدة «الديلى إكسبريس» إلى أن «الوفد سيأتى بما يخل بالنظام».

ورأت بعض الصحف أن الوضع فى مصر كان يقتضى حدوث هذا الانقلاب على الدستور وتعطيل البرلمان، فقالت جريدة «سكتسمان» إن الوفد عندما يكون فى المعارضة لا فى الحكم فإنه يكون «قوة مفسدة»، ولذلك ترى الجريدة «أن الحكم المطلق يصير البديل الوحيد للفوضى»، كما انقسمت الصحف الفرنسية بين مؤيد ومعارض للانقلاب، وتحمل إنجلترا المسئولية.

ومنذ بداية انقلاب محمد محمود والوفد يسعى لمناوأة الوزارة فى كل مكان، فبعد أن استرد ثقة جماهيره به، عمل على أن يكسب الرأى العام الأوربى عامة والبريطانى خاصة إلى صف قضية الديمقراطية فى البلاد. قرر الوفد تأليف وفد الدعاية فى أوربا من الدكتور حامد محمود الذى كان موجودا بلندن آنذاك، على أن يلحق به عدد من الأعضاء البارزين، للقيام بدعاية واسعة النطاق هناك، والتنديد بتصرفات جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر، على اعتبار أن الوفد يرى أن كل الأزمات التى مرت بها مصر، ومنها استقالة وزارة النحاس، وتعطيل البرلمان كانت كلها بفعل تدبيره.

زود الوفد الدكتور حامد محمود بمبالغ مالية كبيرة للقيام بدعاية كبيرة هناك، وخاصة بعد أن انضم إليه مكرم عبيد، ولكنهما لم يستطيعا النشر فى الصحف البريطانية، فاتجها إلى باريس، وتمكنا من النشر فى صحفها، وذلك بعد أن نجح مكرم عبيد فى استصدار قرار من مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد ببرلين، حيث ألقى مكرم عبيد خطبة طويلة فى المؤتمر، ضمنها اقتراحًا ليوافق عليه المؤتمر «باستنكار الديكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر». وقرر المؤتمر «استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى إلى إيقاف النظام البرلمانى، وأن كل تعديل للنظام البرلمانى، لا يمكن قبوله إلا إذا كان جاريا طبقا للقواعد التى يقررها نفس دستور البلاد». ومن الواضح أن صدور هذا القرار كان بمثابة الإدانة العالمية للانقلاب واستنكار حدوثه.

وعلى أية حال، فقد نجح وفد الدعاية فى أوربا عامة وفى لندن خاصة، أن يحقق كسبا للقضية الوطنية، فقد أثار قطاعا من الرأى العام البريطانى لا يستهان به ضد الحكومة البريطانية، وقد تجلى ذلك فى مناقشات مجلس العموم البريطانى، التى بلغت إلى حد توجيه الاتهام للحكومة البريطانية، بأنها مسئولة عن الديكتاتورية

القائمة فى مصر. كما استطاع الوفد أن يسعى إلى تدبير المظاهرات فى لندن، فى أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود لها. وعلى العموم فقد نجحت سفارة الوفد إلى أوربا مما شجعه على تنظيم حركة قوية لاستقبال العائدين من أوربا ابتهاجا بما حققوه من نجاح فى الدعاية لصالح قضية الديمقراطية، وصيانة الحياة البرلمانية.

وفى الداخل دعا الوفد الجماهير وعامة الشعب للامتناع عن دفع الضرائب، كعامل فعال فى مقاومة الشعب للانقلاب، ولما كانت صحف الوفد كلها معطلة، والاجتماعات غير مسموح بها، انتشرت الاجتماعات السرية، وتفشى طبع المنشورات الثورية، التى كان يحملها رسل الوفد لتوزيعها. كما لجأ الوفد إلى النشر فى صحف بعض الدول العربية مثل: لبنان وفلسطين وسوريا عن طريق مراسلوها بالقاهرة، لنشر ما يرى الوفد نشره ضد وزارة محمد محمود.

وكان صدور حكم البراءة للنحاس وزميليه - ويصا واصف وجعفر فخرى، فيما عرف بقضية الوثائق، وهى الخاصة بدائرة الأمير أحمد سيف الدين، فى ٧ فبراير ١٩٢٩. كان لذلك الحكم أثره الذى أثار قلق وزارة محمد محمود على مصيرها، فقد كان إدانة لها على تصرفاتها، وما ارتكبته من تزوير وتجن على النحاس وزميليه فى هذه القضية. ومن ثم ركز الوفد بعد حكم البراءة على التوجه إلى ساحة الملك بطلب عودة الحياة النيابية، وإنهاء عهد وزارة محمد محمود المعتدية، وكانت تلك حركة عامة أعد لها الوفد، بأن يتقدم أنصاره فى كل المديريات بعرائض أعد الوفد صيغتها للجميع للمطالبة بإعادة الحياة النيابية، وإقالة الوزارة. وكان ذلك مثار رد فعل عنيف من جانب الحكومة لتحول دون هذه الوفود وتقديم عرائضها، فتصدى رجال البوليس لجميع الوفود، وألقى القبض على بعض أفرادها، ولذلك لجأت الوفود إلى إرسال برقيات إلى الديوان الملكى أوضحت فيها تصرفات رجال البوليس وقادته لمنعهم من تقديم عرائضهم إلى القصر، وتهديدهم بإطلاق النيران عليهم إذا لم ينصرفوا.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل ركزت الحكومة على ضرورة منع هذه الوفود من التوجه إلى ساحة الملك لتقديم عرائضها إلى الحد الذى اعتدى فيه البوليس على وفد مديرية الدقهلية «وأهين أعيانه وحدثت معركة بين الوفد والبوليس أصيب فيها بعض

رجال الشرطة». ولعل هذا يوضح مدى ضراوة تصرفات الحكومة ضد إرادة أغلبية الشعب، مما كان يؤدى إلى اضطراب الأمن العام فى البلاد ويصور لنا أحد تقارير الأمن العام موقف الحكومة من حركة العرائض التى ركز عليها الوفد فى كفاحه ضد وزارة محمد محمود يقول كاتبه: «وفى يوم ١٥ مارس ١٩٢٩ جاءت وفود من عابدين والبحيرة والشرقية.. واجتمع بعض الأشخاص من مديريات مختلفة ومن مدينة القاهرة، أكثرهم من مديرية البحيرة فى جوامع الفتح والشامية وعابدين قبل صلاة الجمعة.. وفى الساعة الواحدة خرج من فى الجوامع، وانضم إليهم من كانوا خارجها، واجتمعوا فى شوارع البستان وعبد المنعم وميدان المدبولى، وعندما أرادوا اختراق «الكردونات» من العساكر قاصدين الوصول إلى سراى عابدين، ولكن لم نمكنهم من ذلك، فأمرناهم بالانصراف فهتفوا بحياة الملك والحياة النيابية وحياة مصطفى النحاس باشا، ولما كررنا عليهم الأمر بالانصراف لم يذعنوا، ووجدنا أنهم مجتمعون بهيئة مظاهرة وأن وجودهم مما يحدث إخلالا بالأمن العام، أمرنا العساكر بتفريقهم وأحدثوا بهم الإصابات، وتمكنا من القبض على المتظاهرين». ولعل هذا التقرير يوضح إلى أى مدى كانت الوزارة متشددة إلى أبعد الحدود فى معاملة الجماهير التى تطالب بعودة الحياة النيابية.

وتشير التقارير أيضا إلى أن المرأة المصرية شاركت فى حركة العرائض عن طريق اللجنة السعدية للسيدات، كما وجهت تلك اللجنة أيضا نداء إلى المواطنين تندد فيه بتصرفات الوزارة وإهدارها لحقوق الأمة وتعطيل دستورها.

اشتد سخط الأمة على حكومة محمد محمود، التى أدركت أن النظام الذى اصطنعته أخذ يتداعى فعملت على تثبيته بابتداع تشريعات لحمايته، فاستصدرت فى ٢٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون بفرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما، على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (الذى قضى بتعطيل الحياة الدستورية) أو على الازدراء به، واستصدرت فى اليوم نفسه مرسوما آخر بقانون بتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق إقامة أى اجتماع.

ويشير أحد تقارير الأمن العام إلى أن الوفد كان قد أعد عدته لمواجهة هذه

القوانين التى أصدرتها الحكومة، ويرى بطلانها، فذكر «شكّل الوفد من بين أعضائه عدة كوادر حزبية. فإذا تم القبض على مجموعة منهم، حلت محلها مجموعة أخرى - وليس ذلك الأسلوب بجديد على الوفد - وكان ذلك من وجهة نظر الوفد، أن القبض على بعضهم ومحاكمتهم سيكون فرصة لإحداث الشغب فى البلاد، مما سيجعل الحكومة البريطانية والعالم يشعرون بأن البلاد غير راضية عن الحالة وأنها تؤيد الوفد». ورغم أن حركة العرائض والنداءات التى وجهها الوفد إلى الأمة نجحت إلى حد ما فى لفت نظر الحكومة البريطانية، فإنها لم تكن هى التى دفعتها إلى التخلى عن مناصرة وزارة محمد محمود، وإنما جاء هذا التخلى نتيجة للمفاوضات التى دارت بين الوزارة وبين الحكومة البريطانية، بهدف الوصول إلى تسوية للمسألة المصرية.

أخذت الأوضاع الداخلية فى إنجلترا تتطور لصالح مصر، حيث كانت قد أجريت الانتخابات العامة هناك، وأسفرت عن فوز حزب العمال بالأغلبية، فألف مكدونالد زعيم حزب العمال الوزارة. التى كان من أول أعمالها إقصاء اللورد «لويد» عن منصبه فى مصر، وذلك لتدخله السافر فى الشئون الداخلية لمصر، كما تبين ذلك لهندرسون وزير الخارجية البريطانية. ولعل إقصاء لويد كان إنذاراً مبكراً لمحمد محمود ووزارته بانتهاء عهدها، وسقوط نظامه.

وفى أثناء وجود محمد محمود فى صيف ١٩٢٩ لحضور الحفل الذى أقامته جامعة أكسفورد لمنحه درجة الدكتوراه فى القانون. كان يرى أن يحادث الحكومة البريطانية فى بعض الأمور، مثل: الامتيازات الأجنبية، دخول مصر فى عصبة الأمم، وأخيرا السودان، لكن حكومة العمال كانت راغبة فى معالجة المسألة المصرية برمتها. ولم يكن محمد محمود يستطيع أن يرفض العرض البريطانى، وأن يظل رئيسا للوزراء، كما لم يكن يستطيع أن يفاوض ويظل رئيسا للوزراء بعد الاتفاق، ومعنى هذا أن مصير وزارته قد تحدد فى نفس اللحظة التى طلبت فيها وزارة الخارجية البريطانية منه التفاوض فى المسألة المصرية.

ولم يترك الوفد الأمر يمر دون اعتراض منه على هذه الخطوة التى طلبتها الخارجية البريطانية للتفاوض مع محمد محمود، فاجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وأرسلت

برقيات إلى رئيس مجلس النواب البريطانى، وإلى مكدونالد رئيس الوزراء، وإلى هندرسون وزير الخارجية بأن حكومة محمد محمود لا تمثل الشعب المصرى، وأن أى برلمانى مصرى سوف يرفض أى تسوية يصل إليها محمد محمود مع الإنجليز.

وعلى أية حال، فقد دارت المحادثات بين محمد محمود وهندرسون، وتوصل الطرفان إلى عدة مقترحات حققت تقدما فى بعض المسائل، وخاصة فى المسائل التى تتعلق بالنصوص العسكرية التى أقرت انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة القناة. واعترفت بريطانيا للحكومة المصرية بأنها هى المسئولة منذ ذلك الوقت عن أرواح الأجانب وأموالهم، إلى جانب عدة أمور أخرى خاصة بالجيش وبالسودان.

عاد محمد محمود إلى مصر فى ٣ أغسطس ١٩٢٩، وهو مقتنع بأن المقترحات التى توصل إليها، هى أقصى ما يمكن للمستر هندرسون أن يشير على حكومته بقبولها، ولكن كانت العقبة التى واجهته هى إمكانية التصديق على تلك المقترحات فى مصر. فقد رفض الوفد على لسان صحفه وبلسان رئيسه أن يدلى برأيه فى المقترحات «إلا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابًا صحيحا، لأن مناقشة هذه المقترحات فى ظل الديكتاتورية تضليل ونقمة وفتنة، وفى ظل الدستور نور ورحمة وعصمة». وقد أكد النحاس أنه «لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة مادامت هذه الوزارة قائمة، فيجب أن تزول إذن وتفسح الطريق لإرادة الأمة الحقيقية». وقد أكد على وجهة نظره فقال: «لا معنى لتقرير مصير الأمة وهى مقهورة فى الداخل مهدرة حقوقها وحريتها».

أدرك محمد محمود أن الموقف فى غير صالحه، وأنه لن يستطيع التصديق على مشروع المعاهدة التى توصل إليها، فراح يدعو إلى ائتلاف، ولكن الوفد رفض الدعوة، فقال النحاس: «يتغنى محمد محمود باشا اليوم بعبارات التضافر والتلويح بغصن الزيتون لإعادة الائتلاف . . . فيا لها من دعوة جريئة يوجهها إلى الأمة، وأظفاره لا تزال ناشبة فى عنقها، ويده لا تزال تقطر من دماء حريتها!». ولم تكن دعوة الائتلاف من جانب محمد محمود إلا محاولة لتثبيت حكمه المتداعى، والتى رفضها الوفد بإصرار.

أما عن موقف الحكومة البريطانية من المقترحات، فإنها قد أوضحت لمحمد

محمود فى مناسبات متعددة إصرارها على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية. وقد صرح مستر هندرسون والدكتور دلتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى، بأن هذه المقترحات التى انتهت إليها المحادثات، إنما قصد بها أن تعرض على الشعب المصرى لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين وتتولاها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد، ويؤيدها البرلمان تأييدا لاشك فيه. وقد فهم من هذا التصريح أن وزارة محمد محمود قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة أخرى تجرى الانتخابات تمهيدا بعودة الوفد إلى الحكم.

أما عن موقف القصر من الوزارة، فلم تكن العلاقة بين محمد محمود والملك على ما يرام فى ذلك الوقت. ويذكر اللورد لويد أن الملك فؤاد كان يعمل على الاستغناء فى أقرب فرصة ممكنة عن حلفائه الأحرار الدستوريين. ويرجع سوء العلاقة بين الملك ومحمد محمود إلى بداية عهد وزارته، التى حاول الملك فؤاد أن يملى إرادته على الوزارة وعلى رئيسها فى أوتوقراطية شديدة المراس. وقد اتضح ذلك من خلال مواقف عدة، حاول الملك فيها أن يملى إرادته على مجلس الوزراء فى كثير من المسائل، إلى الحد الذى صرح فيه محمد محمود للويد «أنه لم يعد يدرى هل تدار البلد بواسطة الحكومة أم القصر؟». هذا فضلا عن العديد من المواقف التى توضح مدى التنافر الذى ساد بين الملك وبين محمد محمود ووزارته.

وكان الملك يفكر فى نقل ميزان القوى إلى الذين لم يكونوا يخفون إيمانهم بالحكومة الأوتوقراطية، ومنهم على ماهر وزير المالية، وبعض الوزراء الآخرين. وكانت العلاقات داخل الوزارة سيئة بين على ماهر ومحمد محمود، ويبدو أن على ماهر كان وراء سوء العلاقات بين الملك ومحمد محمود. ففى أثناء تواجدهما فى أوربا اتجهت نية الملك فؤاد إلى تعديل الدستور. وكان ذلك التعديل كما يذكر الدكتور هيكل يرمى إلى قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة. وجعل مسألة الثقة بالوزارة مقصورة على مرة واحدة فى مستهل الدورة البرلمانية. وقد ناشد هيكل محمد محمود عندما عرض عليه رغبة الملك فى التعديل ألا يفكر فى هذا الأمر، إذ إن كل تعديل فى الدستور فى هذا الظرف لا يمكن أن يفسر إلا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور. وعلى ذلك فقد رفض محمد محمود إجراء أى تعديل فى الدستور، وقد أعقب ذلك زيادة الجفوة بينهما.

كانت الأوضاع كلها منذ عودة محمد محمود باشا إلى مصر، تدل كل يوم على حرج مركز وزارته - ورغم ما بذلته حكومته من جهود مضنية لكسب الرأى العام إلى صف «مشروع المعاهدة» إلى حد تأليفها «جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة» للترويج لها داخل البلاد، إلا أنها لم تستطع أن تحقق شيئا، طالما كان الوفد رافضا نظر المشروع إلا تحت قبة البرلمان. وعلى كل حال فقد عانت وزارة محمد محمود فى أواخر أيامها من ضعف شديد، جعلها لا تستطيع مواجهة الحملة الشديدة التى شنها عليها الوفد، الذى أشارت صحفه إلى أنه إذا لم تستقل الوزارة، فلتكن إقالة. ولما أدرك الأحرار الدستوريون أن كرامتهم أصبحت فى كفة الميزان، قدم محمد محمود استقالته فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩، فقبلها الملك فؤاد فى اليوم نفسه.

وعلى الرغم من هذه الأوضاع السياسية السيئة التى شهدتها البلاد على عهد وزارة محمد محمود - ربما من قبلها فى ظل الانقلاب الأول - إلا أن العنف الذى اتسمت به مقاومة الوفد لهذه الوزارة، والتى كان رد فعلها أعنف، قد جعلها فى موقف المترقب الخائف من ردود فعل تصرفاتها على القوى الشعبية الممثلة فى الوفد، فكانت حركتها مرتعشة فى معظم المواقف، وعلى الرغم من كل ذلك، فقد كان رئيسها يصرح فى كل مناسبة، أمام القوى المؤيدة له، بأن وزارته ستسعى لاستتباب الأمن، وإصلاح شئون البلاد، وتخفيف الأزمة الاقتصادية، والعناية بالفلاحين والعمال، وبيع الحكومة لأراضيها لصغار المزارعين بأثمان متهاودة على أقساط بعيدة المدى. ويمكن القول بأن الحكومة رغم هذه الأوضاع السياسية المتردية، استطاعت أن تقوم ببعض الإصلاحات، لكنها لم تستطع أن تقدم شيئا لأهل الريف سوى الوعد بتخفيف الأزمة الاقتصادية.

كان قد تردد أن الملك سيعهد إلى على ماهر تأليف الوزارة، لكنه عهد إلى عدلى يكن فى ٣ أكتوبر تأليف الوزارة الجديدة لإجراء الانتخابات وإعادة الحياة النيابية. ولقد كان تأليف هذه الوزارة تحقيقا لاقتراح أدلى به النحاس باشا لمكاتب التايمز أشار فيه إلى تأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات طبقا لقانون الانتخاب القائم. ويبدو أن النحاس اشترط هذه الخطوة فى المقابلة التى جرت بينه وبين السير برسى لورين - خليفة لورد لويد - قبل استقالة محمد محمود باشا.

وفى ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ تقدمت وزارة عدلى يكن بخطاب إلى الملك فؤاد يطلب البدء فى إجراء الانتخابات، بعد أن أعدت للأمر عدته، فبدأت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة، طبقا لنتائج الإحصاء الأخير، ثم تم تقسيمها إلى دوائر فرعية. وبعد أن فرغت الوزارة من كل الترتيبات لإجراء الانتخابات صدر الأمر الملكى بإجراء الانتخابات، ودعوة مجلس النواب الذى ينتجه هذا الانتخاب إلى الاجتماع فى ١١ يناير ١٩٣٠، هذا فضلا عن مجلس الشيوخ الذى كان قائما فى عام ١٩٢٨. كما قامت الوزارة فى ٢ نوفمبر ١٩٢٩ بفض الأختام التى كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ يوليو ١٩٢٨، وسلمت مفاتيحه إلى سكرتير مجلس الشيوخ.

وفى ٢ نوفمبر أيضا استصدرت وزارة عدلى مرسومًا بتحديد يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٩ موعداً لإجراء الانتخابات، و٢٩ منه للإعادة، وبدعوة البرلمان للانعقاد يوم السبت ١١ يناير ١٩٣٠. وقد أسفرت الانتخابات عن فوز كبير للوفد، برغم امتناع الأحرار الدستوريين عن دخولها. وبعد أن أتمت وزارة عدلى مهمتها، قدم عدلى يكن استقالة وزارته فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩، فأسند الملك إلى النحاس زعيم الأغلبية، تأليف الوزارة فى أول يناير ١٩٣٠؛ وبذلك منيت تجربة محمد محمود فى الاعتداء على الدستور، والحكم ضد إرادة الأغلبية بفشل ذريع.

الأوضاع السياسية فى عهد وزارة النحاس عام ١٩٣٠:

تولت وزارة مصطفى النحاس الثانية الحكم فى أول يناير ١٩٣٠، وكان حل المسألة الوطنية من وجهة نظر الوفد، يقتضى تمكينه من إرساء قواعد الدستور، حتى يستطيع مواجهة الإنجليز مدعما بثقة الأمة. وقد أعلن الوفد عن عزمه مواجهة خصومه وخاصة السراى، ولعل من أولى خطواته على هذا الطريق، أن تقدم النحاس بمشروع قانون يحتوى على الضمانات الكافية التى تحول دون حل البرلمان، لذا جعل إيقاف وتعديل الدستور خيانة يعاقب من يرتكبها أمام محكمة جديدة من قضاة غير قابلين للعزل، كما تضمن المشروع أيضا محاكمة الوزراء الذين ينقلبون

على الدستور، وكان ذلك مما لا يرضاه الملك فأبى الموافقة على المشروع، وتطور الخلاف وضاقت شقته حتى أصبح صراعًا بين العرش والوفد.

على أن الصراع بين القصر والوفد كان يمتد إلى عدة خطوات ديمقراطية أخرى، فقد وضعت وزارة الوفد مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام فى صيغته النهائية، وقد رفعته إلى القصر، لصدور المرسوم بإحالته إلى البرلمان، فتعطل فى السراى. كذلك قام الخلاف بين الوزارة والسراى على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة، فقد وضعت السراى أسماء مرشحين آخرين غير من رشحتهم الوزارة. هذا بالإضافة إلى مناطق كثيرة للاختلاف بين الوفد والقصر.

وعلى طريق وضع العلاقة بين مصر وإنجلترا فى شكل يقبله الطرفان، قرر مجلس النواب والشيوخ فى ٦ فبراير ١٩٣٠، تفويض وزارة النحاس فى التفاوض مع الحكومة البريطانية فى المقترحات التى كانت قد توصلت إليها مع محمد محمود، وذلك للوصول إلى «اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين». ولما كان الإنجليز لا يستطيعون إبرام معاهدة مع مصر لا يوافق عليها حزب الأغلبية الشعبية، ولذلك فقد أصبحت الفرصة سانحة الآن ووزارة الوفد تتولى مقاليد الأمور، والبرلمان قائم، لذلك لم يكن أمام الإنجليز إلا أن تبدأ المفاوضات بين الطرفين، فرحبوا بتفويض البرلمان بمجلسيه لمصطفى النحاس. وبالفعل سافر النحاس إلى لندن ومن اختارهم لهذه المهمة، وفى مقدمتهم مكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية، وافتتحت المفاوضات فى ٣١ مارس ١٩٣٠ بقاعة «لوكارنو» بوزارة الخارجية البريطانية.

وفى الجلسة الافتتاحية للمحادثات، بدأت مناقشة عامة بين وفدى المفاوضات، أوضح خلالها النحاس أن مصر متمسكة بحرياتها الدستورية، وأنه موفد من قبل الشعب المصرى لإقامة علاقات بين البلدين، وعقد معاهدة بين نديّن أو دولتين ذات سيادة. وفى أعقاب الجلسة الافتتاحية دارت المفاوضات التى اتفق على عدم تسريب أى أخبار عنها، وقد تركز موقف مصر حول إنهاء الاحتلال، وقبول مبدأ المحالفة بين البلدين، ومسألة الدفاع عن القناة، وحق مصر المطلق فى حماية الأجانب، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، ومساعدة بريطانيا لمصر فى دخول عصبة الأمم، ومباشرة مصر للإدارة المشتركة فى السودان.

وفى خلال جلسات المفاوضات التالية، اتفق الطرفان لأول مرة على المبادئ الأساسية للقضية المصرية، وحصل المفاوض المصرى على مكاسب استطاع أن يحققها لأول مرة، مثل إلغاء وظيفتى المستشار المالى والقضائى، وإدارة الأمن العام الأوربية، ومثل التمسك برفض المقترحات البريطانية بشأن تدريب الجيش المصرى على يد بعثة عسكرية بريطانية، وحصر وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة. ومع ذلك فقد فشلت المفاوضة بسبب تعثر الاتفاق؛ نظرا لتمسك النحاس بالمشاركة فى حكم السودان. مما دفع الوفد المصرى إلى مغادرة لندن والعودة إلى مصر.

وهكذا قدم النحاس أوراقه بمهارة شديدة، وأثبت قدرته وخبرته فى مناقشة الخبراء الإنجليز فى جميع المجالات، وكان يعلم تماما أين يقف، لذلك فقد رفض تقديم تنازلات بشأن السودان، حتى لا تهتز صورته كزعيم وطنى وأعلن قولته المشهورة «تقطع يدى ولا أمضى وثيقة يفصل فيها السودان عن مصر». وكان يعنى بذلك أنه على استعداد أن يضحى بكل شىء وحتى بكرسى الوزارة ويترك الحكم، على أن يقبل بتسليم السودان، مما أثار إعجاب الجماهير التى استقبلته بحفاوة كبيرة بعد عودته إلى القاهرة.

وعلى أية حال، فإننا نستطيع أن نلمس التقاء مصالح القصر والإنجليز عند نقطة أساسية، وهى ضرورة كسر صلابة الوفد واكتسابه للين مطلوب، وهو من ناحية القصر عدم تمسك الوفد بالديمقراطية، والتعرض لسلطة الملك. ومن ناحية الإنجليز قبول الوفد للمعاهدة بحذافيرها، حتى تكسب بها إنجلترا استقراراً لمصالحها فى مصر والسودان، لذلك فمن المنطقى والمعقول أن الإنجليز باركوا عملية الانتقام من حكومة الوفد، بواسطة العناصر والسلطة المحلية المصرية عقابا لها على عدم قبول المشروع برمته.

على أن الأزمة السياسية الخاصة بالمفاوضات بين الإنجليز والوفد لم تكن هى المشكلة الوحيدة بينهما. وإنما كانت تتمثل كذلك فى سياسة الوفد الاجتماعية والاقتصادية، فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية والمحلية، فكان مما نقمت منه هذه الدوائر الإنجليزية ـ مشروع وزارة النحاس باشا الخاص بإنشاء بنك التسليف الزراعى، وما توقعه الأجانب من أن إنشاءه سيضر بمصالح البنوك الأجنبية. حيث

رأت الدوائر المالية الأجنبية أو المتمصرة فى مشروع قانون إنشاء بنك التسليف الزراعى ما يغل يدها عن استغلال البلاد وأهلها، عن طريق القروض الربوية. والواقع أن الأزمة الاقتصادية العالمية، كانت مما أثار مخاوف الإنجليز، بجانب السياسة الوطنية للوفد، فقد لاحظت إنجلترا «أن الأزمة الاقتصادية والمالية ليستا مما يسهل الأمور فى هذه الحالة». ويقصد الإنجليز تسهيل الاحتفاظ بالنفوذ البريطانى - لقد أثار مشروع بنك التسليف الزراعى مخاوف المصالح الاستعمارية، وأكد هذه المخاوف أن الوفد كان يسعى إلى تأمين سلطاته إزاء الرجعية والملك والإنجليز.

وإلى جانب التقاء رغبة القصر مع رغبة الإنجليز فى ضرورة الإطاحة بوزارة النحاس، فإن قوى الرجعية ساهمت بدور فى هذا الاتجاه، فقد تحول الأحرار الدستوريون إلى صف المعارضة لوزارة النحاس، ولكل تصرفاتها، ومنها أنها حولت بعض الوزارات إلى «وزارات عائلية». وقد سارت الوزارة بالفعل فى التعيينات والترقيات سيرة حزبية، أتاحت لجريدة الأحرار «السياسة» فرصة كبيرة لانتقادها، فأحالت الحكومة ثمانية مديرين من غير أنصارها إلى المعاش، وكذلك عزلت العديد من العمد من أنصار الأحرار الدستوريين.

وذكرت جريدة «روز اليوسف» أن الدستوريين قدموا تقريراً أذاعوه فى لندن، واتصل خبره بالقصر، قالوا فيه إن الوفديين يعدون العدة للثورة العامة، وإنهم يريدون الاطمئنان إلى تأييد الشعب المصرى، ولهذا السبب قرروا إحالة مائة من كبار ضباط الجيش إلى المعاش وتعيين وفديين محلهم. وفى ٢٧ مايو ١٩٣٠ اجتمع مجلس إدارة حزب الأحرار، واستعرض وضع الوزارة القائمة، «التى تولت الأمر لغاية خاصة، ولم تعرف لأحكام الدستور وما كفله من حريات أى سلطة». وقرر المجلس الالتجاء إلى «صاحب الجلالة حامى حمى الدستور والحريات العامة، بأن يرفعوا إلى مقامه عريضة بكل ما حدث فى البلاد لكى يتلافاه بحكمته». ووقّع الأعضاء العريضة وأوفدوا بها محمد محمود إلى الديوان الملكى.

وذهبت صحيفة الحزب «السياسة» تذكر الملك بتهديد الوفديين بقولهم «سعد أو الثورة» ورددت عبارة عباس العقاد فى مجلس النواب «بأن المجلس على استعداد لسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل الدستور». واتهمته بالتهديد بالثورة على

العرش. ويتصل بذلك كله سعى الشيخ المراغى، صديق الأحرار الدستوريين لدى المندوب السامى «بعدم إسقاط الأحرار الدستوريين من حسابه خلال الأزمة». وحديثه له عن أن البلاد مهددة بحرب أهلية، وأن الجيش البريطانى فى القاهرة والإسكندرية، هو القادر على منع حدوث ذلك. . ولم ينته الصراع بين الدستوريين والوزارة، إلا عندما بلغ صراعها مع القصر نهايته، بتقديم الوزارة استقالتها فى ١٩ يونيو ١٩٣٠. ولكن النحاس كان قد سجل فى خطاب استقالة وزارته عبارة تعنى إدانة لأعدائه، فقال: «نظرا لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه». موحيا بهذه العبارة بأن الإنجليز والسراى والرجعيين جميعا هم أولئك الذين حالوا بينه وبين تنفيذ هذا البرنامج.

الأوضاع السياسية فى عهد وزارة إسماعيل صدقى عام ١٩٣٠:

كلف الملك فؤاد إسماعيل صدقى بتأليف وزارة جديدة، ولعل هذا يوضح أن السراى قد أعدت جيدا للانقلاب الثالث على الدستور بعد فشل سابقيه ـ فقد كان صدقى من أوائل المنتهكين للدستور فى عهد وزارة أحمد زيور ١٩٢٥ ـ حيث كان وزيرا للداخلية ـ ولما كان إسماعيل صدقى ممن لا يستندون إلى أية قوة سياسية حقيقية فى البلاد، فقد بدا بوضوح أن الأمور تتجه إلى إطلاق يد السراى. لذلك سارع الملك فؤاد بإصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر. ولما كان الوفد يعلم أن طريق تعطيل الدستور يبدأ بتأجيل اجتماع البرلمان، فقد قرر أن يدخل المعركة منذ بدايتها.

رأت أغلبية أعضاء البرلمان ضرورة عرض مرسومى تشكيل الوزارة وتأجيل البرلمان على البرلمان نفسه، ورأت حكومة صدقى أن توافق على ذلك شرط ألا يتعدى الأمر تلاوة المرسومين، كما جاء فى خطابها لرئيس مجلس النواب ويصا واصف، الذى رفض مطلب الحكومة فقال: «بأنه ليس من حق الحكومة أن توجه إلى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس، التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه». واتصل صدقى بويصا واصف حتى يحصل منه على وعد شفهى بأن أحداً لن يتحدث فى

الجلسة عقب قراءة المرسومين، لكن ويصا أجابه بأنه لا يستطيع ذلك، ومن ثم أصدرت الحكومة أوامرها لبوليسها بقفل أبواب البرلمان مع عدم التعرض للأعضاء بحال من الأحوال، كما جاء فى البلاغ الرسمى لها. وهكذا بدأت المعركة مبكراً.

ومن الواضح أن صدقى - مدعوما بتأييد القصر والإنجليز - كان يرى ألا يضيع وقتا، ولذلك بدأ حكمه بتحدى إرادة الأمة، ويقال إن توليه الوزارة كانت بناء على رغبة الأجانب، حيث كان إسماعيل صدقى - من وجهة نظرهم - خير من يتولى شئون البلاد فى ظل تلك الأزمة الاقتصادية، وذلك لما يتمتع به من كفاءة فى الشئون الاقتصادية منذ وقت مبكر، مما أهله لرئاسة لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٦ ثم رئاسة المجلس الاقتصادى المصرى، واتحاد الصناعات المصرى عام ١٩٢٢، وكان الرجل فى عام ١٩٢٦ رئيسا للجنة المالية بمجلس النواب، فقد عرف عنه تعاونه مع الأجانب، حيث كان عضواً فى كثير من مصارفهم المالية وشركاتهم الاقتصادية، بجانب إعجابه بنشاطهم وذكائهم. ومن ثم فإنه بعد استقالة النحاس، أسرع رجال المال الأجانب - وبالذات رجال الاقتصاد - من الإنجليز - واتصلوا بدار المندوب السامى، مظهرين أنه لا أمل فى انفراج الضائقة المالية إلا إذا تألفت وزارة تعمل على انتشال مصر منها، مقترحين أن يكون على رأسها صدقى باشا، لأنه أبرز الاقتصاديين المصريين إذ ذاك.

قبلت دار المندوب السامى البريطانى - السير برسى لورين - هذا الاقتراح فصدقى من وجهة نظرها أقدر على تلافى الأزمة، كما كان محمد زكى الإبراشى باشا ناظر الخاصة الملكية، وصاحب كلمة مسموعة فى دوائر القصر من أنصار هذه الفكرة. وعلى ذلك فإن وزارة صدقى تعد تعبيرا عن رغبة الأجانب وتأييد دار المندوب السامى التى رأت فيه خير من يحافظ على أمن وممتلكات الأجانب فى زمن الأزمة الاقتصادية، وفى نفس الوقت جاءت متفقة مع رغبة القصر فى ضرب الوفد فى هذه الفترة أيضا، فهى وزارة كانت ضد إرادة الجماهير الشعبية من أنصار الوفد على كثرتهم.

ويذكر الرافعى أن وزارة صدقى كانت قد بدا من برنامجها، أنها اعتزمت أخذ الأمة بالشدة والبطش لما توقعته من مقاومة برامجها الاستبدادية والرجعية، وإلى

ذلك أشار إسماعيل صدقى فى كتابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة إذ قال: «وستنهج الوزارة فى سبيل بث الطمأنينة الوسائل الطبيعية والأسباب النظامية، وهى قوية الرجاء، فى ألا تلجئها الظروف على كره منها إلى الأخذ بغير تلك الوسائل والأسباب». ويعنى ذلك أنه ليس أمام الأمة إلا طريقان: طريق الخضوع والإذعان، أو الاستهداف للشدة والإرغام.

وعلى أية حال، وكما هو واضح من المنهج الذى رسمته وزارة صدقى لنفسها فى معاملة الخصوم، فقد أصرت على تحدى البرلمان ومنع اجتماعه ردا على موقف ويصا واصف، وعهدت إلى القوة العسكرية تنفيذ ذلك، فنشرت قواتها فى جميع الطرق المؤدية إلى البرلمان، وشددت حصارها على داره. وأغلقت أبوابه بالسلاسل الحديدية من الداخل. ولكن النواب والشيوخ كانوا مصممين على اجتماع البرلمان، فاخترقت سيارة مصطفى النحاس، نطاق البوليس، واخترقه معه عدد من النواب، وتعالت الهتافات للدستور وسلطة الأمة، وسقوط معطلى الدستور. ورغم نجاح الكثير من النواب والشيوخ فى اختراق نطاق البوليس بعيدا عن البرلمان وفى الطريق إليه، فقد وجدوا أبواب البرلمان فعلقه بالسلاسل الحديدية.

وعندما حضر ويصا واصف رئيس مجلس النواب، وبعد مداولة قصيرة بينه وبين مصطفى النحاس، نادى رئيس قوة البرلمان واستفسر منه عن إغلاق الباب بالسلاسل الحديدية، ثم أمره بتحطيم هذه السلاسل، ودخل النواب والشيوخ فى أعقاب ذلك، حيث انعقدت جلستا النواب والشيوخ التاريخيتان. وفى مجلس النواب رأس ويصا واصف الجلسة وتلا مرسوم تأليف الوزارة فتعالى الهتاف ضده، ثم نهض مصطفى النحاس وقال: «نظرا للظروف التى تجتازها البلاد الآن، ولما بدا من بوادر الاعتداء على الدستور»، وردد قسما للمحافظة على الدستور بكل ما يملك من قوة ومال وتضحية، وردد الأعضاء القسم، كما طالب النحاس كل مصرى أن يقسم هذا القسم بينه وبين الله. ثم تلا ويصا واصف مرسوم تأجيل البرلمان.

ومن الواضح مدى تحدى النواب للمرسوم الملكى وتعالت الهتافات ضده، ثم اقتحام البرلمان، وتهديد العقاد فى الجلسة بأن «النواب مستعدون لسحق أكبر رأس

تعتدى على الدستور». كذلك كان واضحا أن الوفد مدرك لثقل عبء المعركة القادمة، وأنه يدخلها بكل ثقله، وبتحد صريح للملك ودفاع مخلص عن الدستور. وكما توقع الوفد فقد أسرع صدقى بفض دور انعقاد البرلمان فى ١٢ يوليو ١٩٣٠، وقبل أن ينتهى أجل التأجيل، ودل ذلك على أن السراى والقوى المعادية للديمقراطية كانت تعد العدة للحكم المطلق.

وأشار صدقى فى كتابه إلى الملك بفض دور الانعقاد، فقال: «نظرا للمسئوليات الخطيرة التى أخذتها الحكومة على نفسها - فإنها بحاجة شديدة للتفرغ للأعمال الكبرى. . . وذلك بفض دور الانعقاد». واستجاب الملك فوراً لطلب رئيس وزرائه، وأصدر مرسوما بذلك فى نفس اليوم ١٢ يوليو ١٩٣٠، ولم يسكت النواب على هذا الاعتداء الجديد على الدستور، ورفعت الأغلبية المطلقة للنواب كتابا إلى الملك اتهمت فيه «الحكم القائم فى مصر» بأنه أوتوقراطى يتنافى مع نص المادة ٢٣ من الدستور، التى نصت على أن جميع السلطات مصدرها الأمة، وعددت مظاهر الاعتداء على الدستور.

كان الإسراع من جانب الملك وصدقى بفض دور انعقاد البرلمان ناجما عن الهلع الذى أصابها من مقاومة الجماهير الدامية من أول يوليو، وخشية تطور الحوادث فقد ردت الحكومة على عريضة النواب فى ٢٠ يوليو ١٩٣٠ بطلب عقد البرلمان دورة غير عادية بالرفض، ثم ألحقته ببلاغ رسمى أعلنت فيه أنها ستمنع دخول الشيوخ والنواب إلى البرلمان بالقوة المسلحة فى يوم ٢١ يوليو، وهو اليوم الذى حدده المجلسان للانعقاد، وقد طلبت الحكومة إلى بوليس البرلمان أن يخلى مكانه لقوات الحكومة، فلما رفض قبضت عليه الحكومة وانتزعته عنوة من قصره واستولت عليه.

ورأى النواب تأجيل موعد عقد البرلمان إلى يوم ٢٦ يوليو، ليوفر لهم هذا التأجيل أن يعيدوا تنظيم الصفوف، بعد ما اتخذته الحكومة من إجراءات مباغتة وقبضت على حرس البرلمان. كما أن ما قامت به حكومة صدقى من إراقة دماء المواطنين فى الحوادث التى وقعت فى الأيام السابقة، مما قد يؤدى إلى حوادث جديدة لو أن النواب تعجلوا فى عقد البرلمان، ربما أدى تنامى هذه الحوادث إلى وقوع حرب أهلية فى البلاد.

كان النواب يعتزمون استجواب الحكومة فى أمر الأحداث الدامية التى وقعت بالبلاد، وفى نفس الوقت رأوا أنه بات من الضرورى الاقتراع على الثقة بها. وأدلى صدقى ببيان فى هذا الموقف عارض فيه عقد دورة البرلمان غير العادية، لأنه رأى أن فى ذلك «معارضة حق الملك فى فض دور انعقاد البرلمان». وقال فى بيانه أيضا، مدافعا عن إجراءات وزارته: «إن الأدلة ستتوافر فى أقرب الأوقات على ما لسياسة الحكومة الحازمة التى تستوحى أصح العواطف وأصدقها، وتسترشد بأصلح المقاصد وأنبل الغايات لخير البلاد وإسعادها من أحسن الآثار».

وكان ما اتخذته الحكومة من حصار لدار البرلمان بالجيش والبوليس واحتلاله من الداخل ببلوك الخفر والقبض على حرسه، مثار احتجاج عدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ، وويصا واصف رئيس مجلس النواب، ووكيلى مجلس النواب، أما النواب - أعضاء البرلمان - فلم يجدوا مفراً من الاجتماع خارج مبنى البرلمان، فاجتمعوا فى النادى السعدى، الخاص بالوفد المصرى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠، برئاسة عبد السلام فهمى جمعة وكيل مجلس النواب، وقرروا بإجماع الحاضرين وهم ١٤٦ نائبًا عدم الثقة بالحكومة. أما مجلس الشيوخ فقد اجتمع برئاسة محمد فتح الله بركات، لغياب رئيس المجلس ووكيله - وقرر بركات رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانونى. وفى نهاية الجلسة أعلن النحاس باشا أن عقد الجلسة فى النادى السعدى إن هى إلا تجنيب البلاد الحرب الأهلية.

ولم تعبأ حكومة صدقى بما حدث، وإنما سارت فى تنفيذ خطتها فى إعلاء سلطة القصر وانتقاص حقوق الأمة، كما صرح صدقى بذلك لهيكل باشا الذى قال: «وقابلت صدقى باشا يوما، فأخبرنى أنه يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم». وعلى هذا الطريق وهذا الاعتقاد سار صدقى فى خطواته، فبدأ يفكر فى تعديل قانون الانتخاب المباشر الذى كان قد وضع فى عهد وزارة سعد عام ١٩٢٤، وعندما نما علم ذلك لدى النواب، تقدموا بعريضة جديدة فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ بطلب عقد اجتماع غير عادى للبرلمان للنظر فى أمر تعديل قانون الانتخاب المباشر، وحمل النواب فى عريضتهم على الحكومة حملة شعواء واتهموها بأنها «لم تحفل بإرادة الشعب، ومضت فى حكم البلاد حكما أوتوقراطيا لا تستند فيه إلى سلطة الأمة. كما أدانتها بأنها أطلقت الأيدى فى الحريات العامة

للقضاء عليها، وبأنها زادت من وطأة الأزمة الاقتصادية ودفعت البلاد إلى طريق الهوان فى قيود الاستبداد المرهقة». وبأنها دفعت جيش البلاد ليكون حربا على دستور البلاد - مشيرة إلى الإرهاب والقتل اللذين قام بهما الجيش فى حوادث يوليو ١٩٣٠. وانتهت العريضة إلى القول بأن الحكومة ليس فى دعوة البرلمان، وإنما هى تتجه إلى حله وسلب ما للأمة من حق الانتخاب المباشر.

ولم يحفل صدقى بنداءات البرلمان، ولا بمقاومة الجماهير، وأقدم على تحدى كل الأمة بصدور الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بحل البرلمان ووضع دستور جديد.

ومما لا شك فيه أن الجماهير، يقودها الوفد المصرى، كان لديها ما يدفعها إلى مقاومة الانقلاب الملكى - الصدقى، فقد كانت تلك الجماهير تتمسك بدستور ١٩٢٣، وقانون الانتخاب المباشر، الذى يتيح لها تمثيلا ديمقراطيا حقيقيا. أما أعداء دستور ١٩٢٣ والانتخاب المباشر، فقد كان لديهم ما يدفعهم إلى تلك المعاداة انطلاقا من اتجاه آخر يعادى مصالح الجماهير، فقد كان عليهم إيقاف المد الوطنى الديمقراطى الذى يحمل فى النهاية أضراراً بمصالحهم ومصالح حلفائهم، فدستور ١٩٢٣ لم يعد يحقق فى رأيهم «إقرار النظام والسلام وتوجيه الأمور العامة إلى خير الغايات على يد الصالحين لذلك القادرين عليه». كما أنه - أى دستور ١٩٢٣ - منذ تطبيقه قد «أسس فى مصر أوتوقراطية جديدة فى صورة برلمانية».

غير أن أعداء الدستور لم يكونوا يخشون تطبيق نظام الانتخاب المباشر، وما يمكن أن يعلن عنه من نتائج سياسية وإنما ما يترتب عليه من نتائج اجتماعية، حيث شهدت السنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٠ تطورا فى وعى ونمو الحركة العمالية حتى أن الملك فؤاد ونزولا على رغبة المستعمرين الذين ثارت ثائرتهم، نتيجة حركة الطبقة العاملة المصرية وتضامنها، هذا بالإضافة «إلى تغلغل المذهب الاشتراكى فى مصر»، توجه إلى مكتب العمل الدول فى جنيف سنة ١٩٢٩ لاستقاء النظم العمالية التى يمكن تطبيقها فى مصر. وقد يكون فى خوف الملك فؤاد ما ينبئ عن خوفه الشخصى بدرجة كبيرة. إلا أن ظهور اتحاد الصناعات ومكتب العمل، كان تعبيرا عن خوف المصالح الطبقية الرجعية. حيث كان الخوف من العمل فى تلك الفترة يحمل معه

خوفا آخر من الفلاحين والجماهير الفقيرة، فقد عكست الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك آثارها على مصر، واضطرت فقراء الفلاحين وصغار الملاك إلى الإفلاس- كما بينا سابقا- وكان كل ذلك يدفع أعداء الديمقراطية إلى الخوف والهلع من أن تستطيع تلك الجماهير، أن تفرض إرادتها على الوفد المصرى عن طريق الديمقراطية. ولذلك أيقنت الرجعية بضرورة وقف النشاط الديمقراطى فى البلاد بضرب دستور ١٩٢٣، مستهدفة إعلاء سلطة الملك والقوى الرجعية الممثلة فى السلطة التنفيذية فى دستورها الجديد، دستور ١٩٣٠.

ويوضح ذلك ما ذكره الدكتور هيكل فى مذكراته، فقال «منذ أن اعتزم صدقى باشا إبدال دستور ١٩٢٣ بالدستور الذى أصدره فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، شعر بما ينطوى عليه هذا العزم من جلال الخطر، وبأنه لابد من إقناع الأمة، أو طوائفها المتعلمة على الأقل، بأنه لم يُغضب الشعب حقا، وإنما نظم هذه الحقوق بخير مما نظمها دستور ١٩٢٣، وكفل بذلك إزالة المساوئ التى نجمت عن تطبيق هذا الدستور. ولهذا الغرض أرفق الدستور الجديد بمذكرة إيضاحية للأسباب التى أدت إلى تعديل الدستور». على أن هذه المذكرة لم تظهر إلا يوم ظهر الدستور الجديد، أى بعد أربعة أشهر من تولى صدقى الحكم.

وفى خلال تلك الفترة كانت الخطة التى سار عليها صدقى فى الحكم خطة بطش بخصومه ليس كمثله بطش. عطل صحف الوفد أو طائفة منها، وقمع بالشدة المتناهية كل محاولة بذلها الوفد لمعارضته. ولم يكن ما بذله صدقى من محاولة إقناع الجماهير بخطوته فى تغيير الدستور، فالجميع أصدقاء الوزارة، أو المعتدلين، أو حتى المتطرفين، كانوا مقتنعين بأن التغيير لم يكن الدافع الحقيقى له إصلاح الأحوال، بقدر ما كان تغليبا للسلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه فى البرلمان، بذلك لم يكن لهذه المذكرة التى وضعها خبراء ثقاة أثرها فى عدم رضاء الجميع عما فعله صدقى.

وكان صدقى باشا يزداد فى معاملة خصومه كل يوم شدة، مما أدخل فى روع الناس جميعا أنه لا سند له فى الشعب، وأنه إنما يستند إلى سلاح الحكم، سلاح الجند سلاح رجل البوليس. ومن ذلك أنه أمر النيابة بالتحقيق مع بعض

الشخصيات من ذوى الاعتبار العام، مثل محمد محفوظ باشا، وكذلك استصدار مدير الدقهلية هارون سليم باشا أو سحلى قراراً من مجلس المديرية بهدم منزل عبد الجليل بك أبو سمرة من الأحرار الدستوريين المتعصبين لفكرتهم فى مقاومة صدقى لإبداله الدستور. وفى زمن الأزمة الاقتصادية وما حدث فيها، كان صدقى يدفع البنوك لطرح أملاك المدينين من خصومه فى المزاد لبيعها جبرا، فإن أذعن الخصم عاونه صدقى باشا عند البنك، وحفظ عليه أرضه، وإلا كان ضياع ملكه وخراب بيته بعض ما يستحقه. هكذا ذكر لنا هيكل عن تصرفات إسماعيل صدقى مع خصومه أوردناها كنموذج لمعاملة الشريحة العليا فى الريف المصرى.

كان انقلاب صدقى انقلابا تلاقت فيه مصالح السراى والإنجليز، فقد رحب الإنجليز بأن يطيح القصر بالوفد الذى لم يقر معاهدة النحاس ـ هندرسون، ولا شك أيضا أن الاستعمار الإنجليزى لم يكن راغبا فى التغييرات التى أراد الوفد إحداثها بالنسبة للديمقراطية. وعلى أية حال، فإن الانقلاب الذى صنعه القصر ونفذه صدقى لم يكن ممكنا أن يمضى فى خطواته إلا بتأييد الإنجليز. ولكن الدوائر الحاكمة فى لندن لم تعترف بتأييدها للانقلاب، وتعلن دائما «حيادها»، بشأن الانقلاب ووضع الدستور الجديد.

على أن «الرافعى» يؤكد أن وزارة صدقى قد عرضت خفية أمر الدستور الجديد على الحكومة البريطانية قبل إصداره، وأطلعت وزارة الخارجية البريطانية على نصوصه، وكانت هذه على علم باليوم المحدد لصدوره. ثم يضيف «الرافعى» أن الوزارة كتمت أمر إلغاء دستور ١٩٢٣ عن الجميع «عدا دوائر الإنجليز الرسمية».

والواقع أن مشكلة الانقلاب الحقيقية، كانت هى **القوى الاجتماعية التى يجب أن يعتمد عليها الانقلاب**. فقد قضى دستور «الحكومة» كما سماه «هيكل» بمنع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل أصحاب المهن الحرة فى الأقاليم، فى حين أنه أباح هذه العضوية للعمد ومشايخ البلاد، وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم. وهذا الاتجاه كان يعنى عزل البورجوازية الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار، وكان عزلها لمصلحة الإنجليز والقصر يعنى اعتماد الانقلاب على فئات اجتماعية أخرى. ولما كانت الأزمة الاقتصادية فى مصر، قد انعكست آثارها أكثر على الريف، فإن

حكما ديكتاتوريا، كان يستطيع حل هذه الأزمة لصالح كبار الملاك على حساب فقراء وصغار ومتوسطى الملاك من الفلاحين. ويعرب هيكل باشا عن ذلك. بأن الأعيان الذين يؤيدون حزب الأحرار الدستوريين كانوا يرحبون بصدقى. كما يفسر هيكل أيضا سلوك الحزب فى البداية حين أيد صدقى بأنه كان عن خوف من انعزال الأعيان عنه بقوله: «ونحن لو عارضناها ـ أى الحكومة ـ أو لم يعلن تأييدها، فيما يتفق وسياستنا، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع. ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضرراً بليغا».

ويرى البعض، أن وزارات عديدة سابقة، قد عمدت إلى تعطيل دستور ١٩٢٣، فإن وزارة واحدة، قد سارت فى الشوط إلى نهايته فى الاعتداء على الدستور، فاستبدلته بدستور جديد، هو دستور ١٩٣٠ الذى وضعته وزارة صدقى. وفى هذا انعكاس للأوضاع النيابية، فالمعروف دائما أن الدستور هو الذى يأتى بالوزارة وليس العكس. ويؤكد الساسة أن الهدف من وراء وضع الدستور الجديد، كان تدعيم سلطة القصر على الحياة السياسية فى مصر تماما. باختصار، فإنه كما كانت الوزارة الصدقية وزارة ملكية، فإن الدستور الذى وضعته هذه الوزارة، كان بدوره دستورا ملكيا. أو على حد تعبير هيكل باشا الذى أطلق على دستور ١٩٣٠ «دستور الحكومة» فى حين كان دستور ١٩٢٣ «دستور الأمة».

وقد كان الأحرار الدستوريون الذين رفعوا إلى الملك عريضة يطلبون فيها الإطاحة بالوفد فى مايو ١٩٣٠، هم أيضا أول من أيد انقلاب صدقى، بل بلغ بهم الأمر بأنهم اتهموا الوفد بأنه يدبر ثورة على العرش، وأن اقتصار قسم الإخلاص على الدستور وحده دون الملك نزوع إلى الثورة على الملك. وقد استمر تأييد الأحرار الدستوريين للانقلاب ومناهضة خطط المقاومة ضده، حتى أنهم اتهموا الوفد بأنه «عصابة مجرمة». وذلك فى إشارة إلى قيادة الوفد لمقاومة سلطات الحكومة وبوليسها وجيشها فى الإسكندرية، والتى راح ضحيتها مئات من الأهالى بين قتلى وجرحى نتيجة اعتداء قوات الجيش والبوليس عليهم.

والواقع أن الدستوريين كانوا يعتبرون حكومة صدقى تمهيداً لحكمهم، فقد كانوا يريدون أن يكون صدقى أداة لتقليم أظافر الوفد، لقد ظنوا بادئ ذى بدء أن

إسماعيل صدقى يعمل لحسابهم، ولعله أوهمهم بذلك. ويعترف هيكل باشا بذلك فقال: «أما وصدقى باشا مناوئ صريح للوفد، فالأحرار الدستوريون المنتشرون فى المدن والقرى يطمعون فى أن تنصفهم وزارته، بأن تعاملهم كما عاملت القوى الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين. وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين إلى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها أو سكوتهم عن معارضتها». ويضيف هيكل إلى ذلك بأن «السياسة» جريدة الحزب لم تبخل على صدقى باشا فى الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل.

ومن الواضح أن نظام صدقى اعتمد من الناحية السياسية على تأييد السلطة ممثلة فى القصر والإنجليز، واعتمد اجتماعيا وطبقيا على الأعيان وكبار الملاك. ومصداقا للحقيقة فإن الدستوريين كانوا يعلمون وقتها أن أى معارضة للديكتاتورية الصدقية كانت تجعلهم يخسرون أنصارهم الأعيان «الذين يخشون على جاههم ومصالحهم». وكان صدقى يعلم هذه الحقيقة، كما كان موقنا من تأييد «كبار الملاك». حرصا على جاههم ومنافعهم. وكانت سياسة حزب الأحرار ألا يفقد صدقى، وفى نفس الوقت أن يحتفظ بتأييد طبقته من الأعيان، وقد ساقت سياسة الأحرار الدستوريين «الانتهازية» حزبهم إلى الوقوع فريسة فى براثن صدقى، فقد أبى ألا يكتفى بتعديل الدستور كما أرادوا هم، بل ألغاه ووضع دستوراً جديداً، على الرغم من تصريحاتهم المتتالية، والتى وردت على لسان محمد محمود باشا رئيس الحزب عقب انقلاب صدقى «بأنه يتمسك بأسس الدستور».

كان الدستوريون مع التعديل فى الدستور الذى يضمن لهم مصالحهم، ولا يعلى كثيراً من سلطة الملك، يتضح ذلك مما قاله محمد محمود رئيس الحزب إلى هيكل باشا عندما سأله رأيه فى تعديل الدستور، فرفض هيكل هذه الفكرة، لكن محمد محمود قال: «وإذا كان فى تعديل الدستور مصلحة، فهل نحجم عن تحقيقها للبلاد لمجرد الخوف مما يقوله الناس؟».

دارت فى عهد صدقى محادثات بينه وبين الدستوريين حول تعديل الدستور، ويروى لنا هيكل هذا الأمر بقوله: «بعد أسبوعين من عودة محمد باشا إلى مصر، دعانا صدقى باشا إلى تناول الغذاء فى «كلوب محمد على». وبعد الطعام اجتمعنا

فى المكتبة بالنادى، وحدثنا صدقى باشا فى الدستور وما هو صانع به، إنه يريد إلغاء دستور ١٩٢٣، وإحلال دستور جديد محله، . . . وأعطانا نسخة من مشروع الدستور الذى يريد إصداره . . . وأشرت أنا فى عرض الحديث إلى أن لتنقيح الدستور طريقة مقررة فيه، وأن من الخير اللجوء إلى هذه الطريقة . لكن محمد باشا استوقفنى قائلا، خير ألا تثير مناقشة الآن، وأن ننظر إلى المشروع الذى عرضه علينا صدقى باشا وندرسه . ونحن نكلفك يا دكتور هيكل بهذه الدراسة، ومتى أتممناها عدنا إلى الاجتماع لبحث أنجع الوسائل التى تؤدى بنا إلى تفاهم واتفاق» . وبعد عدة أيام دعينا فى المساء لمقابلة صدقى باشا فألفيناه يبلغنا إنذاراً نهائيًا بأنه اتفق مع جلالة الملك على إصدار الدستور صباح الغد . . . وأنه غير مستعد ليغير أو يبدل كلمة ولا حرفا مما أبلغنا إياه، وعاد الدستوريون بعد هذا وقد انقطع ما بينهم وبين صدقى، وانتقلوا إلى صف المعارضة، وإن كان صدقى قد كسب من بين صفوفهم رجلا كحافظ عفيفى اشترك معه فى الوزارة من البداية، ثم كسب صدقى من بعده الكثيرين، وكانوا أركان حزبه وبرلمانه الزائفين .

أما عن موقف الحزب الوطنى، فإننا نجد أنه وقف موقفا سلبيا باستثناء إعلانه فى أواخر شهر يوليو ١٩٣٠، أن الحكم النيابى أداة فى أيدى الأمة، وأن البطش به ليس طريقا للإصلاح . غير أن الحزب قد اتخذ موقفا آخر أكثر وضوحًا بعد صدور الدستور الجديد بأيام قلائل، حيث اجتمع بلجنته الإدارية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٣٠، وأصدر قراراً بإدانة جميع الأحزاب، بما فيها الوفد، بتهمة العبث بالدستور طيلة السنوات السبع الماضية، ثم أدان الحكومة الصدقية فى نفس الوقت باعتبارها قد «أصدرت دستوراً جديداً ممسوخًا قام على فكرة أن الدستور ليس حقا مكتسبًا، بل منحة تعطى وتسلب، دون اكتراث بالأمة وحقوقها» .

شارك الحزب الوطنى - رغم احتجاج لجنته الإدارية بعد صدور الدستور - فى الانتخابات الصدقية التى جرت فى عام ١٩٣١ وقاطعتها البلاد بأسرها، وأكثر من ذلك فقد شارك الحزب الوطنى فى تزييف إرادة الناخبين، بإعلان قبول الاشتراك فى انتخابات زائفة، وفى برلمان زائف هو نتاج لها . على أن من أخطر الأمور التى شارك فيها الحزب هو تقنين نظام صدقى، الذى اعتمد على حزبين إداريين، أولهما : «حزب الاتحاد» الذى أنشأه القصر فى عام ١٩٢٥، وثانيهما : «حزب

الشعب» الذى كونته عناصر من كبار الملاك والموظفين ورجال الإدارة الصدقية بمباركة القصر، ويعنى ذلك افتقاد صدقى والقصر ونظامهما إلى مساندة أى حزب سياسى حقيقى فى البلاد. وكان اشتراك الحزب الوطنى فى انتخابات صدقى وبرلمانه، هو بمثابة التقنين، ومحاولة إضفاء الشرعية على هذا النظام. وقد أدان «الرافعى» وهو أحد قادة الحزب موقفه من نظام صدقى وقال: إن صدقى اغتبط بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات، وكان صدقى يعتبر ذلك إقراراً لدستوره، واعتبر الحزب مؤيداً للنظام الذى اصطنعه، وكان يزهو فى أحاديثه بأن مؤيد من ثلاثة أحزاب، الاتحاد والشعب والوطنى.

سار صدقى فى طريقه معتمداً على تلك القوى الاجتماعية الرجعية، وعلى تلك الجماعات السياسية المشبوهة الوطنية، وعلى إرهابه الثقيل. وكان إرهاب صدقى أكثر مما شهدته البلاد من قبل، فابتداء من يونيو ١٩٣٠ وحتى إجراء الانتخابات، سيَّر الجيش لحصار البرلمان مرتين، وسقط عشرات القتلى ومئات الجرحى فى شوارع بلبيس والمنصورة والإسكندرية والقاهرة وبورسعيد والسويس وغيرها، وكانت وسائل النشر تحارب كما لم تحارب فى ظل المعتمدين البريطانيين. ولم يمض كثير من الوقت، حتى كانت أغلب الصحف قد عطلت أو ألغيت، فقد عطل نحواً من ثلاثين صحيفة فى شهرين. وسرى أمر مصادرة الحريات، فمنع اجتماع الجمعية العمومية للمحامين، واستخدمت القوة المسلحة فى منعه، وهو ما لم يجر فى ظل الأحكام العرفية، كذلك منعت الحكومة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر الذى دأب الوطنيون على الاحتفال به منذ ثورة ١٩١٩.

وتمادت وزارة صدقى فى التنكيل بخصوصها، فعزلت القضاة والعمد وكبار الموظفين، وكذلك أصحاب المهن الحرة، ولكى تضطرهم إلى الذل والاستكانة أو الانضمام إلى صفوفها، لم تتورع عن إقفال المحالج والمصانع لأسباب ملفقة للتنكيل بأصحابها، وجعلهم عبرة لغيرهم. كذلك اختصت الوزارة أنصارها والمنفذين لسياستها الإرهابية، بالمزايا والترقيات الاستثنائية، وزادت على ذلك منح بعض صفقات من أملاك الدولة مقابل ما سمى استبدالا لجزء من معاشهم، خولفت فيها اللوائح والقوانين، وضحيت فيها مصالح الدولة والأهلين لحساب هؤلاء الموظفين. وبتلك الوسائل ضمنت الحكومة الأنصار، سواء من الأعيان، أو

العمد، أو الموظفين، ورجال الشرطة والجيش، وهؤلاء جميعا، هم من اعتمدت عليهم فى تأسيس «حزب الشعب» الذى رأسه إسماعيل صدقى، وهو الحزب الذى ولد ميتا كزميله «حزب الاتحاد».

وعلى هذا الأساس فقد تشكل فى نوفمبر ١٩٣٠ حزب الشعب، المنبثق من إرادة الحكومة، والمعادى لكل مشاعر الشعب، والذى لم يجد صدقى زيادة فى السخرية، اسما للحزب الجديد سوى اسم الشعب، فأسماه «حزب الشعب». وقد ألفه رئيس الوزراء، وشغل منصب الرئاسة فيه، وأصدر له صحيفة، هى صحيفة «الشعب»، ويسجل أحد المعاصرين ممن اشتغلوا فى هذه الصحيفة رأيه فى الحزب فقال: «كان وجود رئيسه فى الحكم قد ساعد على أن يتهافت عليه العمد والأعيان وأصحاب المصالح وعباد السلطان، وهم كثيرون لسوء الحظ».

وفى ظل حماية الحكومة ورئيس الحزب، لم يخش رجال الإدارة، أن يصدروا الأوامر بضم الناس إلى قوائم الحزب، بل ولم يخش رجال الإدارة، أن تكون هذه الأوامر كتابية ورسمية، وإن طبعت بالطابع السرى. وكان رجل الإدارة النشيط، الذى يستحق الرضا، ومن ثم الترقية فى الدرجة والمرتب، هو الذى يستطيع أن يحشد للحزب الجديد أكبر عدد من الأنصار.

ومما يؤكد أسلوب ضغط الإدارة على المواطنين للانضمام إلى عضوية الحزب الجديد كما يروى ذلك هيكل باشا «إشارة تليفونية من عمدة سنهور المدينة مركز دسوق إلى مأمور المركز، بخصوص اثنين من المشايخ، طلب منهما العمدة التوجه للمركز لمقابلة المأمور، فرفضا - فوقع المأمور على الإشارة ما نصه: حضرة المعاون المختص - علمنا أن هذين الشخصين منضمين لحزب الوفد، وكلفتهما بالاستقالة منه، فلم يفعلا فيسألان فى محضر إدارى» . . . ومن الطبيعى أن تصرف مأمور المركز لم يكن بوحى منه وحده، وإنما كان بناء على أمر تلقاه، كما تلقاه غيره من رجال الإدارة جميعا. وقد تعرض هيكل باشا للضغط عليه أيضا للانضمام إلى حزب الحكومة، فقد أرسل إليه صدقى برسالة بواسطة صهره عبد الرحمن رضا باشا. يعرب فيها عن استعداده لتلبية كل طلباته، فى حالة الانضمام إلى الحزب . . . وتكرر العرض بمزيد من الإغراءات، ورفضها هيكل، ثم استخدم

صدقى مع هيكل أسلوب التهديد، فقد علم من بعض أصدقائه، ما يدبره البوليس، لضبط سيارته بعد أن يدس بها بعض المحرمات. . . كما أصدرت الحكومة قانونا للمطبوعات، يحرم من رئاسة التحرير كل من صدر ضده حكم بالإدانة، ولما كان هيكل مدانا فى حكمين بالغرامة لمقالين نشرتهما السياسة، فقد حرم من رئاسة تحريرها، وحل محله إبراهيم عبد القادر المازنى، وتولى إدارة السياسة.

ومن الطبيعى، وقد تكون الحزب بطريقة فوقية سلطوية. . . أن يضم أعضاء مأجورين، وأناسا لهم مصالح معينة فى حكم صدقى، أو لهم علاقات بالقصر. فلم ينضم إلى هذا الحزب غير الطامعين فى السلطة وأصحاب المصالح، فكان هذا الحزب نموذجًا حيًا للانتهازية السياسية، فهو حزب مصطنع خلقته السلطة، ودفعت إليه المنافع الذاتية، فلا يبقى إلا ما بقيت السلطة، ثم تبدد كالسراب، كأن لم يكن، ولم يترك أى أثر. وبالتالى فقد ضم ما يطلق عليهم الإمعات والمنافقون، الذين يلوذون بالسلطة، ولا مبادئ لهم غير السعى إلى منافعهم الشخصية، وهم موجودون فى كل زمان، وتقتصر الروابط بين هؤلاء على المصالح المادية، فلا تجمعهم فكرة أو عقيدة. . . ويبذل الأعضاء جهدهم فى أن ينالوا من المصالح المادية النصيب الأوفى. . . وفى ذلك مفسدة لا حد لها.

ولما كان أعضاء الحزب مرتبطين بالسلطة، فمن البديهى أن يدور هؤلاء مع السلطة أينما كانت. . . وعندما يستقيل صدقى ينفضون عنه، ويلتفون حول رئيس الوزارة الجديد وكما تذكر فاطمة اليوسف فى وصفها لهذه الحالة «حين سقط صدقى، تخلى عنه كل شىء، تخلى عنه حزبه، وتخلت عنه جريدته، وتخلت عنه الأغلبية التى أوجدها من العدم، وتلك نتيجة طبيعية، فالبناء الذى يقام على السلطان، يذهب بذهاب السلطان، وما تأتى به الريح تذهب به الزوابع». وحزب كهذا تكون بطريقة فوقية لا ينتظر منه أن يكون قويا، فبرغم ما بذله صدقى من جهد فقد ظل الحزب هزيلا، وكذلك جريدته، وليس له وجود شعبى، فهو لم يؤسس على مبادئ، بل كان منبثقا من عقلية صدقى كرئيس الوزراء . . . وبعد أن فقد صدقى السلطة، أصبح هناك شك فى استمراره فى الحياة العامة.

وتشير تقارير الأمن العام إلى حقيقة ضعف هذا الحزب، فجاء فى أحدها بأن

«صدقى باشا رغم نجاحه فى حكمه، إلا أنه عجز للأسف، عجز عن إنشاء حزب بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة . . . لأن حزب الشعب الحالى، جمع الكثير من الأعضاء الذين انضموا إليه، لجر المغانم من الوزارة، فإذا ترك صدقى باشا الحكم، فسيتبعه سيل جارف من الاستقالات من الحزب، فصدقى باشا لم يوفق بحال من الأحوال فى تكوين حزبه» ويضيف التقرير نفسه أن «حكومة صدقى هى الأخرى قد خلت من الكفايات الممتازة، فكثير من الوزراء الحاليين، لا يتمتعون بنفوذ شخصى أو احترام خاص». ويطالب التقرير بضرورة إحلال وزراء أقوياء محلهم ليستمر النظام.

لقد كان صدقى انتهازيا، فهو على استعداد لتنفيذ مطالب القصر، ضد الحكم الدستورى والحياة البرلمانية، والشعب فى نظره «لا يزال طفلا ينبغى أن يقاد لا أن يقود، ولابد أن يعطى الدواء، ولو كان مراً . . » وأن دستور ١٩٢٣ «كثير على حالة البلاد»، وأن الفلاح «أمى جاهل». كان صدقى بمثابة الرجل القوى، الذى يمكن الاعتماد عليه فى قمع المعارضة، فقد خطط الملك للاستعانة به فى هدم الوفد. . ثم بعد ذلك يحطمه، فهو لا يتمتع بتأييد شعبى، إلا ما كان الملك يمنحه من تأييد.

تصدى الوفد لمقاومة انقلاب إسماعيل صدقى، ونهج فى ذلك أساليب النضال المختلفة، استند فى بعضها إلى الحقوق الدستورية، واستند فى الأخرى إلى مواجهة أساليب الانقلاب بما يتفق معها، فهو يلجأ فى الاجتماع الذى فرضه على الحكومة بعقد البرلمان فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠، إلى حقوق الدستورية، إزاء إغلاق البرلمان بالقوة، ثم يتطور بهذا الأسلوب الذى يشحذ فيه المقاومة الجماهيرية إلى التمهيد إلى ما يشبه إعلان العصيان المدنى بعدم شرعية الحكومة، ثم يقترح النحاس خطة «عدم التعاون». وكان الهدف من خطة عدم التعاون، هو اللجوء إلى أسلوب ثورة ١٩١٩، فى مقاطعة الحكومة، ولكن هذه المرة، كان أقوى وأوسع.

هاجمت القوى المعادية للدستور - ممثلة فى الأحرار الدستوريين فى فترة تأييدهم لصدقى - خطة عدم التعاون، كما عدّوا القسم باحترام الدستور وحده دون شموله للملك تحريضا عليه. ولم يعبأ الوفد بهذه القوى، وإنما سارع إلى تعبئة الجماهير ودعوتها إلى المقاومة، فنشر دعاية واسعة عن اعتزام رئيسه وأعضائه الطواف

بالأقاليم، وحدد الشرقية بداية لهذه الجولة فى أول يوليو ١٩٣٠، فاستعدت الحكومة لها بأن «جابت مظاهرة كبيرة من رجال البوليس والحراس النظاميين» الشوارع الرئيسية فى مدينة بلبيس فى مظاهرة إرهابية، ثم عسكرت فى ديوان المركز، وفى مفارق الطرق المؤدية إلى محطة بلبيس، وعلى جانبى شريط السكة الحديد لمنع الأهالى من دخول المحطة، لاستقبال رئيس الوفد، ولكن الجمهور أراد أن يدخل المحطة، أو يقف على شريط السكة الحديد، ليتمكن من تحية زعيم الوفد، فَعَظُم على رجال الحفظ ـ هذا الذى فعلته الجماهير ـ فصاروا يضربون الأهالى بالكرباج والعصى ضربًا مبرحًا. ولم تعبأ الجماهير بذلك، فأطلق البوليس النار فى الهواء، وقاومت الجماهير بإلقاء الطوب فسقط قتيلان، وذكرت مصادر صحفية مؤيدة للحكومة أن القتلى ثلاثة، وأنه أريقت دماء أخرى من الأهالى والبوليس.

ومن ثم جاءت حادثة المنصورة فى ٨ يوليو لتؤكد استمرار عدوان الحكومة على المحاولات السلمية للدفاع عن الدستور، وإصرارها على المضى فى خطتها واستهانتها بدماء المواطنين. وكان استعداد السلطة لزيارة المنصورة استعداداً حربيا، ففى يوم الزيارة، انتقلت إليها قيادات البوليس فى القاهرة، كان من بينهم «فوربس» بك رئيس هيئة أركان العمليات، والأميرلاى عبدالعظيم على بك، القائم مقام «لوكاس بك» مساعد حكمدار العاصمة. وكانت لجنة الوفد بالدقهلية قد أبلغت مديرها بأنها ستقيم اجتماعا لاستقبال النحاس باشا، وسماع خطابه عن الوضع الحالى، ونما إلى علم المدير أن الاجتماع سيضم خمسة آلاف مدعو، لذلك قرر منع الاجتماع، وأبلغ بذلك محمد بك الشناوى ومحمود بك نصير من لجنة الوفد بالمدينة فى ٦ يوليو، ورد الأخيران ببرقية على المدير يعلنانه بعدم اعترافهما بهذا المنع، فأرسل المدير يحمل لجنة الوفد مسئولية ما سيحدث، كما أرسل برقية إلى رئيس الوفد بنفس المعنى، ولكن النحاس قال «بأن منع الاجتماع «يعتبر اعتداء على الحرية التى يضمنها الدستور». ومحذراً بأن النظام والأمن العام لا يعتدى عليهما إلا بقيام رجال الأمن بالتدخل بالقوة ضد الأهالى المسالمين وغير المسلحين.

ولم تُجْد ردود لجنة الوفد بالدقهلية، ولا تصريحات النحاس باشا ورده، فى إثناء الوزارة عن خطتها. فحاول مدير الدقهلية الاستيلاء على «الخيمة» المعدة للاحتفال، وقد نجح بمعاونة القوة المسلحة، وبمساعدة من جانب رئيس النيابة

بالمنصورة فى الاستيلاء عليها فى صباح ٨ يوليو. لكن السلطة واجهت حشداً من الجماهير لم يسبق له مثيل، فبرغم الاستعدادات الحربية المكثفة من الجيش والبوليس وكأنها معركة حربية، فإن جماهير كبيرة تمكنت من دخول مدينة المنصورة، قدرها البعض بأكثر من المليون مواطن، ولعل ذلك كان استجابة لنداء لجنة الوفد المركزية، ونداء لجنة الطلبة للجماهير، بضرورة أن تتم الزيارة، وبعدم السماح لأى شخص أن يعتدى على كرامتهم.

لكن السلطة قررت التصدى لحركة الجماهير الحاشدة، فحاولت منع موكب الوفد، حتى لا تمكن زعيمه مع بعض زملائه من الوصول إلى مكان الدعوة، فأوقف الجنود المسلحون ببنادقهم «وسنجاتهم» سيارة النحاس باشا، ووجهوا سنجاتهم إلى جميع ركاب السيارة ومنهم النحاس باشا، فلما رأى سينوت حنا بك عضو الوفد المصرى جنديا يصوب السنجة إلى ظهر النحاس باشا، أسرع إلى منع سهم الجندى، فتلقى السنجة فى ذراعه اليمنى وأصيب بجرح بالغ. «وقد كان النحاس واقفا فى السيارة، فجلس بعد ذلك، وقال للجنود: هل أنتم حضرتم للمحافظة علينا أم لقتلنا وسفك دمائنا؟».

وبعد ذلك، بدأت القوات إطلاق الرصاص فى الهواء، وأنذرت الجماهير إما بالعودة، وإما بالقتل. فخاف كل من كان بسيارة النحاس، ومن تبعهم من السيارات الأخرى، فتراجعت السيارات والعربات. وأسرع نفر من الجماهير بدخول منزل على بك القريعى للاحتماء به من الرصاص والسنج. ودارت معارك بين القوات وبين الجماهير استخدمت فيها كل أنواع الهجوم والمقاومة من الطرفين. واستمرت مقاومة الجماهير حتى أمرها مصطفى النحاس بالتفرق فامتثلوا، وذلك حين رأى سفك دماء الأبرياء تنفيذا لسياسة رجعية. وقد أسفرت هذه المعركة «شبه الحربية» عن ثلاثة من القتلى من بين رجال البوليس حسب بلاغ الحكومة الرسمى، وأربعة من الجماهير و١٤٥ جريحا منهم أحد عشر من الجنود.

ولعل ما حدث فى المنصورة ليؤكد أن ثمة محاولة كانت تدبر ضد حياة النحاس باشا شخصيا، كما أكد هو ذلك، ولكنه أعلن أن ما يهدد به رئيس الوزارة من اتخاذ تدابير صارمة، فإننى - أى النحاس - «لا أعبأ به ما دمت قائما بواجبى فى دائرة الحقوق التى كفلها الدستور ونظمتها القوانين».

ترتب على أحداث بلبيس ثم المنصورة، وسقوط الضحايا من قتلى وجرحى واعتقال المئات، أن ماجت البلاد بالغضب. ورتب الوفد أن تكون مدينة الإسكندرية هى ميدان النزال القادم بين الحكومة والوفد، وعلى ذلك دعت لجنة الوفد المركزية بالإسكندرية إلى إعلان الحداد على شهداء بلبيس والمنصورة، وحددت ١٥ يوليو يوما للحداد، وفى صبيحة ذلك اليوم - كما تذكر جريدة الأهرام - انتشر بميدان محمد على والشوارع المركزية، جمهور كبير من أبناء السيالة وكفر عشرى وغيرهم، وطافوا متظاهرين هاتفين للوفد، وزادت المظاهرات شدة، فأغلقت المحال التجارية جميعها، مما جعل السلطة تشتد فى مقاومة المتظاهرين، وأطلقت عليهم النيران، فسقط ٢٥ من القتلى، وعدة مئات من الجرحى كما اعتقل من المحامين والطلبة والعمال عدد كبير. وقد وصفهم بيان الحكومة غداة الحادث بـ«الغوغاء»، الذين يؤدى تحكيمهم فى الشئون العامة، إلى تهديد النظام الاجتماعى وصدع بنيانه، كما أن هذه الجماهير فى الإسكندرية من وجهة نظر جريدة الأهرام، «رعاع» لأنهم أبناء «السيالة وكفر عشرى» من العمال والصيادين الفقراء، وهم عند الأحرار الدستوريين، يرتكبون جريمة «السلب والتحطيم والقتل والولوغ فى الدماء». كل هذا الاحتقار والازدراء للجماهير، كان بسبب محاولة الإسكندريين تنفيذ إعلان الحداد على الشهداء، حتى إذا حالت السلطة بينهم وبين غايتهم وقع الصدام بين الطرفين، وكان صداما دمويا عنيفا أرق مضجع الحكومة والمحتلين الإنجليز.

خرج الإنجليز على حيادهم المزعوم، فصرح «مكدونالد» رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم بأنه على أثر حوادث الإسكندرية، أرسلت التعليمات إلى «برسى لورين» المندوب السامى البريطانى، بأن يقابل صدقى ويبلغه «بأن بريطانيا تعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر». وأن يبلغ النحاس أيضا «بأنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية، دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر، وأننا نعدّه كذلك مسئولا مع الحكومة إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر». وأضاف مكدونالد بقوله: «وفى خلال ذلك رأت حكومة جلالته، نظرا لما يتهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم للخطر فى الإسكندرية أن تصدر أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالسفر إلى مياه ذلك الثغر».

وسوف نتناول هذا الموضوع بكل جوانبه فى الفصل التالى. ولكن الذى يهمنا هنا هو أن المعركة بين الوطنيين والوزارة قد خرجت عن هذا الإطار، وأصبح هناك طرفٌ ثالثٌ أو رابعٌ، إذا ما أدخلنا القصر إلى ميدان المعركة - أدرك خطورة الوضع الداخلى فى مصر إلى حد تحريك بارجتين حربيتين إليها.

ورغم لجوء صدقى إلى العنف فى مقاومة الانقلاب، إلا أنه كان عاجزا عن تثبيط همة الجماهير فى مقاومته. فلجأ إلى استخدام سلاح الدين فى محاولة لصرف الجماهير عن مقاومة انقلابه على الدستور، وتحت سطوة السلطة، استصدر «نصيحة» من العلماء إلى الشعب المصرى وقعها الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الحنفية، والشيخ أحمد نصر شيخ المالكية، وأخيرا الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر، توضح أن ما يحدث من مقاومة للانقلاب إنما هو «العبث بالنظام العام». والتحريض على القطيعة وإحداث الفتنة والشغب، وأنها لمن «أكبر الجرائم». وذكروا أن ولى الأمر هو الملك فؤاد الذى يجب إطاعته، وأنه «حق على الأمة أن تتفانى فى الإخلاص لجلالته والاتصال المتين بعرشه المفدى» ولقد تبع هذه النصيحة، نداء أكثر إلحاحا بالحض على السكينة والهدوء وطاعة ولى الأمر. على أن هذا الأسلوب لم يثن الجماهير عن المضى فى مقاومة الانقلاب، بل ربما زاد حركتها عنفا، فكانت مدن القاهرة والسويس وبورسعيد تهدر غضبا فى ٢١ يوليو ١٩٣٠، وهو يوم عقد البرلمان بعد نهاية التأجيل، لكن الحيلولة دون ذلك لاحتلال البرلمان بقوات الجيش، وإنذار النواب والشيوخ بإطلاق النيران عليهم، إذا هم حاولوا دخول البرلمان، كان ذلك سببا مباشرا لهذا الغضب العارم واشتداد المقاومة، وقد راح ضحية هذه الأحداث عدة قتلى وكثير من الجرحى، كما اعتقلت الحكومة المئات.

كان اجتماع النواب فى النادى السعدى فى ٢٦ يوليو، قد تم لأسباب متعددة، ترتبط باحتلال البرلمان، ومسائل داخلية فى الوفد، على أن ذلك كله لم يجعل النحاس يعلن عدم استمراره فى «خطة عدم التعاون»، ولكن أعلن فى اجتماع ٢٦ يوليو، قرار النواب بعدم الثقة بالوزارة، كان من نتيجته أن أصدر الوفد منشورات قال فى أحدها: «يدعو الوفد المصرى، الأمة المصرية، إلى الامتناع عن دفع

الضرائب بجميع أنواعها، ما دامت الوزارة الحاضرة قائمة فى الحكم». وأن ذلك «يعتبر كخطوة أولى فى سبيل عدم التعاون».

ولعله من الواضح أن الأسلوب الذى اتبعه الوفد فى مقاومة الانقلاب، كان فى غير مصلحة الانقلاب ومؤيديه، لانضمام قوى سياسية جديدة إلى جانب الوفد، مما دعم حركة الجماهير فى مقاومة الانقلاب، هذا فضلا عن أن القرار الأخير بالدعوة إلى عدم دفع الضرائب، قد أسهم بشكل فعال فى تعرية الانقلاب، خاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية وانتشار المقاومة على الأقل فى الريف المصرى.

ومن الواضح أن سير الأحداث فى داخلية البلاد، وموقف وزارة صدقى منها، واشتداده فى معاملة كل الأطراف، أو القوى السياسية القائمة، كان سببا فى ابتعاد المقربين منه ومن نظامه، وكان فى طليعة هؤلاء حزب الأحرار الدستوريين، الذى كانت صحفه عرضة للمصادرة والتعطيل، هذا فضلا عن اجتراء صدقى بتقديم زعيمه محمد محمود باشا إلى ساحات النيابة والقضاء للتحقيق معه. فبدأ نفر من الأحرار يفكرون فى توحيد الجهود مع الوفد، فى مقاومة تلك الوزارة الطاغية الباغية، أملا فى عودة دستور البلاد، والخلاص من نظام صدقى الذى عاث فى أرض مصر فساداً.

ويروى الدكتور هيكل كيف تم ذلك التقارب، فقال: «بدأ بعض إخواننا يفكرون فى أن من الخير أن نتفق مع الوفد فى معارضة صدقى باشا وفى محاربة بطشه، وذلك على الرغم مما كنا نعرفه من أن عدداً غير قليل من الأحرار الدستوريين الصميمين لا يطيقون مثل هذا الاتفاق. . لكن محمد محمود باشا، ومحمود عبد الرازق باشا. . . . رأيا، وبحق، أن الاتفاق مع الوفد أدنى إلى تحقيق ما نقصد إليه. . وأن الاتفاق مع الوفد يطول أجله». وتم الاتفاق بين الطرفين، وتم تأليف لجنة اتصال بينهما، كان يمثل الوفد فيها فتح الله بركات باشا، ومكرم عبيد باشا، وكان يمثل الأحرار محمد على علوية باشا والدكتور محمد حسين هيكل، على أن تجتمع بمنزل فتح الله بركات. وفى أول اجتماع لها قررت اللجنة أن يتصدر الزعماء صفوف الشعب فى مقاومتهم لوزارة صدقى، كى تثمر هذه المقاومة ثمرتها المرجوة يوم أن يتقدم الزعماء الجماهير.

قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين إلى طنطا بالقطار، ولكن الحكومة تصدت لهذه الرغبة، بكل ما أوتيت من قوة ومنعت زيارة الزعيمين، بأسلوب يحمل كثيرا من الإصرار من جانب الحكومة على ضرب هذا التحالف بين الوفد والأحرار، وأدرك صدقى أنه بعمله هذا أفسد على الحزبين تدبيرهما، حين منعهما من نزول طنطا. لكن ذلك لم يكن يثنى لجنة الاتصال عن ضرورة الالتحام بالجماهير، حفزا لهممها فى مقاومة طغيان الحكومة، فكان الاتجاه إلى زيارة بنى سويف، بعد أسبوعين من المحاولة الأولى، وتركت الوزارة الذين استقلوا القطار إلى بنى سويف دون تعرض لهم، حتى إذا ما وصل القطار إلى محطة بنى سويف ونزل ركابه إليها، وجدوا المحطة محاطة من كل جانب بقوات من الجيش كاملة العدة والعتاد. وتقدم قائد هذه القوات إلى محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا يرجوهما ألا يبرح أحد المحطة، فالأوامر لديه صريحة فى المقاومة بالقوة، ولو أدى الأمر إلى إطلاق الرصاص، وقتل من يقتل. وبقيت الجماهير طوال اليوم محاصرة فى المحطة ومعهم الزعماء، وفى الليل جاء قطار خاص نقل الجميع إلى القاهرة، وشعر صدقى بأنه أفسد عليهم خطتهم للمرة الثانية دون صدام أو إراقة دماء.

واتخذت المعركة بين الحكومة وبين الحزبين الكبيرين شكل التحدى بين الطرفين، فكيف لصدقى الذى لا يتمتع بأى سند شعبى، وليس لديه إلا قوة الحكومة ممثلة فى أجهزتها الإدارية وقوات الجيش والبوليس، أن ينتصر على من يمثلون غالبية الشعب المصرى؟! وكيف تفرض الوزارة إرادتها بهذه الأساليب التى تستخدم البطش والقوة والإرهاب، طريقا لإرغام خصومها على الرضوخ لخطتها فى قهر المواطنين؟! لغة التحدى هى التى دفعت لجنة الاتصال أن تقترح أن تتم زيارة بنى سويف باستخدام السيارات، وأن تتم فى تكتم شديد، وقررت أن يسافر الزعيمان محمد محمود والنحاس ومعهما ستة أفراد فقط، وبالفعل نجح هذا التدبير ووصل الركب إلى بنى سويف، لكن خبره كان قد وصل إلى المدير بعد أن وصلوا إلى دار رئيس لجنة الوفد المركزية بالمدينة، وعند وصولهم تجمعت الجماهير وبدأت المظاهرات، واتصل المدير بصدقى، الذى أمره بتشتيت المظاهرات وإن وصل الأمر إلى إطلاق الرصاص.

ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع رئيسا الحزبين وأصحابهما فيه، فقد انقلب هذا المكان حصنًا تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب. وجعلت طلقات البنادق تدوى بين فترة وأخرى، وقد استمر ذلك زمنا طويلا. ولم يغب عن بال صدقى أن الأمر إذا استمر حتى الصباح، فلن يأمن أن تنقلب بنى سويف أتونا من النار، وبركة من الدماء وقد أسفرت الاشتباكات بين قوات الحكومة وجماهير بنى سويف عن إصابة خمسة عشر من الجماهير، وقتل ثلاثة من رجال البوليس. فما كان من قوات الحكومة إلا أن أجبرت الزعماء ومن معهم بركوب سياراتهم وعودتهم إلى القاهرة تحت حراسة مشددة من جانب قوات الحكومة بعد تفريق الجماهير، وذهبوا جميعا إلى محكمة الاستئناف للتحقيق معهم، لكن النيابة أفرجت عنهم بعد قليل. الأمر هكذا كما حدث وكما صوره لنا د. هيكل كان ينذر بخطر الثورة، والإجراءات والأساليب التى رسمتها لجنة الاتصال بين الحزبين لم تؤد الغرض المطلوب منها، والحكومة ماضية فى خطة البطش والإرهاب، ولا تستنكف أن تتخذ من التدابير ما يحفظ لها بقاءها فى الحكم بأى حال من الأحوال.

وعلى أية حال، فإن التقارب الذى حدث بين الأحرار الدستوريين والوفد، إنما كان لأن الخلاف بين الدستوريين وبين حكومة صدقى كان يتزايد يوما بعد يوم، فالأحرار لا يقبلون بسلطة الملك المطلقة، وإنما يريدون إجراء تغيير أساسى فى قانون الانتخاب، وبالتالى فليس من الضرورى تغيير أسس الدستور، حتى لا تزيد سلطة الملك. وقد أعلنوا ذلك لإصرار الحكومة على إصدار دستورها الجديد. وفى اجتماع مجلس إدارة حزبهم فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ قرروا «عدم الاشتراك فى الانتخابات التى تقع تحت نظام دستور الوزارة الحاضرة». لهذا قرروا التحالف مع الوفد لتقويض نظام صدقى، على ألا يتعدى الأمر ذلك - فهو تحالف تكتيكى - يستهدف إجبار الملك والإنجليز على سحب تأييدهما لصدقى، وعودة الأمور إلى نصابها.

كانت مجموعة من العوامل هى التى دفعت بالأحرار إلى التعاون مع الوفد، حيث رأوا أن التعاون معه يجنبهم الانعزال عن الحياة السياسية، كما رأوا فيه ما يكسب معارضتهم لصدقى فاعلية، ويلفت أنظار الإنجليز إليهم مرة أخرى، وكانت أولى الخطوات العملية على هذا الطريق، أن أعلن الأحرار مقاطعتهم لانتخابات

صدقى فى نفس اليوم الذى أعلن فيه الوفد نداءه إلى جماهيره بمقاطعة الانتخابات. على أن المسألة الرئيسية التى جعلت الأحرار يشاركون الوفد فى معارضة نظام صدقى، كانت مسألة نفوذهم فى الريف، الذى تعرض لمزيد من التهديد، خاصة بعد إعلان الوفد «خطة عدم التعاون» ودعوته إلى استقالة العمد والمشايخ، ويتضح نشاط الوفد فى هذا الشأن، فأصدر النحاس توجيها لأعضاء الوفد «بضرورة سفرهم للبلاد لبذل أقصى جهد فى حمل العمد على الاستقالة». وقد أحدثت تلك الاستقالات كثيرا من الارتباك لحكومة صدقى، إذ بلغت الاستقالات أربعمائة استقالة، رغم كل ما اتخذته الإدارة من إجراءات ضد العمد المستقيلين، مما حدا بالأحرار أن يعقدوا مع الوفد ميثاقًا أطلقوا عليه «عهد الله والوطن» فى ٣١ مارس ١٩٣١، قرروا فيه مقاطعة الانتخابات، وتأليف جبهة لإعادة النظام الدستورى - كما رأينا -.

على أنه من الواضح أن استقالات العمد والمشايخ، قد اضطرت حكومة صدقى إلى اتخاذ إجراءات شديدة ضد هؤلاء العمد والمشايخ المستقيلين، إذ كانت ترسل أعدادا كبيرة من رجال البوليس والخفراء إلى نواحى هذه الاستقالات للإرهاب، كما أرسل رجال الإدارة إلى هؤلاء المستقيلين، بالتهديد إذا لم يسحبوا استقالاتهم، وإنذارهم بتعيين خصومهم فى مناصبهم. كما كانت الحكومة تقدمهم للمحاكمة أمام لجنة الشياخات، وهى المنوطة بتأديبهم بعد أن توجه إليهم عديدا من التهم التى تفرض عليهم بها غرامات كبيرة، وبلغت جملة الغرامات التى فرضت عليهم ثمانية عشر ألفًا و٧٣٥ جنيها، وافق برلمان ١٩٣٦ على ردها إلى المحكوم عليهم بها.

وقد استخدمت الحكومة أساليب عنيفة فى تحصيل الغرامات المبالغ فيها، لتوقف تيار هذه الحركة، ولولا هذه الإجراءات لاستقال معظم عمد ومشايخ البلاد، فكان رجال الإدارة يقبضون على العمد المحكوم عليهم، كما يقبض على المجرمين، وتحصل الغرامات منهم قسراً. أما من يرفض أو يتأخر فى الدفع، فَتُسيِّر الإدارة إليهم قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة. وفى حالة عدم وجود العمدة، يؤخذ من البلدة الرهائن، التى تحبس بالمركز حتى تسدد الغرامة المفروضة على العمدة، كما حدث فى كفر الشيخ إبراهيم، إذ اعتقلت زوجته كى يسدد المبلغ، وأريد أخذها إلى المركز فى أحد لوريات الحكومة، لولا أنها هددت بأن تقتل

نفسها. كذلك حاصرت قوات من الجيش والبوليس بعض القرى وهاجمتها ففزع الأهالى ولجأوا إلى الحقول.

ومن الطبيعى أن تستبدل الحكومة هؤلاء العمد والمشايخ المستقيلين والمشكوك فى ولائهم لنظام صدقى، بغيرهم من الموالين لحزبى الشعب والاتحاد، فضلا عن العدد القليل، الذى أيد حكومة صدقى - إما خوفا أو طمعا - حرصا على مناصبهم، أو من تراجع عن استقالته التى قدمها. . . ولا ينفى ذلك الحقيقة التى تؤكد أن غالبية العمد والمشايخ قد وقفت بجانب المعارضة ضد حكومة صدقى ونظامه. ولم تكتف حكومة صدقى بتوقيع الغرامات على العمد والمشايخ المستقيلين بل زادت فى تحديها للجماهير، فقامت بتوقيع العقوبات على كل من قام بالتوقيع على العرائض التى نشرتها الصحف، بمقاطعتهم الانتخابات.

وعلى أية حال، فقد كانت مقاومة الوطنيين للانقلاب - ممثلة فى الوفد والأحرار - سواء كان ذلك من خلال زيارة الأقاليم لحشد الجماهير حول الحزبين الكبيرين، خاصة وقد أرهقتها مطرقة صدقى فى كل المجالات، أو كانت فى شكل حركة استقالات العمد وما ترتب عليها، فقد حاولت قوى المعارضة استمرار خطتها فى مزيد من الزيارات للأقاليم، فأعربت عن رغبتها فى زيارة دمنهور فى ٧ مايو، ولكن الحكومة قررت اتخاذ اللازم لمنع أى تحرك جماعى من القاهرة، وإذا حاولت المعارضة التحرك فرادى، فسيمنع النحاس ومحمد محمود من مغادرتها. وفعلا مُنع مصطفى النحاس ومحمد محمود ووليم مكرم عبيد وأحمد خشبة من مغادرة القاهرة فى قطار التاسعة والنصف صباحًا للتوجه إلى دمنهور. . . ولما فشلت محاولتهم توجهوا إلى نادى الأحرار، وحدثت مظاهرة بالقاهرة، ولكن أمكن تفريقها. كما منعت الحكومة المعارضة من زيارة بعض جهات مديرية الجيزة.

وكان من الطبيعى أن يكون لحركة المقاومة رد فعل من جانب الحكومة، مساو له ومضاد فى الاتجاه. عن طريق أساليب جماهيرية من جانب أنصار الحكومة، أو بمعنى أدق من أعضاء حزب الشعب، فتنشر جريدة الحزب، طلبات باسم الأهالى، لمنع زيارة النحاس لبلادها، مثل ما نشر باسم أهالى كفر الزيات، مطالبين بعدول النحاس عن زيارة بلدهم، ذاكرين له، بأن الذين تقدموا لدعوته «لا قيمة لهم

ولا وزن، وهم نكرات بين مواطنيهم». ولعل ما ذكرته هنا كان على سبيل المثال فقط، ولكن جريدة الشعب كانت غاصة فى كل يوم بمثل هذه الطلبات، بالإضافة إلى كثير من العرائض التى يستنكرون فيها تصرف الوفديين والأحرار، ويعتبرونه «التحريض وإثارة الفتن فى البلاد» ويطالبون صدقى باشا «بصفته الزعيم الأوحد، ورئيس الحكومة، أن يضع حداً حاسماً لهذه المهازل حقنا لدماء الأبرياء».

وعلى طريق رد الفعل أيضا، قام صدقى رئيس الحكومة ورئيس حزب الشعب بزيارات للأقاليم، ليواجه بها زيارات زعماء المعارضة. وكان الفرق كبيرا بين التحركين، ففى حين كانت زيارات صدقى يعدها ويشرف عليها رجال الإدارة، فيسوقون الناس إلى هذه اللقاءات، ويحضرونهم إلى السرادقات، التى يخطب فيها رئيس الوزراء ورئيس الحزب، وفى كثير من هذه الاجتماعات، كان يحدث الصدام بين الجماهير والبوليس، ويطلق الأخير الرصاص عليهم لإرهابهم، بينما كانت زيارات المعارضة تخطط الوزارة ورجال إدارتها لإجهاضها مستخدمة فى ذلك قوات الجيش والبوليس - كما مر بنا - وكانت بداية جولات صدقى الانتخابية فى الصعيد، ثم اتجه بعد ذلك إلى الوجه البحرى، فشملت كل المديريات. ومن الطبيعى أن تهلل جريدة الحزب لمثل هذه الزيارات، قاصدة بذلك إظهار مدى شعبية صدقى الكبيرة، لتدحض دعوى المعارضة بجماهيريتها، ولكن ما ادعته الجريدة يجافى الحقيقة تماماً، فلم يكن لصدقى أى سند شعبى حقيقى.

وتكشف جريدة الشعب - دون إدراك - عن صناعة هذه اللقاءات التى قام بها صدقى وعدم جماهيريتها، بما نشرته من بلاغ رسمى عن زيارة صدقى للمنصورة ودكرنس، فقالت: «أثناء مرور القطار المقل لبعض المدعوين، للاحتفاء بدولة رئيس الوزراء بالمنصورة، تجمهر وتظاهر كثير من الأهالى بمحطة دكرنس، وقذفوا أحجاراً على القطار وركابه، وأوقفوه وأنزلوا من فيه، فحاول البوليس منع المتجمهرين، فلم يمتنعوا، فأمدته المديرية بقوة أخرى، وبعد ذلك وضع المتجمهرون أحجاراً وبراميل على الخط الحديدى، وفصلوا العربات عن القاطرة، ولم يتفرقوا إلا بعد إطلاق أعيرة نارية فى الهواء، وقام القطار بعد ذلك، إلا أن المتجمهرين أعادوا الكرة، قذفوا رجال البوليس الموجودين بالمحطة بالحجارة، فأصيب منهم ١٢ عسكريا وأصيب الضابط رئيس القوة، وقتل أحد الأهالى بعيار نارى، وأصيب

ثلاثة آخرين بإصابات نارية بسيطة، و٧ غيرهم بإصابات خفيفة». تلك كانت صورة لما كان يجرى فى الأقاليم، كرد فعل لزيارات صدقى لها، وخاصة المنصورة القلعة الوفدية، والتى وصفتها جريدة الشعب بألفاظ مبالغ فيها لا تعبر عن الحقيقة.

وعلى أية حال، اشتدت وطأة الحكومة على المعارضة خلال شهرى إبريل ومايو، فاتخذت خطوات عنيفة ضد الوفديين والأحرار، لقيادتهم الحملات ضد الحكومة وتحريضهم الشعب على مقاطعة الانتخابات القادمة، وحدثت المصادمات بين البوليس والمعارضة التى تحدت الحكومة وعقدت اجتماعاتها، وقتل وأصيب عدد غير قليل من المصريين. وبرغم كل ذلك، فلم ترهب أساليب صدقى زعماء المعارضة، بل ازدادوا إصراراً على متابعة خطتهم، وأصبحت سمعة الوزارة فى الحضيض من كثرة قسوتها فى التنكيل بخصومها، الذى وصل فى بعض الأحيان، إلى حد إهدار آدمية بعض هؤلاء الخصوم، داخل مراكز البوليس . . . والحكومة وهى على هذه الحال من الشدة فى معاملة الخصوم، كانت تعد عدتها لإجراء الانتخابات وفقا لدستور ١٩٣٠، فقام صدقى بنقل الموظفين، ونظم الحركة الإدارية على وجه يسمح له يوم الانتخابات أن يقول وفق ما أراد أن كل شىء تم على ما يرام.

وفى ١١ مايو ١٩٣١ - أى قبل إجراء الانتخابات بيومين، أصدر الوفد والأحرار الدستوريان بيانا حماسيا، لدعوة الجماهير لمقاطعة الانتخابات، حتى تسترد البلاد دستورها وكرامتها، التى أهدرها رجل الصناعات والسراى، وطالب البيان الجماهير بأن تبرهن «أن فى السويداء رجالا»، وأن «الأمة مصدر السلطات، لن تخضع للذل ولن تضام فى كرامة بنيها». كما طالب كل مصرى أن يؤدى واجبه، حتى تسترد البلاد دستورها وتثبت أقدام الحق والعدل فى مصر.

ومن جهة أخرى أصدرت الحكومة بيانا تطمئن فيه أنصارها على حياتهم يوم الانتخاب، وأنها ستتصدى لكل عبث ينال حياة وأملاك الناس. وأنذر البيان «كل من تسول لهم نفوسهم، التعرض لحرية الناخبين، أو أية محاولة للاعتداء عليهم، بعظم المسئولية التى تقع عليهم».

مهد صدقى الطريق لانتخاباته القادمة معتمداً على طبقة اجتماعية رجعية فى

الريف، ومعتمدا أيضا على كبار الرأسماليين الذين يشاركون الرأسمال الاستعمارى أمثال: أحمد عبود، الذى دأب على تأييد الانقلاب فى الخارج والداخل، وعبد الرحمن البيلى رجل الرأسمالية المصرية الكبيرة، وطاهر اللوزى وغيرهم من الذين أيدوا ودعموا الانقلاب، أو اشتركوا فى برلمانه الزائف. ومصلحة الرأسمالية المصرية الكبيرة ومنها صدقى نفسه، كانت من المصالح الأساسية فى الانقلاب الذى يكفل لها تعاملا مستقراً مع رأس المال الاستعمارى فى استغلال الجماهير وضرب العمال. فكان قانون صدقى الانتخابى، يشترط فى المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوطا عليها ضريبة عقارية، أو ساكنا فى منزل لا يقل إيجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها، أو مستأجراً لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويا. أو حائزاً على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها. وهؤلاء هم الذين ينتخبون البرلمان، فكان كل واحد منهم يعبر عن رأى خمسين من الناخبين، فى انتخاب على درجتين.

مهد صدقى لانتخابات مايو ١٩٣١، ومضى فى تزييفها، رغم مقاومة الوفد وانضمام الأحرار الدستوريين إلى هذه المقاطعة، ورغم «احتجاج رفعة رؤساء الوزارات والوزراء السابقين». فقد كان صدقى معتمداً فى انتخاباته على السلطة والإرهاب وحدهما مصداقا لقول «إلجود»: «إن أى رئيس وزارة فى مصر، إذا توفر له الحزم والعزم، قادر على أن يفعل ما يشاء، مادامت فى يده أداة الإدارة والجيش والشرطة».

قاطعت الأمة هذه الانتخابات مقاطعة تامة، أشبهت فى روعتها واتساع مداها، مقاطعة الأمة للجنة ملنر فى عام ١٩١٩، بل إن تضحيات البلاد من القتلى والجرحى فى هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من تضحياتها فى مقاطعة لجنة ملنر. وقد عمدت الحكومة إلى تزوير عملية الانتخابات ـ فإسماعيل صدقى بطل تزوير الانتخابات فى مصر عام ١٩٢٥ ـ فأوعزت إلى لجان الانتخابات أن تزور محاضرها، بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذباً وزوراً. وكان مما سهل على الحكومة القيام بعمليات التزوير، أن أجهزة الدولة كانت قد هيأت لذلك، فاعتاد الموظفون فى عهد صدقى باشا التلفيق والتزوير فى الأوراق الرسمية، وألف الموظفون الإداريون التزوير وفساد الضمير، واعتاد رجال البوليس والجيش التنكيل

بكل معارض للحكومة، دون مراعاة للعدل والقانون، وأبيح لهم القتل وسفك الدماء فى هذا السبيل.

قوبلت المقاومة الجماهيرية التى تصدت لهذه الانتخابات من الجيش والبوليس بمنتهى القسوة والعنف وإطلاق الرصاص، وبلغ عدد القتلى فى تلك المقاومة فى القاهرة وحدها، طبقا لبلاغ الحكومة الرسمى ثلاثة عشر قتيلا، وفى الدقهلية كان الضحايا سبعة عشر، وعدد آخر من القتلى فى ميت غمر وشبين القناطر وحلوان، كما حدثت مصادمات دموية فى بعض القرى. ورغم أن «الوفد» قد قدم بلاغا إلى النائب العام مؤيداً بالوثائق، لما ارتكب فى تلك الانتخابات، فإن الأخير لم يكترث، وإنما كافأت الحكومة الذين اشتركوا فى الإرهاب والتزوير.

وبرغم كل هذه الحوادث الدامية، فقد أذاع صدقى تصريحا بأن «الانتخابات جرت على خير وجه، وفى جو من الهدوء والسكينة، وأن الأمة اشتركت فيها، أكثر مما اشتركت فى أى انتخاب سبق». وعلى الرغم مما اتصفت به الانتخابات من ضروب التزوير والتلفيق فقد شهدت نسبة الحضور مداً فى بعض المديريات فى الوجه القبلى وجزراً فى معظم المناطق، وكانت النتيجة النهائية للذين اشتركوا فى الانتخابات إلى مجموع الناخبين ٦٦,٨٪ كما تشير إلى ذلك الوثائق الرسمية، فى حين يذكر هيكل باشا أن نسبتهم بلغت ٦٧,٨٧٪. وهى بالفعل نسبة كبيرة لو أنها كانت صحيحة.

ولعل الذى يشكك فى نسبة هذه المشاركة فى انتخابات قاطعها أغلبية الشعب المصرى ممثلة فى حزبى الوفد والأحرار الدستوريين، يصورها لنا هيكل باشا بقوله: «اقترب يوم الانتخاب، ونحن على ثقة أن الأمة ستقاطعه، على ثقة كذلك من أن صدقى باشا سيعمل كل ما فى وسعه ليخلق صورة انتخابية توهم من يريد أن يقنع نفسه بأن انتخابات قد جرت، وبأن الأمة رضيت النظام الجديد، فلما تنفس صبح يوم الانتخاب، إذا العاصمة كأنها على بركان، أو كأنها ميدان قتال، فقوات الجيش والبوليس منتشرة فى كل مكان، وحبل الأمن مضطرب أيما اضطراب، والعنف بالغ غاية الشدة من الجانبين. فالمتظاهرون حطموا مركبات الترام وحاصروا الدوائر الانتخابية، والبوليس يبذل غاية جهده ليحمل الناس إليها بقوة بأسه وفى

حمايته، ووقعت فى الأقاليم حوادث دامية، ذهبت فيها أرواح بريئة، وأريقت على الأرض دماء ذكية، لم يكن لإراقتها مسوغ. وانتشر مراسلو الصحف المصرية والأجنبية ينقلون إلى قرائهم صورة لما كان يجرى فى ميادين المعركة العنيفة التى قامت بين الحكومة والأمة». وقد دلت هذه المعركة الانتخابية أن الانقلاب عجز عن الحصول على أى سند شعبى، بسبب الموجة الشعبية الطاغية من كراهية الانقلاب. كما كانت المقاومة الباسلة للجماهير ضد نظام صدقى، هى البؤرة التى تجمعت حولها كل التناقضات الأخرى، للإجهاز فى النهاية على ذلك النظام الكريه بالنسبة للوطنيين.

شهدت البلاد مقاومة جماهيرية شملت أنحاء متفرقة منها يوم انتخابات صدقى، فكانت مقاومة الفلاحين فى بلدة «دقادوس» بميت غمر بمديرية الدقهلية والتى قتل مساعد حكمدار المديرية، فى مظاهرة لأهل هذه البلدة، كما كانت مقاومة العمال فى القاهرة للانقلاب، وخاصة عمال بولاق عنيفة، حتى سقط منهم ثلاثة عشر قتيلا، كما كانت مقاومة الفلاحين فى الدقهلية أكثر عنفا، فسقط منهم سبعة عشر قتيلا، وكانت تضحيات العمال فى عنابر بولاق والورش الأميرية كبيرة، إذ إن الحكومة قد قامت برفت كل من كان له صلة بما حدث فى يوم الانتخابات، كما قامت مصلحة السكك الحديدية بفصل أعداد كبيرة من العمال، بلغ عددهم ٤٧٧ عاملا لاتهامهم بالوفدية، ولأن لهم ميولا سياسية ضد حكومة صدقى.

ظل الاستعمار البريطانى هو المهيمن الرئيسى على الأحداث، وعلى الرغم من أنه كان يبدو على السطح أن ثمة دورًا كبيرًا للقصر وللرجعية المصرية، إلا أن قوى الاستعمار البريطانى كانت وراء ذلك. فالاستعمار البريطانى لم يكن قوة سياسية تتمثل فى عظم نفوذ المندوب السامى، والأجهزة الأخرى من بوليسية وغيرها، ولكنه كان قوة اقتصادية فى نفس الوقت. وعلى الجانب الآخر كان هناك قطب رئيسى مضاد له هو الوفد الذى ظل يناضل ضد الاستعمار، وقد ظل هذان القطبان هما محور أحداث الانقلاب، الوفد من ناحية يحاول إضعاف الإنجليز وإرغامهم على عودة الدستور، والإنجليز من الناحية الأخرى، يعملون على إضعاف الوفد بل القضاء عليه. وبرغم ذلك فقد جرت اتصالات بين البريطانيين والوفد حول المسألة

المصرية فى أعقاب انقلاب صدقى، لكن الطرفين لم يتفقا لتمسك الوفد بموقفه على ضرورة أن يعرض مشروع الاتفاق على برلمان منتخب، وهذا معناه إسقاط الوزارة وعودة الدستور.

غير أن الإنجليز بعد أن فشلوا مع الوفد، لجأ «برسى لورين» إلى أسلوب آخر قد ينجح من خلاله فى كسر شوكة الوفد، فيضغط عليه لقبول ما يسمى بـ«الوزارة القومية»، أو على الأقل ينجح فى ضرب التعاون مع الدستوريين، فعرض فى هذا الشأن على عدلى يكن تأليف وزارة قومية، تتولى عقد المعاهدة مع بريطانيا وعودة الدستور، وقد أسال هذا العرض لعاب الدستوريين وطمعوا فى العودة إلى الحكم. وعلى أية حال فإن مناورة «برسى لورين» قد نجحت، فقد وضعت أول مسمار فى نعش «الثقة» بين الوفد والدستوريين. كما نجحت أيضا فى إحداث شرخ فى صفوف الوفد، إذ انقسم الوفديون حيالها بين مؤيد ومعارض، وهى التى أسفرت عن انسلاخ بعض الوفديين عن حزبهم، وعرف ذلك الانسلاخ بانشقاق «السبعة ونص»، والذى لم يؤثر على وحدة الوفد أو قوته، فأعاد تنظيم لجانه فى الأقاليم بما يكفل له الاستمرار قويا، فطالما ظل الوفد قويا بقيت الجبهة المناهضة لصدقى قوية.

كان من الضرورى بعد تلك المقاومة التى واجهت نظام صدقى، وتمثلت فى معارك شملت الشارع فى المدينة، كما شملت القرية، وعبرت عنها الدعاية الواسعة للمتصدى الأساسى لمناهضة صدقى وهو «الوفد». أن يبدأ النظام نفسه فى الانهيار حين افتضحت جرائمه السياسية، وبدا للناس أن المواطن العادى لا يمكنه أن يأمن على حريته فضلا عن حياته، فى ظل ذلك النظام، وخاصة عندما ارتكب النظام كثيرا من الحوادث المخزية، واضطرت أمامها وزارة العدل إلى الأمر بالتحقيق فى تلك الحوادث، ورأى صدقى أن ذلك سيكشف عن فظائع لا يريد أن تظهر، فتقدم باستقالته إلى الملك فى ٤ يناير ١٩٣٣، ولكن الملك عهد إليه تشكيل الوزارة، وإخراج من كان يريد إحراج الوزارة بإجراء التحقيقات، وطرد على ماهر وعبدالفتاح يحيى من الوزارة، ولكن ذلك لم يمنع انهيار نظام حكم صدقى، فقد كثرت الحوادث الإرهابية، بين إطلاق الرصاص وانفجار القنابل، ضد عُمد برلمان صدقى المزيف، كما تعرض صدقى نفسه لمحاولة اغتياله.

ويمكن القول إن البطش الصدقى المتزايد، كان له رد فعل عكسى بالنسبة لما كانت تريده السياسة الاستعمارية، فإذا كانت الحكومة البريطانية قد أيدت الانقلاب حتى يقهر الشعور الوطنى، فإن هذا الشعور قد ازداد قوة واتساعًا، وكان لابد للسياسة البريطانية من مخرج لتلك الأزمة، فقامت بنقل السير «برسى لورين» فى أغسطس ١٩٣٣، لأنه كما يرى الرافعى «قد أسرف فى تأييد سياسة البطش التى سارت عليها وزارة صدقى». ولعل نقل «لورين» كان مقدمة للخلاص من صدقى بعد أن قام بالدور الذى رسمه له الإنجليز، فتقدم صدقى باستقالته إلى الملك فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣، وعهد الملك إلى عبد الفتاح يحيى تأليف الوزارة. فألفها فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣. ولم يحظ زعيم سياسى مصرى، بكراهية الشعب له قدر ما حظى به صدقى، فقد كان لا يحب الشعب، والشعب أيضا لا يحبه ولا يثق به. ولعل ذلك يدعونا إلى أن نعطى صورة مختصرة عن صدقى وأصوله الاجتماعية وموقفه من الشعب.

وتاريخ صدقى منذ نشأته كان بعيدا عن الشعب، فبحكم نشأته وثقافته والوسط الذى تربى فيه، كان أبوه موظفا كبيرا فى عهد الخديو توفيق ونال رتبة الباشوية، وورثت أسرته أملاكا واسعة، فهو ابن البرجوازية المصرية، تخرج صدقى فى مدرسة الحقوق عام ١٨٩٤ وعين فى وظائف النيابة، ثم عين سكرتيرا لبلدية الإسكندرية، ثم سكرتيرا لوزارة الداخلية ثم وكيلا لها فى عام ١٩١٠ ومنح لقب الباشوية، ثم وزيرا للزراعة فى وزارة حسين رشدى عام ١٩١٤، ثم أخرج من الوزارة لأسباب خلقية، ثم أصبح عضوا فى الوفد المصرى مع سعد زغلول لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى.

وعندما قامت ثورة ١٩١٩ لم يشارك صدقى الشعب فى عواطفه وآماله، فذلك لا يتفق مع طبيعته، فكان شديد الإيمان بقوة الإنجليز والولاء للملك، فانفصل عن الوفد ورجع إلى مصر وانضم إلى المعتدلين ـ عدلى وثروت ـ وجرت محاولات لإعادة صدقى إلى الوفد، ولكن الأخير رفض بإصرار، ثم عين وزيراً للمالية فى وزارة عدلى فى عام ١٩٢١. كان صدقى يميل إلى الأسلوب الأوتوقراطى فى الحكم، وبذلك فهو يرفض كافة أشكال التمثيل الشعبى الحقيقى، ويعادى بالتالى التنظيمات الشعبية وحركتها العامة. وعارض صدقى تشكيل جمعية وطنية لوضع

دستور ١٩٢٣، وتحمس لتشكيل لجنة معينة، عرفت بلجنة الثلاثين. وإذا كان عداؤه للوفد له أسباب قديمة معقدة، كان ارتباط الوفد بالجماهير من أقوى الأسباب عند صدقى لمعاداة الوفد.

وقد تناول شخصية صدقى الكثير من الكُتّاب والمؤرخين، فيقول عنه محمد زكى عبدالقادر: «ولم يكن إسماعيل صدقى رجلا شعبيا، ذا أنصار قليلين أو كثيرين، بل لعله كان أبعد الناس عن قلوب الشعب، ولعله أحد السياسيين القلائل، الذين ساء فيهم رأى الشعب، إلى حد أنه لم يطمئن قط إلى أى عمل يقوم به، أو إلى أى تصرف يؤديه، أو إلى أى دعوة يدعوه إليها، مهما تكن صادقة نافعة». ويصفه شهدى عطية الشافعى بأنه: «جلاد الشعب الذى اشترك فى معظم وزارات الانقلاب». ويقول عنه الرافعى بأنه: «. . خصم الدستور الألد، والمستهتر الأول بحقوق الشعب».

الأوضاع السياسية فى عهد وزارتى عبدالفتاح يحيى ومحمد توفيق نسيم عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٥:

وعلى أية حال، فقد شكل عبد الفتاح يحيى وزارته من نفس أشخاص الوزراء فى وزارة صدقى باستثناء ثلاثة وزراء جدد، مما كان يؤكد أن القصر والإنجليز كانوا يريدون التغيير فى ظل نظام صدقى. وإلى جانب رئاسة الوزارة تولى عبد الفتاح يحيى رئاسة حزب الشعب أيضا. ولم تختلف سياسة يحيى عن صدقى، فقد واصل إرهابه، وتمثل ذلك فى إصدار قرار بحل نقابة المحامين فى يوليو ١٩٣٤.

ومع مقدم سير مايلز لامبسون لتولى منصبه فى يناير ١٩٣٤ كمندوب سام، فإن ثمة علامة بارزة على التغيير المنشود، فقد حاولت السياسة البريطانية أن تصل إلى حل مع الدوائر الوطنية والسياسية فى البلاد، فجرت اتصالات بين المندوب السامى والوفد المصرى لتأليف وزارة من الوفد بقسميه والأحرار الدستوريين دون باقى الأحزاب، لكن الوفد اعترض على هذه المقترحات، بينما رحب بها الأحرار، بل بلغ تحمسهم لها إلى الحد الذى وسطوا توفيق نسيم ليقنع الوفد بقبولها. وإن كانت هذه المقترحات لا تخرج عن فكرة الوزارة القومية، وهى التى رفضها الوفد من قبل ومن بعد. ولعل ذلك يوضح مدى إصرار الوفد على إنهاء نظام صدقى - يحيى،

وخاصة أن ما أبداه الدستوريون من ترحيب لا يجعل الوفد يتغاضى عن كراهيتهم لدستور ١٩٢٣ .

وأمام هذا الموقف المتشدد من جانب الوفد، ورغبة الإنجليز تقليم أظافر القصر بعد أن تزايد النفوذ الإيطالى فيه، ووجود الخطر الفاشستى الخارجى الذى يتزايد يوما بعد يوم فى عام ١٩٣٤ ، فقد كان على السياسة البريطانية، أن تُرضى إلى حد ما القوى الوطنية، فيتولى الحكم فى البلاد حكومة شعبية، سواء أكانت وفدية أو على الأقل على علاقات طيبة بالوفد، وهو ما قام به ممثل بريطانيا فى مصر بإخراج وزارة يحيى، وإحلال حكومة محمد توفيق نسيم مكانها، وكانت حكومة شعبية . ولعل هذا يوضح أن السياسة البريطانية اضطرت تحت ضغط القوى الوطنية، وضغط الموقف الدولى فى نهاية عام ١٩٣٤ ، إلى الأخذ جزئيا باقتراح توفيق نسيم - المؤيد من الوفد - ومضمونه تشكيل وزارة لإعادة دستور ١٩٢٣ .

ولما كان التغيير الذى تم فى ١٩٣٤ بتأليف وزارة نسيم فى ١٤ نوفمبر مقصودا به تهدئة القوى الوطنية أى الوفد، فقد وجد نسيم تأييدا وترحيبا من الوفد، وفى نفس الوقت لقى تحفظا من الأحرار الدستوريين، واتجاهًا متحفظا لمعارضته لأنه «وفدى الهوى». وقد بدأت وزارة نسيم عهدها بوقف الإرهاب الذى استهدفت له البلاد فى ظل نظام صدقى - يحيى. وكان مجىء وزارة نسيم يعد تعبير عن انتصار القوى الوطنية، ونقطة تحول فى السياسة المصرية - على حد تعبير توينبى - كما كان مجيئها يعكس فى حد ذاته تضاؤل نفوذ القصر، كما أنه يمهد الطريق لعودة القوى الوطنية إلى الحكم. وكانت أولى خطوات نسيم فى ذلك الأمر، أن أفضى إلى الملك بضرورة إعادة دستور ١٩٢٣ ، فاستصدر أمرًا ملكيا بإلغاء دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان الصدقى.

وعندما تنفس الوفد الصعداء فى عهد وزارة نسيم، أراد أن يعيد تنظيم صفوفه وأن يسترد أنفاسه المنهكة التى أرهقها نظام صدقى، والذى تعرض الوفد فى ظله لشتى ألوان الضغط والعسف، فدعا الوفد إلى عقد مؤتمر وفدى عام فى يومى ٩، ١٠ يناير ١٩٣٥، وافتتحه النحاس بقوله: «. . . إن من فضل الله علينا أن يجتمع هذا المؤتمر فى ظلال الحرية الوارفة، والعدل الشامل، وقد زالت دولة الظلم إلى غير مآب إن شاء الله». وكان ذلك المؤتمر من أعظم المؤتمرات شأنا وضخامة، قدمت فيه

بحوث كثيرة، فى مختلف المجالات، لعل من أهمها خطاب مكرم عبيد، الذى رسم فيه الخطوط العريضة لإعادة تنظيم الوفد لصفوفه والعمل على زيادة نشاطه، والاهتمام بلجان الشباب والعمال. وقرر المؤتمر ثقة الوفد برئيسه، كما قرر وجوب عودة دستور ١٩٢٣ كاملا غير منقوص، ثم أعلن عن أمله فى الوصول إلى حل للقضية المصرية حلا شريفا.

وما إن قرر المؤتمر الوفدى وجوب عودة دستور ١٩٢٣، حتى رفع نسيم فى ١٧ إبريل كتابا إلى الملك تضمن اقتراحات الوزارة لعودة الحياة الدستورية، فطالب إما بإعادة دستور ١٩٢٣، وإما دعوة جمعية وطنية لوضع دستور ترضاه البلاد، ولكن جاء رد الملك على كتاب الوزارة بالموافقة على إعادة دستور ١٩٢٣، على أن الإنجليز لم يتركوا الأمور تسير فى مجراها الطبيعى، ولجأوا إلى المساومة مع القوى الوطنية. وذكر المندوب السامى أن الأمر يقتضى التأجيل فى الوقت الحاضر، وذلك لتصفية الجو، وشفاء جلالة الملك، وما يجرى فى السياسة الدولية من اضطراب، وهو بذلك يشير إلى المشكلة الإيطالية ـ الحبشية عام ١٩٣٥، ورأت قيادة الوفد استخدام سياسة النفس الطويل، وذلك بالاتفاق مع نسيم، لكن واقع الموقف الدولى كان ينذر بخطر الإيطاليين، مما جعل النحاس فى إحدى خطبه يبدى رغبته فى قيام صداقة حقيقية بين الشعب المصرى والشعب البريطانى فى ظل تلك الظروف.

وعلى الرغم مما بذل من جهود من جانب الوزارة والوفد فى هذا الشأن، إلا أن الجانب البريطانى أراد الاستمرار فى ضغوطه على الوفد لكى تلين صلابته، فكان تصريح «سير صمويل هور» وزير الخارجية البريطانية، رفضه عودة دستور ١٩٢٣، أو دستور ١٩٣٠. غير أن هذا التصريح أثار كوامن الغضب فى نفوس الوطنيين، وثارت فى البلاد موجة شديدة من ثورة الجماهير، فوجه النحاس تحذيره إلى الإنجليز بقوله: «.. إن عليهم أن يعتمدوا على مصر كحليف فى الظروف الدولية لمواجهة الخطر المشترك». وأعلن الوفد رفض أى تعاون مع الإنجليز فى ظل الاعتداء على الدستور والاستقلال، وطالب نسيم بالاستقالة، كما عبر الطلبة عن سخطهم على موقف إنجلترا، وفى مناسبة احتفالهم «بعيد الجهاد الوطنى» فى ١٣ نوفمبر، زحفت جموعهم هاتفة للدستور والاستقلال، ومنددة بالاستعمار البريطانى،

فكان اعتداء البوليس الوحشى عليهم، واتسعت مظاهراتهم فشملت القاهرة بأكملها، كما امتدت إلى الأقاليم حيث سقط شهيدان فى طنطا.

انتهى «شهر العسل» بين الوفد وحكومة نسيم، وأعلن الوفد إهداره لشرعية الحكومة بعد أن أهدرت دم الشهداء، وصادرت الحريات، وعملت على إيقاف وتعطيل الصحف، ونشرت قوات البوليس فى مدينة القاهرة، وسقط من بين الطلبة شهداء فى هذه الحركة هم كل من: محمد عبد المجيد مرسى، على طه عفيفى، وعبد الحكم الجراحى، وقد استمرت المظاهرات طوال شهر نوفمبر. وقد تبلور نضال الطلبة فيما عرف بـ«ثورة ١٩٣٥»، فكانوا أسلوب ضغط كبير على الزعماء، واحتضنهم الوفد وقاد نضالهم فى معركة جماهيرية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر مطالبا بإعادة الدستور، مما اضطر الاستعمار البريطانى تحت ضغط الوفد الجماهيرى إلى أن يذعن فى شتاء عام ١٩٣٥ لمطلب إعادة الدستور، فأبلغ المندوب السامى البريطانى نسيم باشا فى ١٢ ديسمبر موافقة بريطانيا على إعادة دستور ١٩٢٣.

وفى نفس اليوم كتب نسيم إلى الملك، قائلا بعودة الحق إلى الملك والشعب فى وضع الدستور، ثم أنهى كتابه إلى الملك بقراره إعادة دستور ١٩٢٣. وقد عبر ذلك عن الانتصار الذى حققه نضال الحركة الديمقراطية الدستورية فى البلاد طيلة خمس سنوات، وفى اليوم التالى أصدر الملك أمراً بإعادة الدستور، معترفا بأن «رغبة الأمة قد ظهرت جليا فى إعادة دستور ١٩٢٣». وأعقب ذلك العمل بقانون الانتخاب المباشر. وهكذا فقد كللت جهود الشباب بالنجاح فى تحقيق الهدف الذى من أجله انخرطوا فى سلك التضحية والفداء من أجل مصر.

تلك إطلالة ـ سريعة إلى حد ما ـ على الأوضاع السياسية التى شهدتها مصر فى زمن الأزمة الاقتصادية العالمية، أو الكساد الكبير، وهى للمدقق المنصف من أسوأ الأوضاع السياسية التى يمر بها بلد من البلدان، فمصر بعد أن عاشت زمنا فى الحقبة التى تسمى بـ«الحقبة الليبرالية»، التى تمتعت فيها بوجود دستور للبلاد، وبرلمان منتخب يعبر عن إرادة الجماهير، ووزارة شعبية، ترعى مصالح الجماهير، وفى نفس الوقت تسعى لأن تلعب دوراً رائداً فى القضية الوطنية، بتحقيق الاستقلال لمصر، فى شكل حركة وطنية نابضة، يشترك فيها كل روافد هذه الحركة من

الأحزاب المصرية، إلا أن تلك التجربة الديمقراطية، وتلك الفترة الليبرالية، تشهد «ثلاثة انقلابات دستورية» عبرت عن رفض القوى الرجعية فى البلاد سيطرة الوفد على الجماهير، ورفض دستور ١٩٢٣، الذى لا يهيئ لها الوصول إلى كراسى الحكم. وقد تلاقت رغبة هذه الرجعية مع رغبة ملك البلاد الذى يريد أن يملك وأن يحكم فى نفس الوقت، وقد كانت كل خيوط اللعبة فى يد السلطات البريطانية العاملة فى مصر، بالإضافة إلى حكومة لندن، التى كانت ترى فى هذه التجربة، ما يقض مضاجع الإنجليز فى مصر، ويحد من سيادتهم وسيطرتهم عليها، هذا بالإضافة إلى الاعتداء على مصالحهم الاقتصادية خاصة، ومصالح الأجانب عامة.

وعلى أية حال، فقد كان لسوء حظ مصر أن تعيش هذه الفترة فى ظل ديكتاتوريات شديدة الوطأة، فى ظل نظام محمد محمود، وصدقى يحيى وهى الفترة المواكبة للأزمة الاقتصادية، مما كان له أثره السلبى بشكل مخيف على الأمن العام، وهو أكثر ما يثير الرعب لدى إنجلترا، وخاصة التزامها فى تصريح ٢٨ فبراير بأمن الأجانب وحماية ممتلكاتهم وأرواحهم فى مصر. ومن البديهى أن يكون موضوع «الأمن العام فى الريف المصرى» عنوانا للفصل التالى.

الفصل الخامس
الأمن العام فى الريف المصرى
زمن الكســاد الكبير

مقـــدمـة:

حدث الكساد العالمى الكبير فى خريف عام ١٩٢٩ ، وكان له صداه المسموع فى مصر ، فى شكل أزمة اقتصادية عنيفة ، وفى نفس الوقت كانت تشهد أنظمة حكم أحدثت فيها قدراً كبيراً من القلق والاضطراب ، إذ تولت الحكم فى هذه الفترة وزارات الأقلية ، ضد إرادة أغلبية الشعب المصرى ، مدعومة بالقوى السياسية الأخرى ـ القصر والإنجليز ـ ولكل منها رؤية ومصلحة فى تولية هذه الوزارات الحكم . القصر يسعى إلى فرض أوتوقراطية شديدة ، تعلى من شأن الملك وتجمع كل خيوط السلطة بين يديه ، فالملك فؤاد يريد أن يملك وأن يحكم رغم وجود حياة برلمانية ودستور يحدد سلطاته . إلا أنه لم يستطع أن يحقق أهدافه إلا بتوجيه الضربات للتجربة الدستورية ، وذلك بإبعاد القوى الشعبية عن الحكم ممثلة فى حزب الوفد ، وأن يتم تولية وزارات هى من صنع القصر ، وبمباركة وتأييد ، بل وربما كانت من اختيار الإنجليز ودعمهم . والوفد هو ممثل الأغلبية فى مصر والمدافع عنها وعن مصالحها ، فكان ولابد من إبعاده عن السلطة ، وفى نفس الوقت كسر شوكته لأنه هو العدو اللدود للقصر ـ منذ أيام سعد زغلول ـ الذى يسعى دائما للحد من سلطة الملك ، ويرى أن يقوم بدور الملك الدستورى فقط .

أما الإنجليز ، فكانوا يرون أن حكم الأغلبية ممثلا فى الوفد ، لم يحقق لهم إحكام سيطرتهم على البلاد ، وتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية ، رغم تغلغل الموظفين الإنجليز

فى معظم مرافق الدولة، هذا فضلا عن التشدد الواضح من قيادة الوفد فى معاملة هؤلاء الموظفين الإنجليز عندما يتولى الحكم، هذا بالإضافة إلى تعثر المفاوضات بين الجانبين - فى مراحل متعددة - لوضع العلاقة بين مصر وإنجلترا فى إطار سياسى محدد، من خلال المفاوضات التى ارتضاها الطرفان كوسيلة لتحديد هذه العلاقة. فكان ولابد من وجهة نظر الإنجليز أيضا ضرورة كسر شوكة الوفد ممثل الأغلبية البرلمانية، والوكيل الشرعى للجماهير المصرية. ولذلك فقد التقت رغبة القصر مع أهداف السياسة البريطانية، فحدث ما يعرف فى تاريخ مصر المعاصر بالانقلابات الدستورية، التى عطلت الدستور وحلت البرلمان - كان من نصيب زمن الأزمة الاقتصادية اثنان من ثلاثة، كان أولها: انقلاب محمد محمود، الذى شهد بداية الأزمة، أما الثانى: فكان انقلاب إسماعيل صدقى الذى شهد معظم سنوات الأزمة وأشدها عنفا على جموع الشعب المصرى، وخاصة أهل الريف.

والحكم ضد إرادة الأغلبية، كمن يقود سفينة تبحر ضد التيار، فتتعرض لكثير من المتاعب فى رحلتها، مثل: الأمواج العاتية، والأنواء العنيفة، وما تبذله من جهد قد يهد قوى ملاحيها، فيجعلهم فى النهاية عاجزين عن إكمال الرحلة، فالأمواج عالية، والأنواء خطيرة، ومهددة لأمن وسلامة السفينة وركابها. وهذا التشبيه من الممكن أن ينصرف على الأوضاع السياسية فى مصر فى هذه الفترة، وخاصة وأنها مواكبة لانهيار اقتصادى أيضا بفعل الأزمة الاقتصادية. فلم يكن فى وسع وزارات القصر المؤيدة بقوى الاحتلال البريطانى فى مصر، أن تستمر فى الحكم دون إرادة الأغلبية، التى لم تدخر وسعا ولا جهداً ولا فرصة إلا وقاومتها أشد مقاومة، استرخصت فيها النفس والمال فى سبيل إبعادها عن كراسى الحكم بإرادة القوى المعادية لها. كل ذلك كان مثار قلاقل واضطرابات كان لها تأثيرها المباشر والسيئ فى نفس الوقت على حالة الأمن فى البلاد.

ومهما ادعت تلك الوزارات من اصطناع القوة والشدة فى معاملة الجماهير ومحاولة قهرها، مستخدمة «اليد الحديدية»، أو «مطرقة صدقى»، فإن الغلبة فى النهاية كانت لإرادة الأغلبية، فاضطرت القوى التى اتفقت على قهرها أن تعيدها إلى مراكز السلطة والحكم كرهًا.

وعلى أية حال، فإن ما مرت به مصر من أوضاع سياسية فى هذه الفترة - كما سبق أن ذكرنا - والتى أسميناها بفترة «الاضطراب السياسى»، أو ما شبهناه «بالحرب الأهلية» كانت لها آثارها على حالة الأمن العام فى البلاد، حيث انشغلت هذه الوزارات - فى المقام الأول - بمقاومة الخصوم ومحاولة قهرهم، وفى نفس الوقت كانت مشغولة بإرضاء من دفعوا بها إلى دست الحكم - القصر والإنجليز - فى ضرورة الحفاظ على الأمن، أمن القصر، أمن الأجانب عامة، والإنجليز خاصة، كما نص على ذلك تصريح ٢٨ فبراير، الذى حمل إنجلترا مسئولية أمن الأجانب. ولعل فى متابعة الأوضاع الأمنية فى البلاد فى هذه الفترة ما يجعل الصورة أكثر وضوحًا.



ارتبطت حالة الأمن فى مصر عامة، وفى الريف المصرى خاصة، بالأوضاع السياسية والاقتصادية إلى حد بعيد، ومن الواضح أن مصر قد شهدت فى فترة الأزمة الاقتصادية - كما مر بنا - اضطرابا سياسيا كبيراً، ولا يمقت الإنجليز شيئا مقتهم للاضطراب فى مصر، ويرجع ذلك إلى سببين، كلاهما مرتبط بمصالحهم أشد الارتباط.

الأول: أن عودة مصر إلى الثورة - وما أكثر ما ترددت هذه الكلمة فى تلك الفترة التى شهدت ذلك الاضطراب - حقيق بأن يدفع مصر فى طريق التطرف، وأن يلهب فيها الشعور العدائى نحو الإنجليز.

والثانى: أن الاضطراب فى مصر لا يخلو من تهديد المصالح الأجنبية، وقد يوقع إنجلترا فى مشكل، على الأقل مع إيطاليا - التى تنتمى إليها جالية كبيرة تعيش على أرض مصر ولها مصالحها - إذا استطاعت أن تأمن جانب غيرها، وكان لإيطاليا فى تلك السنوات نعرة عالية لا تغرى بالاطمئنان.

وسلطات الأمن فى مصر، والتى كان يسيطر عليها قيادات من الضباط الإنجليز كانت حريصة فى كل وقت وحين أن يكون حفظ الأمن، وخاصة أمن الأجانب هدفها الأسمى، ولم تكن لتغمض عينها عن أية أوضاع تدرك هى بمالها من خبرة فى أنها ربما تثير ثائرة الجماهير، وإلا كانت تعليماتها تصدر مشددة بضرورة

الاهتمام بحفظ الأمن، وخاصة أمن وممتلكات الأجانب، انطلاقا مما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ خاصا بذلك.

وزارة محمد محمود:

فى مطلع الأزمة الاقتصادية فى عام ١٩٢٩، وعندما لم يستطع محمد محمود إقناع المصريين بمشروع المعاهدة التى توصل إليها مع الخارجية البريطانية، فيما عرف بمفاوضات محمد محمود- هندرسون، تقدم باستقالته فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩، أدركت إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية، أن ذلك ربما كان مثار قلاقل فى داخلية البلاد، فأصدرت تعليمات جديدة إلى المديرين والمحافظين فى الأقاليم، قصد بها حضهم على السهر على صون الأمن العام، وبذل الهمة فى كشف الاتفاقات الجنائية لمنع الجرائم قبل وقوعها.

وأفردت جريدة المقطم- المساندة للإنجليز- فى اليوم التالى مقالها الافتتاحى حول الحديث عن الأمن العام «وضرورة بذل الجهود لصونه واستمراره، موضحة أن واجب كل حكومة متمدنة فى هذا العصر الحديث، هو بث الأمن ونشر الطمأنينة والسلام فى ربوع البلاد، بمطاردة المجرمين، والضرب على أيدى العابثين براحة العباد، وهذه الحقيقة وضعها موظفو إدارة الأمن العام نصب عيونهم، فلم يدخروا وسعا فى تأدية هذا الواجب الشاق، بكل همة ونشاط، منذ أن عهد إلى الموظفين المصريين الإشراف على هذه الإدارة. على الرغم مما تخلل هذه الفترة من التقلقل السياسى والتنافس الحزبى».

وأشار مقال «المقطم» إلى التعليمات الأخيرة التى أصدرتها إدارة الأمن العام فقال: «وقد أحسنت الإدارة صنعا بإرسال هذه التعليمات فى هذا الظرف الذى تجتازه البلاد، لكى يزداد رجال الأمن تفانيا فى تأدية الواجب عليهم، والانصراف إلى المحافظة على الأمن دون كل عمل آخر لا يدخل فى اختصاصهم». خاصة وأن جريدة «التايمز» قد نشرت مؤخرا تنتقد تصرفات الحكومات المصرية المختلفة عندما تستخدم رجال البوليس لتنفيذ أغراضها الحزبية فقالت: «إن الحكومات المصرية أيا كان لونها السياسى، كثيرا ما سقطت فى تجربة استخدام رجال البوليس فى الأقاليم

لأغراض حزبية للنكاية بمعارضيها» . وبذلك عبرت «التايمز» عن حقيقة ما كان يجرى فى تلك الفترة، حتى أن جريدة «المقطم» كان ردها على ذلك بقولها : «على أننا على ثقة من أن رجال الأمن يفعلون ما يؤمرون به ، مما هو خارج عن اختصاصهم مكرهين» .

وعلى أية حال، فإن السلطات البريطانية كانت تعى تماما حقيقة ما يجرى فى مصر فى هذه الفترة، وخاصة ما يتعلق منه باستتباب الأمن عموما، وأمنهم وأمن الأجانب خاصة، لكن الأوضاع السياسية التى مرت بها البلاد، كانت لا تهيئ حفظ الأمن واستقراره بدرجة كافية. إذ إن التغيرات السياسية والتى أفضت إلى تولى محمد محمود الوزارة فى عام ١٩٢٨ ، وهى وزارة معادية للوفد على طول الخط، وكانت توحى بضرورة الصدام بين الطرفين، ويرى محمد محمود أن خير أسلوب للتعامل مع الوفد، كان أسلوب «اليد القوية» أو «اليد الحديدية»، والذى عبر عنه فى اتخاذ كثير من الإجراءات التى استهدفت كما يرى محمد محمود القضاء على «الديكتاتورية البرلمانية»، و«الدجل السياسى» وإقرار الحكم النزيه فى البلاد ليقوم عليه بعد ذلك نظام برلمانى فى مثل نزاهته، كما يرى أن وزارته «تريد أن تضطلع بالمسؤلية، وأن تحفظ الأمن والنظام، وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل وإصلاح» . فأعلن فى بداية حكمه عن حركة إصلاح واسعة بين الفلاحين، فى شكل مشروع يقضى بتوزيع الجزء الأكبر من أراضى الدومين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل. فى محاولة من جانبه لكسب هذا القطاع الكبير من أهل الريف إلى صف وزارته فى مواجهة الأغلبية الوفدية.

وعلى طريق أن وزارة محمد محمود ـ وزارة إصلاح ـ فقد تعددت تصريحاته، عن إصلاح أحوال العمال، والعناية بالصحة، وردم البرك، وإمداد القرى بمياه الشرب، وإقامة المستشفيات بالمراكز، وإقامة المساكن للعمال فى المدن الكبيرة. ويعترف «عبد الرحمن الرافعى» برغم موقفه المعادى من وزارة «اليد القوية» أنها قد أنجزت بالفعل كثيرا من الإصلاحات التى وعدت بها. كل ذلك كان لتحسين صورة الوزارة فى عيون الجماهير.

ولم يكن من المتوقع أن تستمر وزارة «اليد الحديدية» سائرة فى تنفيذ سياستها ـ

مهما كانت إصلاحية ـ دون مقاومة، خاصة من جانب الوفد، الذى اعتبرها معتدية على الدستور والحياة النيابية. وعلى الرغم من أن «هيكل» يهون كثيرا من قيمة هذه المقاومة التى يصفها بأنها كانت محدودة لا تخشى عواقبها، إلا أن سائر المصادر تجمع على شدتها. فيتناول «الرافعى» البيان الذى أصدره النحاس فى ٢٢ يوليو ١٩٢٨ يدعو فيه الأمة إلى النضال عن دستورها وعن حريتها، وكذلك قرارات مجلس النواب الذى اجتمع فى دار مراد الشريعى فى ٢٨ من نفس الشهر، والتى تعلن عن عدم الثقة بالوزارة وبطلان كل التشريعات التى تصدرها والاتفاقات التى تعقدها.

وتشير المصادر أيضا إلى الاجتماع الذى عقده مجلس الشيوخ الذى تسيطر عليه الأغلبية الوفدية فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٨، والذى اتخذت الحكومة كل الإجراءات والترتيبات لمنع عقد هذا الاجتماع، وذلك بحشد قوات من الشرطة حول مكانه، قد أخفقت لأن ضباط البوليس لم يسعهم إلا رفع أيديهم بالتحية عند دخول النحاس باشا إلى مكان الاجتماع. كما مد الوفد نشاطه إلى خارج مصر، فأرسل مكرم عبيد إلى لندن ليشن حملة على وزارة محمد محمود، ويهاجم تعطيل الحياة البرلمانية فى مصر. وكان من الطبيعى أن تجد هذه الحملة آذانا صاغية لدى الرأى العام البريطانى. كما كان كل إجراء تتخذه الحكومة لمناوأة الوفد فى خطته لمهاجمتها، ورد فعل الجماهير الوفدية، كان مما يثير الأمن العام ويعمل على اضطرابه، فى مواجهات تحدث بين الوزارة وخصومها، لكن الذى عجل بانتهاء وزارة «اليد القوية» كان فتح باب المفاوضات مع إنجلترا، مما أدى إلى استقالتها فى النهاية فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩، بعد أن أبلغ المندوب السامى محمد محمود أن الوقت قد حان لاختفائه عن مسرح الأحداث.

كان مطلوبا فى ذلك الوقت تمهيد الجو لعودة الوفد إلى السلطة، وقد رأى المسئولون البريطانيون فى القاهرة، أن ذلك سيتحقق بتأليف «وزارة انتقالية» برئاسة شخص يحظى باحترام جميع الأطراف، وأن يكون وزراؤها من المحايدين، وأن ذلك الإجراء سيحقق أكثر من هدف، تهدئة الأعصاب، وتقليل فرص الصدام بين الوفد من ناحية، وبين محمد محمود وزملائه وحزبه من ناحية أخرى، هذا فضلا عن تهيئة الجو المناسب للوفد كى يدرس الموقف بهدوء وروية، مما قد يؤدى إلى

قبوله المقترحات البريطانية لعقد المعاهدة. وبناء على ذلك تم تكليف عدلى يكن بتأليف الوزارة، التى أجرت الانتخابات التى أسفرت عن فوز ساحق للوفد، ومن ثم تقدم عدلى باستقالة وزارته فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩.

وزارة مصطفى النحاس:

فى أول يناير ١٩٣٠، تولت وزارة مصطفى النحاس الثانية الحكم فى البلاد، حين أجمعت قوى القصر والإنجليز على ضرورة الرجوع إلى الأغلبية، لاستئناف المفاوضات التى عجز محمد محمود عن إتمامها فى شكل عقد معاهدة بين الطرفين، وبدأت المفاوضات بين النحاس والجانب البريطانى فى ٣١ مارس ١٩٣٠، ولكن الوفد المصرى اضطر إلى قطعها فى١٨ مايو، وعاد إلى القاهرة من لندن مقر المفاوضات.

وعلى أية حال، فإن الذى يهمنا هنا، أن نرصد تأثير هذه الأحداث على الأمن العام فى البلاد، وخاصة وأن سابق الأوضاع كان يحتم بأنه عندما تفشل المفاوضات، أن تقدم الوزارة استقالتها، أو أن تقال من جانب الملك. إلا أن الذى حدث أن الوفد قد نهج نهجا معتدلا، فلم تقم صحفه بشن حملة على البريطانيين بعد إخفاق المفاوضات، وإنما تشير إلى أنه من المحتمل أن تستأنف المفاوضات من جديد، وهو موقف وصفته دار المندوب السامى بالاعتدال، ولا شك أن الزعامات الوفدية قد استهدفت من وراء ذلك تحييد الجانب البريطانى فى صراعها المرتقب مع خصومها الداخليين، ولكن نجاحها فى هذا الشأن كان أمراً مشكوكا فى حدوثه.

وفى نفس الوقت، كانت خطة زعماء الوفد، العمل على تعبئة الجماهير التى تساند الحزب الكبير، وهى تستهدف تحذير خصومها، مما يمكن أن يترتب على سعيهم للإطاحة بها من نتائج وخيمة، وعلى هذا الطريق أعد الوفد خطة لاستقبال شعبى كبير لوفد المفاوضات لدى عودتهم إلى أرض الوطن، كما شملت الخطة أيضا النشاط الذى يقوم به مديرو المديريات، وأعضاء مجالس المديريات التى كان الوفد قد شكلها مؤخرا - فى تعبئة الجماهير بالمحافظات والمديريات للزحف إلى القاهرة والاشتراك فى هذا الاستقبال.

ولم يكن إسناد الحكم للأغلبية البرلمانية الممثلة فى حزب الوفد، مما يمكن معه القول إن الأمن مستتب فى البلاد، وإن كل الأوضاع فى حالة جيدة، فإذا كانت الوزارة الوفدية ممثلة للأغلبية الشعبية فى مصر عامة وفى الريف خاصة، فبالضرورة كانت هناك أقلية من خصومها كانت ترى ضرورة الإطاحة بهم من مواقعهم والنيل منهم باعتبارهم من غير الموالين للوفد.

ويبدو أن قضية تعيين ورفت العمد والمشايخ كانت مجالا من المجالات التى استخدمتها كافة الوزارات طبقا لانتمائها الحزبى فى التنكيل بخصومها. وجرائد المعارضة غاصة فى كل حين بالتماسات إلى القصر لرفع الغبن عن المظلومين من العمد والمشايخ. ففى عهد وزارة النحاس، تذكر جريدة «السياسة» الناطقة بلسان حزب الأحرار الدستوريين أن: «فريق كبير من أهالى شربين يضم صوته عاليا للوفود المتظلمة من تصرفات الحكومة الحاضرة المتشبعة بالحزبية. . حيث رفتت كبار موظفى الدولة وأكفاءها ظلما. . وأقالت ورفتت العمد والمشايخ انتقاما». ويبدو أن هذه كانت حركة عامة قادها حزب الأحرار للتنديد بوزارة النحاس، فتلجأ هذه الوفود إلى ساحة الملك، وهى وفود من القليوبية، والمنوفية، والغربية وبنى سويف. وتزيد الجريدة فى نغمة التصدى للوزارة، فتأتى افتتاحيتها فى ٧ إبريل ١٩٣٠ بقولها: «بطش الوزارة بالعمد، تعريض للبلاد إلى خطر الفوضى والحرب الأهلية».

وتواصل جريدة السياسة هجومها على وزارة النحاس وتصرفاتها فى رفت العمد، فتضرب لنا مثلا بما حدث فى بلدة بنى عامر بمديرية الشرقية، والتى كان عمدتها يرأس عصابات اللصوص فى البلدة وما جاورها، وأنه كان يقتسم معهم الأسلاب، واضطرت وزارة عدلى يكن باشا إلى رفته بعد ثبوت هذه التهم عليه، وأسندت العمدية إلى آخر من خريجى الأزهر ومن عائلة كبيرة فى البلدة، إلا أنه فى الانتخابات التى أجريت لم يساند المرشح الوفدى، مما جعل حكومة النحاس تنتقم منه وترفته من وظيفته.

ولم يكن رفت العمد غير الموالين، وتعيين الأنصار هو ما أشارت إليه السياسة لكنها تطرقت إلى مجال آخر، وهو اختلال الأمن فى البلاد «فكثرت حوادث الجنايات والسرقات وتقليع الزراعة ببلاد مركز ببا ببنى سويف، وحوادث قتل أربعة

أشخاص ولم يضبط الجناة، وسرقات المواشى. كما أشارت إلى أنه تسوء حالة الأمن يوما بعد يوم بمديرية البحيرة، كل أنواع الجرائم ترتكب، ورجال الأمن لا يهتدون إلى مرتكبى الجنايات». ولعل ذلك كان منهجا متبعا مع كل الوزارات سواء كانت أغلبية أم أقلية.

واستكمالا لخطة الوفد - فى مرحلة ما بعد إخفاق المفاوضات - رأى استكمال ما قام به منذ بداية عهد وزارته، بجعل الإدارة المصرية، إدارة وفدية، حيث قامت الوزارة بإقالة ثمانية من كبار الموظفين والمديرين، لكنها هذه المرة رأت «تجميد كبار الموظفين غير الوفديين». هذا فضلا عن محاولة الوفد «قص أجنحة الملك»، ولذلك لم يتح لهذه الوزارة أن تبقى فى الحكم طويلا، لأنها اصطدمت بكل القوى، فتحرك أعداؤها فى كل اتجاه للإطاحة بها، بتأليب القصر والإنجليز عليها، وبيان عدم جدوى استمرارها فى الحكم، بل وبخطورة هذا الاستمرار، بدعوى «سياسة القمع التى تسير عليها حكومة النحاس» و«الديكتاتورية النحاسية» وأنها «نموذج كامل من الطغيان الفاشى». ويرى بعضهم أن استمرارها فى الحكم قد يؤدى إلى «احتمالات الحرب الأهلية». وعلى ذلك تقدم النحاس باستقالته فى ١٧ يونيو، وقبلها الملك فى ١٩ يونيو ١٩٣٠، وفى اليوم التالى كلف إسماعيل صدقى بتأليف الوزارة الجديدة.

وزارة إسماعيل صدقى:

لم يكن مجيء صدقى إلى الحكم بإرادة القصر وحده، كما يرى البعض، أو بإرادة القصر والإنجليز كما يرى البعض الآخر، وإنما كان تحديًا لإرادة أغلبية الشعب المصرى فى تلك الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد سياسيا، وهى تحاول أن تضع إطارا لعلاقتها بإنجلترا، أو اقتصاديا لما كانت تعانيه فى ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة. وعلى ذلك فكان ولابد وأن يثبت الشعب ذاته، فيتصدى لوزارة صدقى فيقاومها بشدة، حيث كانت قد تولت الحكم ضد إرادته - فهى وزارة ملكية - ومن ناحية أخرى، فإن صدقى كان ولابد له من أن يمضى فى خطته، ومن ثم فقد اعتزم أن يقهر الشعب بقوة البوليس والجيش، فكان ذلك مدعاة كثير من الحوادث والصدامات بين الطرفين، مما كان يهدد أمن البلاد والعباد كما سنرى.

ولعل هذا المنهج الذى رسمته وزارة صدقى لنفسها فى معاملة المعارضين لها - وهم كثر - سيؤدى إلى كثير من القلاقل وانهيار الأوضاع فى البلاد، وحدوث الاضطرابات، مما زاد من سوء الأوضاع الاقتصادية، ومما كان له أكبر الأثر على عدم استتباب الأمن فى البلاد، وخاصة فى الريف حيث ينتشر الأجانب فى كافة أرجائه، وإنجلترا أشد ما تكون حرصا على حفظ أمن الأجانب وسلامتهم، والحفاظ فى نفس الوقت على ممتلكاتهم، وخاصة فى هذه الأوقات التى يسودها هذا الاضطراب فى داخلية البلاد.

حدثت تلك الاضطرابات السياسية فى ظل أزمة اقتصادية مستحكمة، يرى فيها نفر غير قليل من المصريين، أنها كانت بفعل ما قام به الأجانب من المضاربين والماليين من استغلال لحاجة أهل البلاد من الأموال، التى منحوهم إياها بالربا الفاحش، أضف إلى ذلك شيوع أفكار جديدة، بدأت تطرح على الساحة لمقاطعة البضائع الأجنبية، والتعامل مع التجار الأجانب، مثل جمعية «المصرى للمصرى» التى أنشأها سلامة موسى فى عام ١٩٣٠، وكان لها نشاط كبير فى هذا المجال، ولها فروع فى مختلف كليات الجامعة المصرية، كما أن لها عدة صحف ومجلات تنشر دعوتها. هذا بالإضافة إلى بروز أفكار عالمية تنادى باستخدام القوة لتحقيق أهداف وأمانى الأمم القومية، وهى التيارات الفاشستية التى ظهرت فى أوربا فيما بين الحربين العالميتين، فى كل من ألمانيا وإيطاليا فى ذلك الوقت.

وفى نفس الوقت كانت الأفكار البلشفية تشق طريقها للخروج خارج إطار الستار الحديدى لتنتشر فى أرجاء المعمورة، إذا وجدت أرضا خصبة، وخاصة بين القطاعات الفقيرة، وفى ظل ما كانت تعانيه من فقر مدقع. كل ذلك كان دافعا قويا للسلطات البريطانية العاملة فى مصر، والحكومة البريطانية فى لندن، أن تضع نصب عينيها وفى بؤرة اهتمامها الشديد، أمن الأجانب عامة، والرعايا البريطانيين خاصة، فتهتم بذلك الجانب بصورة كبيرة فى ظل هذه الفترة، التى شهدت اضطرابات سياسية عنيفة، زاد من حدتها أنها تزامنت مع أزمة اقتصادية عالمية، كان لها وقعها الأليم على مصر أيضا.

وعلى أية حال، فقد بدأت وزارة صدقى حكمها بتحدى إرادة الشعب، فأصدرت مرسوما فى ٢١ يونيو ١٩٣٠ بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً، كان لذلك

الإجراء ردود فعل كبيرة، أدى إلى وقوع حادثة تحطيم سلاسل البرلمان والتى كانت بمثابة بداية المعركة بين صدقى والشعب. فأعلن الوفد فى ٢٦ يونيو الحرب رسميا على وزارته، وقرر عدم التعاون معها، وتحولت المعركة بين الطرفين إلى معركة جماهيرية. فقد أخذ الوفد وعلى رأسه النحاس يطوف الأقاليم لنشر الدعوة إلى مقاومة الانقلاب على الدستور. وكانت أول زيارة له لمديرية الشرقية فى أول يوليو، أسفرت عن مقتل ثلاثة من المواطنين وجرح الكثيرين فى مدينة بلبيس. وكانت تلك بداية لسلسلة من الحوادث الدموية التى وقعت بين وزارة صدقى وبين القوى الشعبية.

وفى يوم ٨ يوليو ١٩٣٠ قرر النحاس وقيادة الوفد زيارة المنصورة، وكان رد الوزارة بأن أرسلت إلى المدينة فى يوم الزيارة قوة من الجيش بلغت ثلاثة آلاف جندى مدججين بالسلاح تحت إمرة الأميرلاى «فوربس بك» رئيس هيئة أركان حرب العمليات فى الجيش المصرى، والأميرلاى «عبدالعظيم على بك». بالإضافة إلى قوة البوليس بالمديرية. وفى هذا اليوم وقع صدام عنيف بين قوات الجيش والبوليس ـ كما سبق أن ذكرنا ـ وبين الجماهير الغاضبة، أسفر عن قتل أربعة من المواطنين، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس، وبلغ عدد الجرحى ١٤٥ جريحا. وكافأت الحكومة والسراى الأميرلاى عبد العظيم على قائد قوة الجيش بترقيته من رتبة أميرلاى إلى رتبة لواء بصفة استثنائية، كما منح رتبة الباشوية أيضا فى اليوم التالى للحادث. وكأن القصر والوزارة يكافئان من أثبت جدارته فى قمع وقتل وإصابة الجماهير المصرية التى تعبر عن كفاحها لاسترداد حياتها النيابية وحريتها. ولعل ما أصاب الأمن العام من اضطراب وتدهور الحالة الأمنية فى البلاد عامة وفى المنصورة خاصة فى هذا اليوم والأيام التالية بل والسابقة عليها، لا يحتاج إلى شرح أو تفسير.

ولقد كان لما حدث فى بلبيس وفى المنصورة وقع بالغ فى البلاد، فاجتاحت المظاهرات مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس وطنطا، وكانت الإسكندرية ميدانا لحوادث خطيرة، فقد تألفت فيها يوم ١٥ يوليو مظاهرات احتجاج على حوادث القتل التى وقعت فى بلبيس والمنصورة، بناء على دعوة لجنة الوفد المركزية بالإسكندرية، إلى إعلان الحداد على شهداء بلبيس والمنصورة فى ذلك اليوم، وقد

قابلت قوات البوليس هذه المظاهرات، بإطلاق النيران على المتظاهرين التى أسفرت عن ٢٠ قتيلا، قدرها البعض الآخر بـ٢٥ قتيلا، وخمسمائة من الجرحى غصت بهم مستشفيات المدينة، وقبض البوليس على أعضاء لجنة الوفد المركزية، وعلى عدد كبير من المواطنين بحجة أنهم من المتظاهرين.

ولقد كانت التعليمات للمتظاهرين بعدم التعرض للأجانب، وأكدت ذلك لجنة الوفد المركزية بالإسكندرية لحاكم المدينة، ونفذ المتظاهرون ذلك، حتى أن مراسلى الصحف الإنجليزية الذين كانوا يتابعون الموقف، كانوا فى حماية المتظاهرين. ولم تسفر أحداث هذا اليوم، إلا عن مقتل أحد الإيطاليين، ونهب بعض المحلات الأجنبية، مما كان سببا قويا فى تشدد إنجلترا فى موقفها من هذه الأحداث.

كما شهدت القاهرة حوادث دامية يوم ٢١ يوليو عندما قامت الحكومة بتفريق المظاهرات التى تألفت فى ذلك اليوم احتجاجا على منع النواب من انعقاد البرلمان، فبلغ عدد القتلى أربعة، فى حين بلغ عدد الجرحى من الجماهير أربعين جريحا، هذا فضلا عمن أصيبوا من الجماهير ولم يبلغوا عن إصابتهم، وهى أساليب استهانت فيها وزارة صدقى بأرواح ودماء المواطنين.

وبعد تفاقم هذه الحوادث فى شهر يوليو، وبعد مأساة الإسكندرية فى ١٥ يوليو ألقى «رمزى مكدونالد» رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم البريطانى فى ١٦ يوليو بيانا عن الحالة فى مصر، وموقف الحكومة البريطانية من الأحداث الجارية فيها فى تلك الفترة، وخاصة الحوادث التى وقعت فى الإسكندرية بالأمس، والتى رأت فيها الحكومة البريطانية صورة من صور الحرب الأهلية فقال: « . . . ونظرا للحوادث التى وقعت أمس أرسلت التعليمات إلى المندوب السامى ليبلغ صدقى باشا أننا لابد أن نعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر».
وكلف السير برس لورين أيضا أن يبلغ النحاس باشا بأنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية، دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر، وإنما تعده كذلك مسئولا مع الحكومة إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر. ثم قال:
«وفى خلال ذلك رأت حكومة جلالته نظراً لما يتهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر فى الإسكندرية، أن تصدر أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالسفر إلى مياه ذلك

الثغر». وبالفعل جاءت تلك البارجتان إلى الإسكندرية بحجة المحافظة على أرواح الأجانب.

ولعل هذا الموقف المتشدد الذى اتخذته الحكومة البريطانية من الأحداث التى وقعت فى مصر، ليدل دلالة أكيدة على أن إنجلترا لم تكن لتتهاون أمام أية اضطرابات تقع فى البلاد، فما زالت ذكرى ثورة ١٩١٩ ماثلة فى أذهان الساسة البريطانيين، فضلا عما كان يسود الجو الدولى، أو السياسة الدولية فى هذه الفترة من تغييرات جذرية، إذ علا نجم التيارات الفاشستية. والحكومة البريطانية أحرص ما تكون على أن يسود الهدوء فى مصر، حتى لا يتعرض أمن الأجانب للخطر، فيثير ذلك ثائرة الدول الأوربية ضدها إذا مسهم أو أملاكهم أدنى خطر.

لم يكن إلقاء مسئولية أمن الأجانب وحماية أرواحهم وممتلكاتهم على عاتق صدقى من جانب الحكومة البريطانية فى بداية عهده، ليمر دون أن يكون له رد فعل لدى صدقى كى يطمئن الإنجليز على أن وزارته تستطيع أن تقوم بالدور خير قيام، فتحفظ للأجانب أمنهم وتكفل حمايتهم هم وممتلكاتهم، فجاء فى رده على المندوب السامى البريطانى السير برس لورين: «أما الحوادث التى جرت فى الإسكندرية والتى يؤسف لها، فلا شك أن ما روى منها على عجل لم يسمح بتصويرها على صورتها الحقيقية، وقد تبينتم طبعا أن السلطات المحلية تغلبت عليها بسرعة، وأنه بعد فترة قصيرة لم تلبث السكينة أن تنشر ظلالها. والآن وقد أصبح الذين أثاروا هذا الهياج المصطنع خدمة لدعاة الفتنة رهن العدالة، فلا خوف على مصير الأمن فى الإسكندرية». وأضاف صدقى قائلا: «وقد ذكرت لسعادتكم بهذا الصدد ـ وأتشرف بأن أعيد ما ذكرت أن المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ الساعة الأولى، فى صدر ما عنيت به فى وزارتى من المشاغل، يعلم ذلك منى حق العلم الأجانب المقيمون هنا، ولم تعوزنى من جانبهم مظاهر الثقة، وتلقاء شعورى بواجب حمايتهم، وثقتى بأن ما أملك من الوسائل والأسباب، يمكننى كل التمكين من القيام بالواجبات التى أخذتها وزارتى على عاتقها، لم تحدثنى نفسى لحظة بأن أتخلى عن المسئوليات التى أشار إليها تبليغ الحكومة البريطانية، وإن لم يكن من شأن ذلك التبليغ أن يسهل على أداء مهمة، اعتزمت على أى حال القيام بها إلى النهاية. والآن وقد استقر النظام واستتبت

السكينة، لا أخال سعادتكم ألا تتبينوا أن وجود البوارج البريطانية فى المياه المصرية، لم يعد له وجه من حيث غرض المحافظة الذى قصد إليه من إرسالها».

وكذلك انتقد صدقى الإشارة التى جاءت فى تبليغ الحكومة البريطانية خاصًا بالنحاس، على أنها غض من سلطات حكومته فى المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم. وتشكيك فى انفرادها بالمسئولية، وأنها هى وحدها التى تُسأل عن حالة البلاد وتخاطب فى هذا الشأن، «فيجر ذلك إلى غير ما قصد إليه من تلك الإشارة، مما قد يعيق من قوة التدابير التى تقضى بها إلى إعادة النظام وحسن أثرها».

وبهذا الرد الذى طمأن فيه صدقى الحكومة البريطانية وسلطاتها فى مصر على أن وزارته ملتزمة كل الالتزام بما قطعته على نفسها من حماية الأجانب، فقد هيأ المناخ العام لاستمراره فى الحكم، وفى نفس الوقت سلب من الحكومة البريطانية كل حجة للتدخل فى المستقبل لو أرادت، إذ كان قد اعتزم منذ البداية الاعتداء على الدستور فعطله، لكنه الآن ينوى أن يطيح بدستور ١٩٢٣ تماما، وهو ما فعله حين صدر الأمر الملكى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، بإبطال دستور ١٩٢٣، وإعلان الدستور الجديد.

والواقع أن هذا التحذير البريطانى الذى وجه إلى الوزارة، كان تطبيقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - المتضمن حق بريطانيا فى حماية الأجانب - غير أن توجيه مثله إلى مصطفى النحاس وإلى الوطنيين، كان يعنى تدخلا مسلحًا ضد مناهضة الوطنيين للاعتداء على الدستور، وهو ما دفع النائب العمالى مستر «ترتل» إلى أن يتساءل فى مجلس العموم بقوله: «لا أريد أن أعرب عن رأى، ولا أطالب أحدًا بالإعراب عن رأيه - وكل ما أريد السؤال عنه هو هل فى نية الحكومة أن تؤيد بالقوة المسلحة ملكًا استخف بالسلطة البرلمانية؟».

وفى ١٧ يوليو ١٩٣٠ أرسل السير برسى لورين إلى النحاس خطابًا تضمن ما جاء فى تصريحات مكدونالد خاصًا بمسئوليته عن أرواح الأجانب، قال فيه إن المستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية، طلب إليه إبلاغه بذلك. وكان ولابد أن يرد النحاس على هذا الخطاب فيعرب عما يدور فى أوساط الشعب، من أن ما حدث ليس إلا نتيجة لتحدى الوزارة لإرادة الأمة وتعطيل دستورها، وفض الدورة

البرلمانية بمرسوم استصدره صدقى فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل تقرير الميزانية، مما كان مثار احتجاج النواب الشديد.

جاء رد النحاس على السير برسى لورين كالآتى «رداً على خطاب سعادتكم الرقيم ١٧ يوليو ١٩٣٠، أرجو إبلاغ المستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ما يلى. . . وأن الأمة المصرية المخلدة بطبيعتها إلى الهدوء والسكينة، والتى رحبت دائما بالأجانب ولا تزال تهتم بسلامتهم وتحوطهم بعنايتها ورعايتها لتأسف كل الأسف للحوادث المحزنة التى وقعت فى هذا القطر ضد إرادتها وبالرغم منها، والتى جر إليها مسلك الوزارة فى الأزمة الدستورية القائمة، حيث وقفت البلاد موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة. وبما أن بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام هو أنجع الوسائل القوية لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكدرة التى تقترن دائما بقيام الحكومات المعادية للشعب، فإننا لذلك حريصون كل الحرص على الدفاع عن دستورنا فى دائرة حقوقنا، ونأمل أن تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق، فتزول بذلك الأسباب التى تجر إلى هذه الحوادث المشئومة».

والحق، أن رد النحاس على تبليغ الحكومة البرلمانية كان رداً بليغا، ألقى فيه النحاس باللائمة على الوزارة المغتصبة لإرادة الأمة، وفى نفس الوقت أيضا على الإنجليز أنفسهم، إذ أنهم هم الذين أيدوا انقلاب صدقى، ولذلك ألمح النحاس فى رده إلى ضرورة إنهاء نظام صدقى، حتى تستتب الأمور، ويعود الأمن والاستقرار إلى سابق عهدهما، وأن يكون أمن الأجانب وحمايتهم ورعايتهم أمراً مرعى الجانب.

وحتى فى داخل إنجلترا نفسها، كان هناك من يلقى باللوم على مسلك الحكومة البريطانية فى تأييد الانقلاب وحمايته. ففى هذا الشأن يتهكم «مستر سبندر»-أحد أعضاء لجنة ملنر-على موقف الحكومة البريطانية بقوله: «. . . فماذا يستطيع الوطنيون أن يفعلوا والحالة هذه-يشير إلى الاعتداء على الدستور وكبت الحريات-غير أن يثيروا القلاقل والاضطرابات، ويقاوموا هذه الأمور بالقوة، ويصطدموا مع البوليس والجند، فهل لا نقول فى هذه الحالة أن الأجانب معرضون للخطر، وربما نرسل ونبعث جنودنا فى الشوارع».

ولعل ذلك يوضح إلى أى مدى كانت الحكومة البريطانية تؤيد الانقلاب - كما سنرى - حتى أن الصحافة البريطانية قد وصفت ما ارتكب من جرائم القتل فى عهد صدقى بـ «الحزم والعزم»، فى الوقت الذى ذهبت فيه جريدة «المورننج بوست» إلى حد اتهام الوفديين بالعمالة للخارج فتساءلت: «من هم معلمو الوفد؟ ومن أين يتلقون تعليماتهم؟ وما هى تلك القوة المخربة التى تؤيد الوفد فى خارج مصر؟». أما «المانشستر جارديان»، فهى تدعو إلى التدخل الأجنبى لحماية الانقلاب، وإلا كسب الوفد المعركة. وعلى ذلك يتبين مدى تأييد الحكومة البريطانية للانقلاب الذى أثار ثائرة المصريين ضده، وأفضى إلى حوادث كانت مكدرة ومخلة بالأمن العام أيما إخلال، وخاصة أمن الأجانب الذى ادعت السلطات البريطانية حرصها فى الحفاظ عليه، وهى بذلك تناقض نفسها، فإن ذلك الأمن الذى تنشده كان لا يتحقق إلا بفعل أن تعود الأمور إلى نصابها، فتتولى الأغلبية حكم البلاد، فيسود الهدوء ويستتب الأمن العام فى أرجائها، ومنه أمن الأجانب، لكن السلطات البريطانية كانت تريد أن توجه ضربة قاصمة للقوى الوطنية ممثلة فى الوفد وغيره من الأحزاب التى كانت مطرقة صدقى تستهدف تحطيم رءوسها.

وكان صدقى يزداد فى معاملة خصومه كل يوم شدة، مما أدخل فى روع الناس جميعا، أنه لا سند له فى الشعب، وأنه إنما يستند إلى سلاح الحكم، سلاح الجند، سلاح رجل البوليس، ومن آيات بطشه وشدته أنه كان يأمر النيابة بالتحقيق مع الشريحة العليا من كبار الملاك فى الريف، الذين كان لهم فى مديرياتهم ومراكزهم مكان مرموق، ولهم فى الاعتبار العام مركز وتقدير. وقد فعل هذا مع الكثيرين من وجهاء البلاد ورموزها وأمر المديرين فى الأقاليم بأن يأخذوا الناس بكل عنف وشدة، فمن خضع منهم لسلطان الحكم، أغدق عليه صدقى من ذهب المعز، قدر ما أرهبه قبل ذلك بسيفه. ولعل فى متابعة تصرفات الوزارة مع هذه الطبقة من أعيان الريف كبار الملاك، ما يوضح إلى أى مدى كان صدقى عنيفا فى خصومته لهم وضرورة إخضاعهم بكل الأساليب، ومن الواضح أن كل الإجراءات التى كانت تتخذها الحكومة ضد هؤلاء، ما يكدر الأمن العام بدرجة كبيرة لما لهؤلاء من نفوذ وعصبية قوية وشأن بين الريف وأهله.

وعلى الرغم من موقف السلطات البريطانية فى مصر وحكومة لندن من وزارة

صدقى وتحذيراتهما له حول ضرورة صون الأمن - وخاصة أمن الأجانب، وتصرفات حكومة صدقى مع أعدائها التى أثارت ثائرتهم حتى ممن كانوا من بعض أنصارها، وكان ذلك مدعاة لاضطراب الأمن فى كثير من الأحوال، إلا أننا نجد القصر الملكى مؤيداً على طول الخط لنظام صدقى، ويظهر ذلك بشكل واضح كما تشير الوثائق البريطانية إلى ذلك، فالملك فؤاد يدافع عن إجراءات وزارة صدقى، فعندما وقعت حوادث الإسكندرية، وتؤكد الحكومة البريطانية بأنها لن تُستخدم كأداة للاعتداء على الدستور . . . يعلن الملك فؤاد، بأنه ليس هناك فيما اتخذه صدقى، اعتداء على الدستور، وأن كل ما اتخذه هو إجراءات قانونية، واستمر فى دفاعه عن صدقى، فقال إنه استخدم قفازاً لينا للحفاظ على الأمن . . وهو واجبه . . وأنه يعمل من أجل حكومة نظامية جديرة بالاحترام، ضد الاستبداد والفوضى، بواسطة عصابة من المغامرين الأنانيين . . كما يؤكد الملك على رفضه لعودة الوفد، على أساس ما سيصيب البلاد من خراب نتيجة لذلك . . ويواصل الملك دفاعه عن حكومة صدقى وتأكيد رضاه عنها . . فهو يرى أنها تعمل بجدية وكفاءة، وقد حفظت القانون والنظام، وواجهت بنجاح مشكلات مصر الاقتصادية . ويطالب الملك الحكومة البريطانية الوقوف جانبا، لتصبح القضية خالصة بين المصريين، لتسير الأمور بنفسها، وهو يرى أن هذه الخطة، ستؤدى إلى أن كل شيء سيكون منظمًا، وسيسود البلاد الهدوء والوفاق . ولعل هذا الذى حظى به صدقى فى هذه المرحلة من طمأنة الجانب البريطانى على الأمن ومسئولية وزارته عنه، إلى جانب الرضا السامى من ملك البلاد ما أمده بقوة إضافية، أطالت فى عمر وزارته، رغم كراهية الأغلبية لها، واستمرارها فى مقاومتها دون إثارة الجانب البريطانى حول أمن الأجانب .

وعلى الرغم من كل الحوادث الدموية والحديد والنار الذى فرضه صدقى على البلاد، وتأييد إنجلترا لاستمرار انقلابه، إلى الحد الذى كانت تسمح له فيه، باستخدام القوات البريطانية فى قمع المظاهرات، كما كان الموظفون الإنجليز فى الحكومة المصرية على رأس قوات الجيش والبوليس فى التصدى للقوى الوطنية . وأيضا التأييد اللامحدود للقصر الملكى لنظام صدقى . على الرغم من كل ذلك فإنه لم يفت فى عضد الوطنيين وإنما استمروا فى مقاومة الانقلاب . ولعل من أخطر

ما قام به الوفد فى تلك المرحلة كأسلوب من أساليب المقاومة، قراره الذى اتخذه فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ بعدم التعاون مع الوزارة، والذى كانت أولى خطواته منشوراً وزعه على البلاد، بعد أن أعلن النواب عدم ثقتهم بالوزارة جاء فيه «يدعو الوفد المصرى الأمة المصرية إلى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها، مادامت الوزارة الحاضرة قائمة فى الحكم».

وقد أسهمت تلك الدعوة الخطيرة فى تعرية الانقلاب، وخاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية المستحكمة، ومحاولة من جانب الوفد إلى إشاعة المقاومة للانقلاب فى الريف المصرى - بعيداً عن المظاهرات التى قد تمس أمن الأجانب وممتلكاتهم - فإن دعوة الامتناع عن دفع الضرائب، كانت تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية المتردية للريف فى ذلك الوقت، هذا بالإضافة إلى أنها قد تفتح جبهة عريضة للصدام بين الوزارة وبين غالبية سكان مصر من أهل الريف بشرائحهم الاجتماعية المختلفة، مما كان يحدث اضطرابا شديداً للأمن فى الريف، عندما تتصدى الحكومة لهذه الدعوة وتستخدم كافة الأساليب لتحصيل الضرائب من الممولين.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد مضى صدقى فى خطته مؤيداً من جانب السراى والإنجليز فألغى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ دستور ١٩٢٣، وحل المجلسين القائمين، وأعلن الدستور الجديد - دستور الحكومة - وقانون الانتخاب الجديد أيضا. كما قام بتأسيس «حزب الشعب» ليضفى على تجربته الجديدة صفة الديمقراطية، وأنها تستند إلى إرادة شعبية، فجمع لهذا الحزب أشتاتًا من المصريين، كانت غالبيتهم مكرهين على دخول الحزب، ونفر منهم من أصحاب المصالح فى ارتباطهم بالسلطة فى ذلك الوقت.

ولقد كان ما قام به صدقى من إلغاء لدستور ١٩٢٣، وحل البرلمان، وإعلان دستوره الجديد، مثار اعتراضات ومظاهرات ومتاعب شهدتها البلاد، مما كدر حالة الأمن؛ نظرا لاشتداد الوطنيين فى مقاومة الانقلاب الذى كشر عن أنيابه، فأطاح بما كانت الجماهير تناضل من أجل عودته، وعودة الحياة النيابية، ولذلك كان رد الفعل من جانبها عنيفا، لكن صدقى لم يكن ليعبأ بكل هذا، فهو يستند إلى قوتين كبيرتين تدعمانه فى كل المواقف، مهما كان رد الفعل. فعلى سبيل المثال، يعلن القصر عن

مساندته لصدقى ونظامه حتى فى مواجهة أفراد الأسرة المالكة، المخالفين لسياسته ويؤيدون الوفد. فيصور لنا أحد الباحثين ذلك بقوله: «ولقد امتد عداء القصر بعد ذلك لمؤيدى الوفد، حتى لمن كانوا من الأسرة الملكية ذاتها، فما أن أصدر النبيل عباس حليم نداءه إلى الأمة فى ٢٢ أكتوبر أيد فيه الوفد، وهاجم قرار حل البرلمان، وإعلان دستور ١٩٣٠، حتى أثار حفيظة القصر عليه، فصدر أمر ملكى بتجريده من لقبه وامتيازاته. وقد رأى البعض فى صدور هذا الأمر، نوعا من التهديد والتحذير، لكى لا يتدخل أعضاء الأسرة المالكة فى أى خلاف حزبى سياسى». ولعل ذلك مما يضر بالأمن العام فى مقتل أمن القصر الملكى وأمن الأسرة المالكة.

وكان الأمر يحتم على صدقى أن يمضى فى خطته حول ما جاء فى دستوره وما نص عليه قانون انتخابه، فلابد وأن تجرى وزارته الانتخابات، لكن القوى الوطنية كانت تخطط لكى تقاطع الجماهير الانتخابات، فتفرغ خطة صدقى من مضمونها، وقد أسفرت تلك المخططات عن سلسلة من الاضطرابات الدموية والحوادث المثيرة، عندما قرر الوطنيون زيارة الأقاليم لتعبئة الجماهير لمقاطعة الانتخابات، وتفاصيل هذه الأحداث كثيرة - كما سبق القول - لكنها كانت كلها مثار قلاقل واضطرابات وسفك دماء من الطرفين، استخدمت فيها الحكومة كل إمكاناتها وقوتها من رجال الجيش والبوليس لإفساد حركة الوطنيين، حتى تستطيع إجراء الانتخابات، مؤيدة من الحكومة البريطانية وسلطاتها العاملة فى مصر، فى ضرورة قمع هذه القوى الوطنية وإسكات صوتها المناوئ لصدقى والسراى والمد الاستعمارى.

وكانت مقاطعة الانتخابات موضوعًا آخر أقلق الأمن فى مصر فى تلك الفترة المتوترة أصلا، فمن خطة لعدم التعاون، إلى دعوة لعدم سداد الضرائب، إلى حركة تقديم العمد المؤيدين للقوى الوطنية استقالاتهم، والتى بلغ عددها أربعمائة استقالة، إلى إجراءات قمع وحشية اتبعتها الحكومة لإفراغ مخططات الوفد ومن معه من مضمونها، حتى ولو أدى الأمر إلى إطلاق الرصاص، وقتل من يقتل، وامتدت مقاومة إجراءات الحكومة إلى إصرار الزعماء على زيارة الأقاليم لحث المواطنين على مقاطعة الانتخابات، وكان ذلك مثار صدامات عنيفة بين الطرفين، أسفرت عن الكثير من القتلى والجرحى، مما جعل حالة الأمن العام فى أسوأ صورها.

كانت الفترة التى مرت بها مصر بين إعلان دستور صدقى فى أكتوبر ١٩٣٠ وإجراء الانتخابات فى مايو ١٩٣١، فترة من أسوأ الفترات التى شهدتها فى «ماراثون» الصراع والصدام بين حكومة صدقى، وبين الوطنيين بزعامة الوفد والأحرار الدستوريين، كلا الطرفين يحاول أن يتخذ من الإجراءات والتصرفات والسياسات، ما يغل يد الطرف الآخر، فقد تحولت المعركة بين الطرفين، إلى مسألة حياة أو موت، صدقى يدرك أنه يقف فى الميدان وحيداً، لكنه مستند إلى قوة حكومته بجيشها وقوات البوليس التابعة لها، فضلا عن الدعم القوى من جانب السراى والإنجليز. والقوى الوطنية ترى أنها مؤيدة بأكبر قوة تدعم أى نظام سياسى، وهى قوة الجماهير وإرادتها، لكنها إلى حد كبير فى هذه المرحلة قوى مقهورة، والزعماء يبحثون عن كل الوسائل التى تعيق وزارة صدقى المغتصبة للحكم عن المضى فى خطتها بإجراء الانتخابات وقيام البرلمان الصدقى، وظلت هذه الفترة التى تربو على سبعة أشهر، تشهد كثيرا من التراشق بالاتهامات، من كلا الطرفين، واتخاذ الإجراءات، وتوجيه الضربات من كلا الفريقين، فى محاولة لتحقيق قصب السبق فى هذا الماراثون الذى أقاموه وأسفر عن كثير من المعارك التى كان الأمن العام فيها غير مصان إلى حد كبير، مهما ادعت حكومة صدقى بأنها سيطرت عليه سيطرة كبيرة، فهى تقف وحدها فى الميدان فى مواجهة أغلبية الشعب المصرى.

وعلى أية حال، فقد كان من أخطر ما قامت به القوى الوطنية هو الدعوة لاستقالات العمد، وعلى ذلك فقد امتد الصراع بين الحكومة والمعارضة إلى القرى، حيث صار العمد يتمتعون بوعى سياسى، وكان كثير منهم من مؤيدى الوفد، وتقدم كثير منهم باستقالاتهم، تلبية لإرادة قيادة الوفد، وكان لتلك الحركة تأثير كبير فى مقاومة نظام صدقى، إذ كانت أقوى ما هدده لا سيما عندما اتخذت الحركة شكلا جماعيا.

وتمثل شريحة أعيان الريف التى ينتمى إليها العمد والمشايخ شريحة من أهم شرائح البرجوازية الصغيرة.. وهى وإن كانت بطبيعة الحال محكومة بالإطار الوظيفى الذى تعمل من خلاله، ولكنها بحكم وضعها الاجتماعى والاقتصادى الهام، تدخل فى إطار القوى الاجتماعية والسياسية المؤثرة، خصوصًا وأن فريقا

كبيرا من هؤلاء العمد كان ينتمى لبعض عائلات كبار الملاك فى الريف المصرى، والتى كانت تحرص دائما على بقاء منصب العمدة فى أسرها دون غيرها.

ورغم حرص الاحتلال البريطانى على أن يجعل العمدة والشيخ مجرد آلة فى يد الحكومة، تعينه وتفصله، فرغم كل القوانين المنظمة لاختيار العمد، فقد بقى الأمر كله بيد وزير الداخلية، فله حق فصلهم دون أى محاكمة تأديبية. ورغم كل ذلك، فقد منح العمد كافة السلطات، التى جعلت من هذا المنصب محل سلطة وطغيان ملحوظ، وتنافس وحقد شديدين فى الريف... فالعمدة هو المسئول الأول عن الأمن فى دائرة بلده، وعن جباية الضرائب، وأعمال القرعة العسكرية، وحراسة ممتلكات الحكومة.. فضلا عن انفراده بالنفوذ والسلطان دون وجوه بلدته، الأمر الذى جعل الحصول على هذا المنصب، يصل إلى مسألة حياة أو موت بالنسبة لبعض الأسر، لا سيما وأن منشور وزارة الداخلية عام ١٨٨٤ أوجب أن يكون العمدة من ذوى البيوت المشهورة، وألا يقل ما يملكه العمدة عن عشرة أفدنة، كما جاء فى قانون العمد ١٨٩٥.

ولما كان للعمدة السلطة التامة على أهل قريته، والدراية الكاملة بأحوال سكانها، فلقد استخدمت الحكومات المتعاقبة سلطانها، للحد من نفوذ العمد المنتمين إلى أحزاب المعارضة، وكانت تعزلهم وتعين أنصارها بدلا منهم. وفى التاريخ المصرى أمثلة عديدة على ذلك، بداية من عهد وزارة الشعب برئاسة سعد زغلول، حيث أعادت وزارة زيور عام ١٩٢٥، اثنين وعشرين عمدة كان قد تم طردهم على يد حكومة سعد زغلول، وفى نفس الوقت قامت بطرد عشرة عمد من أنصار الوفد فى مديرية المنوفية، وأعادت وزارة عدلى يكن الائتلافية التى أيدها الوفد، هؤلاء العمد الذين فصلتهم حكومة زيور، وقامت وزارة النحاس بزيادة عدد العمد الوفديين، بعد طردها عمداً من أتباع الأحرار الدستوريين، ورد محمد محمود على ذلك عندما تولى الوزارة بطرد ٩٠٪ من العمد الوفديين.

وتتكرر عملية رفت العمد غير الموالين فى عهد وزارة النحاس ١٩٣٠، ففى التماسات مقدمة إلى جلالة الملك، ذات صيغة واحدة ومن عمد مختلفين.. تشكو وزارة النحاس لرفتهم رغم قيامهم بواجب العمودية، وأدائهم لواجبهم بعيداً عن

الغايات السياسية، والأغراض الحزبية، فكما يذكر عمدة كفر أبو داود مركز طنطا بمديرية الغربية : «فإذا بحكومة صاحب الدولة النحاس باشا، تعزلنى من العمودية؛ لأنها تطلب إلى العمد أن يكونوا حزبيين».

وعلى ذلك، فقد كان موضوع تعيين ورفت العمد، من أخطر الموضوعات التى تعرض لها الريف المصرى فى فترة الاضطراب السياسى هذه، فقد كان من شأن ذلك نقل حدة الصراع والصدام بين الحكومة وبين المعارضة إلى كل بيت من بيوت القرى خاصة، والريف عامة، عندما تنتقل العمودية من أسرة إلى أخرى. وتصور لنا جريدة الفلاح المصرى ذلك الحال بقولها: « . . إن العمد هم قوام الأمن فى الأقاليم، والمعروف أن الوظيفة ليست هى التى تحفظ الأمن، وتكبح الأشرار وتحفظ النظام . . . والعمدة يستطيع أن يقوم بدوره، إذا كانت له فى بلدته عصبية واحترام ومركز أدبى يجعل له نفوذا ويحمل الناس على احترامه وتوقيره. . والحكومة تعلم بالتجربة أنه فى كل بلدة لم يكن عمدتها من ذوى الاحترام، اختل الأمن وكثرت الجنايات وساء الحال».

وتوالى الجريدة حديثها عن العمد، فقالت: «والعمدة هو الذى يختار معاونيه فى العمل من الخفير إلى شيخ البلد، وهذا طبيعى ومعقول لأنه يعتمد عليهم فيجب أن يكون واثقا بهم مطمئنا إليهم وإلا فسد الأمر، والعكس يؤدى إلى كارثة لأن الخلاف أو عدم التفاهم يؤدى إلى امتناع التعاون. والتنافس بين العائلات على العمودية، كان مثار خلافات وصراعات وانقسامات، فإذا ما تم تعيين أحد المنافسين من غير ذوى الحيثية، انقسمت البلاد إلى قسمين متحاربين مما يؤدى إلى مزيد من الجرائم والمشاكل، وفى نهاية كل ذلك اختلال الأمن». وتعلق الجريدة على ذلك بقولها: «وهذا ما هو حادث الآن فى حركة رفت عمد البلاد الذين يستندون إلى عائلات كبيرة محترمة». والجريدة بذلك تشير إلى الحركة التى قامت بها وزارة صدقى فى بداية عهدها من رفت العمد الذين كانوا قائمين بالعمل فى عهد وزارة النحاس وبالضرورة كانوا من الوفديين.

وكانت الالتماسات التى يرفعها الأهالى من أنصار العمدة المرفوت إلى جلالة الملك، لم تكن من المواطنين المصريين فقط، وإنما كان بعض رعايا الدول الأجنبية

أيضا من بين هؤلاء، وهو ما يوضح أهمية منصب العمودية، وشخص العمدة، فى إقرار الأمن والنظام فى بلدته . . وعلى سبيل المثال أرسل أهالى «بندر مغاغة» برقيات احتجاج عديدة على فصل عمدة بلدهم، كما أرسل بعض رعايا الدول الأجنبية القاطنين بمغاغة أيضا احتجاجًا على عزل نفس العمدة «عبد الله بك لملوم»، وذلك لقدرته على حفظ الأمن فى الناحية، ولأنه فى «العموديات السابقة، حصل كثير من قتل الأجانب، نذكر منهم أنه فى عمودية حسين حمد، حصل قتل أحد الإنجليز، وفى عمودية «عبد العظيم بك المصرى»، قتل اثنين من الأجانب وهما على القهوة بدون جرم فعلاه . . ».

ولعله من الواضح الجلى الآن، أن نقل المعركة إلى الريف كان من أخطر ما تعرضت له مصر فى تاريخها الحديث، بأن تتحول القرية أصغر لبنة فى البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، إلى ساحة قتال وخصام بين أسرها التى يتولى فرد منها منصب العمودية ومعه عصبيته وأتباعه وأنصاره، فإذا ما انتقل ذلك المنصب إلى أسرة أخرى طبقا للتغيرات السياسية والحزبية فى الحكم، فالكل يتربص بالكل، ومجالات الانتقام والكيد والدس والوقيعة عريضة واسعة، لذلك تحول ذلك الريف ـ القطاع العريض فى مصر ـ الوديع الهادئ المستقر طبقا لطبيعة الأرض الزراعية إلى مجتمع يسوده الاضطراب والحوادث والقلاقل التى أضرت بالأمن العام أضرارًا فادحة، فى وقت كان فيه الريف المصرى أحوج ما يكون إلى تضافر كل القوى لتدارك وقع الأزمة الاقتصادية الأليم على كل فئات وطبقات المجتمع المصرى وخاصة أهل الريف.

وعلى أية حال، فقد نجحت حركة استقالات العمد فى إحداث الارتباك لصدقى، وكانوا جميعا من مؤيدى الوفد والأحرار، ويدفعهم الشعور الوطنى، لمقاومة عهد صدقى غير الشرعى، وذلك برفضهم الاشتراك فى المعركة الانتخابية. وقد أخذ مصطفى النحاس فى خطبه، يحرض العمد والمشايخ على مقاطعة الانتخابات، كما وجه تهنئة للذين بدءوا بهذه الخطوة وضحوا بمناصبهم، على مواقفهم الوطنية، كذلك سار محمد محمود على الدرب فقال: إن عملهم هذا «لمثل صالح من أكرم أمثال التضحية . . . والدفاع عن الوطن». وكان لهذه الدعوات أثرها فى تنشيط حركة الاستقالات.

ويؤكد صدقى أن حركة استقالات العمد والمشايخ، تدفعها عوامل شخصية، وتحركها فى الخفاء أغراض حزبية، وأنها آخر سهم فى جعبة المعارضين لمحاربة الوزارة، بعد أن طاشت كل سهامهم، فى سبيل محاربتها، وأنهم موهومون بأن هذه الاستقالات ستؤدى إلى شلل الحركة الانتخابية. وتعلق جريدة الشعب على ذلك بقولها: «إن الحكومة ليست عاجزة عن أن تملأ مراكز المستقيلين بخير منهم، وستمضى فى الإجراءات الانتخابية، دون أن تحدث هذه الاستقالات، ثغرة فى صفوف الناخبين»، وإن هذه الحركة ما هى إلا «عاصفة فى فنجان». واشتدت الحكومة فى معاملة هؤلاء الذين تقدموا باستقالاتهم - كما سبق أن ذكرنا - جردت قوات الجيش والبوليس لمحاصرة القرى، والضغط على الكثيرين من العمد لسحب استقالاتهم، ألم يكن ذلك فى قمة إهدار الأمن العام الذى أصاب الريف المصرى؟

وحقيقة الأمر، أن موضوع رفت وتعيين العمد والمشايخ فى الريف المصرى، لهو من أهم الموضوعات فى تلك الفترة الزمنية، والحديث عنه حديث قد يطول فيخرجنا عن الهدف الأصلى لهذا الجزء من الدراسة، وهو تأثيره على الأمن العام، ولذلك نكتفى بهذا الذى ذكرنا. ومن الممكن أن نقول ختاما لهذا الموضوع الهام، أن المعارضة ولا سيما الوفد، قد استطاعت أن تزعج حكومة صدقى، باستقالة انصارها من العمد والمشايخ، ودلّ موقف هؤلاء، على ما كانوا يتمتعون به من حيوية سياسية دافقة، ووعى وطنى عظيم، وأنهم بثباتهم واستهانتهم بالأذى. . فقد ضربوا مثلا رائعا فى التضحية وإنكار الذات. . لقد ضحوا بامتيازاتهم، كإعفاء أولادهم من الخدمة العسكرية، ومن أشغال العونة، ومن دفع الأموال الأميرية عن خمسة أفدنة من الأراضى التى يملكها كل منهم، فلقد ضحوا بكل ذلك وغيره من أبهة المنصب وسطوته فى سبيل الوطنية.

كانت زيارات الأقاليم هى الميدان الثانى الّذى نازلت فيه قوى المعارضة حكومة صدقى، بهدف دعوة الجماهير فى الأقاليم لمقاطعة الانتخابات، على أن يتقدم الزعماء الصفوف، حتى تؤتى هذه الحركة ثمارها - كما خطط لها وكما سبق أن تناولناها بالتفصيل فى الفصل السابق، لكنها كانت من أكثر الموضوعات خطرا على الأمن العام، وخاصة وأن حركة الجماهير التى قوبلت بالمقاومة الوحشية من جانب جيش البلاد وقوات البوليس، كانت مثار صدامات وصراعات دموية عنيفة بين

الطرفين، وإن كانت هذه المرة أحرص ما تكون عن البعد عن الأجانب وممتلكاتهم، كرد فعل لما قامت به بريطانيا عقب أحداث الإسكندرية، على أية حال، كان إصرار الحكومة على منع تلك الزيارات، ولها منطقها فى ذلك الذى يوضحه صدقى بقوله: « . . . هم ليسوا جزءا قانونيا من المعركة الانتخابية، وإنهم يعملون ضد القوانين ويدعون لمقاطعة الانتخابات. فالوفد يريد إما أن تسمح الحكومة بزياراته، التى ستستخدم لإثارة الفوضى، وإضعاف النظام، أو تمنع هذه الزيارات، وفى هذه الحالة فإن الوفد سيملأ مصر وإنجلترا بنواحه وعويله، على كبت الحريات. . وفى كلتا الحالتين، فهو يأمل تدخل إنجلترا لإعادته إلى السلطة».

وعندما قررت لجنة الاتصال بين الوفد والأحرار الدستوريين زيارة الزعماء لمدينة طنطا، كتب صدقى للنحاس بمنع هذه الزيارة لأنه يترتب عليها حدوث اجتماعات ومظاهرات تخل بالنظام والأمن العام، وكذلك كانت محاولة زيارة بنى سويف أيضا مثار إخلال تام بالأمن العام لولا حكمة البوليس وقوات الجيش، وامتثال الزعماء لأوامر قائد القوة العسكرية المرابطة فى محطة بنى سويف، وعندما تمت زيارة بنى سويف الأخرى بالسيارات، أسفرت تلك الزيارة التى قام بها النحاس ومحمد محمود وعدد قليل من قيادات الحزبين عن قتلى وجرحى، كانت تنذر بقيام ثورة فى البلاد، أجهضتها حكومة صدقى بأن رافقت قواتها سيارات الزعماء إلى القاهرة. كذلك كانت المحاولات الأخرى لزيارة الأقاليم التى لم تسمح لها الحكومة بأن تتم، فى محاولة منها لإفشال خطة أحزاب المعارضة.

وعلى أية حال، فلم ترهب وسائل حكومة صدقى زعماء المعارضة، بل ازدادوا إصرارا على إصرار، وأصبحت سمعة وزارة صدقى سيئة، من كثرة وقسوة التنكيل بخصومها، الذى وصل فى بعض الأحيان، إلى حد إهدار آدمية بعض هؤلاء الخصوم داخل مراكز البوليس.

أما الميدان الثالث لمقاومة نظام صدقى، والقوى المؤيدة له وخاصة الإنجليز فكان قرار مقاطعة البضائع الإنجليزية، للضغط على الحكومة البريطانية، وقد تقرر أن تبدأ حركة المقاطعة فى ١٥ مارس، ودعت الصحف الوفدية للمقاطعة، ونظمت الإدارات الوفدية ولجان المحافظات برامجها على هذا الأساس، وتضمنت هذه

الدعوة شراء البضائع المصرية بقدر الإمكان، وإذا كان لابد من شراء البضائع الأجنبية، فيجب ألا تكون إنجليزية، والوفد فى ذلك إنما يترسم خطى المهاتما غاندى فى الهند ودعوته المماثلة التى أثمرت ثمارها فى كفاحه ضد إنجلترا. وعلى ذلك فلم تترك المعارضة سبيلا للتنديد بصدقى وبحكمه إلا وتصدت له، وقامت فيه بدور، ربما أوصلها إلى الخلاص من نظامه. وإن كانت كل تلك المحاولات قد تمت فى جو لا يهيئ للبلاد أمنها المرتقب، وخاصة فى الريف المصرى.

وبرغم كل ذلك، وتحركات الجماهير فى كل اتجاه، ومقاومة الحكومة مقاومة شرسة عنيفة لهذه التحركات، لم تثن صدقى عن أن يجرى الانتخابات فى موعدها، بعد أن كان قد أعد العدة لها، استعد لها إداريا، استعد لها أمنيا، نشر كل قوات البوليس والجيش فى العاصمة والمدن والقرى، وكل مكان تجرى فيه الانتخابات، والمقاومة الجماهيرية لم تلق بسلاحها فى ذلك اليوم مهما كانت التضحيات، فقد شملت مقاومة الجماهير أنحاء متفرقة من البلاد، لا يتسع المجال لحصرها، وخاصة فى قطاع الريف، ولعل حادثة واحدة تستطيع أن تصور مدى جدية وفى نفس الوقت وحشية المواجهة بين الطرفين - الحكومة والجماهير - ففى قرية «دقادوس» بمركز ميت غمر بمديرية الدقهلية، قامت الجماهير بمظاهرة كبيرة تصدت لها قوات الأمن بكل ما تملك من عدة وعتاد، كانت نتيجة هذه المعركة مقتل مساعد حكمدار الدقهلية خلال هذه الأحداث، وبالضرورة فإن عدداً كبيراً من الفلاحين كان قد لقى مصرعه أثناء هذه الاضطرابات التى وقعت فى يوم إجراء الانتخابات.

وفى يوم الانتخابات - ١٤ مايو ١٩٣١ - فعلى سبيل المثال. قام عمال عنابر بولاق والورش الأميرية بمظاهرات ضخمة ضد الوزارة فقابلت الحكومة مظاهرات العمال بمنتهى القسوة والعنف، وسلّطت عليهم قوات البوليس والجيش، وأطلق الجند الرصاص على العمال فقتل منهم كثيرون. ولقد دلت المقاومة بين الفلاحين والعمال على الطابع الطبقى للانقلاب الذى أصاب حياة الجماهير الشعبية بمزيد من الفقر، نتيجة لاضطراب الأوضاع فى البلاد، وعدم استتباب الأمن، كل ذلك قد تم فى ظل أزمة اقتصادية طاحنة، كان وقعها أليما على هاتين الطبقتين، فى وقت اضطرب فيه الأمن اضطرابا شديداً.

وعلى الرغم من تدهور الأوضاع فى البلاد فى فترة الانتخابات، إلا أن الحكومة أصدرت بلاغات رسمية عن ضحايا مقاومة الانتخابات التى أجراها صدقى، فذكرت أن عدد القتلى بالقطر قد بلغ ثلاثين قتيلا. إلا أن هذا العدد كان دون الحقيقة بكثير، فالقاهرة وحدها قدمت ثلاثة عشر قتيلا، والدقهلية سبعة عشر قتيلا، هذا بالإضافة إلى قتل عدد كبير من العمال مما يوضح عدم صدق بلاغات الوزارة الصدقية.

وعلى أية حال، فقد أرسى صدقى أسس نظامه الجديد، بقيام البرلمان الجديد. ولكن كان رد الفعل المباشر على إرهاب صدقى للجماهير، والأساليب الوحشية فى معاملتها، أن شهدت الفترة التالية استئناف حوادث الاغتيال السياسى، لأول مرة منذ حادث مقتل السردار فى عام ١٩٢٤، وهى حوادث تشيع القلق والاضطراب وتؤثر على الأمن العام بشكل خطير. ففى ٩ يوليو ١٩٣١ شُرع فى قتل محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب وهو فى سيارته بدائرة قسم شبرا، وفى يوم ١٩ يوليو من نفس العام انفجرت قنبلة فى مقر وزارة الحقانية، ثم انفجرت قنبلة أخرى فى يوم ٢٧ يوليو فى منزل علام باشا وكيل وزارة الداخلية، وفى الفترة من ٢١-٢٧ يوليو قطعت أسلاك التليفونات الخاصة «بالسيمافورات» بقصد تعطيل حركة سير القطارات، وفى يوم ٦ سبتمبر ١٩٣١ تلقى محمود فهمى القيسى باشا خطابا بتهديده بإلقاء قنبلة فى منزله.

وهكذا كان استئناف حوادث الاغتيال السياسى والمقاومة السرية، فى بداية التجربة الدستورية فى عهد صدقى بعد انتخاباته المزيفة التى أجراها، دليلا على مدى التذمر والاستياء، الذى قوبل به هذا النظام الجديد. وقد أسفرت حملات التفتيش المستمرة التى أطلقتها الحكومة عن ضبط قنابل تم صنعها وأخرى فى دور الصنع، كما تم القبض على المتهمين، حيث جرت محاكمتهم فى القضية الشهيرة التى عُرفت باسم قضية القنابل.

والحقيقة أنه على الرغم من هذا الصدام الدموى الذى كان قائما بين الوزارة وبين القوى الوطنية، إلا أن أمن الأجانب كان مصانا بدرجة كبيرة، وأن التبليغ البريطانى قد فعل فعله فى ضرورة الحفاظ على أمنهم وسلاماتهم من جانب كل الأطراف،

ويبدو أن صدقى كان لا يدخر وسعًا فى حمايتهم، وخاصة وأن بمصر «جيشا للاحتلال، ومندوبا ساميا، وحكمدارين إنجليز، ومديراً إنجليزيا للأمن العام فى وزارة الداخلية، ومفتشا عاما إنجليزيا للجيش المصرى». وهو ما عبرت عنه جريدة كوكب الشرق الوفدية.

وتوالى الجريدة قولها: «وقد صرحت إنجلترا فى تصريح ٢٨ فبراير باحتفاظها بأربع نقاط، من بينها حماية أمن الأجانب، وحماية أمن الأجانب جزء من حماية الأمن العام، بل إنه من المحال أن يكون للإنجليز حق فى حماية الأمن العام بالنسبة للأجانب، دون أن يكون لهم سلطة الإشراف على الأمن العام كله، لأن الأجانب يعيشون مع المصريين فى المدن والقرى». وتنعى الجريدة مدى الفساد الذى أصاب جهاز الإدارة المصرية، وتحاول أن تحمل الإنجليز مسئولية ذلك الفساد.

وتواصل جرائد المعارضة فى تلك الفترة الهجوم على أجهزة الأمن، فقالت جريدة السياسة: «إن تحسن الأمن العام لا تدلل عليه الأرقام، وإنما يدلل عليه كفاية الأداة التى يعهد إليها بالسهر عليه، وقد ثبت أن هذه الأداة ليست عاجزة فقط، بل ثبت فوق ذلك أنها عامل فى العبث بالأمن العام، وفى انتهاك القانون، وفى تنمية روح الشر والجريمة». وهى تشير إلى تصرفات ضباط البوليس فى تعذيب الجماهير.

وتزداد حالة الأمن سوءاً فى الريف المصرى، إلى الحد الذى طالب فيه أحد أعضاء مجلس مديرية الغربية بإعادة النفى الإدارى بسبب ما وصلت إليه حالة الأمن العام من التدهور، فى عهد وزارة صدقى، وكثرة حوادث القتل والسرقة بالإكراه. فعلى سبيل المثال: «سرق أحد اللصوص جاموسة أحد الأهالى بناحية ميت العامل مركز أجا دقهلية» وقتل «الشيخ محمد محمد عبد الحق عمدة بلاد المال بحرى، وعضو لجنة الشياخات عن مركز نجع حمادى». والدوريات فى تلك الفترة غاصة بحوادث القتل والسرقة، والسرقة بالإكراه باستخدام الأسلحة، فى كل المديريات والمحافظات، ولعل ذلك كان بفعل الاضطراب السياسى فى البلاد وبفعل الأزمة الاقتصادية، فكثرت حوادث السرقات للمحاصيل من الدوائر الزراعية، وخاصة القطن، وقتل الخفراء، مما يمكن معه القول بأن الأمن فى البلاد كان مختلا إلى حد كبير.

وتصور جريدة كوكب الشرق هذه الحالة بقولها: «ساءت حالة الأمن العام بمديرية أسيوط، فلا يمضى يوم حتى تحدث حوادث جنائية، واعتداءات على الأنفس والأموال، والمسئولون عن حالة الأمن العام غافلون عن مداواة الحالة، وهم ينصرفون للتعذيب والتنكيل بالأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة». حتى أن حراس المنشآت الحكومية كانوا يتعرضون للسرقة بالإكراه، مثل سرقة بندقية الخفير بمصلحة الرى الذى يحرس منشآت قناطر أسيوط على يد عصابة من الأشقياء.

ولعل ما أصاب الأمن من تدهور، يرجع إلى الفترة الأخيرة من عهد وزارة صدقى، إذ إن صدقى كان قد اضطر إلى إحداث تعديل فى وزارته الثانية، يهمنا هنا أنه نظرا لظروفه الصحية المتدهورة وسفره للخارج للعلاج، قد تنازل عن وزارة الداخلية تخفيفا للأعباء الملقاة على عاتقه، إذ كان يتولى رئاسة الوزارة مع احتفاظه بوزارتى المالية والداخلية. وتصور جريدة الأهرام فى هذه الفترة فى شهر أغسطس عام ١٩٣٣ ـ ومحمود فهمى القيسى باشا وزيراً للداخلية، وصدقى خارج البلاد ـ تصور الحالة في مقالها الافتتاحي بقولها: «أول ما يبحث عنه الإنسان فى الحياة، هو الأمن على نفسه، ثم الأمن على ماله وما يملكه، فإذا وصل لهذين الغرضين، انصرف بعد ذلك إلى الأغراض الأخرى.. ويلاحظ منذ عهد قريب أن حوادث القتل والسرقة قد زادت فى أنحاء الأقاليم... وفى كل يوم ترد الأخبار من كل بلد ومن كل جهة عن حوادث قتل، تقل وتكثر مع قلة هيبة الحاكم فى الإقليم أو زيادتها، فلهيبته تأثير كبير على الناس، ولهيبة البوليس أيضا تأثير كبير. والكل يزعم الآن أن بعض هذه الهيبة زال وأن التراخى استولى على رجال البوليس، أو بالأحرى على نفوس ضباطه، فكانت النتيجة زيادة حوادث القتل والإجرام واللصوصية والانتقام على وجه عام». وتعلن الجريدة فى نهاية المقال أن معالجتها لهذا الموضوع إنما كان «لكثرة الرسائل والشكوى التى وصلت إلينا عن اضطراب أحوال الأقاليم».

وتستغل صحف المعارضة الموقف، فتطالب جريدة «كوكب الشرق» وزارة صدقى بالرحيل لتترك المجال «لمن يجدون فى أنفسهم المقدرة لمعالجة شئون مصر، والسير بها فى طريق التوفيق والنجاح وكفى».. وأن الوزارة عجزت عن حفظ

الأمن العام، كما أنها لم توفق فى تفريج الضائقة، لم توفق فى سياستها المالية والاقتصادية، لم توفق فى حل فوائد سندات الدين، لم توفق فى حل المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . أما جريدة السياسة فترى «أن الوزارة التى دربت الموظفين ورجال الإدارة مدى أعوام ثلاثة على احتقار القانون والنظام والحق، وبثت فيهم روح الاستهتار بالقانون والجرأة على انتهاكه. . . فنوع الجرائم ذاتها وخطورتها، وما يقترن بها من صور الاجتراء، أشد دلالة فى اختلال الأمن. وقد توالت الحوادث المروعة طوال عهد هذه الوزارة، مما لم نشهد له مثيلا من قبل. . . إن معالجة الأمن والنظام تقتضى رجالا غير طراز الوزارة الصدقية، رجالا يؤمنون بالقانون والحق والعدالة».

وترد جريدة الشعب الناطقة بلسان حكومة وحزب صدقى على هذه الحملة التى شنتها صحف المعارضة بقولها: «برغم تلك الحملات المؤذية على رجال الإدارة، فإنهم لم يفقدوا أعصابهم، وظلوا يجاهدون فى سبيل تحقيق الطمأنينة ونشر لواء الأمن على البلاد، فمن دوريات نهارية وأخرى ليلية، إلى تعسس فى الليل والنهار، مما أدى إلى الحالة التى لا يمكن أن يقال فيها إنها سيئة، أو لا يقال إنها حسنة بقدر الإمكان.

. . . وإنه إذا كانت قرية أو بضع قرى تقتتل، فإن ألوفا تسودها السكينة وتنتشر فوقها أعلام الهدوء. وحالة الأمن طيبة إذا ما قورنت بحالة بلاد أخرى»، وأشادت الجريدة بهمة وزارة الداخلية وكل رجالها حتى العمد باليقظة والهمة والقيام بالواجب.

وفى مواجهة هذا الذى أصاب الأمن العام بالاضطراب والاختلال، وكثرة الحوادث الجنائية، نتيجة لتولى الأمن - على مستوى القرية - عمدا ممن ليسوا من ذوى العصبية والاعتبار، أن لجأت وزارة الداخلية إلى أسلوب قد يساعدها فى حفظ الأمن إلى حد ما، فأصبح عقد جلسات الصلح بين العائلات المتخاصمة يتم بأوامر من الداخلية لمأمورى المراكز، وأن يعقد كل مأمور فى دائرة مركزه جمعية عمومية من كل المسئولين بالمركز برئاسة المأمور وحضور عمد البلاد، ليتدارسوا الأوضاع بالمركز، وكان من أهمها «الحث على استتباب الأمن». وعلى سبيل

المثال، تم ذلك فى مركز نجع حمادى، وفى مركز سمالوط، حيث حث مأمور المركز فى اجتماعه على «وجوب العناية بالأمن العام، وضرورة ضبط الأشقياء والمشبوهين، لمناسبة بدء موسم القطن هذا العام، والسعى فى الصلح بين العائلات المتخاصمة، خدمة للنظام واستقراراً لأمن البلاد».

وتشهد مأمورية كفر الشيخ التابعة لمديرية الغربية، عقد جمعية عمومية بمراكزها المختلفة برئاسة وكيل مديرية الغربية، وبحضور «عموم العمد والمشايخ وزودهم بتعليماته وإرشاداته، فيما يتعلق بصون النظام وحفظ الأمن وعمل المصالحات بين الأهالى». وأثنى على حضرات عمد مركز فوه نظرا لما يبذلونه فى استتباب الأمن العام، حتى قلت الحوادث الجنائية بمركزهم لدرجة محسوسة. وفى بلدة «القبابات» بمركز الصف بمديرية الجيزة، وقعت حوادث بين عائلتين من كبار العائلات بالقرية، أسفرت عن مقتل ثلاثة أفراد وإصابة الكثيرين، مما أدى إلى اضطراب الأمن فى هذه البلدة، واحتلالها بقوة عسكرية بعد وقوع هذه الأحداث، وعرضت الإدارة الصلح على العائلتين فوافقتا بحضور مأمور المركز وعبد الرحمن عزام وبعض وجوه المنطقة، وتم عقد الصلح بين الطرفين بمنزل أحمد المليجى بك. ولعل ذلك الأسلوب كان أكثر ملاءمة فى حل مشكلات الريف المصرى منذ زمن بعيد.

وإذا كانت صحف المعارضة تتهم الوزارة الصدقية بعدم قدرتها على صون الأمن، وجريدة الشعب تدافع عن موقف الوزارة، تنبرى جريدة «الإجبشيان جازيت» للدفاع عن الوزارة وأجهزة أمنها فقالت: «الصحف المعارضة حملت أخيرا على الأمن العام فى مصر، قائلة إنه ليس على وجه مُرض. ولكن إذا رجعنا إلى الأرقام الرسمية فى الوقت الحاضر، فإننا لا نجد أن الأمن العّام فيه أسوأ مما كان فى السنين الأخيرة. . . وإذا قدرنا شدة الأزمة الاقتصادية الحاضرة، وأن كثيرا من الناس قد أصبحوا عاطلين، بل ويموتون جوعًا، سواء فى الأقاليم أو فى المدن الكبيرة، فإننا نعزو الفضل فى الأمن إلى قوة أقطاب الأمة المصرية وتمالكها نفسها، والسهر من جانب إدارة الأمن العام، مما لم يجعل مجالاً لازدياد الجرائم».

وعلى الرغم من هذا الاختلاف البيّن فى وجهات النظر بين المعارضة وسلطات الدولة ومن أيدها، فيما يخص الأمن وحفظه فى البلاد أو اضطرابه، فهى وجهات

نظر ترجع إلى موقفها من حكومة صدقي. لكن الأمر الذى لا يجب أن يغيب عن الأذهان، أن هذه المسألة نسبية فى كل عصر من العصور وترتبط ارتباطا وثيقا بما تشهده أى منطقة فى العالم من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وما يسودها من تيارات فكرية، تجعل الأمن مستتبا والحالة هادئة، وليس هناك ما ينقص أو يكدر الأمن العام، فما بالنا ومصر تشهد فى هذه الفترة التى أسرفنا فى القول عنها، إنها مضطربة سياسيا إلى أقصى درجة ممكنة، وإنها تشهد أزمة اقتصادية طاحنة، عانت كل طبقات الشعب المصرى من وطأتها، إلى حد الانتحار من الكثيرين «لضيق ذات اليد»، هذا فضلا عن كثرة العاطلين عمالا كانوا أو مثقفين، حكومة تستخدم أقصى ما لديها من إمكانات قهرية فى معاملة خصومها - وهم كثر - وفى معاملة جميع الممولين المصريين سداداً للضرائب والرسوم المفروضة عليهم، ثم نستطيع أن نقول بأن الأمن فى البلاد فى هذه الفترة كان أحسن حالا من السنوات السابقة.

وعلى أية حال، ففى الوقت الذى انشغل فيه سكان الريف، وخاصة طبقة كبار الملاك، وسلطات الدولة، والمثقفون وغيرهم بأوضاع الريف إبان الأزمة الاقتصادية، اهتم المسئولون البريطانيون بالوقوف على أوضاعه وأوضاع سكانه أثناءها أولا بأول، وذلك من خلال وكلائهم بالأقاليم، الذين كلفوا بالتنقل فى أرجائه للحصول على المعلومات التى تمكنهم من الرد على تساؤلات حكومتهم عن الحالة الأمنية والاقتصادية فيه. والتى تتعلق بالوقوف على الإجراءات التى اتخذت حول ديون الفلاحين، والترتيبات التى اتخذت مع الدائنين لسدادها، وحركة الحاصلات الزراعية، وسياسة الحكومة لتحصيل مستحقاتها لدى الفلاحين، والإيجارات وإمكانية سدادها. والأهم من وجهة نظر المسئولين البريطانيين كان تحديد ردود أفعال أهل الريف على سوء الحالة الاقتصادية، لمعرفة مدى استعدادهم للقيام باضطرابات، أو حتى مجرد طرح أفكار لإعادة توزيع الأراضى الزراعية على الفلاحين بشكل عادل. ودار المندوب السامى تستخدم مجمل هذه التقارير فى الوقوف على حقيقة الأوضاع فى الريف، مع علمها الكامل بكل مما يجرى فى مصر، إلا أنها وفى المقام الأول، تود أن تطمئن على حالة الأمن العام، وخاصة أمن الأجانب، وأن الريف - القطاع العريض من البلاد - لن يكون محل «ثورة» قد تنجح فى الإطاحة بالنظام وبالاستعمار البريطانى.

ولم تكن السلطات البريطانية فى مصر بمعزل عما يدور فى الريف المصرى فى زمن الأزمة الاقتصادية، وإنما تضعه فى بؤرة اهتمامها، خاصة وأن الأجانب منتشرون فى معظم مدن وقرى الريف. وهم الذين يمثلون فئة مقرضى النقود للفلاحين وغيرهم من كبار ومتوسطى الملاك، وربما كان هؤلاء الأجانب العامل الأكبر فى حجم معاناة أهل الريف فى ظل الأزمة. فكان ذلك فى حد ذاته مدعاة أن تهتم السكرتيرية الشرقية بدار المندوب السامى البريطانى بإعداد مذكرة شاملة عن الأوضاع الاقتصادية فى المديريات والمحافظات وردود الفعل الممكنة فى تلك الفترة، ولعله من المؤكد أنها استفادت فى إعداد هذه المذكرة من التقارير الفردية لكل مديرية أو محافظة أو مدينة من المدن المصرية، التى زودها بها وكلاؤها فى أرجاء الريف، وهم من التجار ورجال البنوك الإنجليز، وبعض المتصلين والمتعاملين مع الريف المصرى وسكانه، مما يجعل تقاريرهم ذات قيمة كبيرة.

استهلت السكرتيرية الشرقية مذكرتها بمقدمة توضح فيها أهمية إعداد هذه المذكرة والأسباب التى دعت إلى ذلك فجاء فيها: «أنه على ضوء المقالات والأحاديث الصحفية التى وردت فى المذكرات الصحفية لدار المندوب السامى، وفى أماكن أخرى، والتى تصور الوضع الاقتصادى فى مصر، على أنه وضع ميئوس منه، وتصف فى تشاؤم كبير الكوارث التى يجب أن تواجهها البلاد خلال الشهور القليلة القادمة، فقد رؤى أن من المرغوب فيه - خاصة وأن تلك المقالات والأحاديث الصحفية لا تقدم أية حقائق تؤكد صحتها - محاولة كتابة تقرير أو مذكرة لتقييم الموقف بحيث يتضمن دراسة لردود الفعل الممكن - المفترض حدوثها بصورة فورية على المستوى الشعبى - للأزمة الاقتصادية الحالية على حالة الأمن العام فى الأقاليم».

وقد شجع دار المندوب السامى على هذا الاتجاه، تلك الملاحظات التى أفضى بها سراً أحد مفتشى المالية المصريين ممن تلقوا تعليما وثقافة إنجليزية إلى سكرتير الشئون الشرقية. وقد أشار ذلك المفتش فى ملاحظاته إلى رأى يقول بأن الأزمة السائدة فى الريف، أدت إلى تزايد شعور العداء تجاه الأجانب بدرجة عظيمة، وكان يعتقد أن الفلاح يربط إلى حد ما بين الأجنبى وبين مقرضى النقود اليونانيين والشوام، الذين كانوا يقبضون عليه بمخالبهم، ولكنه - أى الفلاح - يربط بين الأجنبى بصفة رئيسية

وبين الإنجليز الذين كانوا يعتبرون مسئولين عن كل شيء فى مصر، بما فى ذلك انخفاض أسعار القطن. وأشار فى ملاحظاته إلى ما حدث فى ثورة ١٩١٩، وأكد على خطورة أى موقف يكون فيه لدى الفلاحين انطباع مرة أَخرى بأن الإنجليز، هم فعلا المسئولين عن معاناتهم المالية.

وعلى ضوء هذه الملاحظات، فقد بدا لدار المندوب السامى ضرورة تقييم الموقف ـ خاصة وأنها ترى ـ أن أهم حقيقة فى مصر، هو ما يتم الاعتقاد فيه بصفة عامة، وما يتم إعلانه بغض النظر عن دقة ذلك. لذا فقد بات من المهم لدار المندوب السامى أن تتأكد مما إذا كانت الأمور خطيرة بصورة مقلقة، كما يوحى بذلك القيل والقال، وما يتردد بين الناس من عدمه، وذلك لتقدير الموقف وتقييمه وردود فعله على الأمن العام. ولذلك تم توجيه خطابات دورية إلى رجال البنوك وتجار القطن ووكلاء الأراضى الإنجليز، ونفر آخر ممن لهم خبرة فى مثل هذه الظروف، أو أن لهم اتصال أو تعامل مع الأوضاع فى الأقاليم، تطلب بصورة موجزة تقاريراً عن:

أ ـ الوضع الاقتصادى فى حد ذاته.

ب ـ رد الفعل الذى قد يكون نتيجة للوضع الاقتصادى فى الحفاظ على النظام العام.

حـ ـ حالة الأمن العام، مع الإشارة بصفة خاصة إلى عدم احترام القانون الذى أصبح يشكل ظاهرة فى الحياة اليومية.

ووردت على دار المندوب السامى ـ السكرتيرية الشرقية ـ الردود على هذه الخطابات السابقة، والتى تحاول تلك المذكرة أن تلخصها، حيث احتوت على اختلافات كبيرة فى تقييم الموقف من مختلف الجوانب التى طلبت السكرتيرية الشرقية إبداء الرأى فيها، كما أنها حملت أيضا بعض التناقضات. ومع ذلك فإن أحد هذه التقارير يمكن اعتباره تقريراً تحذيريًا ـ منبها إلى الخطر بدون داع ـ ولكنه لم يقدم أى برهان أو دليل على أنه من المحتمل أن تؤدى الأزمة الاقتصادية إلى حدوث شغب منظم أو مظاهرات فى الأقاليم. وتؤكد بقية التقارير على أنه لا توجد ضغينة تجاه الأوربيين نتيجة للمتاعب الحالية. كذلك فقد أشار أحد المراقبين أن الشغب المنظم أو الإضرابات يمكن أن تحدث فى مصر بصورة أكثر ترجيحًا عندما يكون

الناس فى حالة اقتصادية جيدة، وبطونهم مليئة، عنه فى أوقات الصعوبات الاقتصادية.

وتنهى المذكرة حديثها عن الأوضاع الاقتصادية وردود فعلها على الأمن العام، بقولها: «وتشير التقارير التى وردت إلينا أن الفلاحين بمفردهم لن يكون لهم رد فعل تجاه الظروف الاقتصادية. ولن تظهر لديهم أى مظاهر للعداء ضد الأوربيين نتيجة للمتاعب التى يواجهونها، فليس هناك دلالات معينة لحدوث أى رد فعل خطير ناتج عن الأزمة الاقتصادية على حفظ النظام العادى، فلم تحدث أية إضرابات أو مظاهرات، أو امتناع عن العمل فى المجال الزراعى يشكل خطورة على الأمن، كما أنه لم يحدث أى عمل منظم من جانب العاطلين - فلم تنتشر البطالة الزراعية بشكل كبير - فمن الملاحظ أن الأفكار الشيوعية لا تجد رواجا بين المسلمين».

وتضيف المذكرة فى حديثها عن الأمن العام، أنه ليس هناك أى نقص فى الحاجات الضرورية اللازمة للاستهلاك من السلع المختلفة والمواد الغذائية عند الطبقات الدنيا فى المجتمع، أى من الفقراء، بالدرجة التى تجعلهم يائسين تدفعهم تلك الحالة إلى أن يتحولوا إلى قطاع من المجرمين - وإن كان ذلك ليس رأيا متفقا عليه بإجماع التقارير - ولكن هناك افتراض بأن ما أصاب أسعار القمح والذرة من زيادة فى الوقت الحالى، أن تجعل الموقف بالنسبة للمواد الغذائية فى حالة سيئة إلى حد ما.

ويرى أحد المراقبين أن هناك بعض الخطر فى الإشاعات والدعاية التى تتردد فى كل مكان حول زيادة الأسعار، ولكنه يعتقد بأن الفلاحين لديهم احترام شديد لحكامهم - رهبة وليست رغبة - وأنه على الرغم من حالات الاضطهاد والكبت التى تستخدمها الحكومة ضد الفلاحين، فإن الحكومة تسيطر على الموقف سيطرة كاملة فى الداخل وفى ظل الحكم الحالى. ويشير مراقب آخر إلى خطورة القلاقل التى تنشأ فى المدن، ثم تنتقل شرارتها إلى القرى فى الريف. ويعبر آخر عن خوفه من أن يصبح الحفاظ على النظام والأمن صعبا بدرجة متزايدة ما لم يتم منح الفلاحين بعض الامتيازات المالية التى تخفف عنهم وقع الظروف التى يمرون بها، مثل تخفيض ضريبة الأرض، ويرى ذلك المراقب أن الخطورة تكمن فى إمكانية تدهور الأمن العام تحت ضغط الظروف الاقتصادية، وفى احتمال تأثر الفلاحين بمثيرى الشغب السياسى، الذين يحاولون أن يقدموا للفلاحين أية حلول تساعد على

تخفيف ضائقتهم المالية، حيث إن أى تغيير سياسى يجب أن يكون إلى الأفضل، كما أشار إلى احتمال أن تكون مشكلة الآلاف من الشباب الذين يتخرجون من المدارس، ولا يجدون عملا يكفل لهم سبل العيش الكريم مشكلة خطيرة ذات أثر كبير على الأمن العام.

وتتضمن المذكرة أيضا فى تناولها لموضوع الأمن العام فى الريف المصرى، رأى أحد المراسلين الصحفيين عن الوضع فى عام ١٩٣٣ فقال: «إن الموقف أسوأ مما كان، ولكننى إذا كنت محقا فى اعتقادى بأن الفلاح الصغير لديه طعام كاف، فإننى أشك فى وجود خطر أو حدوث قلاقل واسعة النطاق فى القرى. فعدد العاطلين صغير جدا، وقد يختلف الوضع بالنسبة للمدن ففيها يبدو من الضرورى أن تبذل الحكومة قصارى جهدها فى السيطرة على أسعار السلع الضروزية وتمنع زيادتها».

أما بالنسبة لما شاع وانتشر فى الريف المصرى، فيما يمكن أن نصفه بأنه جرائم فردية، جاء فى تلك المذكرة خاصًا بهذا الموضوع «تفيد معلوماتنا بوجود تدهور كبير فى الأمن العام خلال السنوات القليلة الماضية، ويشير تقرير عن أحوال الأمن العام فى الوجه القبلى، بأن السرقة المسلحة لم تعد مقصورة فى ممارستها على «المحترفين» فقط. ويقول تقرير آخر بأن الناس يلجأون إلى ارتكاب الجريمة من أجل الحصول على لقمة العيش، ويوجه ذلك التقرير اللوم فى هذا الشأن على الحكومة التى تستخدم طرقا قوية قاهرة عنيفة فى جمع الضرائب على يد طغمة فاسدة من الموظفين».

وتضرب المذكرة لذلك مثالاً فقالت: «ففى أسيوط نسمع دائما عن جرائم قتل لأسباب تافهة». كما تعد المحلة الكبرى خير دليل على التدهور الواضح جدا فى الأمن العام، حيث أصبحت جرائم القتل والشروع فيه والسرقات، أكثر عددا من العام الماضى، وتعد طبقة الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أرضا، والذين انخفضت أجورهم كعمال زراعيين وخفراء زراعيين، عنصراً خطيراً فى ارتكاب الجرائم. أما فى الصعيد وبفضل المحصول الأخير للقطن الذى مثل محصولا ممتازاً ـ عكس ما كان فى الوجه البحرى لانتشار الإصابة بدودة القطن فى ذلك العام ـ مما يترتب عليه تحسن كبير فى مجال العمالة الزراعية وتحسن الأجور، مما جعل حالهم أفضل من زملائهم فى الوجه البحرى.

وتختتم دار المندوب السامى مذكرتها بتلخيص الموقف فيما يختص بالأمن العام بإبراز أهم النتائج التى أسفرت عنها الدراسة المستضيفة التى جاءت فى التقارير المختلفة التى قدمت إليها فيما يلى :

١ ـ لقد حدث تدهور فى الأمن العام فى السنوات الثلاث الماضية؛ نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى نتيجة للاضطراب السياسى فى البلاد، الذى نجم عنه اضطرابًا فى النظام الإدارى أيضا .

٢ ـ أن الأزمة الاقتصادية فى الريف المصرى لن تؤدى على الأرجح إلى القيام باضطرابات منظمة، أو حدوث إضرابات عامة، ولكنها أدت إلى زيادة ـ من المحتمل أن تستمر ـ فى الجرائم الفردية من نوع السرقات المسلحة .

ولعل فى استعراض وجهة نظر السلطات البريطانية فى مصر، ما يجعلنا نقف على حقيقة الأمور التى كانت تشغل بال دار المندوب السامى البريطانى، والذى لخص الموقف برمته فى هذه المذكرة التى رفعها إلى وزارة الخارجية البريطانية ـ وهو نفس الدافع الذى جعلنا نأتى على معظم بل ربما كل ما جاء فى هذه المذكرة ـ ليشرح لها كل ما يدور فى داخلية البلاد، وما يمكن أن تسفر عنه الأزمة الاقتصادية على الأمن العام، وخاصة أمن الأجانب، مسئولية إنجلترا أمام الدول الأجنبية المختلفة، والتى قرر فى نهايتها ما يطمئن بلاده عن أن الأمن على الرغم مما يشوبه من بعض التدهور نتيجة للأزمة الاقتصادية، فإنه لا يشكل خطورة على أمن الأجانب، ولا على وضع إنجلترا كدولة تضع يدها على مصر .

وعلى أية حال، وبعد أن قامت دار المندوب السامى ـ السكرتيرية الشرقية، بمسئوليتها فى إعداد مذكرة ضافية عن أحوال مصر الاقتصادية والأمنية فى عام ١٩٣٣، وقامت بإرسالها إلى وزارة الخارجية البريطانية لتقف على حقيقة الأوضاع فى مصر، وخاصة الأمن العام، وأمن الأجانب بصفة أساسية، فإن نظام صدقى كان فى هذه الفترة يترنح نتيجة للمقاومة العنيفة التى تمثلت فى معارك عنيفة شملت الشارع فى المدينة كما شملت القرية، وعبرت عنها الدعاية الواسعة للوفد، التى أسفرت عن كراهية شاملة للنظام، وبالتالى تفجر متناقضات النظام أن يبدأ النظام نفسه فى الانهيار، وقد بدأ انهيار نظام صدقى يتضح لها حين افتضحت جرائمه

السياسية فحسب، ولكن أيضا حين بدا للناس أن المواطن العادى لا يمكنه أن يأمن على حريته فضلا عن حياته فى ظل ذلك النظام.

كان وقوف صدقى فى الميدان فى مواجهة خصومه وخصوم وزارته الذين يمثلون القوى الوطنية فى البلاد، مما أثر على صحته وهو الرجل القوى القادر على مجابهة كل هذه القوى، ولفترة طويلة زادت على العامين، وهو يعتبر أن النصر فى هذه المعركة لابد أن يكون من نصيب نظامه فيقهر كل هذه القوى ويستخدم ضدها كل إمكانات دولته وأساليبها سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة. وكان صدقى يجمع كل خيوط السلطة بين يديه، فإلى جانب رئاسته للوزارة، كان أيضا وزيراً للداخلية - وهى المسئولة عن حفظ الأمن وإرهاب الخصوم وتركيعهم لأوامر وتعليمات ورغبات السلطة - فضلا عن أعباء وزارة المالية فى وقت اشتدت فيه الضائقة المالية، واقتضت تلك الحالة بذل الكثير من الوقت والجهد فى سبيل تلمس طريق للخروج من هذه الأزمة، بتدبير موارد مالية تساعده على تحقيق ذلك. كل ذلك كان يمثل إجهاداً شديداً لصدقى، كان من نتيجته أن اشتد فى معاملة خصومه إلى حد فقد فيه السيطرة على أعصابه، مما كان له أثره على إمكانية استمراره فى الإبحار ضد التيار.

ويصور الدكتور هيكل ذلك بقوله: «أضنى الإجهاد المتصل أعصاب صدقى باشا، حتى لم يعد يحتمل هذه الخصومة العنيفة، أضناه هذا الإجهاد الذى اتصل أكثر من عامين. والذى كان يقتضى صدقى باشا أن يعمل كل يوم ما يزيد على اثنتى عشرة ساعة. . . يباشر أعمال وزارتى الداخلية والمالية، ويشرف على ما يجرى فى سائر الوزارات. لهذا تحطمت أعصابه، حتى الإعياء فسقط صريع الشلل. . . ولعل هذا الإجهاد هو الذى دفعه ليستمر فى حملة العنف التى سوغها لنفسه أثناء الانتخابات، وأن يتسامح مع موظفى الإدارة فى معاملتهم الناس بالبطش. . . بطش تخطى العنف إلى التعذيب فى أقبح صور التعذيب. ولقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية قدمت له «قضية البدارى» وأصدر فيها عبد العزيز باشا فهمى حكما قدم له بحيثيات وصمت العهد كله أقبح وصمة، فقد بلغ من تعذيب رجال الإدارة الناس فى مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم، وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء. . . فكانت استقالة على ماهر وزير الحقانية فى وزارة صدقى باشا بسبب هذا الحكم، اعترافا صريحاً بأن العهد كله يقوم على مثل هذا الأساس».

وفى مطلع عام ١٩٣٣، أعاد صدقى تشكيل وزارته، ذلك أن عام ١٩٣٢ قد شهد انفضاض التحالف بين الأحرار الدستوريين والوفد، وما حدث من انشقاق فى حزب الوفد، وخروج ثمانية من أعضائه. مما أدى أيضا إلى تفكك بعض التماسك بين القصر والوزارة، بسبب تقاذف الاتهامات بين الوزراء بتصرفات مالية مشبوهة، وبحادثة البدارى - التى أشرنا إليها. مما دفع صدقى لاستقالة وزارته، ولكن الملك رأى إعادة تكليف صدقى بتأليف الوزارة الجديدة، فاستبعد منها العناصر المناوئة له، أو التى ألقى عليها بعض التهم فى قضية البدارى، أو قضايا الفساد المالى. ولكن هذه الوزارة لم تحظ بالاستقرار أو بطول العمر، لأسباب متعددة، حتى أنها خضعت للتعديل بعد أقل من شهرين من تشكيلها، كان من أهم هذه التعديلات تعيين محمود فهمى القيسى باشا فى وزارة الداخلية بهدف التخفيف عن رئيس الوزراء - الذى كان يعانى من المرض - وإن ظل محتفظا بوزارة المالية، وقال صدقى: «لا يزال أمامى عمل متواصل فى وزارة المالية، حيث تدعو مشكلات الأزمة العالمية إلى مزيد العناية».

مرض صدقى باشا واشتد به المرض، فأرسل إلى الملك يطلب إليه إعفاءه من أعباء الحكم ليفرغ للعناية بصحته، لكن الملك رأى أن يبقى فى رياسة الوزارة، وأن يسافر إلى أوربا ليعنى بصحته، فسافر فى ربيع ١٩٣٣، وخلال غيابه حدثت أشياء وأشياء كانت كلها تؤدى إلى نهاية عهده وعهد دستور ١٩٣٠ الذى وضعه، ففى أثناء غيابه استفحل نفوذ القصر الذى كان يعد المحرك الأول للوزارة تأتمر بأمره، وازداد نفوذ زكى الإبراشى باشا الذى أخذ يتدخل فى شئون الحكم بشكل سافر، ويعبر عن ذلك صدقى فى مذكراته بقوله: «ولما عدت من أوربا وجدت الحال لا يطاق». وفى نفس الوقت فى أغسطس ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل المندوب السامى السير برسى لورين وتعيين السير مايلز لامبسون مكانه - وذلك علامة على إجراء تغيير فى الحكم فى مصر - كل ذلك كان دافعا لصدقى أن يتقدم باستقالته فى أعقاب عودته إلى البلاد فى أول سبتمبر ١٩٣٣ ثم استمهله الملك لبعض الوقت، لكنه قبلها فى ٢١ سبتمبر. ليجنى بذلك صدقى ثمن إعلائه سلطة القصر على سلطة الأمة، التى صاغها فى دستوره «دستور صدقى».

كلف الملك عبد الفتاح يحيى باشا تشكيل الوزارة - وهو أحد الوزراء الذين

استبعدهم صدقى فى وزارته الثانية - وهى وزارة قصر حقيقية، وتم تكليفه بالوزارة وهو خارج مصر، وقام القصر باتخاذ كل الترتيبات والمشاورات وتم اختيار الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا وعندما حضر كان عليه أن يوقع مراسيم التأليف فقط. وكان الهدف الأول ليحيى أن يرد الصاع صاعين لصدقى، فبعد أن نجح فى إبعاده عن رئاسة الوزارة، أبعده أيضا عن رئاسة حزب الشعب فتولاها هو، ولم يكن لهذه الوزارة إلا أن تلقى مقاومة من جانب الوطنيين، فقد اعتبروها امتداداً لنظام صدقى مع التغيير فى الأشخاص فقط، فلم تصمد لهذه المقاومة، وتركت مكانها، لتخلى الساحة لوزارة توفيق نسيم التى شهد عهدها بداية انفراج الأزمة الاقتصادية فى أواخر عام ١٩٣٤، وعودة دستور ١٩٢٣ والحياة النيابية إلى البلاد.

وعلى الرغم من كل هذا الاضطراب السياسى، وصراع الخصوم، وأيضا تصارع أصدقاء الأمس، فإنه من غير المنطقى - مهما كانت شدة الحكومات - أن نقول إن الأمن كان مستتبًا، فى ظل معطيات كلها تؤدى إلى أن يشهد اضطرابًا، اضطرابًا شديداً. وإن كانت دار الاعتماد البريطانية، قد انتهت فى تقاريرها التى رفعتها إلى حكومة لندن إلى أن الحالة فى مصر لا تدعو إلى القلق والخوف من حدوث ما يقض مضجعها على وضعها فى مصر، وليس هناك ما يهدد النظام السياسى فى مصر كذلك وأيضا أمن الأجانب على أرواحهم وممتلكاتهم. إلا أن واقع الأحداث فى مصر، بل ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، كان يثير الخوف والقلق على الأجانب، خاصة من عمل منهم بالإقراض بالربا الفاحش، حيث اعتبرهم أهل الريف أنهم سبب ما يعانون من ضيق مالى، وأوضاع اجتماعية متردية، إلى جانب ما فرضته الأزمة الاقتصادية.

ويعتبر اليونانيون من أهم وأكبر الجاليات الأجنبية التى عمل نفر غير قليل من أفرادها بإقراض أهل الريف بالربا، فى وقت أزماتهم - وهى كثيرة - فضلا عن قيامهم بتجارة التجزئة، كما أنهم هم أصحاب الخانات، فضلا عن تزايد أعدادهم التى تمارس الإقراض بالربا، حتى أصبحوا مكروهين بين أهله، وكانوا يتبعون جباة الضرائب من عمال الحكومة، كما تتبع الصقور الغربان.

خـاتمــــة

ارتبطت مصر بنظام التخصص الاقتصادى الذى اتبعته فى أعقاب الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ، فتخصصت فى زراعة القطن وتوسعت فيه، واتخذت من ضروب الإصلاح التى تهيئ لها التقدم فى زراعته، وترقية أساليب تلك الزراعة كل مأخذ، وبذلك ربطت نفسها بعجلة الاقتصاد العالمى، وقد أصبحت أحد أسواقه المهمة، وصار القطن بالنسبة لها بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد المصرى، بعد أن أصبح اقتصاداً أحاديًا، وعلى ذلك فقد انعكست أحوال السوق العالمية للقطن على مصر والمصريين بصورة مباشرة، فكان ما يصيبها من رواج أو كساد تنعكس آثاره، بل وصورته على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمنتجين المصريين.

وفى زمن الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لاضطراب الأوضاع الدولية، أن شهدت سوق القطن انهيارا فى أسعاره، فكان لذلك ردود فعله العنيفة على الاقتصاد المصرى، وعلى غالبية سكان مصر من الفلاحين والملاك، ومن ثم فقد بدت سوءات التخصص بشكل واضح ومخيف، فاتخذت الدولة من الإجراءات، ما يكفل تحسين أوضاع القطاع العريض من السكان، الذين تأثروا بذلك الانهيار فى أسعار القطن، حتى حدث متغير كبير فى أثناء الحرب، إذ احتاجت الصناعات الحربية للقطن كأحد مستلزماتها، فشهدت أسعاره تحسنا ملموسًا، مما كان له أثره الواضح على أوضاع المنتجين الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لهذا التحسن.

وفى أعقاب الحرب شهدت سوق القطن تذبذبًا واضحًا، فلم تستقر على حال، فمن فترات رواج إلى أخرى عمها الكساد، وكان من نتيجة عدم الاستقرار هذا، أن اعتاد نفر من منتجى القطن على نمط معين للاستهلاك فى حياتهم اليومية، حيث

أسرفوا فى الإنفاق غير المتوازن مع الدخل فى سنوات انهيار الأسعار، مما أوقع الكثير منهم بين مخالب المرابين من الأجانب والشوام ونفر من المصريين، ومن هنا وقع فى شباكهم من لم يستطع منها فكاكًا أمام تزايد معدلات الفائدة، والعجز عن السداد، أمام ما كانت تشهده الأسعار من هبوط، ومما أسفر فى النهاية عن رهن أراضيهم، واتخاذ إجراءات نزع ملكيتها لصالح هذه الفئات من المرابين.

وكانت قمة الكارثة، عندما روع العالم بالأزمة الاقتصادية أو الكساد الكبير فى خريف عام ١٩٢٩، والتى كانت مصر قد شهدت إرهاصاتها منذ الحرب العالمية الأولى، لكن الأوضاع الاقتصادية هذه المرة، كانت قد شهدت قمة الانهيار فى مختلف المجالات. وقد تمثل ذلك فى عدة أشياء، لعل من أكثرها أثرًا كان انهيار أسعار القطن بشكل كبير، والتى لا تملك مصر ولا حكومتها من أمرها شيئا، وإنما كان الأمر مرجعه إلى السوق العالمية، وخاصة سوق القطن الأمريكى. لكن الحكومة المصرية لم يكن فى استطاعتها أن تقف مكتوفة اليدين - أمام ما تعانيه الغالبية العظمى من سكان مصر - أهل الريف من معاناة غاية فى القسوة والشدة، فاتخذت بعض التدابير، لعلها تخفف من حدة الأزمة الاقتصادية، التى أقلقت الريف وأحكمت قبضتها على رقاب سكانه فى مختلف الميادين، فكان منها:

- تدخلت الحكومة فى سوق القطن مشترية، فاشترته من المنتجين بأسعار معقولة فى محاولة من جانبها لتحسين الأسعار، ومعاونة الفلاحين على الوفاء بالتزاماتهم.

- فرضت تعريفة جمركية حامية عام ١٩٣٠، لتشجيع الصناعة المصرية، وتنويع النشاط الاقتصادى.

- أنشأت بنك التسليف الزراعى، لإقراض المنتجين، ومدهم بمستلزمات الإنتاج.

- أنشأت بنك التسليف العقارى المصرى ليحل مع سابقه بعض الأزمات، مثل أزمة الديون العقارية، التى تعبر عن تراكمات تغلغل رأس المال الأجنبى فى مصر، وسيطرة البنوك والبيوتات المالية الأجنبية، وبعض الأفراد من الأجانب والشوام على مقدرات الحياة فى الريف المصرى.

ولعل ما ترتب على الكساد الكبير من آثار سيئة ذلك الانهيار فى أوضاع مصر الاجتماعية بشكل لم يسبق له مثيل، كان من أخطر ما تمخضت عند تلك الأزمة، إلى الحد الذى انتشرت فيه المجاعات، والأمراض الاجتماعية الأخرى، إلى الحد الذى تنشئ فيه الدولة وبتبرعات من القادرين «مطاعم الشعب» لتقديم الغذاء للجائعين - وهم كثر - فى زمن الأزمة، بالإضافة إلى ظواهر أخرى كثيرة سيئة جاء تفصيلها فى الدراسة، ولكن الأمر الخطير أن تستمر هذه الموبقات بعد أن تنقشع سحب الأزمة، لكنها فى الجانب الإيجابى، ربما أظهرت المعدن الأصيل للشعب المصرى - حتى فى وقت أزماته العنيفة - أن ظهر التكافل الاجتماعى كأقوى ما يكون فى هذه الظروف.

ولعل مما زاد من حدة الأزمة وتأثيرها السيئ، أن البلاد قد شهدت فى فترتها اضطرابا سياسيا، ففى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، شهدت البلاد اضطرابات وقلاقل عنيفة، وخاصة بعد بدء التجربة الدستورية، والحياة النيابية فى ظل دستور ١٩٢٣، عرفت تلك الفترة فى التاريخ المعاصر، بفترة الانقلابات الدستورية، والتى تحولت فى أثنائها البلاد إلى ساحة قتال بين مغتصبى الحكم من مؤيدى أوتوقراطية القصر والمد الاستعمارى البريطانى، وبين القوى الوطنية التى تبلورت مواقفها فى الدفاع عن حقها المشروع فى الحكم، وفى الدفاع عن الدستور وعودة الحياة النيابية للبلاد.

وفى ظل المعطيات السابقة - أزمة اقتصادية طاحنة، اضطراب سياسى كبير، أوضاع اجتماعية فى غاية التردى، استعمار بريطانى بغيض، يملك كل أوراق اللعبة على أرض مصر. كل ذلك كان ولابد أن يؤدى بالضرورة إلى تدهور فى الأوضاع الأمنية فى البلاد، وهو الموضوع الرئيسى الذى كان الشغل الشاغل لسلطات الاحتلال البريطانى فى مصر، ولحكومة لندن أيضا، فقد كانا لا يمقتان شيئا قد كراهيتهما للاضطراب السياسى، الذى قد يهدد أمن الأجانب واستثماراتهم وأملاكهم، ومن ثم يهدد الوجود البريطانى فى مصر ذاته، ولذلك كان موقف الإنجليز موقفا متشدداً فيما يختص بهاتين النقطتين، إلى الحد الذى تسارع فيه الحكومة البريطانية بإرسال بوارجها الحربية إلى المياه المصرية لضمان تحقيق هذين الأمرين.

ومن الواضح أن الحساسية المفرطة من جانب حكومة لندن، والسلطات البريطانية العاملة فى مصر فى هذا الشأن، كان نتيجة لما حدث للأجانب فى مصر فى ثورتى عرابى وثورة ١٩١٩. ولذلك كانت دار المندوب السامى البريطانى لا تتوانى لحظة فى هذا الأمر، بل كانت عينها الساهرة ترقب الموقف دائما، كما كانت أجهزتها المنتشرة فى كل بقاع الريف المصرى تواليها أولا بأول بمجريات الأحداث، وبردود الفعل الممكنة، عندما تتفاعل الأزمة الاقتصادية مع الأوضاع الاجتماعية المتردية، والاضطراب السياسى وما يمكن أن يحدث هذا التفاعل البغيض على أمن الأجانب أولا، وعلى أمن الوجود البريطانى فى مصر ثانيا، فتطرقت التقارير التى قدمت إليها إلى كل أمر محتمل الحدوث مثل البطالة، المجاعة، انتشار الأفكار أو المبادئ الشيوعية، ردود فعل سلب الأجانب لأموال وممتلكات وأراضى الفلاحين وغيرهم من الملاك، وأثر كل ذلك على حالة الأمن العام فى البلاد، وقامت دار المندوب السامى بدراسة هذه التقارير دراسة متأنية، كان من نتائجها أن الحالة فى مصر لا تدعو إلى القلق الشديد.

وعلى كل حال، فقد ظلت الأوضاع الاقتصادية المتردية، وكذلك الأوضاع الاجتماعية السيئة، وأيضا الأوضاع السياسية المضطربة تفعل فعلها فى مصر، حتى أذنت الأزمة الاقتصادية، أو الكساد الكبير بالانفراج ابتداء من عام ١٩٣٤ - إلى حد كبير - ومن ثم كانت نهاية فترة الانقلابات الدستورية فى عام ١٩٣٥، حين فرضت القوى الوطنية الشابة من شباب مصر فى الجامعات والمدارس والمصانع على الأحزاب السياسية، أن تتخذ موقفا موحدًا، وأن تتناسى خلافاتها فى مواجهة أوتوقراطية القصر والمد الاستعمارى البريطانى، تمثل ذلك كله فى حركة أو «ثورة ١٩٣٥»، وأيضا فى الموقف الدولى فى تلك الفترة، أن اضطرت القوى الغاصبة لإرادة الأمة، أن أعادت للبلاد دستور ١٩٢٣ والحياة النيابية، وتولت الأغلبية المقهورة والمعتدى على حقوقها حكم البلاد، وانتهت تلك المرحلة المهمة من تاريخ مصر بعقد معاهدة ١٩٣٦، التى تعد خطوة على طريق الاستقلال.

مراجع يمكن استشارتها

• المراجع العربية :

١ ـ أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

٢ ـ أمين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ط٣ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٤ .

٣ ـ ب . ج . الجود : مصر ، ترجمة راشد البراوى ، القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، د . ت .

٤ ـ جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٦ .

٥ ـ ــــــــــــــ : اقتصاديات مصر ، ط٢ ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٦٤ .

٦ ـ دافيد . س . لاندر : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٧ ـ راشد البراوى ، محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ط٥ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤ .

٨ ـ سامى أبو النور : الصراع بين القصر والوفد ، عصر الملك فؤاد ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، مقال منشور ضمن كتاب حزب الوفد ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٣ .

٩ ـ ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال، القاهرة، ١٩٧٥ .

١٠ ـ عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦ .

١١ ـ عاصم محروس عبد المطلب : صفحة من تاريخ مصر ١٩٣٠ - ١٩٣٤ ؛ حزب الشعب، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦ .

١٢ ـ عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج٢ ، ط٢ ، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٦ .

١٣ ـ عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، القاهرة، دار الكاتب العربى، ١٩٦٨ .

١٤ ـ عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ٢٢ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة، ١٩٨١ .

١٥ ـ على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر قبل ١٩٥٢ ، القاهرة، ١٩٧٧ .

١٦ ـ على شلبى ، مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١ .

١٧ ـ على شلبى : مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١ ، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٢ .

١٨ ـ ــــــــــــ : الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤٧ ـ ١٨٩١ القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣ .

١٩ ـ ــــــــــــ : الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٩ .

٢٠ ـ فاطمة اليوسف : ذكريات، روز اليوسف ط٣، القاهرة، ١٩٧٦ .

٢١ ـ فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٣ .

٢٢ ـ يوسف نحاس : القطن فى ٥٠ عاما، القاهرة، دار النيل للطباعة، ١٩٥٤ .

٢٣ - ـــــــــــــ : ديون الفلاح والجهود لتخفيفها - بحث ألقى فى المؤتمر الزراعى الأول .

- المراجع الأجنبية:

1 - Crouchly, A.E: The Economic Development of Modern Egypt, London, 1983.

2 - Owen, E.R.J: Cotton and the Egyption Economy 1820-1914, Oxford Press, 1969.

عن المؤلف

الأستاذ الدكتور على محمد شلبى

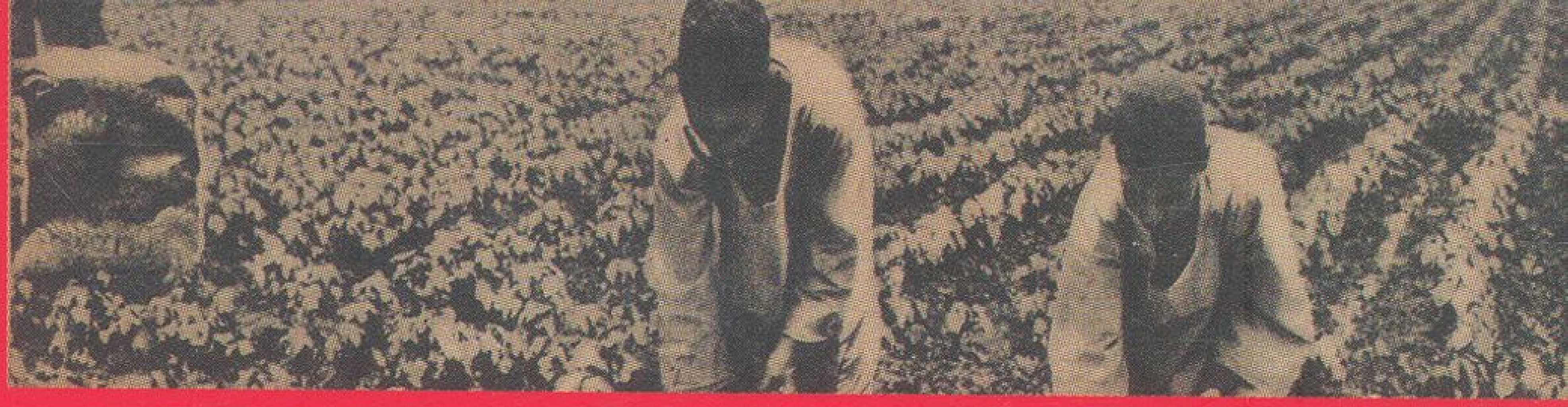
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة المنصورة .
- من مواليد كوم الحجنة - مركز بيلا - محافظة كفر الشيخ عام ١٩٤٠ .
- عضو اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة .
- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .
- عضو سمينار التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب - جامعة عين شمس .
- عضو لجان التحكيم لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين .

نشر العديد من الدراسات والكتب مثل:

- مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١ ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٢ .
- الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤٧ - ١٨٩١ ، دار المعارف ١٩٨٣ .
- الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ .
- تاريخ التعليم فى المملكة العربية السعودية ١٩٢٥ - ١٩٥٣ ، دار القلم، الكويت ١٩٨٧ .

- المصريون والجنــدية فى القــرن التاســع عشــر ،
  دار الكتــاب الجـامعى ١٩٨٩ .
- الأزمة الاقتصادية العالمية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ،
  دار الكتــاب الجـامعى ١٩٨٩ .
- جهود مصر الفتاة فى المحافل الدولية ١٩٣٦ - ١٩٤٧ ،
  دار الكتــاب الجـامعى ١٩٨٩ .

مطابع الشروق
القاهرة: ٨ شـارع سيـبويه المصـرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس: ٨١٧٧٦٥(٠١)



روِّع العالم فى خريف ١٩٢٩ بكارثة اقتصادية كبيرة عُرفت فى التاريخ الاقتصادى العالمى بالكساد الكبير، الذى حدث نتيجة للانهيار المالى الضخم فى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك. وقد كان لهذه الكارثة الاقتصادية آثارها القوية فى مصر على الاقتصاد المصرى، باعتبارها إحدى المستعمرات التى تدور فى فلك إنجلترا إحدى دول المركز، وأيضًا لارتباط العملة المصرية بالإسترلينى. وعلى ذلك فقد كان ما يصيب العالم من خير أو شر ينعكس على الاقتصاد المصرى. وقد ظهرت أولى آثار الأزمة الاقتصادية فى مصر على شكل انخفاض رهيب فى أسعار القطن وصعوبة بالغة فى تسويقه.

فيتناول المؤلف الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية فى مصر عامة والريف خاصة فى فترة الكساد العالمى الكبير. ويفرد فصلاً كاملاً يعرض فيه الأوضاع الاجتماعية للريف المصرى تتضمن أحوال المعيشة والزواج والطلاق والتعليم والصحة والتبشير والبطالة والإجرام والبغاء والمخدرات. فيقدم لنا فى النهاية صورة متكاملة وحية لتلك الفترة غير المطروقة، فى تاريخ مصر وأهلها.




6 221102 018340

دار الشروق
www.shorouk.com